حماس

الفكر والممارسة السياسية

خالد الحروب

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Cable: DIRASAT
Tel./Fax: 868387, 814193
Cellular (Tel. & Fax):
(1 - 212) 478 2809

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقياً: دراسات
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧، ٨١٤١٩٣
خليوي (هاتف وفاكس):
(١ ـ ٢١٢) ٤٧٨ ٢٨٠٩

يَسُرُّ مؤسَّسَة الدِّراسَات الفلسْطينيّة أنْ تعرب عَن تقدْيرها وَشكرها للسَيّد عبد المُحسِن القَطّان على تقديمِهِ زمَالة الدكتور قسْطنطين زرَيق التي أتَاحَت إصْدار هَذا الكِتاب.

إهْدَاء

إلى خُلُود وَليْث ... وَمَيْس

حَمَاسِ

الفِكر وَالممـارسَة السيَاسيَّة

Ḥamās: al-fikr wa-al-mumārasah al-siyāsīyah
Khālid al-Ḥurūb

Hamas: Thought and Political Practice
Khaled Alhroub

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦
الطبعة الثانية: بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧

حماس

الفكر والممارسة السياسية

خالد الحروب

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

شكر وامتنان

لولا المساعدة والتشجيع اللذان قدمهما عدد كبير من الأصدقاء والزملاء والمؤسسات، لما تسنّى لهذه الدراسة أن تصدر. وأخص بالشكر بداية الزميلين أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا، من مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اللذين تولدت معهما فكرة هذه الدراسة واللذين شجعاني على المضي فيها.

وأوجّه إلى مصادر حركة «حماس» السياسية والإعلامية جزيل الشكر والامتنان لما وفرته لي من معلومات ووثائق أساسية، بعضها داخلي ويُنشر أول مرة؛ إذ لولا هذه المساعدة القيمة لجاء مستوى هذه الدراسة متواضعاً. وأخص بالشكر هنا السيد محمد نزال، ممثل «حماس» في الأردن، على أريحيته وتعاونه الوثيق. وأشكر المهندس إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم «حماس»، والدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس مكتبها السياسي، والسيد أسامة أبو حمدان، من مكتب «حماس» في طهران، على إتاحة الوقت الكافي والإجابة عما وجهته إليهم من أسئلة، وآخرين أفاضل آثروا ألا أذكر أسماءهم.

أشكر أيضاً الزملاء والأصدقاء الأعزاء في مجلة «فلسطين المسلمة»، الذين فتحوا لي محفوظات المجلة وزودوني بالأدبيات والمنشورات الإسلامية ذات العلاقة بالموضوع. وشكري العميق، وبصورة محددة، لعبد العزيز العمري وياسر الزعاترة وأحمد عبد العزيز وإبراهيم محمد ويحيى زلوم وحافظ إبراهيم، وجميع العاملين في المجلة.

كما أني أشكر المؤسسة المتحدة للدراسات والأبحاث في واشنطن على المساعدة القيمة التي وفّرَتها في الحصول على كثير من المعلومات الأولية، ومدير المؤسسة الصديق الدكتور أحمد يوسف، الذي راجع مخطوطة الدراسة وأبدى ملاحظاته بشأنها.

وأشعر بامتنان خاص للصديقين ماهر عبد الله وربعي المدهون، اللذين تكرما بقراءة مخطوطة الدراسة وأبديا ملاحظات قيمة بشأنها، وأخذتُ بمعظمها.

وفي فلسطين، أزجي الشكر والعرفان للدكتور محمود الزهار والسيد إسماعيل هنية والسيد عماد الفالوجي على تعاونهم، سواء في توفير المعلومات أو في الإجابة عن أسئلة المؤلف. وأوجه الشكر أيضاً إلى الدكتور عاطف عدوان، من قسم العلوم

السياسية في الجامعة الإسلامية في غزة، على تكرمه بالسماح لي بالاستفادة من مخطوطة له لم تنشر بعدُ وتتناول الفكر السياسي للحركة الإسلامية في فلسطين.

ومن الزملاء الصحافيين والكتّاب، أشكر آسيا عبد الهادي في غزة على ما قامت به من متابعة خاصة بالدراسة، وغالب أبو ميالة من القدس على ما وفره من وثائق تاريخية عن قدامى الإسلاميين الفلسطينيين في القدس، وخالد الزغاري ورامي المغربي على ما قدماه لي من عون في أكثر من مناسبة.

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى الأستاذ محمود سويد، مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، على متابعته وتنسيقه الدائم لجدول إنجاز هذه الدراسة، وإلى الباحثين من طرف المؤسسة، الذين راجعوا المخطوطة في شكلها الأوّلي وأبدوا آراءهم في صلاحية هذه الدراسة للنشر.

وختاماً، لزوجتي وصديقتي خلود وافر امتناني ومحبتي لما قدمته لي من دعم وتشجيع متواصلين، سواء عبر ما أبدته من ملاحظات بشأن مختلف مسودات المخطوطة، أو لما وفرته من أجواء عمل، وما تحملته من متاعب السفر والانتقال، وازدحام البيت بأكداس الورق والملفات المتناثرة، التي تثير غضب من كان في ذوقها، فكانت المنظِّم الحليم والمؤازر الباسم على الدوام.

خالد الحروب

لندن، آذار/مارس ١٩٩٦

تَوْطِـئَــة

شهد النضال الفلسطيني، عقب خروج المقاومة من بيروت سنة ١٩٨٢، تطورات مفصلية ومهمة على صعد مختلفة، منها تفجر الانتفاضة الشعبية سنة ١٩٨٧ وما رافقها من انطلاق للحركة الإسلامية الفلسطينية، ممثَّلة في حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس» وفي حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين». وقد عكس هذا التيار تشكل حركة فلسطينية سياسية نضالية جديدة، من جهة، ومثَّل انعكاساً فلسطينياً لبروز ظاهرة الإسلام السياسي في المنطقة، من جهة أُخرى. وهذه الدراسة ستتجه نحو درس فكر «حماس» وممارستها السياسية تحديداً. وهي لا تشمل فكر حركة «الجهاد الإسلامي» وممارستها، ولا فكر وممارسة أية تنظيمات إسلامية فلسطينية أقل من هاتين الحركتين شأناً وتأثيراً.

ومع مرور سنوات الانتفاضة وتتابع الأحداث السياسية على الساحتين الفلسطينية والعربية، تصاعدت أهمية «حماس» التي استطاعت تثبيت وجودها، سواء من خلال العمل الانتفاضي والعسكري أو من خلال العمل الاجتماعي والأهلي. وقد مكّن هذا الأمر «حماس» من الحصول على شعبية كبيرة جعلتها منافساً مهماً لنفوذ منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)؛ شعبية ترجمت في نتائج انتخابات عملية كثيرة، سواء في المعاهد والجامعات أو في النقابات المهنية أو في البلديات والغرف التجارية.

إن أهمية «حماس»، على مستوى النفوذ السياسي والجماهيري، تكمن في أن الحركة حظيت بتأييد شعبي يفوق حجمها التنظيمي أو قدرتها على الاستيعاب، ويتجاوز دوائر المتدينين المقتنعين بأُطروحاتها الدينية أو الفكرية. وبحسب بعض المراقبين، «فإن مئات الآلاف ممن يؤيدونها من الشعب الفلسطيني لا يعرفون حتى شكل المساجد من الداخل.»[١]

وأياً يكن التقويم النهائي لمواقف «حماس» الفكرية ورؤاها وممارستها السياسية، فإن أهمية هذه الدراسة في مثل هذا الوقت من التاريخ الفلسطيني المعاصر تنبع من حساسية المرحلة الفلسطينية. فلأول مرة في هذا القرن، يقوم نوع من السلطة

---

(١) Gil Sedan, *The Jewish Journal*, November 4-10, 1994.

الفلسطينية فوق أجزاء من أرض فلسطين التاريخية، وذلك استناداً إلى اتفاق حامت حول مدى استجابته للحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية المشروعة شكوك عميقة، وانتصبت مخاوف كثيرة من أن يولّد حرباً أهلية فلسطينية، يكون الطرف الإسرائيلي هو المستفيد الأول منها؛ مخاوف نشأت من «الحديث الذي يدور حول استئصال المقاومة الإسلامية التي تمثل المقاومة الفدائية الحقّة في فلسطين منذ قيام الثورة الفلسطينية... (إذ) كيف يسمح بقمع الحركة التي برهنت أنها قادرة على أن تقف بقوة وثبات بوجه العدو الذي يحتل أرضنا؟ وما الذي يمكن أن يبرر قمع شباب من شعبنا استشهدوا وأعطوا كل ما يملكونه لمقاومة الاحتلال.»(٢)

بكلمة، شكلت «حماس» إضافة ما وحلقة من حلقات النضال الفلسطيني ينبغي درسها وفهمها وتحليلها، وهو الأمر الذي تهدف هذه الدراسة إليه، وتأمل بأن تشكل إضافة نوعية إلى كثير من الأبحاث والدراسات والقراءات المهمة، التي لا غنى عنها في مجال فهم هذه الظاهرة الإسلامية الفلسطينية بصورة عامة.(٣)

تتناول الدراسة بالبحث والتحليل تطور الفكر السياسي عند حركة «حماس» منذ تاريخ انطلاقها حتى اختتام العام الثامن من عمرها. وتمتد قليلاً إلى ما بعد ذلك لتقف عند الحدث المفصلي المتمثل في إجراء الانتخابات الفلسطينية لإقامة مجلس الحكم الذاتي، وذلك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وما تلا تلك الانتخابات من سلسلة عمليات عسكرية نفذتها «حماس» في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، تلاها انعقاد المؤتمر الدولي الشهير في شرم الشيخ تحت عنوان مكافحة «الإرهاب» أو تحت عنوان «مؤتمر صانعي السلام».

تركز الدراسة على الجانب السياسي من «حماس»، سواء في الفكر والنظرية أو في الممارسة. وهي في ذلك أقرب إلى تأريخ الفكر السياسي لا إلى تأريخ نشوء الحركة وتطورها تنظيماً وإدارة.. إلخ.؛ إذ إن ذلك مبحث آخر، فضلاً عن أن دونه صعوبة الحصول على معلومات مرتبطة بالتنظيم والإدارة في ظل الأوضاع الراهنة. وبذلك، تتابع الدراسة تطور منحنيات التفكير السياسي عند «حماس» إزاء الموضوعات

---

(٢) هشام شرابي، «حتى يكون الكيان الفلسطيني ديمقراطياً وليس دولة مخابرات»، «القدس العربي» (لندن)، ٨/١٢/١٩٩٣.

(٣) يذكر هنا، على سبيل المثال، المساهمات القيّمة لزياد أبو عمرو وعلي الجرباوي وإياد البرغوثي وأحمد بن يوسف وهالة مصطفى وربعي المدهون، وآخرين كثيرين. أنظر عناوين تلك المساهمات في ثبت المراجع.

الجوهرية للصراع العربي - الإسرائيلي، وتحاول تحليلها.

إن الإضافة النوعية التي تأمل هذه الدراسة بتقديمها نابعة من اعتمادها، وبصورة أساسية وشبه كلية، على المصادر الأولية للمعلومات، وتحديداً وثائق الحركة وأدبياتها، المنشور منها وغير المنشور. وقد ضمّنت الدراسة اقتباسات مطوّلة تنشر أول مرة، تم الحصول عليها من بعض رموز «حماس» الذين سمحوا، مشكورين، بنشرها. وقد جرى إيراد بعضها بنصه الأصلي الكامل في ملحق الوثائق، واستُفيد من بعضها الآخر بالاقتباس والاجتزاء والتضمين في مختلف أجزاء الدراسة.

وفي مجال الوثائق والأدبيات نفسه، اعتُمد أيضاً على ما أصدرته «حماس» عادة من بيانات دورية مرقّمة وبيانات غير دورية تعليقاً على مختلف الأحداث. وقد امتازت هذه البيانات بأهمية فائقة خلال الأعوام الثلاثة الأُولى من عمر الحركة، وخصوصاً قبل أن تعيّن «حماس» ناطقاً رسمياً باسمها خارج الأرض المحتلة في أواخر سنة ١٩٩٠. وكانت البيانات الصادرة قبل ذلك التاريخ تقوم بالدور الرئيسي في إعلان موقف الحركة الرسمي تجاه أي مستجد جديد. وتصف الحركة بيانات تلك الفترة بأنها كانت «الناطق الرسمي باسم الحركة.»[٤] أمّا تصريحات رموز «حماس» وقادتها أو المقربين منها، ولا سيما داخل الأرض المحتلة، فلم تكن لتلزم الحركة سياسياً، وخصوصاً أنه لم يكن في استطاعة هؤلاء الرموز في كثير من الأوقات التحدث رسمياً باسم الحركة، تفادياً للاعتقال أو خشية من أن تلاحقهم سلطات الاحتلال. وقد اختلف هذا الوضع مع قيام السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، إذ بات أولئك الرموز يتحدثون عن «حماس» وينطقون باسمها.

استندت الدراسة أيضاً إلى مجموعة من المقابلات الشخصية، وإلى تصريحات القادة والرموز، واستفادت من الكتيبات والأدبيات الصادرة، سواء عن الحركة نفسها أو عن جهات مقرّبة منها، وتعكس وجهات نظر مهمة في سياق محاولة الفهم والتحليل. وبتقديم هذه الوثائق والنصوص التي يُنشر بعضها أول مرة، يتوسع إمكان درس «حماس» وفكرها السياسي؛ إذ تظل الأهمية الخاصة لتلك الوثائق متفوقة على أي تحليل لها، مما قد يتفق المرء معه أو يختلف، كالتحليلات الواردة في هذه الدراسة.

* * *

---

(٤) أنظر مقدمة كتاب «وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، سلسلة وثائق الحركة، السنة الثالثة للانتفاضة، إصدار المكتب الإعلامي لـ «حماس»، من دون ناشر أو تاريخ نشر.

فيما يتعلق بالدراسة، من حيث هيكلها وتوزّع فصولها على الموضوعات، فإن شكلها النهائي هو على النحو التالي:

يتضمن الفصل الأول من الدراسة متابعة تحليلية لنشأة حركة «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين وتطورها التاريخي، كونها الجذر التنظيمي والفكري لـ «حماس»، ودراسة لطبيعة التحولات الفكرية التي أثرت في نظرة «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين إلى موضوعة تحرير فلسطين، وعلاقة تلك التحولات بممارستهم السياسية على الأرض، وذلك خلال حقبة الخمسينات ـ الثمانينات.

ويتضمن هذا الفصل أيضاً تفصيلات انطلاقة «حماس» وتأسيسها في أواخر سنة ١٩٨٧، مع الانتفاضة الفلسطينية، كأثر رئيسي وظاهر لتغيّر جوهري في القناعات الفكرية والسياسية عند «الإخوان»، حيث تم تقديم أولوية مقاومة الاحتلال على أولوية التغيير الاجتماعي وأسلمة المجتمع وشرطيهما، كمقدمة ضرورية للانخراط في المقاومة.

ويتضمن الفصل الثاني من الدراسة، «الرؤية السياسية للصراع»، قراءة تفصيلية لنظرية «حماس» الأساسية تجاه الصراع، وتحليلاً لمكوناتها الرئيسية، منها فهمها لطبيعة الصراع في فلسطين (صراع عقدي، حضاري، سياسي...)، ونظرتها إلى أطراف الصراع (الصهيونية، اليهودية، العرب، المسلمون، الغرب...)، وأسلوب إدارتها وانخراطها في ذلك الصراع.

ويناقش هذا الفصل أيضاً نظرة «حماس» تجاه التقابلية التقليدية في الفكر السياسي الفلسطيني بين طرح الحل المرحلي (دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، والحل التاريخي (الذي يتحدث عن تحرير كامل فلسطين). ويرصد موقف «حماس» وقناعتها المشروطة بالحل المرحلي، ومحاولتها، مع ذلك، الإبقاء على وهج طرح الحل التاريخي، وذلك كله في ضوء تطور الأحداث السياسية على صعيد عملية التسوية بين العرب والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أُخرى، ولا سيما بعد انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ثم توقيع اتفاق أوسلو على الصعيد الفلسطيني سنة ١٩٩٣.

وتنتقل الدراسة في فصلها الثالث إلى البحث في علاقات «حماس» السياسية على الصعيد الفلسطيني، وكيف تمت ترجمة الأسس النظرية والفكرية إلى ممارسة سياسية حيال الواقع وحيال «الآخر». وجرى في هذا الفصل تناول علاقات «حماس» بمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة «حماس» الأُولى، ثم علاقاتها بالسلطة الفلسطينية في مرحلتها اللاحقة، وأيضاً علاقاتها بمختلف الفصائل الفلسطينية.

أمّا الفصل الرابع من الدراسة فيتناول علاقات «حماس» بالدوائر العربية والإسلامية والدولية. كما أنه يعالج صعيداً واحداً من صعد العلاقة بالآخر يتميز بأهمية خاصة، هو علاقة «حماس» بإسرائيل.

أمّا الفصل الخامس، «قضايا في الفكر والممارسة»، فقد بحث في مجموعة من الموضوعات الأساسية التي اهتمت «حماس» بها والتي ترتبط عضوياً بموضوع الدراسة هنا. ومن هذه القضايا الانتخابات فكراً وممارسة، والتعددية السياسية، والعمل الأهلي والاجتماعي في النظرية والممارسة عند «حماس». هذا فضلاً عن موضوعة العمل العسكري والنظرة إليه، وما يواجهه من تهم دولية بالإرهاب. ثم يأتي الفصل السادس الذي يتضمن الخلاصة الأخيرة للدراسة.

وأُدرج في نهاية الكتاب ملحق وثائق يضم مجموعة رئيسية من وثائق الحركة وأدبياتها، بعضها منشور ومعروف، كميثاق «حماس»، وبعضها غير ذلك. ومن ضمن المجموعة أيضاً بعض البيانات والمذكرات المفصلية والمتميزة بأهمية وحساسية خاصة، كبيان الحركة الأول (١٩٨٧)، ومذكرتها الشهيرة إلى المجلس الوطني الفلسطيني (١٩٩٠)، ومبادرة المكتب السياسي للحركة (١٩٩٤)، التي تضمنت عرض الهدنة على إسرائيل، ومذكرة «حماس» إلى مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد عقب عمليات «حماس» في نهاية الفترة التي تشملها هذه الدراسة. وهناك أيضاً بعض الوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخ «الإخوان المسلمين» في فلسطين، بعضها ينشر أول مرة.

يبقى في ختام هذه التوطئة، وقبل الانتقال إلى فصول الدراسة، رصد ثلاث ملاحظات أساسية وتسجيلها: الأُولى هي عدم احتواء الدراسة على الأحداث السياسية الفلسطينية بتفصيلاتها الكثيفة في الفترة التي تشملها؛ إذ كانت المتابعة محصورة في فكر «حماس» وأدائها واستجابتها لتلك الأحداث. وقد تجنبت الدراسة التوسع في التعرض لكثير من الوقائع المفصلية، التزاماً بالحفاظ على حجم نهائي معقول لها. والملاحظة الثانية هي أن عدداً من الاقتباسات والنصوص قد تكرر الاستشهاد به وذِكْره في أكثر من موضع، ولا سيما الاقتباسات والنصوص الواردة في «ميثاق حماس»، وذلك بسبب تلاؤم النص أو الاقتباس مع أكثر من موضوع في أكثر من فصل. أمّا الملاحظة الثالثة فتتعلق بالمقابلات الشخصية مع قادة «حماس» ورموزها. فقد حرصت المقابلات على أن تطرح عليهم أسئلة تدور حول موضوعات فكرية أو رؤى سياسية عامة، ولم تُعن كثيراً بأسئلة تتعلق بالأحداث والوقائع السياسية أو بالمواقف التي اتخذتها الحركة حين وقعت الأحداث والوقائع. وفي المقابل، فإن ردود الحركة وتصريحاتها ومواقفها تجاه تلك الأحداث نُقلت بحسب ما صدرت في

حينه، سواء على شكل بيانات أو تصريحات للرموز أو مقابلات صحافية منشورة أُجريت معهم. وبذلك، حاولت الدراسة أن تنقل لا «موقف حماس» فحسب، بل أيضاً «ظرفية» صدور هذا الموقف واللغة التي صدر بها في حينه. وكثيراً ما تقود الأسئلة الاسترجاعية للرموز والقادة الحاليين بشأن أحداث ماضية إلى خلاصات غير دقيقة؛ إذ إن الإجابات تتضمن في هذه الحالة، على نحو واع أو غير واع، قدراً كبيراً من التعديل الموقفي الذي يحدث بناءً على تقويم للأمور والمواقف بعد مرور فترة زمنية عليها واتضاح ملابسات التعقيد الظرفي الذي اتخذ الموقف فيه.

الفَصـل الأوّل
السِّيَاق التّاريخي وَالانطِلاق

أولاً: الجذور التاريخية

تحرص «حماس» في أدبياتها السياسية وخطابها الفكري على ربط انطلاقتها التنظيمية في أواخر سنة ١٩٨٧ بسائر حلقات النضال الفلسطيني، التي تتابعت منذ العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. وهي تحاول دائماً الإشارة إلى البعد الإسلامي لتلك الحلقات وتأكيده، والتشديد على أن ذلك البعد «صبغ جهاد الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل، وخبا فقط في مرحلة الستينات والسبعينات عندما سيطرت الشعارات اليسارية على ساحة الفداء الفلسطيني.»[١] ومع أن الحركة ولدت من رحم جماعة «الإخوان المسلمين»، وأعلنت أنها «جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين»،[٢] فإنها تنظر إلى نفسها من منطلق أنها امتداد طبيعي لا لـ «الإخوان» فحسب، بل أيضاً لجميع حلقات الجهاد الفلسطيني ضد الغزو الصهيوني. ولذلك، فهي «تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من 'الإخوان المسلمين' عام ١٩٣٦.»[٣] وقد انعكس اعتزاز الحركة بجهاد الشيخ القسّام ورفاقه، بصورة خاصة، في تسمية الذراع العسكرية للحركة، التي أُسست في أوائل التسعينات، «كتائب الشهيد عز الدين القسّام».

لكن على الرغم من ذلك الحرص على الانتماء إلى تيار النضال الجهادي الفلسطيني العام والعريض، فإن سمات حركة «حماس» وتنظيمها وفكرها وخطابها

---

(١) مقابلة شخصية مع الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، عمّان، ٢١/٤/١٩٩٥.

(٢) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ١٨/٨/١٩٨٩، بلا ناشر أو مكان نشر. أنظر النص كاملاً في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢.

(٣) المصدر نفسه.

السياسي ومختلف خصائصها تعكس نشأتها التنظيمية وارتباطها التاريخي بحركة «الإخوان المسلمين» تحديداً. وعليه، فإن البحث في الجذور التاريخية لنشوء الحركة يقود بالضرورة إلى دراسة وجود الإخوان المسلمين أنفسهم في فلسطين. ولا يتطلب ذلك تناول مجمل التوجه الإسلامي في فلسطين، بمختلف تياراته، ولا سيما في النصف الأول من القرن العشرين.(٤)

إن دراسة وجود حركة «الإخوان المسلمين» وتطورها في فلسطين تقود، بدورها، إلى حقيقة أن تأسيس هذه الحركة في فلسطين لم يكن سوى التطور الطبيعي لاهتمام الحركة الأم، الموجودة في مصر، بالقضية الفلسطينية، وأن ذلك التأسيس جاء ليشكل أول اتساع خارج الحدود القطرية للجماعة المصرية الرئيسية، مدفوعاً بالاهتمام المتميز بقضية فلسطين، ومبقياً الإخوان في فلسطين والمركز الرئيسي في القاهرة على علاقة عضوية ومتينة بينهما إلى درجة أن بعض الدراسات لم يعتبرهم «فرعاً مستقلاً كفرع دمشق، وإنما كانوا يؤلفون فرعاً من فروع مصر، (و) لا يجوز اعتبارهم في هذه الحالة جمعية من الجمعيات السياسية الفلسطينية.»(٥)

إن هذا الأمر يدفع إلى ملاحقة اهتمام جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر بقضية فلسطين اهتماماً أساسياً، وكيف نشأ هذا الاهتمام وتنامى، ثم تطور لاحقاً إلى تأسيس فروع للحركة في فلسطين شكلت فيما تلا من الأعوام هياكل «حماس» في الثمانينات.

مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى سنة ١٩٣٦، تضاعف اهتمام «الإخوان المسلمين» بقضية فلسطين. وعقدوا في آذار/مارس ١٩٣٦ مؤتمراً خاصاً لدعم الثورة، أسفر عن تأليف «اللجنة المركزية العامة لمساعدة فلسطين».(٦) ونشطوا في فترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في تقديم الدعم المعنوي والمادي لقضية فلسطين، وذلك عبر مشروع تبرعات أُطلق عليه «قرش فلسطين». وأصدروا المنشورات والبيانات التي

---

(٤) للاطلاع على مكونات التيار الإسلامي في فلسطين في تلك الفترة، سياسياً وفكرياً، أنظر: محسن محمد صالح، «التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨)، وهو في الأصل رسالة ماجستير قُدمت إلى جامعة أم درمان الإسلامية في السودان.

(٥) بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٥٠٤.

(٦) حسن البنا، «مذكرات الدعوة والداعية» (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، بلا تاريخ)، ص ٢٤٠.

تهاجم الإنكليز وسياستهم في فلسطين. كما دعوا إلى مقاطعة المجلات اليهودية في مصر، ووزعوا كتاب «النار والدمار في فلسطين»، الذي أصدرته اللجنة العربية العليا، وذلك رغماً عن إرادة السلطات الرسمية آنذاك. وأدى الأمر إلى اعتقال مؤسس «الإخوان المسلمين» حسن البنا.(٧) ويثبت بعض القراءات المشاركة الفعلية المحدودة للإخوان المسلمين في ثورة سنة ١٩٣٦، إذ استطاع عدد من شباب «الإخوان» التسلل إلى فلسطين ومشاركة المجاهدين في جهادهم، وخصوصاً في المناطق التي كانت «جماعة القسّام» تسيطر عليها.(٨)

كما أن «الإخوان» استغلوا معظم المناسبات في حشد التأييد الشعبي لقضية فلسطين، وأرسلوا إلى بريطانيا، دولة الانتداب على فلسطين، رسائل احتجاج، ولا سيما في مناسبة ذكرى وعد بلفور، مؤكدين أن «قضية فلسطين قضية كل مسلم»، ومحذرين بريطانيا من أن انفجار المشاعر المكبوتة سيؤدي إلى أن «تخسر إنكلترا صداقة العالم الإسلامي إلى الأبد... (لهذا) نرجو أن تدرك الحكومة البريطانية هذه الحقيقة قبل فوات الوقت بالرغم من كل ما يخدعها به اليهود.»(٩) وكان نشاط «الإخوان» وقناعاتهم تجاه قضية فلسطين مرتبطة بتصورهم العقيدي للقضية، ومدفوعة بإيمانهم بمفاهيم الأمة الإسلامية الواحدة والأُخوة الإسلامية، وضرورة الجهاد في سبيل الله.(١٠)

وقد لقيت أنشطة «الإخوان» هذه صدى طيباً لدى الفلسطينيين، واستمر انتباه المفتي الحاج أمين الحسيني مشدوداً إلى ما يفعلونه. وقد أرسل لهم يبارك «الجهود المشكورة والأعمال المبرورة التي تقومون بها في سبيل هذه البلاد الإسلامية العربية المقدسة (فلسطين)... (حيث) أن الرأي العام العربي في فلسطين قد تلقى مقرراتكم

(٧) لمزيد من التفصيل بشأن هذه الفترة، أنظر محمود عبد الحليم، «الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ ـ رؤية من الداخل: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨»، ج ١ (الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٧٩)، ص ٨٨ ـ ٩٠؛ محسن صالح، مصدر سبق ذكره؛ زياد أبو غنيمة، «الحركة الإسلامية وقضية فلسطين» (عمّان: دار الفرقان، ١٩٨٥).

(٨) محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٦.

(٩) أنظر نص الرسالة إلى سفير بريطانيا في مصر، في البنا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(١٠) لنظرة أوسع بشأن مفاهيم «الإخوان المسلمين» ونظرتهم إلى القضية الفلسطينية، أنظر: عبد الفتاح العويسي، «تصور الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية» (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٩)، ص ١٣ ـ ٣٨.

الحكيمة ومساعيكم الحميدة بالشكر الجزيل والثناء الكثير.»[11] وتسلم «الإخوان» أيضاً رسائل من اللجنة العربية العليا في القدس ممهورة بتوقيع الأمين العام للجنة عوني عبد الهادي.[12]

يشير ما سبق إلى أن البعد العربي الإسلامي لقضية فلسطين تجسد في اهتمام «الإخوان المسلمين» في مصر بقضية فلسطين اهتماماً لافتاً. وفي الجانب الآخر أيضاً، المرتبط بـ «الإخوان» أنفسهم وتطور بنيتهم الفكرية والتنظيمية، فإن «القضية الفلسطينية شكلت منذ ثلاثينات القرن الحالي، الباعث الحقيقي إلى توسيع إطار عمل جمعية'الإخوان المسلمين' في مصر، إذ نقلتها من مجالها القطري الضيق إلى رحاب النضال القومي الأشمل.»[13] والأفق الأهم في ذلك النضال، خلال مسيرة اهتمام «الإخوان» بقضية فلسطين، هو مشاركتهم في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨؛ فذلك الاهتمام تعدى هدف التوظيف السياسي أو الاستجابة لمتطلبات موضوعية؛ إذ تشير قراءات عدة إلى أن «اهتمام الإخوان بتحرير فلسطين كان اهتماماً صادقاً ومرتكزاً على الإيمان الديني العميق»،[14] وترجم إلى مشاركة عملية مهمة. ولعل مساهمة «الإخوان» في حرب سنة ١٩٤٨ هي الصفحة الأكثر إشراقاً في سجلهم الجهادي، وقد استثناهم الحاج أمين الحسيني عندما حمّل العرب بمرارة مسؤولية ضياع فلسطين.[15]

أ) نشوء وتطور «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين ـ ١٩٤٦ فصاعداً

تجدر الإشارة إلى أن أول حضور رسمي لـ «الإخوان المسلمين» في فلسطين تمثل في زيارة اثنين من «إخوان» مصر، هما عبد الرحمن الساعاتي (شقيق حسن البنا) ومحمد أسعد الحكيم، إلى فلسطين وسورية ولبنان في آب/أغسطس ١٩٣٥، وذلك

---

(١١) البنا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(١٣) ربعي المدهون، «الحركة الإسلامية في فلسطين (١٩٢٨ ـ ١٩٨٧)»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٨٧، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٠ ـ ٥٠.

(١٤) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٤.

(١٥) Philip Matar, *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement* (Columbia: Columbia University Press, 1988), p. 111.

لبث الدعوة فيها. وقد التقى مبعوثا «الإخوان» الحاج أمين الحسيني، وكان يرافقهما الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي.(١٦) ولم يثبت أن تلك الزيارة أسفرت عن إقامة تنظيم أو فروع لـ «الإخوان» في فلسطين؛ إذ يبدو أن علاقة الفلسطينيين بـ «الإخوان» ظلت مقصورة أعواماً عدة على رسائل المجاملات والتضامن، وخصوصاً بين الحاج أمين الحسيني والإمام البنا. وتعتبر سنة ١٩٤٣ البداية الحقيقية لقيام تنظيم «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين، وذلك عندما أسس «الإخوان» في القدس «جمعية المكارم»، التي انضووا تحتها، وأقاموا على ما يبدو أول هيكل تنظيمي لهم بالمعنى المعروف.(١٧)

ويستدل بعض الدراسات على وجود هيكل تنظيمي ما لـ «الإخوان»، في فترة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤، من خلال وجود مندوبين من فلسطين في المؤتمر الخامس الذي عقده «الإخوان» في حلب سنة ١٩٤٤.(١٨) إلا إن تأسيس أول فرع رسمي لـ «الإخوان» في فلسطين، وبحسب بعض قدامى «الإخوان» أنفسهم، كان في غزة، بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برئاسة الحاج ظافر الشوّا. ثم صار لـ «الإخوان» في غزة أربع شُعب: الأُولى تابعة للمكتب الإداري، والثانية في الرمال، والثالثة في حارة الزيتونة، والرابعة في حارة الدرج. ويضاف إلى ذلك شُعب في خان يونس ورفح ومعسكرات البريج والنصيرات. وكان نواب تلك الشُعب أعضاء المكتب الإداري لـ «الإخوان» في منطقة غزة.(١٩)

أمّا في القدس، فقد افتتح «الإخوان» مركزهم الرئيسي في حارة الشيخ جراح في احتفال كبير يوم ٦ أيار/مايو ١٩٤٦. وقد حضر الافتتاح، بالإضافة إلى المندوب الرسمي لـ «الإخوان المسلمين» في مصر عبد المعز عبد الستار، شخصيات فلسطينية وقيادات بارزة، منها رئيس الحزب العربي ونائب رئيس الهيئة العربية العليا في فلسطين جمال الحسيني، وناصر النشاشيبي، وعبد الحميد السائح.(٢٠) ولم يكن ذلك الافتتاح في الواقع إلا احتفالاً باختيار مقر لـ «الإخوان» لا إعلاناً للتأسيس؛ إذ

---

(١٦) البنا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(١٧) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٢.

(١٨) محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٠، وأيضاً عوض خليل، «جذور الإسلام السياسي في فلسطين»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٢٧، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٢، ص ١٩ ـ ٣٣.

(١٩) محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤١ ـ ٤٤٣.

(٢٠) أنظر برنامج الاحتفال بافتتاح المركز العام لـ «الإخوان المسلمين» في القدس بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٤٦، في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٢.

تشير مجموعة من الوثائق والمراسلات إلى أن نشاط «الإخوان» في القدس وبعض المدن الفلسطينية، كيافا واللد والرملة، قد سبق ذلك التاريخ بأعوام. ومن هذه الوثائق مقررات المؤتمر العام لشُعب «الإخوان المسلمين» في فلسطين (القدس، ٢٩ ـ ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٦)، التي تشير في مجملها إلى ترسيخ نشاط فروع «الإخوان» وشُعبهم خلال الفترة التي سبقت سنة ١٩٤٦. وقد عقد ذلك الاجتماع، الذي حضره «مندوبو شُعب 'الإخوان المسلمين' في فلسطين، تلبية لدعوة 'الإخوان' في القدس إلى عقد مؤتمر يبحث في أمر توحيد جهود 'الإخوان'، وتشكيل مركز عام لهم في فلسطين.»[٢١] ويتوضح مدى نشاط «الإخوان» وتأثيرهم آنذاك بالاطلاع على بعض المراسلات التي احتفظ بها في محفوظات بعض قدامى الأعضاء، ومن ذلك رسالة احتجاج وجهها «الإخوان» في ٣ نيسان/أبريل ١٩٤٦ إلى وزير الخارجية المصري، بسبب حضور نائب القنصل العام المصري في فلسطين حفلاً راقصاً رُصد ريعه لجمعية صهيونية، وطالبوا الوزير باتخاذ إجراءات تأديبية بحق الموظف المذكور، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية المصرية إلى نقل الموظف من فلسطين إلى إيران، وذلك بحسب ما ورد في رسالة رد وزارة الخارجية على رسالة «الإخوان».[٢٢] ويشير ذلك إلى ما كان لـ «الإخوان» من أهمية نسبية يفترض أن تكون قد تراكمت عبر فترة من الزمن تسبق تاريخ الرسالة التي وجِّهت إلى وزارة الخارجية المصرية (٣/٤/١٩٤٦).

وفي تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها، عقد «الإخوان» الفلسطينيون في حيفا مؤتمراً عاماً شارك فيه ممثلون عن لبنان والأردن. ويعتبر هذا المؤتمر الأول في نوعه من زاوية الاستغراق في الهم الوطني العام، ويمكن إدراك ذلك بالاطلاع على مقرراته التي تضمنت ما يلي:

- اعتبار حكومة فلسطين مسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب.
- تأييد الجامعة العربية.
- تأييد مطالب مصر بالجلاء ووحدة النيل.
- عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن.

---

(٢١) وثيقة خاصة بعنوان «الموضوع: مؤتمر 'الإخوان المسلمين' ـ القدس»، بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٦، تحمل توقيع أمين سر ومدير مكتب جماعة «الإخوان المسلمين» في القدس محمد أسعد الإمام الحسيني. من محفوظات قدامى «الإخوان» في القدس. أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١١.

(٢٢) وثائق خاصة من محفوظات قدامى «الإخوان» الفلسطينيين في القدس. أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٤.

- تأييد المشاريع التي ترمي إلى إنقاذ البلاد.
- عدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد.
- تعميم شُعب «الإخوان المسلمين» في فلسطين.[٢٣]

تنامى الوعي السياسي والوطني عند «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين، وصار الانهماك بالقضية السياسية يتجاوز انهماكهم الأوّلي بقضايا الدعوة والأنشطة الاجتماعية. وقاموا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ بعقد مؤتمر آخر في حيفا أيضاً، في ظل ازدياد الهجمة الصهيونية الاستيطانية وبروز مخاطر ضياع فلسطين. وأعلنوا في المؤتمر «تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل واستعدادهم للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا السبيل... (وأن) هيئة 'الإخوان المسلمين' ستحمل نصيبها كاملاً من تكاليف النضال.»[٢٤]

وقد شكلت الأعوام الثلاثة التي سبقت قيام حرب سنة ١٩٤٨ فترة خصيبة من نشاط «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين. وساعدهم في ذلك سرعة انتشارهم وتوسعهم التنظيمي المعزوين إلى عوامل عدة، منها «تزايد الاحترام والتقدير الشعبي لمواقف الإخوان في مصر في دعم القضية الفلسطينية ومناصرتها... (و) أيضاً، لكون الأفكار التي طرحها الإخوان كانت تلتقي بصورة عامة مع الوعي الديني والاجتماعي السائد، فضلاً عن أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت ذات سمات دينية واضحة.»[٢٥] وقبيل الحرب، أي سنة ١٩٤٧، نشط «الإخوان» في حملات التعبئة والإعداد الشعبي للجهاد والدعاية ضد اليهود. وقد ورد ذلك في الرواية الرسمية الإسرائيلية للحرب، التي أشارت إلى «التحريض في المساجد والمهرجانات والاجتماعات» الذي قام به «'الإخوان المسلمون' - (وهي) منظمة دينية قومية متطرفة أصلها في مصر.»[٢٦]

وقام «الإخوان» أيضاً بدور مهم في توحيد منظمتي «الفتوة» و «النجادة»، اللتين كانتا أكبر منظمتين شبه عسكريتين في فلسطين؛ وذلك في إثر جولات التنافس التي ظلت تستعر بينهما. وتوحدت التشكيلات العسكرية لهاتين المنظمتين في ظل «منظمة الشباب العربي»، التي اختير للتدريب فيها محمود لبيب، الذي كان آنذاك وكيل

---

(٢٣) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٣.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٩٤؛ أنظر نص المقررات في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٣.
(٢٥) عوض خليل، مصدر سبق ذكره.
(٢٦) «حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية»، ترجمهُ عن العبرية أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٤.

«الإخوان المسلمين» المصريين للشؤون العسكرية. لكن الأمر لم يطل به؛ إذ طردته السلطات البريطانية من فلسطين بعد فترة وجيزة.[٢٧]

ب) «الإخوان المسلمون» الفلسطينيون وحرب ١٩٤٨

انخرط «الإخوان» في الجهد الوطني والقومي الذي سبق الحرب. وتعاونوا مع المنظمات واللجان القومية التي تنادت لصوغ ردات فعل وطنية في إثر قرار التقسيم، وتحديداً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وقد تجاوز ذلك الانخراط والتعاون جميع الحساسيات الفكرية؛ إذ تلاحظ إحدى الدراسات أن «أكثر ما يشد الانتباه في عمل الإخوان، في إطار اللجان القومية، قبولهم المشاركة فيها إلى جانب شيوعيين ومسيحيين.»[٢٨] فعلى سبيل المثال، شارك «الإخوان» في «اللجنة القومية في يافا»، التي أُلّفت من «أربعة عشر عضواً يمثلون الحزب العربي والجبهة العربية والشيوعيين، و'الإخوان المسلمين'، ونادي الشبيبة الإسلامي، والنادي العربي. وفي الوقت نفسه روعي، في اختيار الأعضاء، تمثيلهم للطوائف المتعددة، ثم انضم إليهم أعضاء من زعماء القرى المجاورة.»[٢٩]

وعندما اندلعت الحرب، شارك «الإخوان» في المجهود العسكري، سواء على الجبهة المصرية التي كانت بقيادة «الإخوان» المصريين أساساً، مع انضمام متطوعين فلسطينيين إليهم، أو على الجبهات الداخلية في فلسطين نفسها. وعلى الرغم من أن «حداثة إنشاء تنظيمهم في فلسطين وعدم نموه واستقراره بشكل مناسب وقوي قد جعلت مشاركتهم محصورة ضمن قدراتهم المحدودة وإمكاناتهم المتواضعة»،[٣٠] فإن التساؤل عما إذا كان الجهد الذي بذله «الإخوان المسلمون» الفلسطينيون في تلك الحرب متلائماً مع قدراتهم آنذاك يظل قائماً ومشروعاً، ولا سيما أن سيرتهم الجهادية داخل فلسطين حينذاك لا تقارن بسيرة «القسّاميين» الذين سبقوهم في ذلك الميدان. وكان من المفترض أن يستفيد «الإخوان» وغيرهم من تلك التجربة ويبنوا عليها، لا أن ينخفض مستوى أدائهم عنها.

---

(٢٧) محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠.

(٢٨) عوض خليل، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠١.

(٣٠) محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٤.

وبحسب شهادات قدامى «الإخوان»، فإن شعبة يافا كانت أنشط شُعب «الإخوان» الفلسطينيين مشاركة في الجهاد في حرب سنة ١٩٤٨؛ إذ كان بين أعضاء «الإخوان» في يافا «تنظيم عسكري سري خاص» شارك فيه عدد محدود ممن يصلحون لهذا العمل، ولم يكن الآخرون من «الإخوان» أعضاء فيه أو يعلمون شيئاً عنه. وظهر النشاط الجهادي لهذا التنظيم مع بداية الحرب وفي أثنائها. وقد تولى «الإخوان» في تلك المنطقة الدفاع عن البصة وتل الريش والعجمي والنزهة، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن داخل البلد. أمّا بشأن مصادر السلاح، فتذكر تلك الشهادات أن بعضها كان عن طريق قائد كتائب «الجهاد المقدس» فوزي القاوقجي.[٣١]

وفي مناطق القدس وما حولها، ساهم «الإخوان» في الجهاد بالاشتراك مع كتائب «الجهاد المقدس». ويذكر عارف العارف أن اليهود حاولوا نسف مقر «الإخوان المسلمين» في القدس بسبب تلك المشاركة، وأن «الإخوان» أقرضوا الهيئة العربية العليا مبالغ لشراء السلاح، وكانت المبالغ التي تبرعوا بها قد جُمعت لبناء دار لهم في القدس.[٣٢] أمّا في قرى رام الله وسلواد، فبالإضافة إلى اشتراكهم في القتال تحت إمرة القيادات والتشكيلات المحلية، فقد شكلوا فصيلاً خاصاً بهم قام بدور تقديم النجدة للمناطق المحيطة، وساهم أيضاً في القتال في معركة القسطل الشهيرة، إلى جانب عبد القادر الحسيني، وجُرح مسؤوله عبد الرزاق عبد الجليل.[٣٣]

تسهب الأدبيات الإسلامية المعاصرة، التي تتحدث عن تلك المشاركة، في إيراد تفصيلات المعارك وأسماء المناطق والقادة المحليين الذين استشهدوا، لإثبات عمق مشاركة «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين واتساعها في تلك الحرب. وقد ازداد الحديث عن تلك المشاركة عقب اتهام «الإخوان» باستمرار بأن دورهم في قضية فلسطين خبا بدرجة كبيرة في الستينات والسبعينات، وحتى أواسط الثمانينات.[٣٤]

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(٣٢) عارف العارف، «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (١٩٤٧ ـ ١٩٥٢)»، ج ٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٦)، ص ٢٩٠.

(٣٣) الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧.

(٣٤) يُنظر في هذا الصدد مجموعة واسعة من الكتب والكتيبات، منها على سبيل المثال: أبو غنيمة، مصدر سبق ذكره؛ عبد الله عزام، «"حماس": الجذور التاريخية والميثاق» (بيشاور، ١٩٨٩)؛ محمد عبد القادر أبو فارس، «شهداء فلسطين» (عمّان: دار الفرقان، ١٩٩٠).

ج) «الإخوان» الفلسطينيون بعد حرب ١٩٤٨

بعد هزيمة العرب سنة ١٩٤٨ واحتلال الصهيونيين الجزء الأكبر من فلسطين، توزعت الأجزاء الباقية من البلد تحت الإدارة المصرية في قطاع غزة والإدارة الأردنية في الضفة الغربية. وقد أثّر هذا التوزع تأثيراً كبيراً في بنية «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين وتطورهم اللاحق. إذ سرعان ما انضم «الإخوان» في الضفة الغربية إلى «الإخوان» في الأردن وأنشأوا تنظيماً موحداً، وبذلك لم يعد لـ «الإخوان» في الضفة الغربية صلات دائمة وقوية بـ «الإخوان» في مصر، كما هي حال «الإخوان» في القطاع، وكانوا قد أصبحوا بدورهم تنظيماً منفصلاً، الذين وفر لهم قربهم من مصر جغرافياً وخضوع القطاع للإدارة المصرية كلياً سهولة الاتصال بالمركز في القاهرة.[٣٥] وفي الوقت الذي اتخذ «الإخوان» في القطاع طابعاً ثورياً عسكرياً، اتخذ «الإخوان» في الضفة الغربية منحى تربوياً وسياسياً.[٣٦]

د) «الإخوان» في الضفة الغربية

بعد حرب سنة ١٩٤٨، فرض وضع الضفة الغربية السياسي الجديد على سكانها واقعاً جديداً؛ إذ أصبحوا، بحكم ضمهم إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن سنة ١٩٥٠، مواطنين أردنيين تعريفاً. وانضم تنظيم «الإخوان» في الضفة الغربية إلى تنظيم «الإخوان» في الضفة الشرقية ليشكلا تنظيماً واحداً هو «جماعة الإخوان المسلمين في الأردن».[٣٧]

وفي الضفة الغربية، سلك «الإخوان» مسلكاً سياسياً ودعوياً وتربوياً، وخلت سيرتهم في الخمسينات وحتى سنة ١٩٦٨ من أي جهد عسكري حقيقي. وكانت وحداتهم العسكرية المتواضعة التشكيل قبيل حرب سنة ١٩٤٨ قد تشتّتت في إثر النتيجة المأساوية للحرب، وخصوصاً في مناطق الخليل ونابلس ويافا، وذابت في السياق الاجتماعي الذي صدمته الهزيمة.

وسرعان ما لملم «الإخوان» صفوفهم، مستفيدين من جو سياسي موات في الأردن، تمثل في غض النظام الأردني طرفه عن أنشطتهم وحركتهم، أملاً بأن يشكلوا

---

(٣٥) أنظر: ماهر عبد الله، «تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية»، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة «مستقبل القضية الفلسطينية»، لندن: مركز دراسات المستقبل الإسلامي، ٩/١٢/١٩٩٠.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

سنداً له في مواجهة تيارات الناصرية والبعث المتزايدة النفوذ في الأردن ـ بضفتيه.

وفي بدايات المرحلة الجديدة في أوائل الخمسينات، انهمك «الإخوان» في جوانب التربية والدعوة وتأسيس أنوية لهم في مختلف مدن الضفة الغربية. أمّا سياسياً، فقد كان أبرز نشاط لهم المساهمة في عقد المؤتمر الإسلامي العام ـ بيت المقدس في نيسان/أبريل ١٩٥٣، ليكون منبراً إسلامياً لمؤيدي القضية الفلسطينية من العالم العربي والإسلامي، بهدف حشد التأييد للقضية وإبقائها حية في ضمير المسلمين.[٣٨] وقد عقد هذا المؤتمر دورات عدة خلال عامين متتاليين في القدس ودمشق، واستطاع استقطاب ممثلين عن المسلمين، لا من الأقطار العربية فحسب، بل من الأقطار الإسلامية أيضاً، كإيران وإندونيسيا وماليزيا، ومن الصين كذلك. وبسبب تزايد نفوذه ودوره التعبوي، اضطرت الحكومة الأردنية إلى التضييق عليه، فمنعت عقده سنة ١٩٥٥، وأغلقت مكتبه الدائم في القدس في تموز/يوليو من السنة نفسها.[٣٩]

وكان المؤتمر قد شُكِّل أساساً عقب احتفال «الإخوان» في القدس بذكرى الإسراء والمعراج، وهو الاحتفال الذي حشد «الإخوان» له حضوراً واسعاً من مختلف الأقطار، واستغلوه للاتفاق على فكرة المؤتمر وعقده سنوياً في القدس. وتم في ذلك الاحتفال التوافق على الفكرة وإنشاء مكتب دائم باسم «مكتب الإسراء والمعراج» ضم أعضاء من مختلف الأقطار العربية والإسلامية، ليكون حلقة وصل بين فلسطين والعالم الإسلامي. كما تم تأسيس «الشركة الإسلامية العالمية لإنعاش القدس»، برأس مال مقداره مليون دينار أردني، ويكون مركزها القدس.[٤٠]

رفعت الحكومة الأردنية الحظر عن المؤتمر في حزيران/يونيو ١٩٥٦، وسُمح لزعمائه بالعودة إلى القدس. غير أن جوهر فكرته، وهو مد جسور التواصل الشعبي في العالم الإسلامي مع القدس، أُجهض؛ إذ «رُسمِن» المؤتمر بالتدريج، واستغله الأردن والسعودية في مهاجمة النظام الناصري، وألقى الملك حسين شخصياً كلمة في إحدى دوراته اللاحقة في كانون الثاني/يناير ١٩٦١.[٤١]

---

(٣٨) عبد الفتاح العويسي، «المؤتمر الإسلامي العام ـ بيت المقدس» (القدس، ١٩٨٩)، ص ٢١. تعتبر دراسة الدكتور العويسي من أهم وأوفى المراجع التي أرّخت للمؤتمر بالاعتماد على مصادر شفوية، ووثائق الخارجية البريطانية التي أزعجها المؤتمر ودوراته المتلاحقة، بحسب ما يثبت العويس في الدراسة.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤١) Amnon Cohen, *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime 1949-1967* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1982), p. 17.

وكانت الانتخابات البرلمانية المضمار الآخر الذي اهتم «الإخوان» به في الضفة الغربية في مرحلة الخمسينات والستينات. وقد استفادوا من أجواء التسامح التي عاملهم النظام الأردني بها، خلافاً لمعاملته باقي الأحزاب والتيارات، كالشيوعيين والبعثيين والناصريين. وفازوا بمقاعد في البرلمان الأردني عن مدن فلسطينية كالخليل ونابلس، وذلك في الانتخابات التي أُجريت في سنوات ١٩٥٤ و١٩٥٦ و١٩٦٢، وقد حصل مرشحهم في نابلس، الشيخ مشهور الضامن، في الانتخابات الأخيرة (١٩٦٢) على أكبر عدد من الأصوات.(٤٢)

حكمت علاقة «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين بالنظام الأردني ارتباطهم العضوي بتنظيم «الإخوان» في الأردن، الذي كان عموماً يتبع سياسة مهادنة النظام وتفادي الاصطدام به. ويفسر تلك السياسة أحد رموز «الإخوان» الأردنيين في تلك الفترة، يوسف العظم، بالقول «لم يثُر الإخوان على الملك وهادنوه لأنه لم يكن في مقدورهم فتح جبهات مع كافة الأطراف في آن واحد.. وقفنا مع الملك لأن عبد الناصر لم يكن عقلانياً في هجومه عليه، وكنا نحن نشك في علاقات عبد الناصر بأميركا... وقفنا مع الملك لحماية أنفسنا لأنه لو تسنى لعبد الناصر دخول الأردن أو إقامة حكومة موالية له في الأردن لقام بتصفية الإخوان مثلما صفاهم في مصر.»(٤٣)

ومع أن المهادنة هي التي طبعت العلاقة بين الطرفين، فإن ذلك لم يمنع من حدوث توترات عديدة على مرّ الزمن؛ وهو الأمر الذي غلّف العلاقة أيضاً بمقادير من الشكوك المتبادلة. غير أن المصلحة التي شعر بها كل طرف تجاه وجود الآخر ظلّت تغالب الشكوك والتوترات.(٤٤)

ومن ناحية النشاط العسكري، فإن الإشارات القليلة بشأن أي نشاط لـ «الإخوان»

---

(٤٢) *Ibid.*, p. 147.

(٤٣) نقلاً عن زياد أبو عمرو، «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة» (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩)، ص ٢٣.

(٤٤) يورد كوهين، *op.cit.*, pp. 149-151، أمثلة عديدة لتلك التوترات، منها انتقادات «الإخوان» لعلاقات الأردن القوية بالغرب، والتظاهر سنة ١٩٥٤ بسبب وجود ضباط إنكليز في الجيش الأردني، وهروب المراقب العام محمد عبد الرحمن خليفة إلى دمشق سنة ١٩٥٥، خشية الاعتقال بعد معارضة «الإخوان» لحلف بغداد، وكذلك هجوم «الإخوان» على «مبدأ أيزنهاور» الذي أيده الأردن، بالإضافة إلى حجب ممثليهم في البرلمان الثقة عن الحكومات التي كان الملك يعينها، وأهمها حكومة وصفي التل سنة ١٩٦٣.

في الضفة الغربية محصورة في تعاونهم وتعاطفهم مع قوات الحرس الوطني خلال مرحلة الحكم الأردني، على اعتبار أنها قوات شعبية وأمل بأن تكون رأس الحربة ضد إسرائيل. والأهم من ذلك ما أشار إلى أن «الإخوان» كانوا قد بدأوا التدرب على أسلحة مهربة عن طريق سيناء، وذلك في فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦. كما أن شعبة الخليل كانت قد اتفقت مع قائد القوة الأردنية في المنطقة على أن يتدرب أعضاؤها على استخدام السلاح على يد مدربين في الجيش.(٤٥)

وبصورة إجمالية، لم يكن «الإخوان» الفلسطينيون في الضفة الغربية يشكلون في مرحلة الستينات قوة سياسية ذات نفوذ وحضور فاعل. وقد ارتبطوا بالسياسات العامة للتنظيم الأردني، وانهمكوا في الجهود الدعوية والتربوية من ناحية، وفي الانخراط في الصراع الحزبي ضد التيارات الناصرية والقومية من ناحية أُخرى.

هـ) «الإخوان» في قطاع غزة

بعد حرب سنة ١٩٤٨، اختلف وضع «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين في قطاع غزة عن وضع أشقائهم في الضفة الغربية، وذلك بمحافظتهم على مساهمة عالية في الساحة الوطنية المعنية مباشرة بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

وربما كان السبب وراء محافظة «الإخوان» في القطاع على فاعلية نسبية تفوق فاعلية أشقائهم في الضفة الغربية هو تنامي استقلالهم، وعدم ارتباطهم ارتباطاً عضوياً بكل من «الإخوان» في مصر و«الإخوان» في الأردن. ويشير بعض الباحثين إلى أن حركة «الإخوان» في القطاع «تمكنت. . . من أن تكون الظاهرة السياسية الأولى في قطاع غزة، واستمر ذلك حتى العام ١٩٥٥»،(٤٦) وذلك لعدة عوامل، منها المناخ الديني الذي ساد فلسطين طوال عقود ثلاثة سابقة، والموقف السياسي والعسكري الذي وقفه «الإخوان» في حرب فلسطين وما قبلها، فضلاً عن علاقاتهم الحسنة والقوية بنظام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ المصري، وهي فترة دامت عامين من تاريخ قيام الثورة وتغلغل «الإخوان» خلالها في القطاع وضاعفوا نفوذهم.

وكان لتراجع قوة «الإخوان المسلمين» ونفوذهم في مصر تراجعاً سريعاً، بسبب الاصطدام بعبد الناصر وحظر جماعتهم واعتبارها غير مشروعة، وانكفاء التنظيم بكامله أو من بقي منه خارج السجون إلى العمل السري، تأثيره في «الإخوان المسلمين»

---

(٤٥) *Ibid.*, pp. 168-169.

(٤٦) المدهون، مصدر سبق ذكره.

الفلسطينيين في القطاع الخاضع للإدارة المصرية. وتحول «الإخوان» هناك إلى حركة سرية مطارَدة، حالهم كحال الشيوعيين والبعثيين في القطاع. «... (و) بعدما كان 'الإخوان' هم حزب السلطة حيث توفرت لهم حرية الحركة والتنظيم، أصبحوا في ظل الوضع الجديد مطارَدين، مما أثر سلبياً على تطور التنظيم وحجم نشاطاته.»(٤٧) وأدى هذا الوضع الجديد إلى تقليص أعداد المنتمين إلى التنظيم، وهجرة الكوادر الرئيسية خوفاً من الاضطهاد وبحثاً عن مصادر الرزق، «وكان من بين القيادات المهاجرة فتحي البلعاوي، صلاح خلف، سليم الزعنون، عوني القيشاوي، زهدي ساق الله، سليمان أبو كرش وكمال الوحيدي. أمّا من تبقوا في القطاع فلم يكن قد تسنى لهم بعدُ تشرّب الروح الحقيقية لجماعة 'الإخوان' مما أثر على نوعية الكوادر ونوعية النشاطات التي قامت بها.»(٤٨)

ويشير زياد أبو عمرو إلى أن «المشاركة في إفشال مشروع سيناء (سنة ١٩٥٥) للتوطين (كانت) من أهم الإنجازات الوطنية والسياسية لجماعة 'الإخوان' في القطاع في منتصف الخمسينات.»(٤٩) وكان ذلك عبر التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية العنيفة والمشتركة مع الشيوعيين والبعثيين. وكان ذلك التعاون تطوراً ملحوظاً في علاقة بعض هذه التيارات ببعضها الآخر؛ إذ كانت في السابق علاقات عدائية وصدامية. إلا إن «الموقف الجماهيري من القضايا المطروحة (كان) من الحدة إلى درجة لم تترك المجال لأي خيار آخر. وكان الموقف يفرض نفسه فرضاً على أي تنظيم سياسي.»(٥٠)

وجاءت الجولة التالية من تحرك «الإخوان» السياسي والنضالي في قطاع غزة في إبان الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة سنة ١٩٥٦ مدة أربعة أشهر. فعندها «تبلور اتجاهان حول كيفية التعامل مع الاحتلال، الأول الذي تبناه 'الإخوان المسلمون' ومعهم البعثيون... (و) يدعو إلى العمل المسلح في مواجهة الاحتلال بينما دعا الاتجاه الآخر والذي تبناه الشيوعيون إلى المقاومة السلبية.»(٥١) وفعلاً، نظم

---

(٤٧) زياد أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧» (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧)، ص ٧٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥٠) المدهون، مصدر سبق ذكره.

(٥١) أبو عمرو، «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

«الإخوان» مع البعثيين «جبهة المقاومة الشعبية» على أساس الموقف المشترك من مقاومة الاحتلال.

وفي المجال العسكري المباشر في مرحلة النصف الأول من عقد الخمسينات، انهمكت مجموعات من «الإخوان» في القطاع في تنظيم بعض الخلايا العسكرية، التي سيكون لها تأثير بالغ الأهمية في الأعوام القليلة التالية وفي مستقبل «الإخوان» نفسه. وقد تجسد ذلك في تأليف مجموعتين سريتين خططتا لممارسة العمل المسلح: «كانت المجموعة الأولى 'شباب الثأر' وكان من أعضائها صلاح خلف، أسعد السفطاوي، سعيد المزين، عمر أبو الخير، إسماعيل سويرجو ومحمد إسماعيل النونو. أمّا الثانية، فكانت مجموعة 'كتيبة الحق' وكان من أعضائها خليل الوزير، حسن عبد الحميد، عبد أبو مراحيل، وحمد العايدي.»[٥٢] وفي الواقع، كانت هذه التشكيلات الأنوية الأولية لاختمار فكرة إنشاء حركة «فتح»، بحيث يكون البعد العسكري المقاوم للاحتلال متجاوزاً للأطر العقائدية والأيديولوجية، ويضمن تحييد العداء الناصري لـ «الإخوان المسلمين» وعدم تحمل تبعات ذلك العداء. ويذكر الذين واكبوا تلك الفترة أن أفراد «كتيبة الحق» انضموا جميعاً فيما بعد إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)،[٥٣] والأمر نفسه حدث لمعظم أعضاء «شباب الثأر».

و) «الإخوان المسلمون» وتأسيس حركة «فتح»، ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥*

سبقت الإشارة إلى أن العلاقة الصدامية بين حكم عبد الناصر و«الإخوان

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٥٣) عبدالله أبو عزة، «مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية» (الكويت: دار القلم، ١٩٩٢)، ص ١٩.

* لا يزال كتاب عبد الله أبو عزة، «مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية»، أوفى مرجع منشور بشأن تفصيلات العلاقة بين «الإخوان المسلمين» في قطاع غزة وحركة «فتح» في أعوام نشوئها. وكان أبو عزة قد رأس التنظيم «الإخواني» في قطاع غزة عقب الاحتلال الإسرائيلي للقطاع سنة ١٩٥٦ حتى أوائل سنة ١٩٥٧، حين اعتقلته سلطات الاحتلال. ويذكر أنه كان ضد فكرة إنشاء «فتح»، وساهم بفاعلية في صوغ موقف «الإخوان» المعارض لها، لكنه استقال من «الإخوان» سنة ١٩٧٢، بحسب ما يذكر في الكتاب. ثم عُيّن في مرحلة لاحقة عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، واستمرت عضويته حتى أواخر الثمانينات، استقال بعدها اعتراضاً على برنامج إعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل.

المسلمين» في مصر بعد سنة ١٩٥٤، انعكست مباشرة على وضع «الإخوان» الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي كان خاضعاً للإدارة المصرية. كما أشير إلى أن سياسات الأمن والمباحث المصرية في القطاع أدت إلى تفرق «الإخوان» وتشتت تنظيمهم والعودة إلى العمل السري، فضلاً عن انتهاء شهر العسل بين الطرفين الذي جعل من «الإخوان» حزب السلطة الذي يتقرب الجميع إليه لغايات مختلفة. فبعد سنة ١٩٥٤، تاريخ صدور القرار المصري بحل الجماعة الأم، «انفض رؤساء وأعضاء إدارات الشُعب، وذوو الأسماء والوزن العلمي أو الاجتماعي.. ولم يبق إلا أعداد قليلة من الشباب الصغار الذين كان معظمهم من الطلبة وبعض المدرسين والعمال.»(٥٤)

وأدّى الانكماش التنظيمي لـ «الإخوان»، وما رافقه من عمل سري، إلى تراجع الأداء النضالي على صعيد مقاومة الاحتلال الصهيوني والعمل على تحرير فلسطين، وهو الشعار الكبير الذي رفعه «الإخوان» آنذاك. وبعد مرور أربعة أعوام على ذلك الوضع، تبين لبعض الكوادر «الإخوانية» النشيطة أن الاستمرار في العمل بالصيغة نفسها، وتحت اسم «الإخوان المسلمين»، سيكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، ولا سيما في ظل تصاعد العداء بين عبد الناصر و«الإخوان» في مصر. وفي أحسن الأوضاع، سيكون الاستمرار عديم التأثير على صعيد العمل من أجل تحقيق الهدف الكبير. وقاد ذلك التحليل إلى التفكير في مقترحات وتصورات جديدة تخرج بالتنظيم كله من ذلك المأزق، ووضعه مجدداً على سكة العمل لتحرير فلسطين. وتجسدت هذه التصورات بمذكرة مكتوبة قدمها خليل الوزير في تموز/يوليو ١٩٥٧ إلى قيادة «الإخوان» في قطاع غزة. وتضمنت تلك التصورات، بحسب ما يذكر أبو عزة في كتابه «مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية»، مشروعاً محدداً يدعو إلى «أن يتبنى الإخوان الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص بجانب تنظيمهم، بحيث لا يحمل لوناً إسلامياً في مظهره وشعاراته، وإنما يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. وأن يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح وأن يبدأ بممارسته متى توفرت له العدة.»(٥٥)

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤١. ويذكر أبو عزة أن من أوائل الذين انسحبوا من «الإخوان» في إثر قرار حل الجماعة رئيس المكتب الإداري للإخوان المسلمين في قطاع غزة (ظافر الشوّا)، الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس البلدية بالتعيين. وقد أصدر بياناً أعلن فيه تأييده لحكومة الثورة في القاهرة ولكل إجراءاتها ضد «الإخوان» (ص ٢٠).

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

أهمل «الإخوان» الفلسطينيون مذكرة خليل الوزير ولم يأخذوها على محمل الجد، وبالتالي لم يجر تبنيها أو درس ما جاء فيها على نحو يلائم التطور الذي آلت إليه لاحقاً. غير أن المجموعة التي كانت وراء الفكرة تابعت إنشاء المشروع بمفردها «وأخذت تلح على أفراد 'الإخوان' من وراء ظهر قيادتهم لإقناعهم بالمشروع، وثابرت على ذلك فأحدث نشاطها أقداراً متفاوتة من البلبلة في صفوف 'الإخوان' شغلتهم ما يزيد على ثلاث سنوات.»(٥٦) وانتهى الأمر في فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ إلى تجسيد ذلك المشروع بإنشاء «حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح»، التي استقطبت عدداً من الكوادر والأسماء «الإخوانية» المرموقة ظل بعضها في المرحلة الأولى يظهر ولاءه لـ «الإخوان». ومن هؤلاء، كما يذكر أبو عزة، سليم الزعنون وصلاح خلف وأسعد السفطاوي وكمال عدوان وأبو يوسف النجار وسعيد المزين وغالب الوزير، وآخرون لم يذع صيتهم.(٥٧)

وفي مقابل طرح «فتح» لتحرير فلسطين القائم على دفع الدول العربية إلى خوض معركة ضد الكيان الصهيوني، ولتفنيد هذا الطرح، رأى «الإخوان» أن الحل البديل يكمن في تعزيز قوة «الإخوان» أنفسهم، «لأن حركة 'الإخوان' حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين، وعندما يأخذ 'الإخوان' أهبتهم للتحرير فلن يكون الفلسطينيون وحدهم المضطلعين بالمهمة بل ستشاركهم الأمة الإسلامية في كل أقطارها. وهذه المشاركة لن تكون على سبيل المعاونة والمساعدة، بل ستكون على سبيل تأدية الواجب المقدس على كل فرد مسلم في إنقاذ أُولى القبلتين وتطهير أرض الإسراء والمعراج.»(٥٨)

بهذا الموقف المعارض والحاسم من قيام حركة «فتح»، والذي تبناه «الإخوان» منذ سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، ابتدأ الافتراق الحقيقي بين البندقية الفلسطينية والحركة الإسلامية التي حافظت على تواصل الصبغة الإسلامية للنضال الفلسطيني منذ العشرينات. واشتد التمايز بين الخطين؛ إذ انخرطت حركة «فتح» في مشروعها الوطني للتحرير، وجسدت معالم الوطنية الفلسطينية القطرية عن طريق «فلسطنة»

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٥٧) ينكر صلاح خلف (أبو إياد) في كتابه، «فلسطيني بلا هوية»، أية صلة سابقة له بـ «الإخوان المسلمين»، بينما يثبت أبو عزة تلك الصلة بوضوح، كما يثبتها أبو عمرو في دراسته «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة»، ص ٨٥، حين يؤكد وجود تلك العلاقة التنظيمية من خلال تحققه من زملاء صلاح خلف في تنظيم «الإخوان» في القطاع.

(٥٨) أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ ـ ٨٦.

الممارسة العسكرية، وعزل الشعارات الكبرى الفضفاضة التي تلقي بعبء التحرير على الدول والأنظمة العربية، واعتبار تلك الممارسة العسكرية المدخل العملي لإقحام الجيوش العربية في المعركة. وفي المقابل، انكفأت حركة «الإخوان المسلمين» في قطاع غزة لتعمل على تحقيق شعاراتها الكبرى والإعداد للنصر، وبالتالي التحرك لتحرير فلسطين عن طريق حشد الأمة الإسلامية كلها. وتباين الهدف الكبير لِـ «الإخوان» مع أساليب تحقيقه تبايناً صارخاً؛ إذ تراجع «الإخوان» من مربع العمل الوطني العام وصدارة العمل الجماهيري إلى الانهماك بالخصوصيات التنظيمية وبالتربية والدعوة وكسب الأنصار وصقلهم دينياً ومسلكياً، أملاً بإعدادهم ليصبحوا الجيل اللازم للتحرير. جرى ذلك كله في ظل تصاعد الهجوم الناصري على «الإخوان»، لا في مصر فحسب، بل أيضاً على مدرستهم في المنطقة بأسرها. وهو هجوم ساهم في عزل «الإخوان» جماهيرياً، لما كان عبد الناصر يحظى به من تأييد شعبي جارف، ولا سيما في الشارع الفلسطيني.

احتاج «الإخوان» الفلسطينيون إلى ثلاثين عاماً تقريباً ليراجعوا خطتهم «الإعدادية لجيل التحرير» ويكتشفوا عدم نجاعتها بصورة تامة، وينخرطوا في مشروع جديد. فمنذ تاريخ إهمالهم للمشروع، الذي طرحه خليل الوزير عليهم سنة ١٩٥٧، حتى أوائل الثمانينات التي شكلت إرهاصات تأسيس «حماس»، انهمك «الإخوان» في إعداد الجيل المرتقب، وغابوا عملياً عن ساحة العمل الوطني والسياسي المتجسد في التعامل المباشر مع قضية تحرير وطنهم، والمساهمة المباشرة في مقاومة المحتل الإسرائيلي. وحتى المساهمة الجهادية القصيرة في الأغوار الأردنية في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، حيث أنشأ «الإخوان» معسكرات لهم تحت راية «فتح» وقاموا من خلالها بعمليات عسكرية مهمة عبر الحدود، لم تكن إلا بدفع من المكتب الإداري العام لـ «الإخوان المسلمين» في الأقطار العربية لا بمبادرة من «الإخوان» الفلسطينيين وحدهم.(٥٩) ومن المفارقات اللافتة أن أسساً وتصورات كثيرة قامت «فتح» عليها، وخصوصاً إعلان الحياد بين الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها وصوغ الموقف من مختلف الأطراف على أساس موقفها من قضية فلسطين، كانت هي ذاتها الأسس والتصورات التي انتهجتها «حماس» في سياساتها إزاء الأنظمة العربية والإسلامية، وحتى إزاء دول العالم الغربي، وهذا ما سيُعرض له في فصول لاحقة.

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٦٥.

«الإخوان» الفلسطينيون:
من تأسيس «فتح» سنة ١٩٥٩
إلى تأسيس «حماس» سنة ١٩٨٧

في فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩، وهي الفترة التي تبلور مشروع «فتح» خلالها وبدأ يأخذ وضعاً تنظيمياً، كان موقف «الإخوان» الفلسطينيين إزاء المشروع مزيجاً من اللامبالاة وعدم تناول الموضوع بجدية. ثم تطور الموقف إلى الخوف على عناصر «الإخوان» من الاستقطاب المتواصل الذي بدأت «فتح» تمارسه بين صفوفهم، مع الإبقاء على العلاقات الدافئة بالكوادر النشيطة من قيادات مشروع «فتح»، على أساس أنهم في النهاية أعضاء في الجماعة. وانتهى الأمر سنة ١٩٦٠ إلى اتخاذ قرار رسمي بعدم تبني مشروع «فتح»، واعتباره مشروعاً يتسم باللاواقعية، ويُنتظر له الفشل، ومختلفاً كلياً عن جماعة «الإخوان». هذا مع التشديد في الوقت ذاته ـ بحسب القرار ـ على عدم معاداة «فتح» أو الوقوف في طريقها.[٦٠] وليس في أدبيات الإسلاميين الفلسطينيين أو الأردنيين ما يشير إلى تقويم جاد لذلك القرار التاريخي، ومدى صوابه أو خطئه. بل هناك مرور سريع بتلك الفترة التي انبثقت «فتح» فيها من تحت جناح «الإخوان المسلمين»، وتأكيد لفضل الأصل على الفرع، وللسمة الإسلامية الأولية لـ «فتح» ومؤسسيها الأولين.[٦١] وبدلاً من ذلك، نجد أدبيات عديدة تنظّر لحقبة الستينات والسبعينات، التي غاب «الإخوان» خلالها عن العمل الوطني والكفاحي، وتبرر ذلك الغياب بمسوغات إعداد الجيل للتحرير. وقبل الحديث عن هذه الحقبة، تجدر الإشارة إلى أن غياب ذلك التقويم يعني على الأرجح إدانة القرار «الإخواني» الأصلي بالتخلي عن «فتح» عند نشأتها، وهو ما قد يستشف من قراءة مختلف الأدبيات، وخصوصاً الأدبيات الصادرة في الثمانينات. إذ بعد مرور ثلاثة عقود على افتراق «الإخوان المسلمين» وحركة «فتح»، تبين بما لا يدع مجالاً للوهم أن «فتح» جسدت طوال أعوام كثيرة ما لدى الشعب الفلسطيني من آمال عريضة بالتحرير، وانتزعت الشرعية الجماهيرية بتصديها للقضية الوطنية مباشرة، ولا سيما عبر الكفاح المسلح؛ وهو الأسلوب الذي استخف «الإخوان» بأهميته في الحفاظ على زخم

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٦١) أنظر، على سبيل المثال، أبو غنيمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

التقدم، وذلك في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. ولم تستطع الحركة «الإخوانية» الفلسطينية آنذاك استيعاب وتقليد تجربة «الإخوان» المصريين في المقاومة السرية ضد الإنكليز، عن طريق حرب العصابات التي خاضوها ضد الوجود الإنكليزي في منطقة قناة السويس. وبذلك فشل «الإخوان» الفلسطينيون، كما يشير بعض القراءات، «في التقاط أبعاد ظاهرة الكفاح المسلح الذي خاضته القوى المصرية الوطنية الشقيقة، وكان من نتيجة ذلك أن تراجع نفوذهم، ولم يتمكنوا من قيادة الوضع الجماهيري في القطاع، حين كان وضعاً مهزوماً ومجروحاً ومستفزاً سياسياً، ويبحث عن ترجمة فلسطينية للتجربة المصرية الوطنية في حرب العصابات.»(٦٢)

في الفترة التي تلت إنشاء تنظيم «فتح» وافتراقه عن «الإخوان» نهائياً، وحتى سنة ١٩٦٧، لم يكن هناك نشاط «إخواني» مهم يمكن رصده على مستوى القضية الوطنية والعمل المباشر في سبيلها. وسيطرت، فيما يبدو، التعليلات الفكرية التي نُقض على أساسها مشروع «فتح»، والتي قدمت بديلاً «إخوانياً» يتمثل في تقوية صفوف «الإخوان»، والعمل على تعبئة الأمة وحشدها لمعركة التحرير؛ لأن الفلسطينيين بمفردهم لا يستطيعون الانتصار في هذه المعركة. كما أن تحقيق التعبئة والحشد لا ينجزان إلا على أرضية إسلامية حقيقية تؤدي إلى إنتاج جيل مسلم ملتزم بالدين ومستعد للتضحية. ويبدأ ذلك كله بصوغ الفرد المسلم صوغاً إسلامياً عقائدياً. وهي نقطة البداية التي كرسها «الإخوان» في إطار محدد الملامح والقسمات. وبذلك نُظر إلى الافتراق عن «فتح» أنه اختيار بين طريقين: الأول «أن تبدأ بعملية قتال عصابات ضد اليهود كما فعلت المنظمات الفلسطينية، والواقع هو الواقع، وتستعمل نفس الشباب الذين تربوا في ظل هذه الأنظمة والأفكار البعيدة عن الإسلام، وبهذا تكون امتداداً لكل ما حدث في الماضي وتعيد تكرار أخطائه، أو (الثاني) أن تبدأ عملية بعث حضاري شامل للأمة في سبيل إحياء الإسلام في نفوسها، ومن ثم، بعد عملية البعث هذه، تكون الانطلاقة نحو التحرير.»(٦٣)

وفّر هذا الفهم لآلية التحرير أجواءً من الراحة الضميرية المستعارة، التي

---

(٦٢) المدهون، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن: حسين أبو النمل، «قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية» (بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، نيسان/أبريل ١٩٧٩)، ص ٧٣.

(٦٣) إبراهيم مقادمة، «معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين» (الأرض المحتلة: مؤسسة اليم، ١٩٩٤)، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

لا يعكرها التساؤل المرّ عن سبب تأجيل الجهاد. ومرد تلك الراحة إلى أن العمل للجهاد قائم، وهو مركّز في الإعداد له. وقد ساهم في سيطرة هذا الفهم عوامل موضوعية خارجة عن إرادة «الإخوان» أنفسهم، أهمها موجة المد الناصري القومي الكاسحة التي سيطرت على الأجواء السياسية والجماهيرية والإعلامية في تلك الفترة. وقد رافق تلك الموجة هجوم شامل على «الإخوان المسلمين» وفكرهم في مصر والمنطقة؛ الأمر الذي أضعف مجال تأثيرهم الشعبي وأوصله إلى أدنى نقطة. وبحسب توصيف أحد الكتّاب الإسلاميين الفلسطينيين، فإن «نتيجة الحملة التي شنها عبد الناصر على 'الإخوان' طوال عقدين من الزمان صار الدين غريباً في أوساطنا، وصار المنادي بالعودة إلى الإسلام يواجه بالاستهجان ويتهم بالرجعية والتآمر والعمالة.»[٦٤] وبذا توافقت الفلسفة الداخلية للحركة، القائمة على الرغبة في تغيير جيل المعركة الراهن، مع الأجواء الإقليمية المحيطة والمؤثرة مباشرة في صلب خيارات الحركة. إذ إن أي خيار غير خيار الكمون الموقت كان يتطلب إبداع صيغ خلاّقة للعمل المباشر، وهو أمر لم يُطرح أساساً. وظل الماضي «الإخواني» في مصر وأمجاده في الأربعينات والخمسينات يدغدغ الأحلام في العودة ثانية، ويدفع بـ «الإخوان» إلى مزيد من الصبر والانتظار.

بعد حرب سنة ١٩٦٧ وهزيمة مصر تحديداً، اهتزت الصورة الإقليمية بعض الشيء، ولا سيما لجهة السيطرة الناصرية المطلقة بخطابها وشعاراتها على الواجهة السياسية للقضية الفلسطينية. وكان «الإخوان» الفلسطينيون، سواء في قطاع غزة، حيث الارتباط بتنظيم مصر، أو في الضفة الغربية، حيث الارتباط بتنظيم الأردن، في حالة ضعف بالغ. وبدا أن رؤيتهم في الانكباب على إعداد جيل التحرير بدلت وضعهم من حركة جماهيرية شعبية في منتصف الخمسينات إلى تنظيم محدود العضوية والشعبية في النصف الثاني من الستينات.

وكانت نتيجة الحرب علامة فارقة في السجال الفكري والنظري بشأن صلاحية الشعار الإسلامي البديل، في مقابل الشعار الناصري القومي الذي خاض الحرب وخسرها. وعلى هذا الصعيد، استثمر الإسلاميون نتيجة هذه الحرب استثماراً كبيراً.

يطلق بعض الإسلاميين الفلسطينيين على فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ وصف «مرحلة المساجد»، وهي مرحلة هدفت إلى «بناء المساجد واستيعاب الجيل وتعبئته، ولملمة

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

شتاته، وتأطير توجهه وتركيز عقيدته وتعميقها لمواجهة التيار الصهيوني.»[٦٥]

غير أن الحدث الأبرز، على صعيد المقاومة المباشرة للاحتلال الإسرائيلي، في فترة ما بعد حرب سنة ١٩٦٧، كان مساهمة «الإخوان» في عمليات المقاومة التي نظمت عبر الحدود الأردنية ـ الفلسطينية في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، كما ذُكر آنفاً. وقد تجسدت تلك المساهمة في إنشاء أربع قواعد تحت اسم «فتح» في منطقة الأغوار الشمالية المحاذية للحدود. وما عدا استخدام الاسم، فإنه لم يكن لـ «فتح» أي تدخل في تلك القواعد.[٦٦] وكما أُشير سابقاً، كان قرار إنشاء هذه القواعد عائداً إلى قيادة «الإخوان المسلمين» في الأقطار العربية. وكان الأكثر حماسة لها «إخوان» الأردن، بمن فيهم «إخوان» الضفة الغربية (إذ كانوا تنظيماً واحداً) و«إخوان» السودان، في حين تحفظ «الإخوان» الفلسطينيون، تنظيم قطاع غزة، عن الفكرة بسبب عدم جدواها.[٦٧]

وعلى الرغم من قصر عمر تلك التجربة وتواضعها، فإنها تركت آثاراً مهمة وبصمات ستظل واضحة في جميع الأدبيات الإسلامية اللاحقة التي تتعرض لموقف الإسلاميين من قضية فلسطين، إذ اعتُبرت التجربة حلقة من حلقات الجهاد التي أضيفت إلى سجل «الإخوان».

وقد أبلى عناصر «الإخوان» المشاركون في تلك القواعد بلاءً حسناً، وقاموا بمجموعة عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية، عبر الحدود، جذبت الاهتمام والإعجاب، حتى أن ياسر عرفات، وبحسب الأدبيات الإسلامية المتعددة، كان يكرر أمام رفاقه في الفصائل «أنه يريد عمليات مثل عمليات الشيوخ.»[٦٨] ويبدو أنهم عانوا في الوقت ذاته عزلة سياسية وفكرية نتيجة سيادة الأفكار اليسارية على أجواء فصائل وتنظيمات العمل الفدائي آنئذٍ، والتي انعكست ممارسات استفزازية من قِبل

---

(٦٥) أنظر مقابلة مع خليل القوقا (أول قيادي من «حماس» أبعدته السلطات الإسرائيلية، وذلك في الأشهر الأُولى للانتفاضة)، «الأنباء» (الكويت)، ٨/ ١٠/ ١٩٨٨.

(٦٦) لمزيد من التفصيل بشأن نشاط هذه القواعد، أنظر عزام (أحد أمراء تلك القواعد)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ ـ ٩١؛ كتيب «الحقيقة الغائبة ـ صوت الحق والقوة والحرية» (الأرض المحتلة، بلا ناشر، ولا تاريخ نشر، لكن من سياق النصوص يرجّح أنه كتب في شباط/ فبراير ١٩٨٧). ويتضمن هذا الكتيب روايات منقولة عن أحمد نوفل، أحد «الإخوان» الفلسطينيين في التنظيم الأردني ممن كان لهم مشاركة رئيسية في قواعد «الإخوان».

(٦٧) أبو عزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ ـ ١٦٥.

(٦٨) «الحقيقة الغائبة»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

بعض الأفراد تجاه «المعسكر الرجعي»، كالمجاهرة بالإلحاد أو التهوين من القيم الدينية.[٦٩]

وانتهت تلك التجربة القصيرة بوقوع الصدام بين فصائل المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، إذ أعلن «الإخوان» حيادهم لأن «بندقيتنا مع بنادقكم (والخطاب للمقاومة) ما توجهت غرباً، فإذا وجهت البندقية للجندي (الأردني) ووجّه الجندي بندقيته للفدائي، فإن بندقية المسلم لا تقتل الجندي ولا الفدائي.»[٧٠]

وفي معرض الحديث عن تلك التجربة، يسجل الشيخ عبد الله عزام، فيما كتبه في أواخر الثمانينات، رأياً صريحاً ونادر الوجود في الأدبيات المتعلقة بفلسطين، والتي يصوغها كتّاب «الإخوان»؛ فهو يشير إلى «أن الدعوة (أي الإخوان) قصرت إذ تأخرت في التحرك للجهاد وسبقتها المنظمات العلمانية والقومية والشيوعية... وإذا كانت الحركة الإسلامية تعيب على المنظمات الثورية يساريتها وانحرافها وتخبطها وإغواءها للشباب، فما ذاك إلا لغياب الحركة الإسلامية.»[٧١]

وبانتقال فصائل المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، في إثر صدامات أيلول/ سبتمبر في الأردن سنة ١٩٧٠، تراجع «الإخوان» الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة مرة أُخرى إلى مرحلة الإعداد التربوي، بعيداً عن خطوط المواجهة الساخنة للاحتلال، سواءً بالكفاح المسلح أو بالمقاومة الجماهيرية. وامتد غيابهم السياسي حتى أوائل الثمانينات، وهم يكرّسون جلّ وقتهم لكسب أنصار جدد، ولا سيما من فئات الطلبة والشباب، وذلك تحت قناعات تربية الجيل الجديد.

على الرغم من الخسائر السياسية والاستراتيجية الجسيمة التي لحقت بـ «الإخوان» بسبب ابتعادهم عن ساحة المواجهة الكفاحية المباشرة، فقد أسفر عملهم الدؤوب وتفرغهم لمجال الإعداد في السبعينات عن تشكيل شريحة واسعة من الجيل الشاب الموزع في الجامعات والمعاهد والثانويات. وعبَّر ذلك الوجود عن نفسه في هيئة الكتل الطلابية الإسلامية، التي تنامت بسرعة وصارت تنافس الكتل الطلابية المؤيدة لمنظمة التحرير وفصائلها في مختلف المواقع. وإذا كانت فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ قد سُميت «مرحلة المساجد»، فإن أعوام النصف الثاني من السبعينات، وحتى أواخر الثمانينات، سُميت «مرحلة المؤسسات»، وقد تميزت

(٦٩) عزام، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٧٠) نقلاً عن أحمد نوفل في «الحقيقة الغائبة»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٧١) عزام، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ ـ ٩١.

بإنشاء الكتل الطلابية الإسلامية والأندية والجمعيات الخيرية، وغيرها مما أصبح مراكز لالتقاء مجموعات الشباب الإسلامي الجديد.[(٧٢)]

ومع نهاية السبعينات، كان المد الإسلامي يشق طريقه وسط الجيل الجديد، متأثراً بمجموعة عوامل بعضها داخلي، كردة فعل على فشل الأُطروحات اليسارية والماركسية وعدم نجاحها في تحقيق شعاراتها المرفوعة، وبعضها خارجي، كأثر الثورة الإسلامية في إيران، واتساع نطاق الصحوة الإسلامية في المنطقة بأسرها على وجه العموم. ويصعب في هذا الصدد الموافقة على ما يورده بعض الباحثين من تأثير تنامي اليمين الليكودي في السياسة الإسرائيلية في ازدياد قوة التيار الإسلامي الفلسطيني.[(٧٣)] إذ حتى لو بقي الليكود في الساحة الخلفية للسياسة الإسرائيلية، لظل منحنى الصحوة الإسلامية الصاعد في الأرض المحتلة في الاتجاه نفسه، على الأغلب.

مع حلول الثمانينات، تهددت سيطرة تيار «الإخوان المسلمين» على الشارع الإسلامي الحركي، وذلك بفعل نشوء مجموعات سرايا «الجهاد الإسلامي»، التي انفصل بعض عناصرها الرئيسية وقياداتها عن جسم «الإخوان المسلمين» الرئيسي في قطاع غزة، وذلك اعتراضاً على نهج «الإخوان» غير التصادمي مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد دعت تلك القيادات إلى تبني نهج المقاومة المسلحة للاحتلال. وبدا أن هذه المجموعات تعيد إنتاج الخطاب والحوار نفسيهما اللذين أطلقتهما قيادات «فتح» الرئيسية عندما كانت منخرطة في «الإخوان» في النصف الثاني من الخمسينات. وواجه «الإخوان» الموقف نفسه مرة أُخرى، لكن بخطورة أشد هذه المرة؛ إذ إن مشروع «الجهاد الإسلامي» لم يحمل في طياته نفي الهوية الإسلامية والتخلص منها،

---

(٧٢) القوقا، مصدر سبق ذكره. من الدراسات المهمة لواقع الانتخابات الطلابية ووزن الكتل المتنافسة في جامعات الأرض المحتلة ومعاهدها في تلك الفترة، أنظر: جان فرانسوا لوغران، «الانتخابات الطلابية في الضفة الغربية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧»، في «التحولات الديمقراطية في الوطن العربي»، أعمال الدورة المصرية ـ الفرنسية الثالثة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٢١٣ ـ ٢٥٧.

(٧٣) وهو رأي يتبناه إميل ساحلية، أنظر:

Emile Sahliyeh, *In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967* (Washington: The Brookings Institution, 1988), pp. 140-141.

ويشير زياد أبو عمرو إليه أيضاً في «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

بل كان يطمح إلى اقتحام العمل الوطني والمقاوم مسلحاً بتلك الهوية، ويجمع بالتالي بين البندقية والإسلام. واهتمت قيادات تنظيمات الجهاد الناشئة في أوائل الثمانينات[٧٤] بمسائل الفكر والتنظير،[٧٥] وتأثر بعضها، ولا سيما في أثناء فترة الدراسة في مصر، بفكر تنظيمات الجهاد والجماعات الإسلامية المصرية وأساليبها، وانشدت أكثر إلى الثورة الإسلامية، التي قامت في إيران في أواخر السبعينات وأسقطت الشاه عبر تحريك الجماهير. وقد كتب الراحل فتحي الشقاقي، أحد مؤسسي «الجهاد الإسلامي»، عن الثورة الإيرانية، مستلهماً تجربتها ومقترحاً تطبيقها فلسطينياً.[٧٦]

مرة أُخرى، وعلى نحو معمق، واجه «الإخوان المسلمون» في بداية عقد الثمانينات السؤال المهم المتعلق بدورهم الراهن في المقاومة المسلحة للاحتلال. وما من شك في أن تأسيس بعض أنوية «الجهاد الإسلامي»، من تحت عباءة «الإخوان»، واعتماداً على عناصرها المتحمسة، قد دفع إلى تفعيل حوار داخلي متوتر بشأن الأولويات، وما إذا كان العمل من أجل التغيير الاجتماعي والإسلامي يسبق العمل من أجل تحرير فلسطين أم العكس. وجاء اعتقال الشيخ أحمد ياسين ومجموعة من رفاقه سنة ١٩٨٤، بتهمة تخزين السلاح والتخطيط للأعمال العسكرية، ليشير إلى أن ذلك الحوار، وخصوصاً على المستوى القيادي، كان قد تحول إلى اقتناع بالجزء الخاص بضرورة تبنّي العمل المسلح. وهو الاقتناع الذي دفعهم إلى إنشاء جهاز عسكري سري ومحدود العدد، مهمته تجميع السلاح والإعداد العسكري. وبصورة عامة، كانت الثمانينات المخاض الحقيقي لولادة حركة «حماس» سنة ١٩٨٧. وقد تشكل دور الحركة الإسلامية الفلسطينية (الإخوانية) ونشاطها في هذه الحقبة عبر ثلاثة خطوط

---

(٧٤) يعتبر زياد أبو عمرو أن سنة ١٩٨٠ هي التاريخ الرسمي لتأسيس حركة «الجهاد»، أنظر: أبو عمرو، مصدر سبق ذكره. وربما يكون المرجع الأوفى بشأن قيام الحركة هو دراسة في قيد الإعداد لجان فرانسوا لوغران.

(٧٥) كان لكتابات منير شفيق وإرشاداته، الوارد حديثاً في ذلك الوقت إلى ساحة الإسلام النضالي، تأثير بيّن في صوغ الخط المقاوم لتلك التنظيمات. وهناك أثر كبير أيضاً لكتيب خالد صلاح الدين، «الحلقة المفقودة بين الثورة الفلسطينية والاتجاه الإسلامي» (بلا ناشر، ولا تاريخ نشر)، الذي صدر قبيل الانتفاضة، إذ يُعتبر إحدى أهم اللبنات الفكرية والتنظيرية للأُطروحة الإسلامية الحركية الجهادية إزاء فلسطين.

(٧٦) أنظر بشأن هذه الأُطروحات النظرية: فتحي الشقاقي، «الخميني: الحل الإسلامي والبديل» (الأرض المحتلة: لا ناشر، ١٩٧٩).

متوازية، بحسب ما تورد الأدبيات الإسلامية: التأطير والتعبئة، والمقاومة السلبية، والعمل العسكري.[(٧٧)] وقُصد بالتأطير والتعبئة تنامي الحشد التنظيمي المؤيد للإسلاميين، ولـ «الإخوان» تحديداً، معبّراً عنه بصورة أساسية من خلال الكتل الطلابية الإسلامية ونتائج الانتخابات.[(٧٨)] أمّا المقاومة السلبية، فتشير إلى المشاركة الإسلامية في بعض التظاهرات الجماهيرية والإضرابات السياسية، مثل إضراب الجمعية الطبية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، في قطاع غزة، والذي ترافق مع إضراب جماهيري عام شمل القطاع بأسره مدة ٢١ يوماً. وكذلك المشاركة في التظاهرات، التي اندلعت في الضفة والقطاع في إثر قيام أحد المتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين في نيسان/أبريل ١٩٨٢، وفي التظاهرات الاحتجاجية في حزيران/يونيو ١٩٨٣ في مناسبة مرور عام على اجتياح لبنان، والمشاركة المهمة كذلك في تظاهرات جامعة بير زيت ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي استشهد فيها اثنان من شباب الكتلة الإسلامية هما جواد أبو سلمية وصائب ذهب.[(٧٩)]

وقُصد بالعمل العسكري إنشاء الوحدة العسكرية التي نظمها الشيخ أحمد ياسين، وقامت بتخزين الأسلحة والإعداد العسكري، ليتسع بذلك نطاق تبني الخط العسكري. وهنا تتحدث أدبيات الإسلاميين باعتزاز عن تأليف مجموعة «أُسرة الجهاد» في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨، وانتمائها لـ «الإخوان المسلمين»، وكانت برئاسة الشيخ عبد الله نمر درويش. وقد اعتقلتها السلطات الإسرائيلية سنة ١٩٨١ بتهمة حيازة بعض الأسلحة والذخيرة.[(٨٠)] وتتحدث تلك الأدبيات بالاعتزاز ذاته عن العمليات العسكرية التي قامت خلايا «الجهاد الإسلامي» بها في منتصف الثمانينات حتى قبيل اندلاع الانتفاضة، وتعتبرها من إنجازات الحركة الإسلامية، لأنه «أياً ما كانت الأقوال عن انتماءات هؤلاء الإخوة من ناحية تنظيمية فهُم في كل الأحوال نتاج طبيعي للحركة الإسلامية فكراً وحركة وجهاداً.»[(٨١)]

ومما لا شك فيه أن تغيراً شبه جذري إزاء الموقف من تبنّي المقاومة المسلحة

---

(٧٧) «الحقيقة الغائبة»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٧٨) لوغران، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) لمزيد من التفصيلات بشأن أشكال المشاركة هذه، أنظر: مقادمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ «الحقيقة الغائبة»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ ـ ٤٧.

(٨٠) «الحقيقة الغائبة»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

والاصطدام بالاحتلال الإسرائيلي، كان قد بدأ يتجذر في الفكر والممارسة السياسية عند «الإخوان» منذ مطالع الثمانينات. وتمتاز محاولة الشيخ أحمد ياسين الأولية، التي اكتشفت سنة ١٩٨٤، بأهمية خاصة؛ إذ كانت بإشراف مباشر من القيادات الأولى للحركة، بمعنى أنها لم تكن مجرد مغامرة لمجموعة ثانوية على هامش التنظيم، وهو ما يشير إلى الجدية في تبني التوجه الجديد، ولا سيما أن بعض الذين اعتقلوا وحوكموا بسببها، مثل الشيخ أحمد ياسين نفسه والشيخ صلاح شحادة، كان من أهم قادة «حماس» في وقت لاحق. فالشيخ ياسين يعتبر مؤسس الحركة وأباها الروحي، وصلاح شحادة كان رئيس أول تنظيم عسكري لها وفي طليعة من ألقي القبض عليهم وحوكموا بتهمة تنظيم عمليات عسكرية والإشراف عليها، وذلك بعد الانتفاضة بأقل من عام واحد. كما كشفت الأدبيات المنشورة في وقت متأخر تفصيلات خلايا عسكرية وأسماء أعضائها وقادتها، كان «الإخوان» قد نظّموها في تلك الفترة، أي قبل الانتفاضة، ونفذت بعض العمليات المسلحة، كزرع العبوات الناسفة وإطلاق النار على الدوريات الإسرائيلية وتصفية العملاء. ومن تلك المجموعات، على سبيل المثال، مجموعة مجاهدي المفراقة، بقيادة يحيى الغول، التي هاجمت شاحنة عسكرية في رمضان سنة ١٩٨٥، والمجموعة رقم ٤٤ التي نظمها صلاح شحادة سنة ١٩٨٦، والمجموعة رقم ١٠١، بقيادة محمد شراتحة، التي عملت قبل الانتفاضة بشهور وهاجمت سيارات مستوطنين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.[٨٢] لكن هذه الأنشطة العسكرية ظلت محدودة ومتواضعة التأثير والسمعة، قياساً بالنشاط العسكري المدوي لخلايا سرايا «الجهاد الإسلامي» في الفترة عينها.

تجسد التوجه الجديد، القاضي بتفعيل الصدام ضد العدو المحتل، في قرار رئيسي اتخذته قيادة «الإخوان المسلمين» في فلسطين صيف سنة ١٩٨٥. ويقوم القرار على «دعوة كافة عناصرها في كافة أماكن تواجدهم في فلسطين المحتلة إلى المشاركة في المظاهرات والصدامات مع العدو المحتل، بل والدعوة للمظاهرات والصدامات معه»،[٨٣] وهو على ما يبدو القرار الذي أعطى الضوء الأخضر للمشاركة الإسلامية الطلابية في تظاهرات جامعة بير زيت.

وتذكر الأدبيات الصادرة في وقت لاحق لانطلاق «حماس»، والقريبة من

(٨٢) لتفصيلات أوفى بشأن هذه الأنشطة، أنظر كراساً بعنوان: «أُسود حماس: عشاق الشهادة وعمالقة الجهاد» (بلا مكان نشر، ١٩٩١).

(٨٣) جهاد محمد جهاد، «الانتفاضة المباركة ومستقبلها» (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨)، ص ٤١.

الحركة، «أن الحركة (أي «الإخوان» عندئذ) أصبحت في النصف الثاني لعقد الثمانينات مؤهلة تماماً لإطلاق مشروعها الجهادي الذي أصبح أكثر إلحاحاً من ذي قبل، فقد تجمعت لديها الكوادر والصفوف والطاقات الشبابية المندفعة. . . (و) على المستوى الفكري كانت الصياغة النظرية للأفكار العديدة التي تبودلت داخل الحركة فترة طويلة من الزمن تدور حول أولويات الحركة، وحول العلاقة بين أولوية التمكين وأولوية التحرير، وكانت قد خلصت منذ سنوات إلى صيغة عضوية متداخلة لهاتين الأولويتين، تحاول أن تزيل أي تناقض بينهما، أو تقدم أياً منهما على الأخرى، وتقضي بضرورة وإمكانية مباشرة العمل لتحقيقهما بشكل متلازم وعدم تأخير أي منهما على الأخرى، (وأن) الظروف الموضوعية الفلسطينية، والظروف الذاتية للحركة هي التي تحدد التاريخ الزماني لمباشرة التطبيق الفعلي لهذه الصيغة.»[٨٤]

بالوصول إلى هذه النقطة، سواء زمانياً في النصف الثاني من الثمانينات أو فكرياً بحدوث التغير الجذري في تبديل الأولويات، وبالتالي تقديم أولوية مقاومة الاحتلال على أولوية إحداث التغيير الاجتماعي المأمول، كان «الإخوان المسلمون»، شأنهم شأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة، يقتربون من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، شهر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وانطلاق حركة المقاومة الإسلامية («حماس»)، مفتتحة بذلك صفحة جديدة من صفحات التيار الإسلامي في فلسطين، ومساهمته في النضال الفلسطيني العام.

وقبل الحديث عن حيثيات تأسيس «حماس» وإرهاصات الانتفاضة وتأثيراتها، يحسن اختتام السرد التاريخي السابق لدور «الإخوان المسلمين» في فلسطين منذ الأربعينات حتى انطلاق «حماس»، بجملة خلاصات وملاحظات استنتاجية.

أولاً، يشير السياق التاريخي لبروز الصوت الحركي الإسلامي وخفوته في فلسطين، ومنذ فترة مبكرة من القرن العشرين، إلى أن فترات تنامي نفوذ ذلك الصوت وتعاظم قوته تزامنت مع انخراط الإسلاميين التام في الكفاح الوطني المعني مباشرة بمقاومة الاحتلال الأجنبي: الاستعمار الإنكليزي أولاً، ثم الغزو والاستيطان الصهيونيان تالياً. وقد مثلت تلك المقاومة، ولا تزال، بوابة الشرعية السياسية والجماهيرية، كونها التعامل الأصح والمتوقع مع جوهر القضية المركزية في فلسطين، وهي قضية اغتصاب الأرض ووجود الاحتلال الأجنبي. ولتأكيد صحة هذه الفرضية،

---

(٨٤) حسام الناصر، «حركة المقاومة الإسلامية (حماس): الانطلاق ومعادلة الصراع» (لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٠)، ص ٣ ـ ٤.

يمكن الاستدلال بتصاعد نفوذ «الإخوان المسلمين» وشعبيتهم في مطلع الخمسينات، وتصاعدهما في الثمانينات مع انطلاق «حماس» وانخراطها في مشروع المقاومة. وفي المقابل، تقلصت قوة الإسلاميين ووصل تأثيرهم السياسي إلى درجة متدنية جداً، في الفترات التي أجّلوا فيها التعامل مع القضية المركزية، وحاولوا الالتفاف على خصوصية الحالة الفلسطينية المتمثلة في وجود احتلال أجنبي. هذا على الرغم من أن ذينك التأجيل والالتفاف قاما على أسس نظرية حاولت تبرير التأجيل بمسوغات تخدم الهدف النهائي وتنضبط مع الخصوصية المشار إليها، وحاولت التعامل معها لكن تحت لافتة الإعداد لمعركة التحرير إعداداً طويل النَفَس.

ولم تكن الممارسة، في الانزواء عن المواجهة المباشرة للاحتلال، لتنجو من المزالق الفكرية، وخصوصاً في اختلاق التقابلية الموهومة بين الوطني والإسلامي، وما أنتجته من فرز للألوان السياسية بحيث صارت صفة الإسلامي بموجبه تنفي بالتعريف صفة الوطني وصارت صفة الوطني تنفي بدورها صفة الإسلامي. وهي نتيجة أُبطل مفعولها بعد دخول حقبة ما بعد الانتفاضة، ولا سيما أن مفهوم «الوطنية» بمعناه الفلسطيني كان قد اتخذ لوناً مختلفاً عن «الوطنيات» العربية؛ فالوطنية في الحالين العربية والفلسطينية حملت مدلولات نضالية وكفاحية ضد المحتل الأجنبي خلال مرحلة الاستعمار، ثم أصبح المفهوم الوطني في الحال العربية، وعقب انتهاء مرحلة الاستعمار، محملاً بالمعاني المحلية وتعاظم الإحساس بالوجود القطري المرتبط بنشوء دولة التجزئة فيما بعد الاستقلال، بينما استمرت «الوطنية» الفلسطينية في المرحلة الأُولى المرتبطة بالكفاح في الوقوف ضد الاحتلال (البريطاني أولاً والصهيوني تالياً). وكان أن حارب الإسلاميون الفلسطينيون في «الوطنية» الفلسطينية المعنى القطري، مقلدين بذلك أشقاءهم الإسلاميين في محاربة ذلك المعنى في الأقطار العربية التي استقلت. وغاب عن إسلاميي فلسطين أنهم بذلك يقعون في خطأ تجاوز المدلولات الخاصة بالمفهوم في حاله الفلسطينية، والمرتبطة بواقع مقاومة احتلال، وغاب عنهم أيضاً أن معاني القطرية، بترجمتها الفلسطينية، كانت تتبلور بالتدريج باتجاه الكيانية الفلسطينية، وهي كيانية تأخر قيامها والتنظير لها بسبب عوامل عدة، منها الإحساس «الوطني» بضرورة تقديم واجب التحرير على سواه، وهو الذي تطلب الاتجاه نحو العمق العربي والإسلامي، لا الانكفاء إلى الذات القطرية.

وعلى صعيد الإشكاليات النظرية أيضاً، وقفت التقابلية بين التحرير والتغيير عقبة كأداء في المراحل التي خبا خلالها النشاط الإسلامي الحركي، حيث السيطرة

الكاملة لفكرة ضرورة إحداث التغيير الإسلامي فلسطينياً، وعربياً، وإسلامياً، قبل الشروع في التحرير. وكانت المراحل التي تم فيها تجاوز هذه التقابلية، واشتغل فيها على جبهتي التحرير والتغيير في آن واحد، من دون تقديم واحدة على حساب الأخرى، هي المراحل الناجحة بالمعايير كلها في سيرة الإسلاميين. وآخر هذه المراحل هي الانتفاضة والانخراط فيها كلياً.

الخلاصة الثانية، التي يمكن الخروج بها من القراءة التاريخية للدور الحركي الإسلامي الفلسطيني خلال نصف القرن الماضي، متعلقة بأثر الصدام الذي حدث بين الحركة الإسلامية الأم في مصر وبين عبد الناصر؛ إذ لا شك في أن الآثار السلبية لذلك الصدام انتقلت بسرعة إلى مناطق وجود «الإخوان» في فلسطين، وتمثلت في إضعافهم تنظيمياً وانفضاض الجماهير من حولهم، وتضاؤل وجودهم وفاعليتهم، وخصوصاً في ظل المد الناصري الحقيقي الذي سيطر على حقبتي الخمسينات والستينات.

ويقتضي الإنصاف الإشارة إلى أن التراجع المتسارع لقوة ونفوذ «الإخوان» وتناقص أعدادهم، بسبب ذلك الصدام، أفقداهم فعلاً القدرة على المبادرة ومعاودة الحضور الفاعل على المسرح السياسي والجهادي تحديداً. ولم يكن في وسع «الإخوان»، حتى لو أرادوا، الانخراط الكلي في المجهود الوطني على مسرح واقع تحت سيطرة شعارات المد القومي الناصري. لكن مع ذلك، فإن عليهم جملة مآخذ ذات علاقة بأسلوب تعاملهم مع ذلك الوضع بشروطه المسيطرة، وعدم تمكنهم من إبداع صيغ تتجاوز الشروط، أو تلتف عليها للإبقاء على مستوى مقبول من المشاركة في العمل الوطني والمقاومي تحديداً.

لقد اعتبر «الإخوان» الفلسطينيون، وكذا تنظيمات «الإخوان» في غير مكان خارج مصر، أن صدام عبد الناصر بـ «الإخوان» في مصر هو معركتهم المحلية بسبب العلاقة العضوية بالحركة الأم في مصر على الرغم من التباعد الجغرافي. ولبثوا جميعاً في انتظار نتائج ذلك الصدام، وأُهملت القضايا المحلية بسبب الاهتمام، أو الانتظار، أو حتى مجرد الشعور بأن عبد الناصر يناصبهم العداء. وأدى الانفعال الشعوري والعاطفي، بفعل ما تعرض «الإخوان» في مصر له من قمع واضطهاد وسجن، إلى ردة فعل نفسية مرتكزة على اليأس من الأنظمة السياسية القائمة ومن الجماهير التي سكتت على المظالم، فازدهر بالتالي فكر الانفكاء إلى الذات من أجل ضرورة إحداث التغيير الجماهيري العميق، قبل الانطلاق إلى التحرير.

وإذا كان مفهوماً أن تلك الصدمة تؤدي إلى تجميد مرحلي وتشتت فكري مدة

من الزمن، فإنه ليس مقبولاً الرضوخ لنتائجها رضوخاً كاملاً وطوال الفترة الطويلة التي امتدت ما يقارب عشرين عاماً. وكان في الإمكان إبداع صيغ متجددة، سواء صيغ تصالحية مع عبد الناصر نفسه تقوم على تقديم الوطني العام على الحزبي الخاص، أو الانطلاق من إسار التاريخ الصدامي وتوابعه مع عبد الناصر، ولا سيما بعد حرب سنة ١٩٦٧، واحتلال الجيش الإسرائيلي قطاع غزة تحديداً، وبالتالي غياب أية سيطرة رسمية مصرية على أجزاء من الشارع الفلسطيني.

ثانياً: انطلاق الانتفاضة وتأسيس «حماس»

تزامن تأسيس «حماس» مع تفجر الانتفاضة الفلسطينية وانطلاقتها في أواخر سنة ١٩٨٧. ولذلك، فإن «حماس» تعتبر الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ التاريخ الرسمي لتأسيسها، على الرغم من أن بيانها الأول صدر بعد ذلك التاريخ بعدة أيام. ويشير تزامن الحدثين إلى درجة لافتة من التأثير المتبادل قبل الانطلاقة والتأسيس. ويمكن تصنيف الأوضاع والعوامل، التي ساهمت في تهيئة الأجواء لانطلاق الانتفاضة ولتأسيس «حماس» في الآن ذاته، إلى مجموعتين: الأُولى متعلقة بتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني العام، والمؤثرة في صلب مسيرة القضية الفلسطينية. والأُخرى مرتبطة بسياق التطور الذاتي الفكري والسياسي للحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، وبصورة أولية في قطاع غزة.

إن هذه الدراسة مهتمة، بصورة أساسية، بتداخل التأثير بين مجموعتي العوامل، ومساهمة كل مجموعة على حدة في انطلاقة الانتفاضة أو في انطلاقة «حماس». وتم تجاوز الإسهاب في تفصيلات وحيثيات الأوضاع التي سبقت الانتفاضة؛ إذ تكفلت بذلك دراسات عديدة سابقة وقيّمة.

على صعيد الحركة الإسلامية، سبق أن أُشير إلى تنامي الاقتناع بضرورة الانتقال من الصفوف الخلفية إلى الواجهة السياسية، من خلال العمل المقاومي ضد الاحتلال. وأشير أيضاً إلى أن هذا الاقتناع ترسخ مع تجربة التنظيم العسكري الذي شكله الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانينات، واكتُشف سنة ١٩٨٤، وما تبعه من مجموعات عسكرية متفرقة. كما ترسخ الاقتناع مع بروز الجهد العسكري لتنظيم أو تنظيمات «الجهاد الإسلامي» منذ أواسط الثمانينات. إذ إن ذلك الجهد أدى إلى إشاعة أجواء جديدة في القطاع، أهمها، وعلى المستوى الوطني العام، أنه جدد صيغ

العمل الوطني الإسلامي المسلح، وأعاد اللحمة بين ما هو إسلامي وما هو وطني. أمّا على المستوى الإسلامي الحركي، فقد ساهمت تلك الجهود في تفعيل النقاش الإيجابي داخل الحركة الأم، «الإخوان المسلمين»، بشأن ضرورة الشروع في تنفيذ القناعات الجديدة القائلة بتبديل أولويات الحركة لمصلحة برنامج المقاومة المباشرة للاحتلال. وقد قدم الترحاب الشعبي والجماهيري، الذي حظيت العمليات العسكرية الجهادية به في تلك الفترة، دليلاً ساطعاً على رجاحة خيار تقديم أولوية المقاومة على أولوية التغيير، أو وضع الأولويتين على قدم المساواة والأهمية، على أقل تقدير.

كانت القناعات تلك في أوساط «الإخوان المسلمين» قد أوجدت لنفسها تعابير كثيرة في مرحلة ما قبل الانتفاضة؛ فإضافة إلى العمليات المسلحة المحدودة المشار إليها آنفاً، كان هناك المشاركة الفاعلة في «إشعال انتفاضات المساجد في سنتي ٨٢، ٨٣، والتي كانت تتمثل في مظاهرات عارمة كانت تخرج من المساجد تعلن غضبها وثورتها إثر أحداث معينة كاقتحام المسجد الأقصى المباشر وغيره. ثم في عامي ٨٥، ٨٦ عقب قرار الحركة في صائفة ١٩٨٥م باعتماد سياسة تثوير الجماهير وترتيب الفرص الملائمة وانتهازها للقيام بعملية نهوض جماعي جماهيري.»(٨٥) يُذكر أيضاً أنه في تلك المرحلة، وبالاقتراب المتدرج من الانتفاضة سنة ١٩٨٧، كان «الإخوان المسلمون» يصدرون بيانات موقعة تحمل نَفَساً جديداً من المقاومة، وغالباً ما كانت تحمل تواقيع مختلفة، مثل «حركة الكفاح الإسلامي» أو «المرابطون على أرض الإسراء» أو «حركة المقاومة الإسلامية».(٨٦)

كما أن الأجواء الإقليمية ذات العلاقة ساهمت في تنامي الصحوة الإسلامية في المنطقة وفي تزايد قوة التيار الإسلامي ونفوذه تزايداً مطرداً، في مقابل الانحسار الملحوظ لسيطرة تيارات اليسار والقومية على الشارع العربي، وساهمت أيضاً في تزويد إسلاميي الأرض المحتلة بجرعات كبيرة من الثقة في النفس، بحيث طمأنتهم بأنهم جزء من ظاهرة شاملة آخذة في النمو والصعود في بلاد عربية وإسلامية كثيرة،

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨٦) المصدر نفسه. يشير زئيف شيف وإيهود يعاري أيضاً إلى أن «الإخوان» استخدموا اسم حركة المقاومة الإسلامية قبل الانتفاضة، وذلك في كتابهما:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Intifada: The Palestinian Uprising-Israel's Third Front* (New York: Simon and Schuster, 1989), p. 221.

وبأنهم ليسوا معزولين ولا منقطعين عن أي عمق خارجي.

ما من شك في أن هذه التفاعلات على صعيد التيار الإسلامي، الذي كان قد بلغ من القوة ما يؤهله للادعاء أنه قوة مؤثرة في الشارع الفلسطيني، قد ألقت قبيل الانتفاضة بظلالها وتأثيراتها على الواقع الاجتماعي والسياسي للأرض المحتلة. وكان أهم تلك التأثيرات انتشار موجة التدين، وبروز أجيال «شباب المساجد» الذي كانوا يتدفقون حماسة ويتمتعون بجهوزية عالية للانخراط في أي مشروع مقاومي. وقد حمل هؤلاء الشباب في أثناء الانتفاضة العبء الأكبر في تنفيذ فعالياتها وتنظيم برامجها، كالمواجهات والتظاهرات وإغلاق الشوارع، وسائر الأنشطة الانتفاضية.

لا يُقصد بهذا القولُ إن التطور الداخلي في فكر الحركة الإسلامية في فلسطين، ونزوع الحركة نحو استخدام المقاومة المباشرة للاحتلال كانا في حد ذاتهما مفجري الانتفاضة، بل القول إن ذلك كان عاملاً مساعداً، إلى جانب السياقات الاجتماعية والسياسية، وضغوط الاحتلال التي قادت إلى الانتفاضة. ويمكن إجمال هذه السياقات وأثرها المباشر أو غير المباشر في الانتفاضة على النحو التالي: فلسطينياً، وفيما يتعلق بالنضال الفلسطيني العام، شهدت فترة ما بعد الخروج من بيروت سنة ١٩٨٢، حتى تاريخ اندلاع الانتفاضة في أواخر سنة ١٩٨٧، تراجعاً سلبياً نتج من فقدان آخر موقع من مواقع النضال المسلح المباشر ضد الاحتلال (من الخارج)، أعقبه توجه منظمة التحرير الفلسطينية كلياً نحو الخيارات السياسية. وزاد في قتامة الصورة ما خلّفه مؤتمر القمة العربية في عمّان سنة ١٩٨٦ من مرارة فلسطينية حين تراجع حتى مستوى الاهتمام الرسمي العربي بقضية فلسطين، وسيطرة أجواء الحرب العراقية ـ الإيرانية على قرارات القمة وتوجهاتها. وكان ذلك كله ينعكس على «الداخل»، مغذياً الشعور باليأس من «الخارج» العربي والإسلامي لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ولا سيما لدى أجيال «الداخل» الشابة التي ولدت وترعرعت تحت الاحتلال.

عشية اندلاع الانتفاضة، كانت السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية تتصف بالغطرسة والتعالي والشعور بنشوة الظافر. فقد كانت إسرائيل تظن أنها أحكمت قبضتها على مفاصل الحركة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، فضلاً عن سيطرتها السياسية والعسكرية على الأرض. وكان انسداد أفق الحلول السياسية أمام الفلسطينيين، إلى جانب واقع اقتصادي بالغ التدهور والسوء، يراكم لديهم مشاعر النقمة والثورة.

ورافق تنامي تلك الأوضاع وجود جيل من الشبيبة الفلسطينيين ممن ولدوا بعد حرب سنة ١٩٦٧، ولم يذوقوا مرارتها مباشرة كما فعل آباؤهم، الأمر الذي وفّر لديهم أرضيات خصبة للتمرد والثورة من دون انتكاسات نفسية داخلية.

وتجمع ذلك كله في بوتقة واحدة، دافعاً الأمور باتجاه الانتفاضة. ولعل ما قاله رئيس بلدية غزة، رشاد الشوّا، عشية اندلاع الانتفاضة، يصف بإيجاز ودقة تجمع تلك الخلاصات. ففي حديث له في الإذاعة الإسرائيلية يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، أي ثالث أيام الانتفاضة، وصف الأحداث على النحو التالي: «على المرء أن يتوقع حدوث مثل هذه الأمور بعد ٢٠ سنة من الاحتلال المضني. فالناس فقدوا الأمل، وهم محبطون لا يعرفون ماذا يعملون، وقد التجأوا للاتجاه الأصولي على أنه الأمل الأخير، إذ فقدوا الأمل بأن تعطيهم إسرائيل حقوقهم، كما أن الدول العربية لا تستطيع تحقيق شيء، وشعروا بأن منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبروها ممثلتهم فشلت هي أيضاً في تحقيق أي شيء.»[٨٧]

طبعاً لم تكن تلك التطورات من دون تأثيرات تراكمية في تفعيل النقاش الدائر داخل قطاعات الحركة الإسلامية بشأن ضرورة الانتقال إلى مرحلة المقاومة المباشرة والتصدي للاحتلال. وفي الإمكان الوقوف على الأثر الذي تركته التطورات السياسية للقضية الفلسطينية خلال مرحلة الثمانينات في إنضاج إعادة ترتيب الأولويات عند الحركة الإسلامية الفلسطينية، وذلك بالاطلاع على بعض ما كتبته الحركة عن تلك الفترة. ففي مذكرة تعريفية صادرة عن «حماس»،[٨٨] وفي الحديث عن دوافع النشأة، هناك تحليل مطوّل لما آلت تلك التطورات إليه. إذ بعد السبعينات، التي «شهدت مؤشرات كثيرة حول إمكانية القبول بحلول وسط على غير ما يشير إليه الميثاق الوطني الفلسطيني»، جاءت حقبة الثمانينات. ويشير التحليل فيها إلى أنه «بعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية أصبحت قضية فلسطين قضية هامشية عربياً ودولياً... وسياسة الكيان الصهيوني تزداد صلفاً وغروراً بتشجيع ومؤازرة من الولايات المتحدة الأميركية التي وقعت معه معاهدة التعاون الاستراتيجي في عام ١٩٨١، الذي تم فيه أيضاً ضم الجولان وتدمير المفاعل النووي العراقي»، ثم ما تلا ذلك من اجتياح صهيوني للبنان ومحاصرة بيروت سنة ١٩٨٢، حيث «كان هذا الحصار أكبر إهانة تتعرض لها الأمة بعد حرب ١٩٦٧، رغم الصمود التاريخي

---

(٨٧) نقلاً عن:

Aryeh Shalev, *The Intifada, Causes and Effects* (Tel-Aviv, London: West View Press, 1991), p. 13.

(٨٨) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، «مذكرة تعريفية» (تاريخ تقريبي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣). أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٣.

للمقاومة الفلسطينية فيها.» وينتقل التحليل إلى إبراز ما واجهه الإسلاميون نتيجة لتلك التطورات؛ فقد «أصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده إلى أمرين اثنين:

«الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية.

«ثانياً: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من استراتيجية الكفاح المسلح حتى التحرير إلى التسوية المفروضة على الشعب الفلسطيني.»

وانعكس هذا الفهم على إدراك الإسلاميين بضرورة أن يقوموا بعمل من لدنهم. فقد اتضح أنه «في ظل هذين التراجعين وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية الظالمة ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج خميرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وليس من خارجها، كان لا بد من مشروع فلسطيني إسلامي جهادي، بدأت ملامحه في أُسرة الجهاد عام ١٩٨١، ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٨٣.»

إذاً، أفادت الأوضاع السياسية التي آلت القضية الفلسطينية إليها، هي الأُخرى، في تسريع تجسيد القناعات الجديدة لدى إسلاميي جيل الثمانينات في الأرض المحتلة، وذلك بالانتقال إلى جبهة المقاومة بالمقدار نفسه الذي ساهمت به في إشعال الانتفاضة الفلسطينية نفسها.

بناء على ذلك، يمكن القول بتوازي مجموعة الأوضاع الخاصة بتراكم الوعي المقاومي عند الحركة الإسلامية الفلسطينية مع مجموعة الأوضاع الخاصة بتراكم الوضع الانتفاضي الفلسطيني. كما أن تطور كل مجموعة على حدة كان لصيقاً بتطور المجموعة الأُخرى وذا تأثير متبادل معه، الأمر الذي ولّد نمواً متوازياً مع الوعي المقاومي الإسلامي ومع الوضع الانتفاضي العام في آن واحد، وهو التوازي الذي قاد بالضرورة إلى تلازم تأسيس «حماس» مع انطلاقة الانتفاضة.

قرار تأسيس «حماس» وآليته

بتطور الأجواء الانتفاضية بالتدريج في قطاع غزة في فترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، انضبط السياق التاريخي للأحداث ليصل إلى نهايته المتوقعة بانطلاق الانتفاضة. وقد شكل نجاح ستة أعضاء من «الجهاد الإسلامي» في الهروب من سجن غزة المركزي في أيار/مايو ١٩٨٧ علامة بارزة في ذلك السياق؛ ولا سيما أنهم ظلوا في قطاع غزة، وقاموا بعدة عمليات بالغة الجرأة ضد دوريات الجيش الإسرائيلي وجنوده، واستشهد أربعة منهم في صدام عسكري مع كمين إسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر من السنة

نفسها. فبهذا الحادث، ارتفعت درجة الغليان الجماهيري، وخصوصاً بعد اقتحام الجيش الإسرائيلي لحرم الجامعة الإسلامية في غزة، التي تجمع فيها آلاف الطلاب في تظاهرات كبيرة بعد تأدية صلاة الغائب على أرواح الشهداء الأربعة. وقد أطلق جنود الجيش الإسرائيلي الرصاص على الطلاب فأصيب العشرات منهم.

وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر، قَتَل أحد أفراد «الجهاد الإسلامي» أيضاً مستوطناً إسرائيلياً طعناً بالسكين في الميدان الرئيسي لمدينة غزة. وأعقب تلك الحادثة هيجان وحال هستيرية في الأوساط الإسرائيلية. وحدث في مناخ ذلك الهيجان أن قامت شاحنة إسرائيلية بدهس عمال فلسطينيين في أثناء عودتهم من أماكن عملهم، الأمر الذي أسفر عن استشهاد أربعة وجرح تسعة آخرين. وكان ذلك في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، التاريخ الرسمي لانطلاق الانتفاضة. ويومها ثارت التظاهرات الجماهيرية في منطقة جباليا، التي ينتمي إليها ثلاثة من الشهداء الأربعة. وانتقلت الشرارة إلى المناطق الأُخرى، فلامست الغليان والحال الشعبية المتوترة والمتراكمة منذ أشهر.[٨٩]

في مساء اليوم التالي لحادثة استشهاد الفلسطينيين الأربعة، اجتمع المكتب السياسي لـ «الإخوان المسلمين» في غزة، واعتبر الحادثة وردة الفعل الجماهيرية عليها اللحظة المطلوبة والمنتظرة لتجسيد القناعة بالانخراط عملياً في الصدام ضد الاحتلال، وتقديمها كأولوية.[٩٠]

في ذلك الاجتماع، صيغ البيان الأول لـ «حركة المقاومة الإسلامية»، واعتُبر الاجتماع اللقاء التأسيسي لـ «حماس» واعتُبر الحاضرون مؤسسي «حماس»، وهم: الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة ومحمد شمعة وعيسى النشار وعبد الفتاح دخان وإبراهيم اليازوري.[٩١]

وتم توزيع بيان «حماس» الأول في القطاع يومي ١١ و١٢ كانون الأول/ ديسمبر

---

(٨٩) لمزيد من التفصيل بشأن تسلسل الأحداث الأُولى للانتفاضة وما سبقها، بحسب رواية الإسلاميين، أنظر: أحمد بن يوسف، «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس: حدث عابر أم بديل دائم» (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٩٠)؛ كتيب «الانتفاضة ـ الثورة في عامين: سمات واتجاهات» (تامبا ـ الولايات المتحدة: لجنة فلسطين الإسلامية، من دون تاريخ).

(٩٠) عبد العزيز الرنتيسي، في حديث حول قرار الإخوان بتأسيس «حماس» في اليوم الأول للانتفاضة، أنظر: مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

(٩١) بن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

١٩٨٧، وفي الضفة الغربية يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وأطلق البيان تسمية الانتفاضة على التظاهرات الجماهيرية، مشيراً إلى أنه قد «جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته»، وجاءت لتفتح صفحة جديدة و«لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل، ووراء المؤتمرات الدولية الفارغة»، ولتعلن أن «شعبنا عرف ويعرف طريقه ـ طريق الاستشهاد وطريق التضحية. . (و) ليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضد شعبنا، وأنهم سيشربون من نفس الكأس.»(٩٢)

وسرعان ما أُلّفت أجهزة خاصة بالحركة الوليدة، أو طُوّرت الأجهزة القائمة أصلاً في تنظيم «الإخوان المسلمين» لتتواءم مع المرحلة الجديدة. ويمكن ملاحظة التداخل بين مرحلة ما قبل تأسيس «حماس» ومرحلة ما بعد التأسيس من خلال امتداد الأجهزة، التي عُرفت أذرعاً لـ «حماس» فيما بعد، واكتُشف أنها كانت موجودة قبل قيام «حماس» بأعوام كثيرة. وأوضح الأمثلة لهذا الأمر هو الجهاز الأمني «مجد»، الذي رافق نشوء الحركة منذ أيامها الأُولى، وكشفته أجهزة الأمن الإسرائيلية لاحقاً. فبحسب اعترافات أعضاء «حماس»، كان هذا التنظيم، الذي رأَسه يحيى السنوار، قد أُسس سنة ١٩٨٣، وأنيطت مهمات أمنية وعسكرية به، منها تصفية جواسيس وتحضير عبوات ناسفة.(٩٣) وبالإضافة إلى الجهاز الأمني، كان هناك جهاز العمل الجماهيري المعني بتنظيم التظاهرات وتنفيذ الفعاليات الانتفاضية، كالإضرابات والمواجهات وغيرها، والجهاز العسكري الذي كان معروفاً باسم «مجاهدو فلسطين» (قبل إنشاء كتائب القسّام)، ونسبت إليه مجموعة من الأعمال العسكرية. وهناك الجناح الإعلامي والسياسي، الذي يقوم بإصدار البيانات والنشرات الرسمية باسم الحركة، ويرسم سياستها العامة.(٩٤)

بانطلاق الانتفاضة الفلسطينية واستجابة «الإخوان» لها بلا تلكؤ(٩٥) من خلال تأسيس «حماس» التي أصدرت بيان الانتفاضة الأول، عاد الجسم الرئيسي للتيار

---

(٩٢) أنظر نص البيان في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١.

(٩٣) أنظر: بن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٩٤) لمزيد من التفصيلات بشأن هذه الأجهزة، في الفترة الأُولى من عمر «حماس»، أنظر المصدر نفسه.

(٩٥) ينبغي أن يشار هنا إلى أن بعض الدراسات المتعلقة بالانتفاضة ودور الإسلاميين فيها لا ينصف «حماس» و«الإخوان»، بل يحاول تأكيد تأخّر مشاركة الإسلاميين، والتأريخ لانطلاق «حماس» بصدور ميثاقها في آب/ أغسطس ١٩٨٨.

الإسلامي في فلسطين ـ بعد غياب ـ إلى واجهة العمل السياسي، منخرطاً في مشروع مقاومة الاحتلال بكل قواه وإمكاناته، ومضيفاً إلى حلقات الكفاح الفلسطيني الطويل حلقة جديدة ذات مذاق خاص وإشكالات خاصة.

الفصل الثاني
الرّؤيـة السياسيّة للصّراع

أولاً: طبيعة الصراع

يسود في الدراسات التي تناولت رؤية «حماس» الفكرية والسياسية اعتقاد شائع فحواه أن الحركة تعتبر المعركة الدائرة في فلسطين صراعاً عقدياً. ويحمل هذا المفهوم معنى رئيسياً مركزياً مفاده أن سبب إعلان المعركة على المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين يهوديته، التي تعادي بالضرورة إسلامية الوضع القائم في فلسطين، وأن الصراع في حقيقته صراع عقائدي بين الإسلام واليهودية. ولدى التدقيق في أدبيات حركة «حماس» واستكناه فهمها لطبيعة ذلك الصراع، يُلحظ وجود ما يخالف ذلك الاعتقاد الشائع.

ما من شك في أن الوثائق الرئيسية للحركة، كالميثاق والمذكرات التعريفية والسياسية والبيانات وسواها، تصطبغ بصبغة دينية عامة. كما أنها تستلهم خطاباً إسلامياً تعبوياً لتحريض الجماهير، أو لإدانة التوجهات الرسمية الفلسطينية والعربية بسبب المواقف من التسوية مع إسرائيل. إلا إن ذلك الخطاب في مجمله العام، ولا سيما في الأعوام المتقدمة من عمر الحركة، راوح بين توصيف الصراع بأنه عقائدي محض وبين التشديد على أنه صراع ضد محتل غاز، جوهره مقارعة الظلم وطرد ذلك المحتل. ففي ميثاق «حماس»، وهو الوثيقة الأهم والأقدم، هناك غلبة للخطاب الديني على نصوصه، وهناك أيضاً تركيز يقوم على الدفاع عن الحقوق والأرض وقيم العدل، وهو دفاع يوظف الروح الجهادية الإسلامية وطاقاتها الكبيرة.

عند الحديث بلغة عقائدية صرفة، وإيراد مصطلحات مثل «أهل الكفر» و«أهل الإسلام»، فإن جوهر النزاع بين الطرفين هو الأرض لا العقيدة. والجهاد، بحسب ما يورد ميثاق «حماس»، موجه ضد «تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين»، لا ضد «أهل الكفر» بسبب صفتهم تلك. وعندما يتحدث الميثاق في موقع آخر عن قدسية القضية وإسلاميتها، فإنه يوظفها من أجل حشد البعد الإسلامي الخارجي، وإثارة

التأييد العام في أوساط المسلمين، حيث «.. لا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية..»[1]

إن ذلك يشير إلى مركزية البعد العقدي في الصراع، لكنه في الوقت ذاته لا يعني حصر الصراع كله تحت ذلك العنوان. وقد خفّت حدة الخطاب العقدي في الأعوام الأخيرة، وباتت أدبيات الحركة وتصريحات رموزها تركز أكثر فأكثر على جوهر الاحتلال وطرده، وعلى أن القضية قضية اغتصاب أرض لها أبعاد كثيرة، وأصبح الشق المتعلق بتحرير فلسطين يحوز على اهتمام أكبر من الشق الإسلامي العام،[2] والصراع، بحسب فهم «حماس»، «هو صراع حضاري ضد الهيمنة الاستعمارية المتحالفة مع الصهيونية ضد أمتنا بأسرها، ولهذا الصراع بعد ثقافي وعقدي لا يمكن إنكاره، تعبّر عنه آليات تلك الهيمنة بأساليب وأشكال مختلفة.»[3]

يبرز البعد العقدي بحدة في خطاب «حماس» في حالات عدة، ويعكس أحياناً توتراً ناشزاً، خلاف التقعيد النظري الهادىء. وتنحصر تلك الحالات في ردات الفعل على بعض حوادث الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ضد المقدسات الإسلامية، أو ضد المصلين في أثناء تأدية العبادات في الأماكن المقدسة. ويُرصد هنا، على سبيل المثال، مجزرة المسجد الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، التي سقط ضحيتها عشرون فلسطينياً خلال مواجهات مع جماعة «أمناء الهيكل» الصهيونية اليمينية، والتي ردت «حماس» عليها بعنف، مشيرة إلى أن «معركة الأقصى تعلن أن معركتنا مع الصهاينة معركة بين الإسلام واليهودية.»[4] كذلك يمكن الإشارة إلى مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط/فبراير ١٩٩٤، حيث قُتل على يد مستوطن يهودي ما يزيد عن عشرين فلسطينياً في أثناء تأديتهم صلاة الفجر في رمضان.

مع الأخذ في الاعتبار هذه الحوادث المتفرقة، التي استفزت المشاعر الدينية عند الفلسطينيين وعند المسلمين عامةً وأثرت في بعض خطاب «حماس»، فإنه يمكن

---

(١) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ١٨/٨/١٩٨٩، بلا ناشر أو مكان نشر، ص ١٥. أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢.

(٢) عبد الستار قاسم، «الفكر السياسي لحركة حماس»، «السياسة الفلسطينية»، العدد التاسع، السنة الثالثة (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٥)، ص ١١٢ ـ ١٢٨.

(٣) مقابلة شخصية مع رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، الدكتور موسى أبو مرزوق، عمّان، ٢١/٤/١٩٩٥.

(٤) بيان «حماس» الدوري رقم ٦٦، ٣١/١٠/١٩٩٠.

القول إن الرؤية العامة عند «حماس»، ومع أبعادها الدينية والعقدية، ظلت تتلاقى مع الرؤية السائدة في الثقافة السياسية الفلسطينية والعربية. وهي التي تشير إلى ارتباط المشروع الصهيوني بالاستعمار الغربي وتوجهاته نحو فرض الهيمنة والنفوذ على المنطقة، لضمان مصالحه السياسية والاقتصادية المباشرة، وكذلك نحو إبعاد شبح التهديدات الثقافية والحضارية التي قد ينتجها مشروع الوحدة العربية أو النهضة الحضارية لهذه المنطقة على سيادة المشروع الغربي المهيمن وسطوته. وهي رؤية تؤكد أن العداء يتأسس على موقف الاعتداء لا على موقف الاعتقاد. و«حماس» هنا، وفي حديثها عن الموقف من اليهودية كمعتقد، تحدد أنها «لا تتخذ أي مواقف عملية معادية لأحد استناداً إلى فكره وعقيدته، وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر و[هذه] العقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية في حق أمتنا ووطننا.»(٥) وبوضوح أكثر من ذلك، هناك أحاديث لرموز إسلامية داخل الأرض المحتلة تشير إلى أن العداء هو للصهيوني لا لليهودي.(٦) وفي تطور لاحق إزاء النظرة إلى الصراع والتنظير له، تشير «حماس» إلى «أن الصراع الدائر بين العرب والمسلمين والصهاينة في فلسطين (هو) صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال مسببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين. فالمشروع الصهيوني الاستيطاني العدواني مشروع مكمل للمشروع الغربي، الذي يستهدف سلخ الأمة العربية والإسلامية من جذورها الحضارية، وتكريس الهيمنة الصهيونية الغربية عليها، من خلال استكمال مشروع إسرائيل الكبرى، وفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على أمتنا بأسرها، وما يترتب على ذلك من تكريس حالة الفرقة والتخلف والتبعية التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية.»(٧)

وبحسب رؤية «حماس»، فإن التحالف الصهيوني ـ الغربي، الذي يقوم على قاعدة التقاء المصالح، جاء بعد أن «بحث أساطنة الرأسمالية الغربية في أحوال أمتنا ومنطقتنا فوجدوا ضالتهم في دعم الكيان الصهيوني، كأداة للحفاظ على مصالحهم

---

(٥) قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في لقاء مطوّل مع مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

(٦) أنظر، على سبيل المثال، الشيخ بسام جرار في مقابلة مع صحيفة «النهار» المقدسية، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٣.

(٧) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، «مذكرة تعريفية»، (تاريخ تقريبي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣). أنظر ملحق الوثائق، الملحق رقم ٣.

التي تقوم أساساً على سلب خيراتنا، وحرماننا من مقومات الوحدة والعزة والكرامة.»[٨] أمّا آلية العمل التي تستخدمها الصهيونية والاستعمار لتحقيق تلك الأهداف، فتدور حول الاستفراد بالدول العربية واحدة تلو الأُخرى، إذ «تحاول الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأُخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني. وقد أُخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جداً باتفاقية 'كامب ديفيد' الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.»[٩]

إن التنظير بشأن تداخل العلاقة الوظيفية بين الحركة الصهيونية وهدفها في إنشاء كيان لليهود في فلسطين من جهة وبين التوجه الاستعماري الغربي وهدفه في السيطرة على مقدرات الأمة واستغلالها والإبقاء على حال التجزئة والتبعية ملازماً لها، من جهة أُخرى، قاد «حماس» بدوره إلى التنظير بشأن تداخل وظائف التصدي، التي ينبغي أن يقوم بها الذين سيدفعون ثمن التوجهين الصهيوني والاستعماري. ويقدم بعض القراءات المتأثرة بالحركة، أو القريبة منها، تنظيراً مثالياً لتكامل الدور الفلسطيني مع الدور العربي والإسلامي في مواجهة المشروعين الصهيوني والغربي. ولا بأس في الاستدلال، ولو بإسهاب، بالاقتباس التالي الذي يشير إلى ذلك:

> ... واستناداً إلى فهم طبيعة العلاقة العضوية بين المشروعين والتي تعني أن الصراع في إطاره العام قائم بين الأمة الإسلامية بأسرها ومشروعها الحضاري الإسلامي، وبين قوى الاستعمار العالمي ومشروعها التغريبي، انطلق الإسلاميون في فلسطين، وعرفوا على أساسه (أي على أساس الفهم) طبيعة وجودهم ومعناه ووظيفته وأهدافه بشكل يخدم جبهة الجهاد ضد المشروع الاستعماري برمته. فاعتبروا أنفسهم... ومن يعمل معهم وفق ذلك التصور كالسرية المجاهدة المتقدمة التي تعمل على تحطيم الجسم الاستعماري العالمي، من خلال ضرب مقدمته وقاعدته في المنطقة، المتمثلة في الكيان الصهيوني، بينما يناصرهم في الخارج الجسد الجهادي المتكامل والمتمثل في الأمة كلها...
>
> والمشروع الإسلامي للحركيين الفلسطينيين في فلسطين يؤدي دوره ضمن تلك الرؤية، وعلى أساس العلاقات الوظائفية والعضوية والتبادلية مع بقية جسم الأمة كالتالي: يكون الهدف هو العمل على إنجاز تحرير فلسطين

---

(٨) بيان «حماس» الدوري رقم ١٠٧، ٥/٢/١٩٩٤.

(٩) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

كاملة من البحر إلى النهر، ويوضع هذا الهدف كخيار وحيد للأمة يجدد رؤيتها التاريخية وأفقها المستقبلي، وإسنادها التنظيري إن أرادت النهوض والريادة، وإن أرادت التحقق بالوصف القرآني لها «كنتم خير أمة أُخرجت للناس». يتم العمل لتحقيق هذا الهدف عن طريق الجهاد في سبيل الله، كاستراتيجية شاملة وبعيدة المدى، وتكرّس جهود الأمة لذلك، يتقدمها في ذلك الشعب الفلسطيني المسلم. يتوافق ذلك مع عمليات تحرير أجزاء الأمة الإسلامية الأقرب، إمّا من الاستعمار المباشر أو غير المباشر كالتبعية الغربية، بحيث تكون نهايات مشروعات التحرير القطرية هي بناء دول وأقطار على قاعدة الإسلام، لتحقيق أهدافه وللانخراط الآلي في عملية الصراع السافر مع العدو الاستعماري الصهيوني في فلسطين. ويتوازى مع ذلك السير نحو إنجاز مشروع الوحدة العربية والإسلامية من خلال توحيد الأقطار التي انتصرت لشرع الله فظهر فيها وتمكّن. وتفصيلاً للأدوار ولجوانب المعركة المختلفة، فإن الجهاد الشامل المتوازي يجب أن يتكثف ويشتعل على عدة جبهات، وهذا الجهاد.. يتسع مفهومه لمجمل عمليات القتال والكفاح المسلح، والتغيير الاجتماعي، والبناء الاقتصادي، والتطور العلمي، وإحقاق الحق والعدالة الاجتماعية، وإنجاز الوحدة وغير ذلك. وهو مفهوم شامل لكل التغيير المستهدف في المجالات المختلفة، إذ تحتاج كلها إلى جهاد عسكري أو سياسي أو فكري أو اجتماعي متعدد الأغراض والغايات وعلى الجبهات (المتعددة ولخدمة) الأهداف المشتركة المتلخصة في: تحرير الأمة ـ وقلبها فلسطين، وتحقيق وحدتها، وإنجاز نهضتها.[١٠]

وفي مجمل الأحوال، شكّل الدور المفترض للبعد العربي والإسلامي في قضية فلسطين حلقة مركزية في الرؤية السياسية لطبيعة الصراع وآلية تطوره عند «حماس». وانعكس ذلك على خطاب الحركة السياسي بوضوح، سواء في دعواتها المتكررة إلى تبني القضية الفلسطينية كقضية المسلمين الأولى في العالم بسبب قدسيتها الخاصة، ومكانتها في الإسلام، أو في استمرار التشديد على أن عبء التحرير الكامل لا يمكن أن تنجزه مقاومة فلسطينية لا تتمتع بإسناد ومشاركة عربية إسلامية فعلية. وهنا نلمح امتداداً للخيط الفكري الممتد منذ فترة السبعينات والذي تبنّى مقولة التحرير بعد التغيير، أي بعد بناء الدولة الإسلامية في الخارج، والتي ستنهض بالجزء الأكبر من ذلك العبء. وحتى مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية والانخراط الكامل فيها، كان

(١٠) حسام الناصر، «حركة المقاومة الإسلامية (’حماس‘): الانطلاق ومعادلة الصراع» (لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٠)، ص ١٨ ـ ٢٢.

اقتناع «حماس» بمحدودية دور الانتفاضة في التحرير المأمول مفهوماً، إذ «لم تكن حماس في يوم من الأيام تنتظر من الانتفاضة أن تحرر فلسطين، فنحن ندرك أن لهذا التحرير شروطاً تاريخية جذرية، لها ارتباط عضوي بسياق التقدم السياسي والنهضوي للأمة كلها، وليس فقط بالوضع الفلسطيني. لكن مهمة الانتفاضة كانت المساهمة في إنضاج تلك الشروط، وتسريع تطور التقدم نحو القوة والنهضة.»(١١)

لذلك، ظل التطلع إلى «الدولة الإسلامية» المقبلة وإلى دورها في التحرير يعاود البروز في خطاب «حماس» بين حين وآخر، وحتى في المراحل المتأخرة من مسيرتها. ومن اللافت هنا، على سبيل المثال، أن أحد قادة «حماس» في الأرض المحتلة، وفي رده على شمعون بيرس الذي اتهم المعارضة الفلسطينية بعدم امتلاك أي بديل من مشروع أوسلو، لم يجد سوى القول إن «بيرس هو أكثر الناس معرفة بأن البديل موجود ويحقق إنجازات على مستوى الشارع الإسلامي عالمياً، (وأن) هذا البديل هو دولة إسلامية كبرى تستطيع أن توقف الأعداء عند حدودهم.»(١٢)

استراتيجيا «حماس» في الصراع

تشير أدبيات «حماس» إلى الخطوط العريضة لاستراتيجيتها في خوض الصراع. ولعل الاقتباس التالي، المطوَّل أيضاً، عن أدبيات «حماس» توصيف لتلك الاستراتيجيا مباشر أكثر من سواه:

> انطلاقاً من فهمنا لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وارتباطه بالمشروع الغربي لإلحاق الأمة العربية والإسلامية بالحضارة الغربية، وفرض التبعية والتخلف عليها، وإدراكاً منا لتعقيدات الوضع الدولي والإقليمي، واختلال موازين القوى بشكل واضح وكبير لصالح التحالف الصهيوني ـ الأميركي، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تبني استراتيجيتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لفلسطين على النحو التالي:
>
> ١ ـ الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول من خلال الاحتلال الصهيوني الاستيطاني، وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الاحتلال الغاشم، ولذلك تعمل (حماس) على حشد طاقات هذا الشعب وتوجيهها نحو الصمود ومقاومة العدو الغاصب.

---

(١١) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.
(١٢) محمود الزهار، «النهار» المقدسية، ٢٨/٩/١٩٩٤.

٢ ـ ساحة المواجهة مع العدو هي فلسطين، والساحات العربية والإسلامية هي ساحات نصرة ومؤازرة لشعبنا الفلسطيني، خاصة على الصعيد السياسي والإعلامي والمالي. أمّا على صعيد المواجهة الدامية مع عدونا الصهيوني، فهي على ثرى فلسطين المباركة المخضبة بدماء الشهداء الزكية على مر العصور.

٣ ـ مواجهة العدو ومقاومته في فلسطين يجب أن تظل متواصلة حتى النصر والتحرير، والجهاد في سبيل الله هو مبتغانا في مواجهة العدو، ويأتي القتال وإلحاق الأذى بجنود العدو وآلياته على رأس وسائل المقاومة.

٤ ـ العمل السياسي في منظورنا هو إحدى وسائل الجهاد ضد العدو الصهيوني، ويهدف في مفهومنا إلى تقوية جهاد وصمود شعبنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وحشد طاقات شعبنا وأمتنا العربية والإسلامية لنصرة قضيتنا، والدفاع عن حقوق شعبنا وعرض قضيته العادلة أمام المجتمع الدولي.[١٣]

ثانياً: أطراف الصراع

ليس هناك في عملية «الفرز» الأولية بين الأعداء والأصدقاء التي تضمنها خطاب «حماس» السياسي في مرحلته الأُولى والمباشرة، أي في السنتين الأُوليين ١٩٨٨ و١٩٨٩، تعقيد كثير، بل كان هناك أحياناً تسطيح وحدّة زائدة. وقد انتبه هذا الخطاب في الأعوام الي تلت الاندفاعة الأُولى وإطلاق العموميات لأمر فحواه أنه ليس من الحكمة توسيع دائرة الخصوم، وأن الأجدر بالحركة العمل على إقلال هؤلاء الخصوم وتحييد أكبر عدد ممكن منهم. وتقدم رؤية «ميثاق حماس» (١٩٨٨) فيما يتعلق بأطراف الصراع مثالاً بارزاً للمرحلة الأُولى المتأثرة بالمقولات التقليدية بشأن المؤامرة اليهودية الصليبية العالمية ضد الإسلام. ويستتبع ذلك إطلاق العنان لتحليلات السيطرة اليهودية المطبقة على العالم بالمال والنفوذ والمنظمات. ومن أهم نقاط ضعف الميثاق انزلاقه إلى تبنّي تلك المقولات، ولو بطريقة غير مباشرة؛ فهو يتحدث تحت عنوان «القوى التي تدعم العدو» عن «الأعداء»، بكل ما يحمله هذا الوصف من عمومية فضفاضة. هذا على الرغم من أن الحديث يقصد اليهود الذين «أحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه.. فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة

---

(١٣) «حماس»، «مذكرة تعريفية»، مصدر سبق ذكره.

ومؤثرة، سخّروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية.. وبالأموال فجروا الثورات في مختلف بقاع العالم(!) لتحقيق مصالحهم وجني الثمار.»

ويتواصل التوهم بأن اليهود خلف كل حدث مهم في تاريخ العالم، فهم «وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك»، وبأن اليهود استطاعوا أن يقيموا بالأموال «المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم لهدم المجتمعات، وتحقيق المصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز وأبناء العهد وغير ذلك.»

ويصل الخطاب إلى قمة ترداد مقولات التآمر باتهام اليهود بإنشاء «عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، (وأنهم كانوا) خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهّدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم المتحدة ولحكم العالم من خلال ذلك.»(١٤)

وفي إثر تينك السنتين الأُوليين، تجاوزت «حماس»، فكراً وممارسة، ذلك الموقف الحاد الذي يرسم تلك الصورة الخرافية لـ «النفوذ اليهودي في العالم»، ولم يعد يظهر في أدبياتها وخطابها السياسي، فضلاً عن ممارستها في مجالات علاقاتها الدولية، ومن خلال تعاملها مع الأمم المتحدة، سواء في القضايا الإنسانية، مثل اعتقال الشيخ أحمد ياسين، أو في القضايا السياسية، كقضية المبعدين إلى الجنوب اللبناني وقرار مجلس الأمن بشأن عودتهم، وغير ذلك.

وفي الأعوام التالية من عمر «حماس»، اتضحت قسمات الرؤية السياسية للعدو ـ والأطراف الداعمة له ـ بصورة أكثر رصانة؛ فأصبح الحديث عن «أن الحركة تعتبر الجذر الذي تبنى عليه سياساتها هو اعتبار الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العدو الأول للشعب الفلسطيني وللأمة العربية والإسلامية.»(١٥) وتطورت النظرة إلى تعقيدات السياسات الدولية وتحالفاتها، فنحت الحركة التخفف من استعداء الآخرين لها، واعتمدت سياسة تقوم على أنه «ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي، ولا

---

(١٤) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(١٥) «سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية»، كرّاس داخلي لـ «حماس» اطلع المؤلف عليه عند بعض رموز الحركة.

تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة.»[١٦] واعتدل موقفها من المؤسسات الدولية، وبدا عقلانياً ومتسيساً إلى حد كبير، حيث «تحترم حماس القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ما لم تصادر أو تناقض حقوق شعبنا المشروعة في وطنه وأرضه وحقه في الجهاد حتى التحرير وتقرير المصير.»[١٧]

بهذا الانتقال، صار خطاب «حماس» يفرّق بين «العدو الرئيسي»، إسرائيل، وبين القوى المتحالفة معه والداعمة له، كالولايات المتحدة وبريطانيا ومجلس الأمن الذي تهيمن تلك القوى عليه، وذلك تقليصاً لعدد الأعداء وأملاً بتضييق دائرة الخصوم.

وعلى صعيد «العدو الرئيسي»، تطورت الرؤية أيضاً إلى التفريق بين اليهودية والصهيونية، وتوجيه العداء نحو الحركة الصهيونية بوصفها «معتدية» لا بوصفها «صاحبة اعتقاد». ويمكن اقتباس النص التالي، الذي يفصّل نظرة «حماس» فيما يتعلق بالتفريق بين اليهودية والصهيونية، وهي النظرة التي تجاوزت عموميات مرحلة الانطلاق تجاوزاً بعيداً. يقول النص المنسوب إلى قيادة «حماس»: «. . . وحركة المقاومة الإسلامية إذ تبين للناس هذه الخلفية الفكرية والاعتقادية لليهود، فإنها في الوقت نفسه تفرق بين اليهودية كدين محرّف تعج أدبياتهم فيه بالعنصرية والعدوان على الآخرين عموماً، والتحريض على اغتصاب فلسطين خصوصاً، تحت شعار أرض الميعاد والوعد المزعوم من الرب لهم بالاستيلاء عليها، وبين الصهيونية التي تمثل الكيان العنصري المنفعل مع الفكر العدواني اليهودي، والمسؤول عن ترجمة هذا الفكر إلى واقع عدواني ملموس على أرضنا المغتصبة في فلسطين.» ثم يتابع النص مفرقاً، تبعاً لذلك، بين الصهيوني المعتدي واليهودي غير المعتدي: «فاليهودي غير الصهيوني هو الذي ينتسب للديانة اليهودية سواء كان معتقداً أو مجرد وارث لها، دون أن ينفعل مع هذه المبادىء ويشارك في الممارسة العدوانية على بلادنا وأمتنا. أمّا الصهيوني فهو الذي ينفعل مع الفكر العدواني اليهودي ويُصبح أداة تجسّد هذا الفكر على واقع أرضنا وأمتنا. وتأسيساً على ذلك فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تتخذ أي مواقف عملية معادية لأحد استناداً لفكره وعقيدته وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية في حق

---

(١٦) المصدر نفسه. للتفصيل، أنظر أدناه: الفصل الرابع ـ ثالثاً: العلاقات الدولية.

(١٧) «حماس»، «مذكرة تعريفية»، مصدر سبق ذكره.

أمتنا ووطننا.»[١٨]

وفي مقابل جبهة العدو والقوى المتحالفة معه، هناك الجبهة التي تضم الأطراف المواجهة للهجوم الصهيوني ـ الغربي، سواء في فلسطين أو في المنطقة العربية (والإسلامية) برمتها، والمنوط بها مهمة تحرير فلسطين. وتتكون هذه الجبهة، بحسب رؤية «حماس»، من دوائر ثلاث، تحدث «الميثاق» عنها بالتفصيل، وهي: «الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات. وإنه من الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر.»[١٩] ولكل دائرة من هذه الدوائر مكونات داخلية خاصة بها؛ فالدائرة الفلسطينية تضم «حماس» طبعاً، ثم منظمة التحرير الفلسطينية التي هي «من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق»، لكن «حماس» تتحفظ إزاءها بسبب تبنّيها (أي المنظمة) فكرة العلمانية. ومع ذلك، فإنه «يوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء.»[٢٠] وهناك أيضاً الحركات والفصائل الوطنية اليسارية والعلمانية الفلسطينية.

وفي الدائرتين العربية والإسلامية، فرّقت «حماس» بين البعد الرسمي والبعد الشعبي، واهتمت بالبعد الشعبي تحديداً، ولا سيما بُعد الحركات الإسلامية، وهي دوائر وأبعاد سيناقَش تعامل «حماس» معها نقاشاً مفصلاً في فصول لاحقة.

ثالثاً: إدارة الصراع

قبل التطرق إلى الملامح العامة لسياسة «حماس» في إدارة الصراع، يجدر أن يقدَّم لها بإيراد عدد من المقدمات المهمة، التي يشكل بعضها الجو المحيط بذلك الصراع، ويرتبط بعضها الآخر بمستويات نظرية وفكرية وتنظيمية خاصة بكيفية التعامل معه وآلية هذا التعامل. ومن هذه المقدمات يمكن التركيز على ثلاث: (١) الأوضاع الإقليمية والدولية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية في فترة بروز «حماس» وانخراطها

(١٨) قيادة حركة المقاومة الإسلامية...، مصدر سبق ذكره.

(١٩) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٨. بشأن تفصيل الموقف والعلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل الفلسطينية اليسارية والعلمانية، أنظر أدناه الفصل الثالث.

في تفصيلات القضية (نهاية الثمانينات إلى أواسط التسعينات)؛ (٢) الإشكالات النظرية التي يواجهها فكر الحركات الإسلامية عامة، فيما يتعلق بجدلية الدين والسياسة والتغيير الاجتماعي، والعلاقة بين الممارسة السياسية القائمة على المصالح والانشداد إلى قيم الدين القائمة على المبادىء؛ (٣) الجوانب الإدارية والتنظيمية المحيطة بصناعة القرار عند «حماس».

في الحديث عن الأوضاع الإقليمية والدولية المتسارعة والعميقة التي تطورت وأثرت في مسار القضية الفلسطينية منذ تأسيس «حماس» سنة ١٩٨٧، يمكن متابعة جملة من التغيرات المهمة.

في أواخر الثمانينات، يبرز بصورة أساسية انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي المعسكر الشرقي، وما تبع ذلك من اختلال عالمي في موازين القوى لمصلحة الولايات المتحدة والمعسكر الغربي. وقد انعكس ذلك مباشرة، إضعافاً لموقع القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، بسبب انفراد الولايات المتحدة بملف القضية، ومن دون معارضة مهمة من أي طرف دولي للسياسة الأميركية المنحازة إلى إسرائيل انحيازاً تاماً. كما أن موقف القضية الفلسطينية تراجع على مستوى جبهات كثيرة تطورت خلال عقود الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، مثل جبهتي دول عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة؛ فهاتان الجبهتان، بوصفهما ملتقى عالمياً لعشرات الدول المناهضة للسياسة الأميركية والمؤيدة لقضايا العالم الثالث، ومن ضمنها قضية فلسطين، تراجعتا بالتدريج من حيث الدور والأهمية مع انهيار المعسكر الشرقي. إذ غاب دور دول عدم الانحياز وتأثيرها، وتقهقرت الإنجازات المعنوية والسياسية التي حققتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على صعيد إدانة سياسات العدوان والتوسع، ومنها السياسات الإسرائيلية، حيث كانت قد أصدرت عشرات القرارات المناصرة للقضية الفلسطينية، مستغلة آلية التصويت التي تساوي بين الدول على أساس السيادة، خلافاً للوضع السائد في مجلس الأمن.

وعلى صعيد وضع القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد تجسد تقهقر القضية المتواصل في إلغاء قرار الجمعية العامة القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. حيث أن دولاً كثيرة كانت قد ناصرت القضية الفلسطينية واحتمت بالغطاء السوفياتي، لم تستطع الصمود أمام الضغوط السياسية والاقتصادية الأميركية التي مورست عليها من أجل تعديل مواقفها من إسرائيل.

بسبب تغير أجواء السياسة الدولية، عقب انتهاء مرحلة القطبية الثنائية، تمددت

علاقات إسرائيل الخارجية، ولا سيما باتجاه الدول الإفريقية والآسيوية ودول أوروبا الشرقية سابقاً، التي كانت ساحات المناصرة التقليدية للقضية الفلسطينية. وأدى ذلك إلى تراجع المواقف المؤيدة للحقوق الفلسطينية بصورة عامة، وبرزت في تلك الساحات أجواء جديدة، انعكاساً متوقعاً للضغوط الأميركية والغربية، وتأثراً بالدبلوماسية الإسرائيلية وما رافقها من إغراءات المساعدة في مجالات الخبرة والمساعدة التقنية، وخصوصاً تجاه الدول النامية. وتم ذلك كله في غياب تام لأي جهد عربي أو إسلامي موازٍ يخفف من خسران التأييد في الساحات. وكان من شأن هذه الأجواء التأثير لا في مستوى التأييد للقضية الفلسطينية المتمثل في مناصرة منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل أيضاً في تهيئة أجواء عدم تقبل بروز تيار جديد يطالب بالمناصرة والتأييد للقضية نفسها، ويحمل لوناً إسلامياً «أصولياً»، وهو ما زاد في تعقيد وضعه السياسي ومطالباته.

وبذلك، نمت «حماس» في ظل تراجع عالمي لميزان القوى الدولي متطور باتجاه إسرائيل. وقد استطاع ميزان القوى الجديد هذا معادلة التأييد الإعلامي العالمي الكبير والنقلة الهائلة التي وفّرتها الانتفاضة للقضية الفلسطينية (من خلال إبراز وحشية الاحتلال الإسرائيلي وتقديم صورة الرفض الشعبي الفلسطيني لذلك الاحتلال)، فقلّص التأثيرات السياسية للانتفاضة إلى المستوى الأدنى.

وقد انعكس ميزان القوى العالمي الجديد على المنطقة، فخفت صوت الأنظمة التي كانت تعتمد على الاتحاد السوفياتي السابق، وعلا صوت السياسة الأميركية وسياسة حلفائها. وغاب تماماً أي حديث، حتى باستحياء، عن الخيار العسكري العربي في الصراع مع إسرائيل، وازدهرت المشاريع والأُطروحات الرامية إلى حل الصراع سلمياً وعن طريق المفاوضات. ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتنهي القوة العسكرية العربية الأهم، وتفتح ملفاً جديداً من الخلاف العربي ـ العربي بالغ السوء وبالغ الانعكاسات السلبية على القضية الفلسطينية. وفي ظلال نتائج تلك الحرب المدمرة، عُقد مؤتمر مدريد والوضع العربي في أكثر مراحله هشاشة.

وتصاعد منحنى قوة «حماس» ووجودها السياسي بصورة موازية لانحدار منحنى التأييد الدولي لقضية فلسطين، وموازية لانحدار منحنى تبنّي الخيار العسكري (عربياً) في الصراع مع إسرائيل، بل إلغائه نهائياً تقريباً.

قادت هذه الصورة المتناقضة، وبعد أعوام قليلة فقط من بروز حركة «حماس»، إلى شعور الحركة بالغربة السياسية شبه التامة. وقد تجسّد هذا لا في غياب أي حليف دولي للقضية الفلسطينية ول «حماس» نفسها فحسب، بل أيضاً في غياب أي حليف

إقليمي لـ«حماس» وذي تأثير حقيقي في مسار القضية الفلسطينية.

ولم يكن ممكناً حتى للدول والأنظمة التي هي على خصام شديد مع منظمة التحرير الفلسطينية، أن تذهب في علاقاتها بـ «حماس» أشواطاً تحالفية بعيدة، في ظل الأوضاع الدولية الجديدة وأجواء السيطرة الأميركية المتبنية مشروع التسوية في الشرق الأوسط برؤية لا تختلف، إن لم تكن متطابقة، عن الرؤية الإسرائيلية لتلك التسوية وأهدافها.

وقد تركت هذه الأوضاع والمتغيرات الدولية بصماتها واضحة على أسلوب «حماس» في إدارة الصراع وتعاملها معه. فقد أدركت الحركة أن تطورها وصعودها لا يشبهان، على سبيل المثال، تطور وصعود المقاومة الفلسطينية في مرحلة السبعينات، عندما توازى ذلك الصعود مع وجود حركة تنتمي إلى العالم الثالث ولها حليف دولي في مستوى الاتحاد السوفياتي يساعدها، لهدف أو لآخر، في مناهضة السياسات الأميركية في غير مكان من العالم.

في مقابل تلك الصورة القاتمة للوضع الدولي والإقليمي، هناك معادل جزئي متنام نظرت «حماس» إليه، وهو تصاعد قوة التيار الإسلامي في المنطقة؛ إذ إنها أمِلت بأن يكون هذا التيار عامل تغيير إقليمي للصورة الراهنة، باتجاه تبنّي خيارات تعاند ميزان القوى الدولي وتقلل من تأثيراته السلبية في المنطقة، ويعمل على تفعيل شعارات المقاومة والصمود في وجه إسرائيل، وحشد الطاقات لمعركة التحرير.[٢١]

والمقدمة الثانية، التي تبرز عند «حماس» أو عند أية حركة إسلامية أُخرى، في معرض الحديث عن مفهوم وكيفية إدارة الصراع، مرتبطة بالجوانب النظرية والفكرية لإشكالات العمل السياسي المعاصر، بحسب المنظور الإسلامي. ومن تلك الجوانب جدلية المصالح والمبادىء، ومسألة الخُلُق والسياسة، والتحالفات مع الأطراف غير الإسلامية، والتزام ضوابط التشريع الإسلامي في المسلكية السياسية، فضلاً عن الفردية، وغير ذلك من المسائل.

وعلى الأعم الأغلب، لا تزال النزعة الخُلُقية تسيطر على الأداء السياسي

(٢١) يبرز التعبير عن هذه الآمال في رسائل «حماس» وبياناتها، التي تصدر في مناسبات تبارك تقدم الحركات الإسلامية، سواء بالانتخابات أو بغيرها. أنظر مثلاً بيانات التهنئة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بعد فوز الجبهة في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٠، وكذلك بيانات تهنئة حزب الرفاه الإسلامي في تركيا، وبيانات تأييد السودان في حربه ضد المتمردين في الجنوب، وغير ذلك مما سيشار إليه لاحقاً في الفصل الرابع ـ ثانياً: العلاقات الإسلامية.

للحركات الإسلامية، وخصوصاً الحركات المنضوية تحت لواء «الإخوان المسلمين» وفكرهم أو المتأثرة بهم. ويمكن تلمّس خيوط هذه النزعة بوضوح في الممارسة والعمل؛ حيث تتم محاولة نقل القيم الخُلُقية الفردية، المنضبطة هنا بقيم الإسلام بوعي أو من دون وعي، إلى مستوى العمل السياسي الجماعي، من دون الانتباه إلى الفارق الكبير بين خُلُق الأفراد وخُلُق الدول والمؤسسات الدولية الراهنة. وتُدحض عادة مقولة أن «لا خُلُق في السياسة»، وأن «المصالح تسبق المبادىء». ويحاول الفكر الإسلامي مواجهة واقع السياسة الصلد هذا، مسلحاً بـ «النموذج» القائم على الخُلُق والصدقية.

إن ممارسات «حماس» والحركات الإسلامية الأُخرى تشير إلى الانتقال خطوة باتجاه المصالح، بسبب تراكم الخبرة والتجربة. لكن الممارسة الأكبر تظل، في حالة «حماس» هنا، مسكونة بهاجس الخُلُقية الفردية، وإمكان منازلة السياسة بالمبادىء فقط. ومن الأمثلة الأبرز التي يمكن توضيح الأمور من خلالها، تتبُّع سيرة تعامل «حماس» مع سلطة الحكم الذاتي منذ وصول الأفواج الأُولى من الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا في أيار/مايو ١٩٩٤. إذ على الرغم من الصراع السياسي والتنافس العنيف بشأن الشارع الفلسطيني والقوة السياسية، وهما صراع وتنافس استمرا طوال أعوام الانتفاضة، فقد استقبلت «حماس» السلطة، ممثَّلة بأفواج الشرطة، بروح أخوية ومحبة «لأنهم جزء من الشعب وجزء من إخواننا.» هذا على الرغم مما أُعلن بوضوح من أن أهم وظائف هذه الشرطة منع أي عمل عسكري ضد أهداف إسرائيلية، الأمر الذي يشير بما لا لبس فيه إلى احتمالات التصادم مع «حماس». وقد بدأت السلطة الفلسطينية تثبيت أركانها ووجودها وتوسيع أجهزة الشرطة والأمن بالتدريج، بينما كانت «حماس» المعارضة معارضة شديدة لاتفاق أوسلو الذي جاء بالشرطة، تأمل من خلال ممارستها الأخوية تجاه الشرطة بإقامة علاقات دافئة، من دون الإجابة عن السؤال بشأن الأسس التي يمكن أن تقوم تلك العلاقات عليها. وكان جلياً لأي مراقب تعذُّر بقاء قوتين متوازيتين تحكمان الشارع في قطاع غزة. وكان من الطبيعي أن يكون الحسم، لا المحبة، هو الذي يقود العلاقة الثنائية بين القوتين. فبعد أن عززت السلطة وجودها، بدأت القيام بحملات اعتقال واسعة في صفوف «حماس»، وأنشأت محكمة أمن الدولة التي أصدرت أحكاماً قاسية وطويلة الأمد على رموز قيادية من الحركة، على الرغم مما اتخذته هذه الأخيرة من موقف تجاه السلطة يقضي بعدم توجيه السلاح إليها؛ بل توفير الحماية لها من الجماهير في حالات الغضب الاستثنائي، كما جرى في حادثة مسجد فلسطين مثلاً، عندما سقط أربعة عشر فلسطينياً برصاص الشرطة في

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ فحين اندفع الناس لهدم سجن غزة، قام رموز «حماس» بتهدئة الأوضاع. وفي حادثة أُخرى مشهورة، يوم ارتفعت هتافات مضادة لياسر عرفات الذي كان قد جاء للتعزية في استشهاد أحد رموز «الجهاد الإسلامي»، هاني عابد، الذي اغتالته إسرائيل في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قام رموز «حماس» بتهدئة الجماهير مرة أُخرى، والحيلولة دون وصولها إلى موكب عرفات. ويترجم هذا التوجه الخُلُقي النزعة بوضوح حديثٌ لأحد قادة «حماس» في القطاع، الدكتور محمود الزهار، عن بقاء الأمل بإقامة علاقات طيبة مع السلطة ومع عرفات شخصياً. إذ قال الزهار: «. . لدي رغبة في المحاولة. . في أن أحاول العزف على وتر موجود في كل إنسان، وهو وتر المحبة. أنا لا أتصور أن هناك إنساناً حاقداً أو سيئاً، أو أنه يعيش حياته كلها على الكراهية. باختصار، ليس هناك بعدٌ شخصي للنزاع. لقد تحدثنا معه (عرفات). وهو رجل خبير بنوعية الرجال، ويعرف ما إذا كنّا صادقين في الرغبة في حل المشكلات أم لا.»(٢٢)

واستغل عرفات هذه النزعة، واطمأن أكثر إلى سياسة الخطوط الحمر التي تضعها «حماس» أمام نفسها في موضوع الحرب الأهلية وتقيِّد تحركها بها. وغاب عن «حماس» أن «الخط الأحمر» يُرسم بهدف تهديد الخصم لا بهدف تقييد التحرك الذاتي. لذلك، فقد أدى الإعلان تكراراً أن «الحرب الأهلية خط أحمر لن نصل إليه» إلى إعطاء السلطة الفلسطينية ضوءاً أخضر كي تذهب إلى المدى الذي تريده في مطاردة «حماس» وتقليص قوتها ومحاصرة نفوذها، سواء في المساجد أو الجمعيات الخيرية أو الإعلام، فضلاً عن ملاحقة عناصر كتائب القسّام، الجناح المسلح، ومحاكمتهم. ونتيجة ذلك كله، تناقضت «مثالية» «حماس» السياسية في التعامل مع السلطة مع «واقعية» السلطة في تعاملها مع «حماس»؛ تلك الواقعية التي انضبطت على إيقاع واحد، هو زيادة القوة الموجودة ميدانياً والاعتماد عليها في الحسم.

ومن الأمثلة الكثيرة الأُخرى الدالة على التشابك القائم بين المبادىء والقيم من ناحية والمصالح السياسية من ناحية أُخرى، سيرة «حماس» و«فتح» خلال أعوام الانتفاضة، والاشتباكات التي وقعت بينهما غير مرة. ففي أثناء ذلك التنافس العنيف، كانت الضوابط الشرعية الإسلامية ترسم خطوطاً حمراً لم يكن في وسع «حماس» سوى التقيد بها. من ذلك عدم الرد بالقتل في حال سقوط قتلى من «حماس».

(٢٢) «إلى أين نذهب من هنا...؟»، حوار مع الدكتور محمود الزهار، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ٩٥.

وفعلاً، فقد سقط أربعة عناصر من «حماس» برصاص «فتح» في صدامات متفرقة، بينما لم يسقط أي عنصر من «فتح» في المقابل برصاص «حماس»، وسيرد تفصيل هذه الصدامات في الفصل الثالث ـ ثالثاً: «حماس» والفصائل الفلسطينية. والسبب الرئيسي لذلك هو عدم وجود «فتوى» بجواز قتل غير القاتل، الذي يجب أن يحدد عيناً. وكان تحديد القاتل بعينه في مثل تلك الصدامات أمراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

كما أن بعض «الفتاوى» الصادرة عن علماء مسلمين قريبين من الحركة الإسلامية الفلسطينية يشير إلى مقدار التعقيد في علاقة الديني بالسياسي، ومدى التداخل بينهما، وهما أمران لا يزالان بحاجة إلى نقاش وتفكيك ثم تقعيد. ويذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال، «فتوى» صدرت بتحريم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي،[(٢٣)] فهي تدل ـ مع أن «حماس» لم تتبنَّها ـ على مستوى القلق الديني المحيط بالممارسة السياسية عند الإسلاميين. فإذا كان من المقبول، أو المفهوم، الحديث عن «فتوى» تحرم التنازل عن أرض فلسطين باعتبار أن الموضوع ذو بعد تاريخي ومستقبلي عميق، فإنه من غير المعقول أن تصبح «الفتوى» سيفاً مسلطاً على الممارسة السياسية التفصيلية، وخصوصاً في ظل سياق تاريخي لا وجود فيه لسلطة إسلامية زمنية تصدر عنها «فتوى» ملزمة يحترمها الجميع، بل في ظل واقع عملي امتُهنت «الفتوى» فيه وأصبحت غير ذات قيمة عملية. ويكفي التذكير بأن التحالف الأميركي الغربي جاء إلى المنطقة وضرب العراق في ظل فتاوى كثيرة، والعراق قاوم ذلك التحالف وخاض الحرب في ظل فتاوى مقابلة.

يطول الحديث عن التشابك القائم بين المبادىء والمصالح، وعن المنطقة التي لا تزال بحاجة إلى تحرير في الفكر والممارسة السياسية المعاصرة عند الإسلاميين. لذلك، وطلباً للاختصار، فإن النقطة ذات العلاقة هنا هي انعكاس ذلك كله على إدارة وفهم الصراع عند حركة «حماس»، موضوع الدراسة، حيث اضطرت الحركة إلى الاصطدام بواقع ضمور الفقه الإسلامي المعاصر المعني بمسائل السياسة. وتشير إحدى الأوراق الداخلية المقدمة للحركة إلى ذلك بوضوح، إذ تذكر «أن العلاقات

---

(٢٣) فتوى بتحريم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي صادرة عن علماء الأردن سنة ١٩٩٢. وهناك مجموعة فتاوى أُخرى تندرج في هذا السياق، منها فتوى بتحريم زيارة القدس صدرت عن الشيخ يوسف القرضاوي في أوائل سنة ١٩٩٦، وكذلك فتوى بتحريم المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي صدرت عن الشيخ القرضاوي أيضاً في آذار/مارس ١٩٩٥.

السياسية عموماً تحكمها المصالح العملية ذات الطابع المتغير، أكثر مما تحكمها المواقف المبدئية النظرية والمجردة، والتي غالباً ما تتصف بالثبات. ولعل هذا الجانب ـ جانب التعامل على أساس المصالح ضمن الإطار العام لأحكام الشريعة ـ من جوانب التراث الفقهي الإسلامي ما زال مجهولاً للكثيرين، وهو أرض ما زالت بكراً بحاجة إلى مزيد إبراز وإيضاح. ولعل الصدمة التي واجهها الضمير الإسلامي الملتزم عند كثير من الشباب نتيجة دخول 'الإخوان' في سورية في تحالف مع القوى الأخرى تبين مدى الحاجة إلى تطوير مستوى الوعي العام في هذا (الأمر).»[٢٤]

ومع أن بعض القراءات لأسلوب تعاطي «حماس» السياسة يشير إلى أن الحركة «أظهرت قدراً ملحوظاً من البراغماتية خاصة في قدرتها على إيجاد توازن بين المبادىء والمصالح الخاصة بالحركة»،[٢٥] فإن القلق الفكري والسياسي هو الأكثر وضوحاً في الخطاب والممارسة، وفي إيجاد التوازن بين المبادىء والمصالح.

أمّا المقدمة الثالثة التي تستوجب التعريج عليها، مما هو مرتبط بمناقشة ملامح إدارة الصراع عند «حماس»، فمتعلقة بآلية صناعة القرار السياسي عند الحركة.

إن أهمية هذه المقدمة تنبع من أن جسم الحركة الرئيسي موجود في الأرض المحتلة بحكم طبيعة التطور والتأسيس. وبالتالي، فإن قيادتها الميدانية وجزءاً رئيسياً ومهمّاً من قيادتها السياسية موجودان هناك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الجزء الرئيسي الآخر من قيادتها السياسية الموجود في الخارج. وبسبب وجود الاحتلال وتوالي اعتقال القيادات، فإن الجزأين يتقاسمان صناعة القرار بآلية عمل معقدة، سواء عبر مجلس الشورى الموحد للحركة أو عبر الأطر القيادية العليا الأُخرى، كالمكتب السياسي والأجهزة الرديفة، كالإعلام والتخطيط.[٢٦] ويبدو أن في اتخاذ القرار مقداراً كبيراً من الالتزام بالشورى؛ إذ يصعب القول إن هناك فرداً أو قائداً في إطار «حماس» يستطيع الانفراد بالرأي أو فرضه على باقي جسم الحركة. ويساعد في ترسيخ هذا الواقع استمرار مؤسس الحركة ورمزها الروحي، الشيخ أحمد ياسين، في التشديد على الشورى، علماً بأنه الشخص الوحيد في الحركة الذي يمتلك القدرة على

(٢٤) مأخوذة من ورقة داخلية لـ «حماس» اطلع المؤلف عليها، بلا عنوان ولا تاريخ، تتناول التعامل مع الآخرين.

(٢٥) Ali Jarbawi, *Hamas' Bid to Lead The Palestinian People* (Virginia: United Association for Studies and Research, 1994), p. 15.

(٢٦) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

فرض رأيه الفردي إذا أراد. فالشيخ ياسين يشدد في رسائله من سجنه إلى قيادة الحركة وأبنائها على التزام الجماعية في الرأي، ويقول: «أكرر: لا يجوز أن ينفرد شخص أو بعض أشخاص في قرار يحدد مستقبل دعوتنا (حركتنا)، وأي قرار تتخذه الأغلبية سيكون ملزماً للجميع.»(٢٧)

إن النقطة المهمة في تقاسم صناعة القرار هي حجم مساهمة «الداخل» فيه. فخلافاً لنشأة وتطور قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية المتعددة، حيث احتكر «الخارج» صناعة القرار عملياً، فقد ظل قرار «حماس» يحمل لون «الداخل» وطعمه، وبقي قريباً من نبض الشارع بدرجة معقولة، على الرغم من الضربات التي تعرض جسم الحركة لها في الأرض المحتلة. وهذا القرب هو أحد العوامل التي تدفع بعض المراقبين إلى الحديث عن نهج «حماس» «البراغماتي» أو غير الحاسم. وهو عامل أساسي في دفع «حماس» نحو مربعات الواقعية السياسية والتحرك في إطار الممكن، والتخفف من الشعارات الكبيرة والفضفاضة التي صيغت في «الخارج».

إن هذا الواقع، أي تقاسم القرار «الحماسي» بين «الداخل» و«الخارج»، يساهم في إبطاء عملية صناعة القرار، الأمر الذي يضر «حماس» أحياناً ويفقدها سرعة التحرك والمبادرة، ويفيدها في أحيان أُخرى فينقذها من نتائج الرد المتعجل غير المدروس. ولهذا الواقع تأثيراته المباشرة في إدارة الصراع بصورة أو بأُخرى، والتي تنضاف إلى تأثيرات المقدمتين الأُوليين بشأن الأوضاع الدولية والإقليمية، التي تطورت وأثّرت في مسار القضية الفلسطينية، وبشأن الإشكالات النظرية المرتبطة بمفاهيم العمل السياسي بحسب المنظور الإسلامي المعاصر. ويستحسن أن تظل هذه المقدمات، التي تدركها «حماس» غالباً، حاضرة في النقاش التالي بشأن آلية خوض الصراع وإدارته.

تطور مفهوم «حماس» لإدارة الصراع

١ ـ محاولة الموازنة بين المرحلية والتاريخية:

إن الصراع مع إسرائيل هو في منظور «حماس» صراع تاريخي طويل، ولحسمه شروط موضوعية وتاريخية متعددة. وهو مرتبط عضوياً بمتغيرات عميقة وجذرية تمس

(٢٧) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، من داخل سجن كفار يونا، إلى قيادة الحركة وأبنائها، ٣/١٠/١٩٩٣. وقد نشر معظمها في مجلة «الوسط» (لندن)، عدد ٩٢، ١١/١١/١٩٩٣.

البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة على أقل تقدير. وشروط حسمه تجملها ضرورة سيادة الإسلام في الحكم والسياسة مرة أخرى، بحسب مفهوم المشروع الحركي للتيار الإسلامي المعاصر، الذي سيؤدي إلى قيام دولة ونهضة إسلاميتين تستطيعان مجابهة العمق الغربي للمشروع الصهيوني بأكمله. وعلى ذلك، فإن الحسم النهائي لا يزال بعيداً، وما الحروب العربية ـ الإسرائيلية ومختلف جولات الصراع عبر نصف القرن الماضي سوى حلقات مرحلية غير حاسمة. ولم يكن متوقعاً أن تكون تلك الحروب والجولات غير ذلك، نظراً إلى عدم تحقق الشروط الموضوعية والتاريخية التي يفترضها الحسم. ومع ذلك، فإن تلك الحلقات تخدم السياق العام لمعركة الحسم، وتؤكد ضرورة إيجاد الشروط المطلوبة لإحداثها. ولذلك، فإن «حماس» ترى «أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني، لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية والإسلامية، واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها، وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي. وإلى أن يتحقق ذلك، وإيماناً بقدسية فلسطين ومنزلتها الإسلامية، وإدراكاً لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين فإن 'حماس' تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين، ومن جاورهم من العرب والمسلمين، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هُجّروا إليها.»(٢٨)

من خلال هذه النظرة التي توسّع أفق الصراع الزمني، وتعتقد يقيناً بأن الحسم سيكون في مصلحة الأمة مستقبلاً، فإن «حماس» تحاول أن «تفلت من ضغط اللحظة وحصارها (لأنه) مهما بدا الحدث عظيماً والطارىء طارئاً لدرجة أن يغطي في أحيان كثيرة مدى الأفق السياسي الظرفي، فإنه في المنظور التاريخي 'الحماسي' يظل محصوراً في حدود بيّنة ومحددة.»(٢٩) وهذه الرؤية تقود نظرياً إلى عدم الارتباك الكامل أمام أية حلقة من الحلقات المرحلية في الصراع، وتقود أيضاً إلى عدم الانخراط التام فيها، لأنها ليست حلقة الحسم النهائي. فالانتفاضة مثلاً «ليست هي آخر مراحل

---

(٢٨) «حماس»، «مذكرة تعريفية»، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) خالد الحروب، «الإسلاميون في فلسطين: قراءات، مواقف، وقضايا أُخرى» (عمّان: دار البشير، ١٩٩٤)، ص ٨.

المواجهة مع إسرائيل، إنما هي مرحلة. ولذلك لا نريد أن نلقي بكل رصيد الحركة الإسلامية في حرب حجارة، أو حرب نعرف تماماً أنها لن تخلع إسرائيل.»[٣٠] وبناءً على ذلك، فإن «حماس»، وهي تحدد المدى الذي تواجه به أية «معركة» بحسب قيمتها، لا تعتبر أن أية معركة هي «المعركة» التي تستوجب الانخراط فيها حتى النهاية مهما تكن النتائج، حتى لو تطلب الأمر التضحية بوجود «حماس» نفسها.

ففي الموقف من اتفاق أوسلو، على سبيل المثال، يمكن تتبع مقادير معقولة من التوازن بين المرحلية والتاريخية؛ إذ على الرغم من خطورة الاتفاق ووصف «حماس» له بجميع أوصاف التفريط وإعلانها نية مواجهة الاتفاق بغية إسقاطه وإفشاله، فإن ذلك لم يصل بها إلى حد رفع شعار «المعركة»، والقول مثلاً إن هذا الاتفاق لن يمر إلا على أجسادنا. فالاقتناع المتوفر عندها هو أن الأجساد يجب أن تكون جسراً، لكن لـ «المعركة» النهائية حقاً.[٣١] و«قد كان بإمكان حماس أن تدفع بمئات من أنصارها ومؤيدي سياستها في مواجهات تظاهر قوية ضد الاتفاق، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، وهو لا يثير الاستغراب لأن المواجهة التي اختارتها منذ البداية وفسّرها وشرحها الناطقون باسمها اعتمدت أسلوباً مزدوجاً يقوم على الحد الأقصى من الاعتراض مقابل الحد الأدنى من الاحتكاك.»[٣٢]

لكن ذلك التوازن، وهو يحاول الإمساك بطرف الثابت التاريخي، وطرف المراحل المتحركة، كان يميل إلى أحد الطرفين بعض الأحيان، فتطغى تارة شعارات الثابت التاريخي على التعامل الواقعي مع السياسة المتلاحقة، وتمتد تارة أُخرى الاستجابة للسياسة المتقلبة ليظهر للعيان أن ثمة ارتخاء في الإمساك بالثابت التاريخي لمصلحة الممارسة البراغماتية. وكان هذا التذبذب، الذي لوحظ تحديداً في الموقف من اتفاق أوسلو، يتجاوز طرفي معادلة التوازن ليشير إلى ارتباك في الموقف لا إلى التوازن، كما يرى بعض الباحثين.[٣٣]

---

(٣٠) مقابلة مع خليل القوقا، «الأنباء» (الكويت)، ٨/ ١٠/ ١٩٨٨.

(٣١) الحروب، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣٢) ربعي المدهون، «الحياة» (لندن)، ١٦/ ٩/ ١٩٩٣.

(٣٣) يرى علي الجرباوي موقف حركة «حماس» من أوسلو متوازناً؛ إذ تركت الحركة خياراتها كلها مفتوحة، محافظة على مصالحها ومبادئها في آن واحد. أنظر:
Jarbawi, *op.cit.*, pp. 19-26.

٢ ـ الاعتدال في التعبير
عن الموقف خطاباً وممارسة:

باستحضار ما تمت الإشارة إليه من مقدمات بشأن الأوضاع الدولية والإقليمية، التي كرست أجواء الحلول السلمية للقضية الفلسطينية، بدا موقف «حماس» المعارض لها بصورة جذرية شذوذاً واضحاً؛ إذ إنه تجاوز مواقف المعارضين لصيغة مدريد ـ أوسلو بسبب شروطها واستحقاقاتها، مع إقرارهم بالمبدأ التسووي العام. ولم يكن هنالك من يعارض تلك الصيغة، من ناحية المبدأ وفكرة التسوية ذاتها، إلا أطراف معدودة وقليلة، أبرزها «حماس» في طبيعة الحال.

وقد انعكس هذا الأمر، الشديد التباين مع الجو السائد، على طريقة التعبير عن ذلك الموقف، وهي طريقة انتهجت نهجاً معتدلاً للتخفيف من غربته السياسية، سواء أكان ذلك في الخطاب السياسي أم في ممارسة ذلك الموقف ميدانياً.

ومن اللافت للنظر، على سبيل المثال، أن تكون الصيغة، التي عبّر الشيخ أحمد ياسين فيها عن رفضه ومعارضته لاتفاق أوسلو، معتدلة وهادئة. فهو يقول في رسائله المرسلة من السجن «.. لا شك أن شعبنا الفلسطيني اليوم في حالة من الانزعاج وعدم الرضى والحزن والألم للحال الذي وصلت له قضيتنا الفلسطينية من هوان وإذلال وتفريط، على أيدي فئة من أهلنا الذين وقّعوا الاعتراف بدولة إسرائيل، مسلّمين بذلك بكل ما اغتصبته من أرضنا وتراثنا ومقدساتنا وحضارتنا. وممن نعتبرهم بأحسن الأحوال أنهم اجتهدوا فأخطأوا، ولا يلزمونا بهذا الخطأ لما يترتب عليه من مصائب وويلات.»(٣٤)

ويذكر في هذا السياق أن «حماس» ابتعدت عن خطاب التخوين وعن وصف الذين وقّعوا الاتفاق بالخونة، وركزت حديثها على الاتفاق التفريطي. وأقصى ما ذهبت إليه، خلال الفترة التي تشملها هذه الدراسة، هو وصف الاتفاقات الأمنية اللاحقة مع إسرائيل بأنها «اتفاقات خيانية»، مع تلافي الحديث عن الأشخاص والقادة الذين هم وراء تلك الاتفاقات. وقد نبّهت إحدى نشرات «حماس» الداخلية، في سياق تحديدها معالم خطابها السياسي، إلى ثلاثة محاذير هي:

«ـ ألا يتجه (الخطاب) نحو تسجيل المواقف فقط.

«ـ ألا يتجه نحو استعراض العضلات على المنافسين.

«ـ ألا يؤدي إلى تكثير الخصوم والعداوات.»

---

(٣٤) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، مصدر سبق ذكره.

وعلاوة على ذلك، فإنها تشدد على مفهوم تحديد بوصلة العداء باتجاه العدو الصهيوني، حتى مع توقيع أوسلو وما تلاه، «إذ نحن شعب تحت الاحتلال، وكل ما أصابنا من محن ظاهرة هي بسبب الاحتلال. صحيح أنه سيبدو لنا أحياناً أن نفراً من شعبنا هم السبب في بعض المآسي التي ألمّت بنا...، لكن الحقيقة تبقى الحقيقة... فالعدو الصهيوني هو جذر وأساس كل ما لقيه شعبنا من معاناة، سواء من بقي مقيماً في أرضنا المقدسة، أو من شُرّد بعيداً عن أرض الوطن الغالي. وإن تركيز خطابنا السياسي والإعلامي على أن الصهاينة هم عدونا الأول والأخير، وأن هدف شعبنا المركزي هو مقاومة الاحتلال الصهيوني، هو أمر في غاية الأهمية، لأنه يوجّه الأنظار إلى الحقيقة فلا يضل عنها من جهة، ويجنبنا الدخول في معارك وصراعات جانبية، تعيقنا عن مهمتنا الأُولى وهي التحرر من الاحتلال من جهة ثانية.»[٣٥]

وعلى صعيد ممارسة المواقف عملياً، اتخذ التعبير أيضاً سبلاً معتدلة وغير عنيفة، فلم تلجأ «حماس» إلى مقاومة اتفاق أوسلو ميدانياً عن طريق إثارة التظاهرات، أو حمل السلاح في وجه السلطة، أو اغتيال المسؤولين عن الاتفاق. وألزمت نفسها بنبذ الاغتيال السياسي والابتعاد عنه، وهو ما يُسجَّل لها منذ تاريخ نشوئها.[٣٦]

وهذا النهج المعتدل نفسه في التعبير عن الموقف الرافض والمعارض للتسوية مع إسرائيل، تبنته «حماس» إزاء الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية والمفاوضات الثنائية والمتعددة. إذ جهدت في تغليف الموقف التنديدي المبدئي بصيغ مقبولة وغير استفزازية.[٣٧] وتجدر الإشارة هنا إلى أن في لغة التعبير إزاء اتفاق أوسلو وإزاء الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية فارقاً مهمّاً خلاصته أن الإدانة والتنديد كانا حيال اتفاق أوسلو أشد وأقوى وأكثر بروزاً مما كانا حيال الاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية.

٣ ـ عدم الاستعداء الإقليمي أو الدولي:

تجنبت «حماس» استعداء أية أطراف إقليمية ودولية أو فتح معارك معها، سواء أكان ذلك عبر الخطاب الإعلامي أم عبر الممارسة العملية. فالخطاب كان ينزع دائماً إلى عدم الإكثار من الخصوم والعداوات، مدركاً أن إعلان الموقف «الحماسي» ذاته كفيل بإثارة تحفظات معظم الأطراف. والممارسة العملية التزمت سياسات عدم توسيع

---

(٣٥) «الرسالة»، نشرة داخلية لـ «حماس» بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٩٤، اطلع المؤلف عليها.

(٣٦) بيان لـ «حماس» بعنوان «لا للاغتيال السياسي»، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣.

(٣٧) أنظر تفصيلات ذلك في الفصل الرابع ـ أولاً: العلاقات العربية.

ساحة الصراع مع إسرائيل إلى خارج الأرض المحتلة، وعدم إنشاء تنظيمات محلية تابعة لها في مختلف الأقطار، وذلك كله تفادياً للصدام وللمعارك الجانبية. ويذكر موسى الكيلاني، في دراسة له بشأن الحركات الإسلامية أن «أبرز ما ميّز حماس عن غيرها من الحركات الوطنية الفلسطينية أنها امتنعت عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية المضيفة.. وهذا الأمر أكسبها مصداقية عالية.. وقطع الطريق على الدول العربية من استعدائها ومحاولة ضربها خصوصاً أنها راعت أوضاعها وسياساتها.»(٣٨)

وكان قد أُشير سابقاً، في سياق الحديث عن رؤية «حماس» لأطراف الصراع، إلى إعلانها مبدأ عدم استعداء أي طرف إقليمي أو دولي، وأن معركتها هي ضد إسرائيل والصهيونية.

وعلى المستوى الدولي، استفادت «حماس» من تجربة اليسار الثوري في الستينات والسبعينات؛ فلم تعلن الحرب المفتوحة على الغرب، ولم تطالِب بضرب مصالحه في المنطقة مثلاً، فضلاً عن أن تقوم هي بذلك. كما أنها لم تقترب من العمليات الخارجية، كخطف الطائرات واحتجاز الرهائن أو اغتيال إسرائيليين في مدن أوروبية أو غيرها. وعادت تلك السياسة عليها بنجاح جزئي، إذ ترددت دول كثيرة، غربية وغير غربية، إزاء تبنّي التصنيف الذي وضعته الولايات المتحدة، بضغط من اللوبي الصهيوني، وجعلت الحركة بموجبه في قائمة الإرهاب الدولي سنة ١٩٩٣.

٤ ـ عدم الانعزال السياسي:

برز هذا الملمح بوضوح في سياسة «حماس» وآلية تعاملها مع الصراع، الذي لم تجد نفسها طرفاً فيه فحسب، بل في قلبه أيضاً. وكان هاجس فرادة الموقف السياسي ومعاكسته للتيار الرسمي العام في المنطقة، إزاء موضوعة التسوية، دافعاً دائماً باتجاه تفادي الانحشار في زاوية الانعزال السياسي. ولذلك، حرصت «حماس» على توسيع قاعدة المربع السياسي الذي تقف فيه. فعلى الصعيد الفلسطيني، عملت ضمن إطار الفصائل المعارضة الذي تطور نحو صيغة «تحالف القوى الفلسطينية». وعلى الصعد العربية والإسلامية، حاولت أن تساهم في التعبئة والتحريض مع القوى الشعبية المحلية باتجاه تبنّي مواقف معارضة للتسويات مع إسرائيل، وذلك لتفادي الانفراد بالموقف المعارض، وبالتالي التعرض للتهميش السياسي، بالإضافة إلى كون ذلك

(٣٨) موسى زيد الكيلاني، «الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين» (عمّان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

التحريض يقع ضمن السياق العام لاستراتيجيا «حماس» في حشد المواقف. وفي شأن هذا الأمر تحديداً، تحدث أحد قادة «حماس» وأشار إلى سياسة الحركة في هذا المجال بقوله «إننا لسنا من دعاة الانعزال عن الواقع، بل سياستنا التفاعل معه والتأثير فيه، وتلمس الخطوات الصحيحة في دروبه المختلفة، ولكن لا يعني هذا في المقابل أن نقبل أو ننشغل في ما صنعه غيرنا من وقائع، وما حفروه من مسارات ثم لا نبرحها ونصبح جزءاً منها وننسى المسار الرئيسي للقضية. إن المبالغة في الواقعية قادت المسيرة الفلسطينية إلى ما انتهت إليه. كما إن المثالية المجرّدة قد لا تدفعنا خطوة واحدة إلى الأمام على طريق تحرير فلسطين... (إن حجم المؤامرة) يدفعنا إلى التفكير برؤية استراتيجية تستوعب صراعاً طويل المدى، مشفوعة برسم سياسات مرحلية تكتيكية تتفاعل مع الواقع، وتتعاطى معه، لا لتغوص فيه وتتقزم الرؤية إلى مواقع الأقدام ولكن لتنطلق منه إلى الهدف الاستراتيجي بخطى ثابتة.»(٣٩)

وربما يُعتبر الشيخ أحمد ياسين في «حماس» أحد منظري مدرسة عدم الانعزال السياسي. ففي سياق الحديث عن الانتخابات بصورة عامة، أيد الشيخ ياسين المشاركة فيها «إذا كان المجلس يملك صلاحية التشريع، لأننا نعارض ما يجري في الشارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة التشريعية... (لـ) نؤكد على قوة الوجود الإسلامي في الساحة ونمنع الخصم من الانفراد.»(٤٠) وبرزت قضية عدم الانعزال السياسي واحدة من الأطروحات القوية للأصوات التي نادت من داخل الحركة بضرورة المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. إذ يقول إسماعيل هنية، إحدى شخصيات «حماس» في قطاع غزة، في سياق عرضه مبررات المشاركة: «تضمن المشاركة حضوراً سياسياً شرعياً بعد الانتخابات، وتضمن الاطلاع بل والمشاركة في صياغة التشريعات والقوانين التي ستحكم المجتمع المدني والتي سوف تصدر عن المجلس المنتخب، وتضمن عدم الغياب عن كل هذا.»(٤١)

٥ ـ المراهنة على الخيار الشعبي:

تتضمن أدبيات «حماس» ورؤيتها لإدارة الصراع تشديداً مركزياً على البعد

---

(٣٩) خالد مشعل، عضو المكتب السياسي لـ «حماس»، في ورقة عمل بعنوان «شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة»، مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني» (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤).

(٤٠) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، مصدر سبق ذكره.

(٤١) إسماعيل هنية، في الإجابة عن أسئلة المؤلف، غزة، ٢/٣/١٩٩٦.

الشعبي للمعركة. ولهذا البعد الدور الأكبر في المستقبل، حيث يؤمل بأن يتم الحسم. و«حماس» ترى أنه:

«في ظل التراجع العربي الرسمي حظيت قضية فلسطين بإسهامات الشعوب ومبادراتها طوال عقود الصراع مع العدو اليهودي، بل إن تاريخ صراعنا على أرض فلسطين في صفحاته المشرقة هو تاريخ الشعوب العربية والإسلامية بحق، وليس تاريخ الحكومات والأنظمة.

«... وإذا كانت الأمة تمثل العمق الاستراتيجي لقضية فلسطين ولحركة حماس، فإن القوى الشعبية في الأمة، هي مركز هذا العمق، وهي الرصيد الحقيقي لحركتنا في صراعها الطويل مع العدو الصهيوني. ومن هنا تؤمن الحركة بضرورة توثيق علاقاتها بالقوى والمؤسسات الشعبية في الأمة العربية والإسلامية، وتحرص على استثارة كوامن الخير والعطاء والنخوة فيها، كما تسعى إلى بناء قاعدة راسخة من الفهم والوعي والرؤية الشاملة تلتقي معها عليها في معركة الأمة الاستراتيجية والمصيرية ضد المشروع الصهيوني التدميري.»[٤٢]

لقد مثل الخط الشعبي على الدوام الخيار الأكثر دفأً بالنسبة إلى «حماس»، حيث العمل مع الحركات الإسلامية والجماهيرية في المنطقة لمواجهة نتائج اتفاق أوسلو ونتائج الاتفاقات والمعاهدات الأخرى المحتملة. وتراهن «حماس» على تلك الحركات، وترى أنها جزء مشكل لمستقبل المنطقة في العقود التالية. ويظل السؤال القائم يدور حول مدى دقة هذا الرهان، وكيفية تطور الخيار الشعبي في المراحل المقبلة، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقاً، وبالتحديد علاقة «حماس» بالجهات الشعبية، وذلك في الفصول الخاصة بعلاقات «حماس» بالدائرتين العربية والإسلامية.

إضافة إلى ما تقدم من ملامح عامة، هناك مجموعة مسلكيات وسياسات قد تنتظم تحت العنوان ذاته الخاص بإدارة الصراع. ومنها، مثلاً، سياسة المحافظة على المكتسبات. فقد نظرت «حماس» دائماً بعين القلق والخوف إلى ما أنشأته من مؤسسات وبنية تحتية اجتماعية وثقافية في الأرض المحتلة، كالجمعيات الخيرية والمدارس ولجان الزكاة وما شابهها، مما كان له دور مهم في توسيع القاعدة الشعبية والجماهيرية، إضافة إلى وجود الحركة في معاقلها الرئيسية في قطاع واسع من المساجد في الأرض المحتلة. وقد حاولت سياسة الحركة تحييد تلك البنية التحتية وإبعادها عن مواقع التماس الساخنة في الصراع، والإبقاء عليها مصادر إمداد وتزويد

---

(٤٢) «سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية»، مصدر سبق ذكره.

في الخطوط الخلفية. وفي مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطة فلسطينية في قطاع غزة، اعتبرت الحركة أن المساس بتلك البنية التحتية خط أحمر قد يفجر الصراع العنيف مع السلطة. ويجيب الشيخ أحمد ياسين في رسائله من السجن، وفي سياق توضيحه الموقف من سلطة الحكم الذاتي في حال قيامها «بوضع اليد على المؤسسات والمساجد ومصادرة المكتبات الإسلامية» قائلاً «(نحن) أعلنّا رفضنا للحكم الذاتي بطرق غير عنيفة حضارية، إذاً في هذه الحالة سنكون معارضة ومن حقها أن تمتلك مؤسساتها الخاصة، ولا يصح أن يُعتدى عليها، وفي حالة الاعتداء أرى أن لا يتم ذلك بسهولة ويجب مقاومته مقاومة عنيفة.»(٤٣)

كما أن سياسة المحافظة على المكتسبات انعكست على المدى الذي يمكن أن تصل «حماس» إليه في معارضتها، وعلى أسلوب التعبير عن ذلك، مقارنة بالفصائل الفلسطينية المعارضة الأُخرى، وتركت آثارها على التحالف مع تلك الفصائل. وذلك لأن «حماس»، وبحسب أحد قادتها، ونظراً إلى وجودها الرئيسي في الشارع في الأرض المحتلة، «تتحمل نتائج ومنعكسات أي اتجاه أو قرار جماعي للفصائل العشرة، بينما يكون تأثير هذا القرار على بقية الفصائل محدوداً، نظراً لمحدودية وجودها وتأثيرها هناك، وعلى ذلك فنحن ملزمون بدراسة تأثيرات أي قرار على حركتنا بحيث يضاعف ذلك القرار من تأثيرنا في الساحة، وليس العكس.»(٤٤) ويمكن القول في هذا الصدد إن مكتسبات «حماس» ومؤسساتها شكلت عبأً عليها، كما شكلت ميزة أفضلية على غيرها في وقت واحد. إذ إن اتساع رقعة التنظيم ومؤسساته وتوابعه أثقل على كاهل الحركة وحرمها مرونة وسرعة اتخاذ القرار. ومع أن التروي في القرار كان يخدم الحركة في أوقات، فإنه بلا شك فوّت فرصاً مهمة في أوقات أُخرى. ويقول علي الجرباوي في تحليله لهذه النقطة: «. . الحركة حاولت الإبقاء على خياراتها مفتوحة، وهي كقوة سياسية كبيرة شعرت بمسؤولية الحفاظ على مصالحها المتعددة، وتروت في اتخاذ أي موقف متسرع.»(٤٥)

أيضاً، وضمن سياسات مرتبطة بإدارة الصراع، حاولت «حماس» أن تطرح نموذجاً سياسياً فلسطينياً جديداً في إطار التطور التاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية. وسمة هذا النموذج الجديد، ذي البعد الإسلامي كما يردد قادتها، هي «المصداقية

(٤٣) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، مصدر سبق ذكره.
(٤٤) محمد نزال، ممثل «حماس» في الأردن، في: الحروب، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
(٤٥) Jarbawi, *op.cit.*, p. 8.

السياسية والمبدئية في التعامل.» ودوافع طرحه هو ما اكتشفته «حماس» «من سيادة سياسات اللف والدوران، وإلى حد عدم الصدق في التعامل مع الآخرين، والإخلال بالمواثيق والاتفاقيات المتفق عليها، وتقديم المصالح على المبادىء بشكل سافر، سيادة صيغ التعامل الفوقي من قبل قطاعات من فتح تجاه الفصائل الأخرى في مرحلة سابقة، بالإضافة إلى بروز النزعات الفردية، سواء في التحكم والاستبداد، أو في الاستفادة الأنانية وتحقيق المآرب الشخصية.»[٤٦]

في مقابل هذا التوصيف، تطرح «حماس» نموذجها الإسلامي، محاولةً إضافة ما هو جديد، ولا سيما على صعيد المسلكية الخُلُقية، والتزام الكلمة، وعدم التعالي على الآخرين. وقد أشارت الممارسة فعلاً إلى احترام المواثيق والاتفاقات؛ إذ خلال الانتفاضة، حيث التنافس الشديد بين «فتح» و«حماس» وما جرّه من صدامات تلاها اتفاقات كثيرة، لم تكن «حماس» الطرف الذي خرق أياً من تلك الاتفاقات التي لم تصمد كثيراً.[٤٧]

لكن نجاح الحركة في تقديم نموذج كلي جديد، وخصوصاً على صعيد التعامل مع الفصائل الفلسطينية، لم يتحقق إلا جزئياً، وهو الأمر الذي سنعرض له بالتفصيل عند مناقشة علاقة «حماس» بالفصائل.

رابعاً: بين الحل التاريخي والحل المرحلي

يتطرق النقاش التالي، وفي إطار الرؤية السياسية للصراع، إلى مسألة جوهرية هي موقف «حماس» من موضوعة تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي تحريراً كاملاً أو جزئياً. وهي الموضوعة التي شكلت في فكر الفلسطينيين والعرب ونضالهم أحد المحاور المركزية تجاه قضية تحرير فلسطين. ويمكن تناول النقاش بعرض تطور موقف «حماس» على مستويين: الأول مستوى ما يمكن تسميته الحل التاريخي لقضية فلسطين، والذي يتضمن الإصرار المعلن على تحرير فلسطين بحدودها التاريخية المعروفة عربياً وإسلامياً، أي من البحر المتوسط حتى نهر الأردن، ولا شيء دون

(٤٦) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.
(٤٧) أنظر تفصيلات العلاقة بين «حماس» و«فتح» في الفصل الثالث ـ ثالثاً: «حماس» والفصائل الفلسطينية.

ذلك. والمستوى الآخر هو ما يمكن تسميته الحل المرحلي للقضية، ويتضمن القبول المعلن، ثم العمل على إقامة سيادة فلسطينية أو عربية أو إسلامية على أجزاء من أرض فلسطين التاريخية، بحدودها تلك، وذلك إلى جانب وجود سيادة للكيان الإسرائيلي على الأجزاء الأُخرى. ويحقَّق ذلك إمّا عن طريق الحرب وإمّا عن طريق السلم.

ويستحسن، مع عرض موقف «حماس» من هذا النقاش، الرجوع إلى مجموعة العوامل التي ذكرناها سابقاً لقراءة آليات إدارة الصراع عند «حماس».[٤٨] إذ إن تلك العوامل أدت دوراً رئيسياً في التأثير في توجهات «حماس» العامة والتفصيلية الخاصة بهذا النقاش. فقد كان نشوء الحركة وتطورها في «الداخل»، وتحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، أمراً فرض على قيادات الحركة ورموزها واقعاً قاسياً، بحيث لم يكن في استطاعتها رفع شعارات المناداة بتدمير إسرائيل، واستعاضت عن ذلك بتبني مواقف غير مباشرة وملتوية.[٤٩] وظلت بيانات «حماس»، التي تصدر سراً ولا يتبنّى طرف محدد مسؤولية كتابتها، هي التي تتحدث بوضوح عن التحرير الكامل من البحر إلى النهر. كما أن الأجواء الإقليمية والدولية، التي رافقت نشوء «حماس»، كانت آخذة في الاتجاه المتسارع نحو حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن طريق التسويات والحلول السلمية، مدفوعة باختلال ميزان القوى في المنطقة والعالم لمصلحة الطرف الإسرائيلي.

من العوامل المشار إليها وفي السياق نفسه من التأثير، إشكالات نمو الفكر السياسي الإسلامي المعاصر نمواً بطيئاً، وظلاله التي كان يلقي بها على فكر «حماس» وممارستها وانطلاقها. يضاف إلى ذلك، وعلى صعيد إشكالية الصراع مع الكيان الإسرائيلي، غياب نظرية تفصيلية سياسية إسلامية تقدم الرد على سؤال الوجود اليهودي الاستيطاني في فلسطين بملايينه العديدة. وكانت أكثر الإجابات دقة تلك التي تحدث الشيخ أحمد ياسين بشأنها، مفترضاً أن الجميع يجب أن يعيشوا سواسية في فلسطين، ويحكموا بحسب رأي الأغلبية، وذلك بعد عودة جميع من هُجّر وهاجر من الفلسطينيين.[٥٠] ولم يتطور هذا الطرح ليشكل نظرية متماسكة يمكن لـ «حماس» أن تقدمها كحل، ولو نظري، مقارب لقواعد السياسات الدولية الراهنة، التي تتحدث عن حق تقرير المصير والانتخابات وغير ذلك؛ حل يوفر لـ «حماس» هامشاً من

(٤٨) أنظر ص ٦٦ ـ ٧٣.

(٤٩) سنقدم فيما يلي بعد أمثلة لهذه التصريحات واللقاءات.

(٥٠) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، صحيفة «النهار» المقدسية، ٣٠/٤/١٩٨٩.

التحرك، ويؤمن حماية فكرية نظرية تجاه الهجمة الإعلامية الصهيونية، التي تقول إن هدف العرب، و«حماس» لاحقاً، هو تدمير إسرائيل.

في سياق مقارب، وفي موازاة طرح الدولة الديمقراطية العلمانية الذي اقترحته «فتح» في أوائل السبعينات، وخرج بها من المأزق النظري الذي يثير السؤال الاعتيادي عن الموقف من الوجود اليهودي في فلسطين، قدمت «حماس» طرح الدولة الإسلامية الكبرى في المنطقة، وهي الدولة التي من المفترض أن تقوم لاحقاً، ويعيش اليهود فيها كمواطنين لا ككيان ذي سيادة، فتزول ميزة تفوقهم العددي الراهن في فلسطين، حين يندمج عرب الدول المجاورة، وهم بالملايين، ضمن إطار الدولة الواحدة.(٥١) وقد أجاب هذا الطرح عن تساؤل إسلامي مستقبلي بشأن الموقف إزاء اليهود في وضعهم الجديد أكثر مما أجاب عن تساؤل ذي علاقة بقوانين السياسة المعاصرة المبنية على مفهوم الدولة القطرية ذات الحدود الواضحة.

ويضاف إلى غياب تلك النظرية حقيقة مجردة أُخرى، هي أن اتساع شعبية الحركة في فلسطين وتصاعد قوتها الانتفاضية، ثم العسكرية في الشارع، كانا قد سبقا تطورها السياسي. وأدى ذلك إلى عجز السياسي عن احتواء الشعبي، ممثلاً بالقوة المتصاعدة، وبالتالي توظيف هذه القوة لخدمة أهداف مرسومة مسبقاً بدقة ووضوح. وهذه الحقيقة لا تعانيها «حماس» وحدها، بل لعل معظم التيارات الإسلامية المعاصرة واجه هذه المعضلة، إذ ظلت المسافة واضحة بين التأييد الجماهيري ذي النفوذ والاتساع بين القدرة السياسية على الاستجابة لذينك التأييد والنفوذ، وتوظيفهما واستيعابهما في برامج. وبذلك، ومع مرور الوقت، فإن الذي حدث، ولا يزال يحدث، هو اتساع تلك المسافة بين السياسي والشعبي إلى درجة فقدان الارتباط بالتدرج. وبالتالي، إذا لم تقدم الحركة استجابات واضحة لتطلعات ذلك التأييد الشعبي وهي في لحظات تألقها وقوتها، فإنها قد تواجه انفضاضاً جماهيرياً نسبياً.

لجملة الأسباب المذكورة هنا، والعوامل التي سبقت الإشارة إليها، فإن رؤية «حماس» وشعاراتها إزاء موضوعة التحرير تتوزع على ثلاثة مواقف، يراها البعض متناقضة وتراها «حماس» متكاملة، وهي:

- الموقف القائل بالحل التاريخي: فلسطين كاملة من البحر إلى النهر.
- الموقف المتردد إزاء الحل المرحلي: الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

---

(٥١) الشيخ أحمد ياسين، «صوت الحق والحرية»، صحيفة «الحركة الإسلامية» في أراضي سنة ١٩٤٨، ٥/١/١٩٩٠.

● الموقف القائل بالحل المرحلي ـ الهدنة.

قبل التحدث بالتفصيل عن كل واحد من هذه المواقف الثلاثة، هناك ملاحظة مهمة هي أن هذه المواقف ليست متتابعة زمنياً، بمعنى أنها لم تتطور تطوراً متدرجاً بحيث بدأت بالحل التاريخي، ثم انتقلت، مع مرور الوقت، إلى القبول بالحل المرحلي، ثم الهدنة، وهكذا. بل يمكن القول، وبدرجة معقولة من الثقة، إن المواقف الثلاثة برزت مع نشوء الحركة، ورافقت لاحقاً مراحل تطورها، ولازمت خطابها حتى نهاية السنة الثامنة من عمر الحركة، وهي الفترة التي ترصدها هذه الدراسة. وبالتعرض لقراءة كل موقف من هذه المواقف على حدة، يُستنتج غياب أي نسق متدرج واضح يمكن أن يصف علاقة بعض هذه المواقف ببعضها الآخر. فهناك، على سبيل المثال، حديث عن الحل المرحلي والدولة الفلسطينية وحتى عن الهدنة في العام الأول للانتفاضة، وذلك عندما كانت الانطلاقة في عنفوانها وتحمل الشعار العام القائل بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر. وفي المقابل، هناك حديث وتوكيد، في السنة الثامنة من عمر الحركة، بشأن الإصرار على الحل التاريخي، والالتزام بالمناداة بـ فلسطين من البحر إلى النهر، وهو إصرار توازى أيضاً مع أُطروحات متكررة لموضوعات القبول بالحل المرحلي، واقتراح الهدنة.

بذلك، وخلافاً لسياق تطور الموقف السياسي عند منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يمكن رصد محطات بارزة شكلت مفاصل تاريخية على صعيد موضوعة الحل التاريخي والمرحلي،[٥٢] فقد ظل السياق الزمني لتطور الموقف السياسي عند «حماس» متداخلاً، ومتنقلاً بين عدد من المواقف، يتقدم أحدها على الآخر تبعاً للأوضاع السياسية المحيطة، وللتطورات المتتابعة.

مع هذا، وعلى الرغم من وجود ذلك التداخل، فإن ثمة إعلانات ومواقف اتخذتها الحركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي أوقات مختلفة، مثلت علامات سياسية بارزة، أهمها مشروع الدكتور محمود الزهار في آذار/مارس ١٩٨٨، الذي تحدث عن حلين: حل عاجل، وحل آجل خلاصته القبول بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وسيأتي تفصيل هذا المشروع لاحقاً. ومنها أيضاً طرح الهدنة الذي تضمنته

(٥٢) على سبيل المثال، في هذا الإطار تُعتبر قرارات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة (١٩٧٤) نقطة مفصلية في قبول المنظمة الرسمي بالحل المرحلي، كما تعتبر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٩٨٨) نقطة مفصلية في الاعتراف بوجود إسرائيل، وهكذا...

رسائل الشيخ أحمد ياسين في أواخر سنة١٩٩٣، وكذلك تصريحات رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، الدكتور موسى أبو مرزوق، في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن الموضوع نفسه، وهو ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل في الجزء الخاص بالهدنة. إذاً، يمكن القول إن المواقف الثلاثة أعلاه سارت بالتوازي منذ الأشهر الأولى لانطلاقة الحركة، ورافقت مسيرتها، لكن بسرعات مختلفة، حيث يلحظ بروز أحدها أو خفوته من منظور مقتضيات الأوضاع والمتغيرات المرحلية المتلاحقة.

أ) الحل التاريخي:
فلسطين من البحر إلى النهر

يشير ميثاق «حماس» إلى فلسطين بأنها «أرض وقف إسلامي»، وبالتالي موقوفة «على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء أكانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ومن يملك النيابة الحقة عن الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة؟»[٥٣] وحتى قبل صدور الميثاق في آب/أغسطس ١٩٨٨، أشارت بيانات «حماس» إلى معان شبيهة، ومؤكدة «أن فلسطين كل لا يتجزأ، شمالها وجنوبها ساحلها وجبلها بحرها ونهرها.»[٥٤]

امتد هذا الموقف طوال الأعوام التي تلت صدور الميثاق، واستمر في الظهور بين الفينة والأُخرى، ولا سيما في خطاب التعبئة والتحريض الناقد لسياسات منظمة التحرير في القبول بالتسويات التي تسلم بوجود الكيان الإسرائيلي، وأيضاً في الخطاب العام الموجّه إلى الخارج، وخصوصاً إلى العمق العربي والإسلامي الشعبي.

وقد احتاجت «حماس»، على صعيد إعلان هذا الموقف مراراً وتكراراً، إلى تأكيده في مناسبات كثيرة اتُّهمت فيها بأنها تراجعت عنه. ومن أبرز ذلك ما تطور من تكهنات واهتمام سياسي بمبادرة مكتبها السياسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، والتي فُهم منها أنها تجاوز لذلك الموقف لمصلحة تبني الحل المرحلي. آنذاك، وفي إثر الضجة التي أعقبت تصريحات الدكتور موسى أبو مرزوق، أصدرت «حماس» بياناً توضيحياً

---

(٥٣) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) بيان «حماس» الدوري رقم ١٠، ١٢/٣/١٩٨٨.

أعادت فيه الموقف إلى المربع الأول، وأكدت «أن الحركة لا تزال تعتقد أن فلسطين من البحر إلى النهر هي حق للشعب الفلسطيني، وأن الجهاد هو السبيل لاستردادها، وأن التفاوض مع العدو مرفوض كلياً.»(٥٥)

يتضح من هذا أن الانشداد إلى هذا الموقف المبدئي المركزي ظل ملازماً للتطور السياسي للحركة، وظل خطاً متصلاً يربط موقفها لحظة الانطلاق ببقية مواقفها التالية في الأعوام الثمانية محل الدراسة. وقد أملت هذا الموقف عدة اعتبارات، وساهمت في الإبقاء عليه مجموعة من المؤثرات، أولها الاقتناع الفكري المستند إلى رؤية إسلامية بشأن قداسة أرض فلسطين وهويتها. وإلى ذلك، كان هناك، ولا يزال، شعور بضرورة تقديم بديل سياسي فكري من نهج منظمة التحرير الذي تبنّى الحل المرحلي، وانخرط في مشاريع التسوية. وشعرت «حماس» بأن التمايز الأساسي الذي يمكن أن تطرحه في الساحة الفلسطينية هو إعادة التشبث بالمرتكزات والثوابت التاريخية.

ولقد ألقت تجربة منظمة التحرير بظلالها على «حماس»، وخصوصاً في الاستجابة المتدرجة لاستحقاقات الأوضاع الإقليمية والدولية، وتعامل المنظمة وقبولها بقرارات الأمم المتحدة، وللأفكار التسووية المتعددة الدائرة حول مبدأ إقامة دولة فلسطينية في جوار الكيان الإسرائيلي. وولّدت تلك التجربة عند «حماس» مخاوف وشكوكاً عميقة من السير في الطريق نفسه، ولا سيما أن ما حصّلته المنظمة جراء التخلي المتدرج عن تشددها ليس، في منظور «حماس»، بالشيء الذي يذكر.

وساهمت في بناء ذلك الموقف أيضاً أجواء الانتفاضة الفلسطينية، وخصوصاً في عامها الأول المفعم بالحماسة والعنفوان. وانخرطت «حماس» في فعاليات الانتفاضة اليومية باستغراق كبير، معتبرة إياها حلقة من حلقات التحرير، ورافضة بعنف محاولات توظيف الانتفاضة وتجييرها لمصلحة الاستثمار السياسي الذي تقوم منظمة التحرير الفلسطينية به. وشعرت «حماس» بالاطمئنان إلى استمرار إعلان ذلك الموقف المبدئي القاضي بتحرير فلسطين كلها، وربطه باستمرار إعلان الانتفاضة حلقة من حلقات ذلك التحرير. وبذلك، فإن التحرير والانتفاضة مرتبطان بحلقات متتابعة. غير أن ذلك الاطمئنان غيّب أو تفادى في واقع الأمر سؤالاً جوهرياً هو البحث في الحلقات التي تلي الانتفاضة. وكان ذلك السؤال مبعث قلق طوال فترة الانتفاضة، إذ كان لا بد للإجابة عنه من أن تأخذ واحداً من طريقين: إمّا طريق التعامل مع مقتضيات الواقع الإقليمي والدولي، وبالتالي الحديث عن الاستثمار السياسي للانتفاضة، وهو

---

(٥٥) بيان «حماس» الخاص بعنوان «بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس حول التطورات الأخيرة»، ٢١/٤/١٩٩٤.

ما رفضته «حماس» كلياً، وإمّا طريق انتظار تغير الواقع الإقليمي والدولي لمصلحة تقدم حلقة أُخرى تتبع الانتفاضة، وتكون من الخارج هذه المرة، في هيئة عمل عسكري مثلاً، ومن دول الطوق تحديداً. وهو أمر كان من الواضح غياب أية مؤشرات إيجابية على إمكان حدوثه في المدى القصير، وحتى في المدى المتوسط.

ولقد اختارت «حماس» الطريق الثاني عملياً، وهو لا يقدم إجابة آنية عن السؤال الظرفي المباشر بشأن ماذا بعد الانتفاضة.

وفي اتجاه تفادي السؤال الصعب أيضاً، ساهمت أجواء تنامي التيارات الإسلامية في أواخر الثمانينات، وإن كان بصورة غير مباشرة، في بعث الآمال بإمكان اختصار الوقت الذي ينبغي انتظاره، كي تتقدم الحلقات الخارجية التي تبني فوق حلقة الانتفاضة. وكان لوضع الجزائر والسودان على وجه التحديد، وتصاعد قوة الإسلاميين هناك، أثر كبير في العقل وفي العاطفة الإسلامية الحركية عامة، التي توقعت، كما توقع كثير من المراقبين الآخرين، أن تغييراً في ميزان القوى الإقليمي يشارف الحدوث. وعلى صعيد «حماس»، كانت تلك التطورات تفتح كوّات أمل في جدار السؤال الصلد الذي تواجهه، وقد لامس التقدم الإسلامي في المنطقة جوهر آمالها.(٥٦) كما أن قوة الإسلاميين في الأردن ووجودهم القوي في البرلمان المنتخب في أواخر الثمانينات أضافا زخماً صب في الاتجاه نفسه؛ اتجاه تفادي السؤال الصعب والاكتفاء بدوام إعلان الموقف المبدئي: من البحر إلى النهر.

وخلاصة القول هنا، إن هذا الموقف، أي المناداة بالحل التاريخي، ظل موجوداً وبارزاً. وليس صحيحاً أن «حماس» تجاوزته، لكنه وجد في موازاة موقفين آخرين من الحل المرحلي، وكان يتقدم عليهما في بعض الفترات، ولا سيما في فترة العنفوان والانطلاقة الأُولى، ويتأخر عنهما في فترات أُخرى، وخصوصاً في فترة ما بعد أوسلو، واشتداد الهجمة على «حماس» لاحقاً.

ب) الحل المرحلي متردداً:
دولة فلسطينية في الضفة والقطاع

تطورت النظرة إلى الحل المرحلي ونمت في أحشاء تبنّي الموقف المركزي الأساسي، الذي ينادي بـ فلسطين من البحر إلى النهر. ومنذ الأشهر الأُولى من انطلاقة

---

(٥٦) أنظر استجابة «حماس» للأحداث المرتبطة بنجاح التيارات الإسلامية في الفصل الرابع ـ أولاً: العلاقات العربية؛ ثانياً: العلاقات الإسلامية، وخصوصاً في الحديث عن الصعيد الشعبي.

«حماس»، توازى إعلان الموقف المتردد إزاء فكرة الحل المرحلي مع الموقف المركزي. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو ما أشير إليه من تأسيس الحركة في الأرض المحتلة، والمآزق التي واجهها قادتها ورموزها في إعلان الموقف المركزي بصورة واضحة، ولا سيما مع الإعلام الإسرائيلي. وعموماً، فإن الخطاب الفلسطيني النضالي برمته في الأرض المحتلة، المعبَّر عنه بواسطة الرموز والقيادات، كان ولا يزال يركز في حديثه على «طرد الاحتلال» والتخلص منه، ويأتي خلواً من الدعوة إلى تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وذلك تلافياً للتعرض للاعتقال بتهمة التحريض، وغير ذلك.

ولقد تعرضت «حماس» في بدايات نشوئها لحملة استكشاف إعلامية واسعة النطاق هدفت إلى التعرف على الحركة الجديدة المندفعة بقوة. وعمل الإعلام الإسرائيلي تحديداً على إجراء مقابلات مع كثير من المقرّبين من الحركة أو رموزها، وعلى أساس أنهم إسلاميون فقط لا منظمون في «حماس» أو ناطقون باسمها. وفي تلك المقابلات يمكن الاطلاع على البذور الأولى والأفكار الأولية لرؤية «حماس» وقادتها بشأن الحل المرحلي، وهي رؤية ظلت مترددة إلى حد ما، تُراوح بين مبدئية الموقف الأساسي وظروف الواقع ومعطياته التي لا تعيشها القضية الفلسطينية فحسب، بل تعيشها «حماس» نفسها أيضاً، وتشعر بضغوطها يومياً من خلال الاحتلال العسكري الماثل أمامها وصعوبة إنزال الهزيمة بهذا الاحتلال.[٥٧]

إن أهم رؤية متكاملة صادرة عن «حماس» بصورة غير مباشرة ومتحدثة عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي مشروع الدكتور محمود الزهار الذي قُدم في آذار/مارس ١٩٨٨ إلى وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، شمعون بيرس. ولم يكن الزهار يومها ناطقاً باسم «حماس»، بل كان مقرباً من الحركة ومتحدثاً بصفته الإسلامية العامة. وقد اشتمل مشروعه على حلين: أحدهما معجَّل والآخر مؤجَّل.

الحل المعجَّل:

١) إعلان إسرائيل نية الانسحاب من الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس بالتحديد.

٢) توضع الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة.

٣) يسمي الشعب الفلسطيني ممثليه من «الداخل» و«الخارج» بالطريقة التي

---

(٥٧) ينظر في هذا الصدد تحديداً إلى المقابلات التي أجرتها التلفزة الإسرائيلية مع الشيخ أحمد ياسين، والتي سيقتبس منها لاحقاً.

يرتأيها، من دون أن يكون لإسرائيل أي حق في الاعتراض، إلا إذا أُعطي الشعب الفلسطيني حق الاعتراض على ممثلي إسرائيل.

٤) تبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة في الوقت الذي يوافق الطرفان عليه.

الحل المؤجَّل:

ـ إخراج طبيعة الصراع من الدوائر الضيقة إلى الدائرة الأوسع، وهي إسلامية الطرح، وربط قضية فلسطين بالشعوب المسلمة ربطاً عقدياً.(٥٨)

لم يحظ هذا المشروع بالاهتمام الإعلامي أو السياسي المتوقع، على الرغم من فرادته وأهميته، والسبب، على ما يبدو، هو أنه لم يكن يومها مشروعاً رسمياً لـ «حماس».

أمّا خارج الأرض المحتلة، فلعل أُولى الإشارات وضوحاً وأبرزها في خطاب «حماس» بشأن قبولها بالحل المرحلي، ما ورد على لسان ممثلها في الأردن، محمد نزال، في تصريحات شهيرة له في عمّان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، حينما أعرب عن استعداد الحركة للقبول بحل سلمي في مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧، ومن دون شرط الاعتراف بدولة إسرائيل.(٥٩)

هناك مجموعة من السمات والمواقف الفرعية المتجمعة حول النظرة المترددة إلى موضوعة الحل المرحلي. وهناك أيضاً مجموعة من العوامل والمؤثرات الضاغطة باتجاه التعامل مع هذا الحل بطريقة أو بأُخرى.

ربما يحسن الحديث بداية عن مجموعة العوامل والمؤثرات الضاغطة، التي وضعت الحركة أمام خيارين: إمّا التعامل مع تطورات الوضع الفلسطيني بمختلف مستوياته، وخصوصاً المستوى التسووي، وبالتالي البقاء في دائرة الأحداث الساخنة، وإمّا الترفع عن تلك التطورات كلها، واعتبارها مرتبطة جوهرياً بمشاريع التسوية التي ترفضها «حماس». وفي الاختيار بين الاثنين، حاولت «حماس» الجمع بينهما، بحيث

---

(٥٨) نقلاً عن زكريا إبراهيم، «مشاريع تسوية قضية فلسطين من عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٩١م» (قطاع غزة: بلا ناشر، ١٩٩١)، ص ١٠٩ ـ ١١٠. كما يذكر الكتاب أن الزهار عرض المشروع على بيرس الذي كان قد استدعى الزهار في آذار/مارس ١٩٨٨ لمناقشة دوافع الانتفاضة، ورؤيته (أي الزهار) بشأن سبيل إنهاء المشكلة. ويذكر الكتاب أيضاً أن الزهار أعاد طرح المشروع على بيرس في حزيران/يونيو ١٩٨٨، وبحضور أمين عام المجمع الإسلامي في غزة، الدكتور إبراهيم اليازوري، والدكتور رياض الآغا، وزهير الريس.

(٥٩) أنظر تصريحات محمد نزال في «الرأي» الأردنية، ١٩٩٣/١/٣١، نقلاً عن رويتر.

يكون رأيها مسموعاً فيما يحدث، مع دوام التشديد على «أن الحديث في التفصيلات لا يعني الإقرار بالمشروعات الأصلية التي تنتمي إليها تلك التفصيلات.»[٦٠]

من المؤشرات التي ضغطت باتجاه التفكير في الحل المرحلي، يمكن إدراج ما سبق الحديث عنه بشأن السؤال الصعب المتعلق بالانتفاضة، وبهدفها وبما بعدها. إذ إن ذلك السؤال تطور في وقت مبكر جداً، ولا سيما مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، والتي أعلنت قيام الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير بوجود إسرائيل، ودعت إلى تبنّي حل الدولتين. وقد جسّد ذلك الإعلان توجه المنظمة المبني أساساً على استثمار الانتفاضة، ومثّل الإجابة التي قدمتها المنظمة عن سؤال ماذا بعد الانتفاضة. وأثّر ذلك في «حماس» بصورة مباشرة من خلال إعادة طرح السؤال بقوة.

ولقد تفاقم السؤال على نحو أصعب بعد مرحلة حرب الخليج الثانية، وما ولّدته من إحباط وخيبة أمل فلسطينية وعربية عامة، دافعاً خط التفكير في الحل المرحلي عند «حماس» إلى الأمام. وكانت نتائج الحرب والأوضاع العربية والإسلامية التي أعقبتها تشير إلى شيء واحد واضح: عجز «الخارج»، في المدى المنظور، عن تقديم أية حلقة مكملة للانتفاضة في «الداخل». وشمل ذلك العجز الأنظمة والحكومات والتيارات الشعبية والسياسية، ومن ضمنها التيارات الإسلامية، الرديف الخارجي الأساسي. وكانت صدمة الحرب وآثارها قد انعكست على الجميع، سواء عملياً ومادياً أو معنوياً وفكرياً.

ومن جانب آخر، وعلى مستوى داخلي، أثّرت حملات الاعتقال المتتابعة والعنيفة التي شنتها سلطات الاحتلال ضد «حماس»، وبطريقة غير مباشرة، في الدفع باتجاه التفكير في الحل المرحلي؛ إذ تعرضت «حماس»، ومنذ تأسيسها، إلى سلسلة متتالية من إجراءات الاعتقال التي طاولت الآلاف من أعضاء الحركة وقياداتها، وشملت في كثير من الأحيان جميع كوادر الصفوف الأُولى وقياداتها.

واتسعت حملات الاعتقال وازدادت عنفاً في أواخر سنة ١٩٨٩، ومع بداية التسعينات وتطوُّر عمل «حماس» العسكري، ووصلت ذروتها الأُولى في حملة الاعتقال والإبعاد الشهيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وظلت حملات الاعتقال منذ ذلك التاريخ في مستويات عالية من القسوة والقمع، وذلك كرد مستمر ومتواصل على العمليات العسكرية المتتابعة التي شنتها كتائب عزالدين القسّام، الجناح العسكري الذي تطور وقام بمجموعة من العمليات في عمق الكيان الإسرائيلي.

---

(٦٠) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

وقد أثّرت هذه الحملات في محاولة الحركة إقامة توازن بين ما تقدمه من تضحيات جسام والإنجازات التي تحققها على الأرض. وذلك كله في ظل تقدم برنامج منظمة التحرير القائم على فكرة الحل المرحلي، وانطلاقه في مدريد ثم أوسلو، وحصوله على الدعم الدولي والإقليمي المطلق، وهو ما أضعف قدرة «حماس» على البقاء في أقصى طرف الموقف السياسي، حيث التضحيات الكثيرة والمردود المحدود.

وفيما يتعلق بمجموعة السمات والمواقف الفرعية للنظرة المترددة إلى الحل المرحلي، تبرز الأحاديث عن «الدولة الفلسطينية» في الضفة والقطاع، وعن الكونفدرالية مع الأردن، وعن هدف الانتفاضة، وعن إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب، وأيضاً عن الانتخابات. وهي موضوعات ومواقف كان لا بد من التعامل مع معطياتها، وخصوصاً في ضوء المؤثرات والعوامل الضاغطة المذكورة أعلاه. وهي مرتبطة ارتباطاً عضوياً أيضاً بجوهر فكرة الحل المرحلي، الأمر الذي يعني أن التعامل معها بطريقة أو بأُخرى هو في الواقع تعامل مع جوهر الفكرة المرحلية.

وتناولت «حماس» بتردد فكرة الدولة الفلسطينية التي طرحها المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨، وقالت إن «الدولة الفلسطينية ليست كلمة تقال في خطبة سياسية أو نشرة توزع أو مناصب تقسم، إنما هي ثمرة جهاد طويل وتضحيات لا حدود لها.»(٦١) وعلى الرغم من هذا الحديث السلبي بشأن إعلان الدولة الفلسطينية، فإن للشيخ أحمد ياسين حديثاً يكاد يكون محايداً إزاء ذلك الإعلان، وذلك في سياق عرضه تطور مسيرة العملية السلمية منذ الانتفاضة، التي جعلت «العالم ينظر إلى قضيتنا على أنها قضية شعب يريد الحرية ويريد العيش على أرضه حراً عزيزاً. . . ولقد شجع هذا التعاطف والتأييد منظمة التحرير الفلسطينية على إعلان الدولة الفلسطينية، وحصلت بذلك على اعتراف ما يزيد عن ثمانين دولة. . . ولقد أقصى هذا الموقف الذي وصلت إليه إسرائيل أنصارها في العالم فهبوا لإنقاذها من الوحل الذي صارت إليه، فكانت المبادرات الأميركية لتوقف الانتفاضة وكانت بداية بشولتس ونهاية ببيكر وكريستوفر.»(٦٢)

وعندما عقد مؤتمر مدريد، ووافقت المنظمة على المشاركة في المؤتمر بالشروط والاستحقاقات التي تضمنتها مذكرة الدعوة الأميركية، قالت «حماس» في بيان أصدرته قبل انعقاد المؤتمر بيومين: «إننا لنستهجن تدليس وخداع الرسميين في

---

(٦١) بيان «حماس» الدوري رقم ٢٨، ١٨/٨/١٩٨٨.

(٦٢) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، مصدر سبق ذكره.

منظمة التحرير وبعض الدول العربية لشعوبهم. . . فأين القدس؟ وأين تقرير المصير؟ وأين الدولة الفلسطينية المستقلة؟ وأين حق العودة؟ وأين الوفد المستقل؟ وأين وأين. . ؟ أين تلك الأسس والثوابت التي ادّعوها في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني.»[٦٣] وفي موازاة هذا الحديث التفصيلي، يلحظ في البيان نفسه، وتأكيداً لما تم مناقشته سابقاً بشأن توازي المواقف، إعادة توكيد الموقف المركزي من أن «أرض فلسطين بقدسها وأقصاها ومن بحرها إلى نهرها أرض وقف إسلامي لا تملك أي جهة التنازل عن ذرة من ترابها.»[٦٤] ويأتي مرة أُخرى موقف أكثر حيادية تجاه فكرة «الدولة»، كما تطرحها الأدبيات الوطنية العامة، وهو موقف مفتوح يتحدث من دون حدود أو اشتراطات، وذلك في سياق التنديد بفكرة الحكم الذاتي، التي أصبحت مدار البحث في مؤتمر مدريد، وفيه تقول «حماس» «إن الحكم الإداري الذاتي ليس سوى تكريس لسلطات الاحتلال وإضفاء الشرعية عليها، ومصادرة حق شعبنا في التحرير وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة المستقلة.»[٦٥]

ثم ينتهي موقف «حماس» على نحو جلي إزاء موضوعة الدولة الفلسطينية، وقدومها في سياق الحل المرحلي، إلى إعلان «قبول بل والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين، شريطة عدم الإقرار والتنازل عن الأجزاء الباقية.»[٦٦]

ومن الموضوعات الأُخرى المرتبطة بجوانب فكرة الحل المرحلي، وعالجتها «حماس» واهتمت بها، موضوع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية. وعكست هذه المعالجة، كما هو الوضع في معالجة موضوع الدولة الفلسطينية، مقداراً من التردد بين الإقدام والإحجام تجاه هذه القضايا. وعموماً، تناولت «حماس» هذا الموضوع بنوع من الدفء، ولا سيما أنه ينسجم مع تحفظها عن قرار فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن. لكنها عبّرت في الوقت نفسه عن حرصها على «تناول هذه القضية بقدرها، فلا تجعلها قضية مصيرية، وإنما توضع في سياق عملية التسوية»، وتحدد موقفها العام منها بقولها: «تؤمن حماس بمبدأ الوحدة بين البلدان العربية والإسلامية، وتؤيد أي مشروع ثنائي للوحدة أو التعاون والتنسيق. خاصة إذا كانت بينهما روابط تاريخية واجتماعية متميزة كالروابط القائمة بين فلسطين والأردن. ولكن حماس تعتبر أن المسارعة لإعلان هذه الوحدة مع الأردن سواءً كانت بصيغة كونفدرالية أو فدرالية

---

(٦٣) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٠، ٢٩/١٠/١٩٩١.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) بيان «حماس» الدوري رقم ٩١، ٥/١٠/١٩٩٢.
(٦٦) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

قبل حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله وحقه في تقرير المصير، يخدم مسيرة التسوية التي تم تدشينها في مدريد وواشنطن، وهي تسوية تقوم على أسس باطلة.»(٦٧) وحتى قبل عقد مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، كانت الإشارات نفسها تصب في الاتجاه ذاته، حيث يجيب الشيخ أحمد ياسين مثلاً عن سؤال يتعلق برأيه في الكونفدرالية مع الأردن، وذلك في مقابلة صحافية بعد تأسيس «حماس» بثلاثة أشهر، قائلاً: «الإسلام يدعو للوحدة ونحن أصلاً بتبنّينا للإسلام لا نرفض أي وحدة، لكن على أساس سليم وأساس صحيح وأساس متكافىء.»(٦٨)

يمكن تناول موضوعات فرعية أُخرى اهتمت «حماس» بها، ولها، بصورة أو بأُخرى، علاقة بتفصيلات مشاريع التسوية، مما قد يعتبر التعامل معها تعاملاً مع جوانب الحل المرحلي عملياً. وأهم هذه الموضوعات قضية الانتخابات بمختلف أشكالها. وقد تلازم طرح فكرة إجراء انتخابات فلسطينية مع مشاريع التسوية كافة، ابتداءً بمشروع الحكم الذاتي المرفق باتفاق كامب ديفيد، ومروراً بمبادرات شولتس وشمير والنقاط المصرية العشر التي اقترحت جميعاً في العام الأول للانتفاضة، وانتهاء بمشروع مدريد ـ أوسلو. وتقتضي فكرة الانتخابات فرز ممثلين فلسطينيين من «الداخل»، بالأساس، يتولون مهمة التعامل مع المطالب الفلسطينية على طاولة المفاوضات. ولم يتم طرح اقتراح إجراء انتخابات تمثيلية تشريعية مسبقة ومنفصلة عن المشاريع السلمية المقترحة، وهو ما طالبت «حماس» به.

ومع ذلك، فقد اهتمت «حماس» اهتماماً لافتاً بالأفكار التي تم تبادلها بشأن الانتخابات، وضاعفت من تنديدها بأية انتخابات لا تكون تشريعية، حيث كانت تأمل بالمشاركة، وحيث تستطيع اكتساب شرعية تمثيلية، بالإضافة إلى شرعية المقاومة والكفاح.(٦٩) ومثّل الاهتمام، وكذلك بعض الإشارات التي فُهمت بأن «حماس» تأخذ موضوع المشاركة في أية انتخابات بجدية، جانباً من جوانب الحيرة في التعامل مع الأحداث السياسية ذات الإيقاع السريع، وهي الحيرة بين الانشداد من جهة إلى

---

(٦٧) ورقة داخلية لـ «حماس» اطلع المؤلف عليها، وهي بعنوان «موقفنا من الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية»، من دون تاريخ.

(٦٨) مقابلة مع جريدة «البشير»، العدد الثاني، شباط/فبراير ١٩٨٨، نقلاً عن أحمد بن يوسف، «أحمد ياسين: الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي» (دبي: دار الأمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٨٧.

(٦٩) أنظر تفصيلات موقف «حماس» من هذا الموضوع في الفصل الخامس ـ ثانياً: الانتخابات.

نقاوة الموقف المركزي الأساسي والامتناع من الانخراط في أية سياسات مناقضة، والانتباه من جهة أخرى إلى أن المتغيرات السياسية، ولا سيما بعد أوسلو، قد تبعد الرياح عن أشرعة «حماس»، وتفرض عليها اعتماد صيغ مبتكرة تحفظ المكتسبات وتساعد في التقدم.

ج) الحل المرحلي ثابتاً: الهدنة

إلى هنا تم تبيان موقفين اثنين: أولهما الموقف المركزي الذي يتحدث عن الحل التاريخي وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وثانيهما الموقف المرحلي بجوانبه المتميزة بالحيرة والتردد بسبب وقوعها في مكان يصعب معه أن تُنسب إلى الحل التاريخي من جهة، ويصعب من جهة أُخرى تجاوزها بسهولة والتغاضي عنها، كونها ذات صلة وثيقة بمشاريع التسوية المطروحة والمناقضة لجوهر رؤية «حماس».

أمّا الموقف الثالث الذي يمكن إضافته والحديث عنه هنا هو القبول بفكرة الحل المرحلي بوضوح، ووضع اشتراطات لها. والفارق بين هذا الموقف وبين الموقف المتردد السابق من الحل المرحلي، ليس في جوهر الفكرة، بل في الإشكاليات التي رافقتها في الموقف المتردد الأول. و«حماس» لم تستطع فك عقد هذه الإشكاليات بكاملها بحيث تحافظ من جهة على موقفها الأولي، وتستفيد سياسياً، من جهة أُخرى، من بعض هوامش التحرك التي توفرها تلك الإشكاليات، كالانتخابات مثلاً. لذلك، بقيت مساحة التحرك كلها مشوبة بمقدار من الحيرة والتردد، ومن هنا جاء توصيفها.

أمّا هنا، وفي الموقف الجديد، فثمّة جوانب من الحل المرحلي مقبولة، بل يتم التنظير لها، ولا يعتريها التردد. وهناك إضافات، بعضها نظري وبعضها الآخر عملي، قدمتها الحركة بهدف نقض المقارنة بين قبولها بفكرة الحل المرحلي وقبول منظمة التحرير بالفكرة نفسها منذ أعوام طويلة سابقة. ويمكن إجمال أهم الجوانب والإضافات الثابتة في فكر «حماس» وممارستها إزاء هذا الموضوع بالقناعات الرئيسية التالية، التي يسردها رئيس مكتبها السياسي:

> **أولاً**: ليس هناك رفض لفكرة الحل المرحلي من ناحية المبدأ، بل الخلاف على ما يرافقه من استحقاقات.
>
> **ثانياً**: الخلاف الرئيسي هو حول اشتراط الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ووجوده على أرض فلسطين.
>
> **ثالثاً**: على الصعيد العملي، أفضل وسيلة في رأينا للتدرج بالحل المرحلي، أي تحرير أجزاء من فلسطين، هي الجهاد والمقاومة المسلحة، والمثل الأبرز هنا هو الانتفاضة الفلسطينية.

رابعاً: هناك مدخل شرعي ديني لقضية قبول الحل المرحلي هو الهدنة، والتي تختلف عن اتفاقية السلام بأن أمدها يكون محدوداً بفترة زمنية معلومة، وليس فيها تسليم باغتصاب العدو للحقوق.

خامساً: خيارات الشعب الفلسطيني الاستراتيجية والمصيرية، يجب أن تكون عن طريق الاستفتاء الحر، والانتخابات التشريعية التمثيلية المطلقة. وتشمل تلك الخيارات ما هو مطروح من تسويات سياسية، وتشمل أيضاً خيار اختيار قيادة منتخبة ممثلة. وتلتزم حماس في مثل سيادة هذا الوضع، بقبول الخيار الشعبي، سواء في الاختيار السياسي الشعبي للمشروعات المطروحة أو رفضها، أو على صعيد انتخاب قيادة لها حق الشرعية التمثيلية وتقوم بتنفيذ برنامجها الذي انتخبت على أساسه.(٧٠)

هذه القناعات/الأفكار موجودة، متناثرة أو مجمّعة، في أدبيات «حماس» وتصريحات رموزها. وقد أخذت مكانها في خطوط الموقف الثلاثي، إلى جانب الموقفين السابقين. وظلت معالمها تتطور وتتضح بمرور الزمن وتراكم خبرات الحركة. وفي أكثر من مناسبة، تقدمت هذه القناعات بالحل المرحلي على الخطين الآخرين، ورافق كل تقدم لها ضجةٌ إعلامية وسياسية وتساؤلات وتكهنات بشأن موقف الحركة الأساسي. وفي كل مرة كانت تلقى الأضواء على تصريحات بشأن فكرة الهدنة مثلاً، أو الجهر بالاقتناع بفكرة الحل المرحلي كمبدأ، كانت تحليلات سياسية كثيرة تذهب إلى الاستدلال بأن «حماس» بدّلت قناعاتها وغيّرت مواقفها. والحال أن ما كان كثير من المراقبين يعتبره جديداً لم يكن كذلك، بل هو موجود منذ العام الأول لتكوين «حماس». لكن الجديد فيه أمران: الأول أنه صار يجيء بعد تنامي قوة الحركة ومتابعة مواقفها والاهتمام بكل ما يصدر عنها، والآخر أنه كان يصدر في ظل متغيرات سياسية وأوضاع خاصة، سواء على صعيد الكيان الإسرائيلي أو على صعيد فلسطيني وإقليمي، وهو ما يعطي بعض المواقف والقراءات أهمية مميزة. وأشهر الأمثلة هنا هو ما اصطلح على تسميته مبادرة المكتب السياسي لـ «حماس» في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وهي المبادرة التي تحدثت عن الحل المرحلي والهدنة وعن إقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع. وقد حظيت تلك المبادرة باهتمام إعلامي وسياسي لافت كونها جاءت عقب عدة عمليات عسكرية موجعة قامت «حماس» بها في قلب الكيان الإسرائيلي، الذي توعد بدوره قيادات الحركة في «الداخل» و«الخارج» بالانتقام، وأنحى باللائمة حينئذ على الأردن لسماحه بوجود بعض رموز «حماس»

(٧٠) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

وقياديها على أراضيه. وفي ذلك الوضع، كانت الأجواء مهيئة تماماً لسماع أي رأي من «حماس» فيه تقديم للغة السياسة على لغة السلاح، ولذلك التُقطت تفصيلات تلك المبادرة وأعطيت اهتمام كبير.

وعلى قاعدة التقديم والتأخير ذاتها في خطوط الموقف المتوازي الثلاثي، تبعاً للمؤثرات والظروف المحيطة، يمكن القول إن أوضاع ومؤثرات مرحلة ما بعد مدريد، ثم أوسلو، قادت إلى أن يتقدم خط إعلان الحل المرحلي ـ كما تفهمه «حماس» ـ على الخطين الآخرين. وكانت هذه المؤثرات حصيلة النتائج التفاوضية التي بدأت في مدريد سنة ١٩٩٠، وانتهت إلى دخول السلطة الفلسطينية إلى أراضي قطاع غزة وأريحا في أواسط سنة ١٩٩٤. وهي حصيلة رافقها اشتداد الحملة الإسرائيلية ـ وكذا الغربية والأميركية بصورة خاصة ـ على «حماس» بسبب معارضتها لمشروع أوسلو واستمرارها في العمل المسلح. وقادت هذه الخلاصات والنتائج، التي سبق أن ذُكرت في محددات إدارة الصراع، إلى محاولة تقديم طرح الحركة، المعاكس للتيار السياسي الرسمي السائد في المنطقة، بصورة مقبولة وملطّفة، وعلى نحو لا يمس المبادىء الجوهرية. من هنا، فقد أصبح هذا الخط سائداً في مرحلة ما بعد أوسلو على الخطين الآخرين، وهو استجابة تملص طبيعية من تراكم الضغط على الحركة من مختلف الجوانب. ويلاحظ بعض المتابعين من جهتهم أن الطرح المرحلي يبرز بقوة في إثر العمليات العسكرية التي تقوم «حماس» بها وردات الفعل الإسرائيلية الساخطة عليها، ومحاولة «حماس»، بالتالي، امتصاص ردات الفعل تلك.[٧١]

بتأسيس هذه المقدمات يمكن العودة إلى القناعات الرئيسية الخمس، التي تحدث عنها رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» وتناولها واحدة واحدة، وقراءة توزعها على الأعوام الثمانية من عمر الحركة وكيف تطور بعضها وكيف تمت ممارسته.

١ ـ قبول الحل المرحلي من ناحية المبدأ:

إن أُولى تلك القناعات هي عدم رفض مبدأ الحل المرحلي. وهنا تفيد أدبيات «حماس»، الصادرة في العام الأول من عمر الحركة، وكذلك تصريحات رموزها وقادتها، بأن تلك الفكرة كانت مقبولة من الأساس، وليست وليدة مرحلة ما بعد مدريد وأوسلو.

وبتتبع الخطاب السياسي لـ «حماس» منذ نشوئها، يمكن الإشارة بوضوح إلى واقعية مبكرة في إدراك صعوبة تحقيق الحلم الفلسطيني دفعة واحدة، وإلى قبولها

---

(٧١) أنظر: الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

بمبدأ الحل المرحلي. وأكثر ما يشير إلى ذلك أحاديث الشيخ أحمد ياسين في العامين الأول والثاني من عمر «حماس»، يوم كان لا يزال طليقاً. فعلى سبيل المثال، يجيب الشيخ عن سؤال لصحافي إسرائيلي بشأن رأيه في إعلان قيام الدولة الفلسطينية والاعتراف بإسرائيل، الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨، قائلاً: «لا جدوى من اتخاذ خطوات كهذه ما لم نحرر أي جزء من فلسطين، ينبغي على إسرائيل أن تعيد الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني ـ الأرض ـ وبعدها يمكن التحدث معها.»(٧٢)

وفي حديث آخر، أعرب الشيخ أحمد ياسين عن قبوله بدولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع كمرحلة أُولى، أو «على أي شبر من فلسطين نحرره.. ولكن دون أن نتنازل عن باقي حقوقنا.»(٧٣) ورفض في الحديث ذاته الموافقة على الرأي القائل أن ليس للدولة الفلسطينية مقومات. وبعد أعوام عدة، أكد الشيخ مرة أُخرى قناعاته نفسها بشأن المرحلية، وذلك في رسائله التي بعث بها من داخل السجن في أواخر سنة ١٩٩٣ والتي أشار فيها إلى إيمانه بالحل المرحلي.

وظل الحديث بشأن موضوع الحل المرحلي بارزاً في خطاب «حماس»، ومرفقاً بشرط عدم تقديم تنازل عن الموقف المركزي من إسلامية كل أرض فلسطين، وتطور التنظير له وتوضيحه وتفصيله. وفي الاقتباس التالي لأحد رموز «حماس»، والذي جاء بعد ستة أعوام من تأسيس الحركة، يتضح المدى الذي وصلت «حماس» إليه في التعامل مع تعقيدات الواقع السياسي. يقول ممثل «حماس» في الأردن، محمد نزال: «نحن لسنا ضد المرحلية من حيث المبدأ، لكننا تعودنا دائماً أن استخدام تعبير 'المرحلية' يتم للتغطية على التنازلات. الآن نحن نتحدث عن اتفاق مرحلي (أوسلو) يتجاهل قضية القدس أو الحديث عن طرحها فيما بعد.. فالاتفاق لم يتحدث عن القدس لا سلباً ولا إيجاباً. ثانياً: عندما نتحدث عن مرحلة انتقالية نريد أن يحدد العدو موقفه من القرار ٢٤٢ و[القرار] ٣٣٨، بمعنى هل هذه القرارات تعني بالنسبة له انسحاباً إسرائيلياً ودولة فلسطينية، فإذا كانت القرارات تعني ذلك، فإن المرحلية هنا هي مرحلية التنفيذ وليس مرحلية التفاوض... وما هي الضمانات التي يمكن أن تجبر الإسرائيليين على الانسحاب وإقامة الدولة الفلسطينية.»(٧٤)

---

(٧٢) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، «البيادر السياسي» المقدسية، ١/١٠/١٩٨٨، نقلاً عن «يديعوت أحرونوت»، ١٦/٩/١٩٨٨.

(٧٣) «النهار» المقدسية، ٣٠/٤/١٩٨٩.

(٧٤) مقابلة مع محمد نزال، صحيفة «الأيام»، ١٣/٩/١٩٩٣.

وعلى صعيد الممارسة، وصلت القناعة بالحل المرحلي (من دون شروط) ذروتها في إعلان المبادرة السياسية، التي أطلقها المكتب السياسي لـ «حماس» في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وسبقها بيوم واحد حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي الدكتور موسى أبو مرزوق. وتستحق هذه المبادرة الوقوف عندها قليلاً لأهميتها الظرفية. فقد تضمنت آنذاك النقاط التالية:

١ ـ انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون قيد أو شرط.

٢ ـ تفكيك وإزالة المستوطنات، وترحيل المستوطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

٣ ـ إجراء انتخابات تشريعية حرة وعامة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لاختيار قيادته وممثليه الحقيقيين. وهذه القيادة المنتخبة والشرعية وحدها فقط المخوّلة بالتعبير عن إرادة شعبنا وطموحاته. وهي وحدها التي تقرر في كافة الخطوات اللاحقة في صراعنا مع المحتلين.(٧٥)

والشيء اللافت في هذا الطرح هو «اجتماع هذه النقاط معاً على شكل برنامج، أو مبادرة، أو غير ذلك؛ إذ لأول مرة في تاريخ حماس السياسي، تقدم الحركة رؤية غير (تاريخية) على شكل برنامج محدد؛ فمع أن نقاط هذا البرنامج، كلاً على حدة، قد لا تعتبر جديدة في فكر حماس السياسي، إلا إن انتظامها معاً لتشكل طرحاً أو حلاً شبه متكامل هو الجديد في الأمر.»(٧٦)

٢ ـ اشتراط عدم الاعتراف بإسرائيل:

لقد لازم هذا الشرط، الذي يشدد على عدم الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، فكرة الحل المرحلي الذي تقبل «حماس» به. وكان ثابتاً من ثوابت ذلك القبول، يبرز كلما أُتي إلى ذكر هذه الفكرة. وقد تنوع التعبير عن هذا الشرط تبعاً للزمان والمكان ومصدر التعبير؛ فالبيانات الرسمية العامة ظلت تشدد على هذا الأمر بوضوح، وذلك طوال الأعوام الماضية من عمر «حماس». ويُرى هنا، على سبيل المثال، أنه حتى بيانات «حماس» التزمت هذا الشرط وشددت على تأكيده في الأعوام الأخيرة، التي

---

(٧٥) بيان المكتب السياسي لـ «حماس» بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٤؛ أنظر نص البيان في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥.

(٧٦) خالد الحروب، «حركة (حماس) بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص ٣٢.

تحدثت عن الحل المرحلي وعن المبادرة السياسية.[٧٧] أمّا الرموز والقيادات، فقد عبّرت أيضاً عن الموقف نفسه بأساليب مختلفة.

ويشد الانتباه هنا تصريحات الشيخ أحمد ياسين، التي اتبعت أسلوبين، أحدهما قبل اعتقاله والآخر بعد اعتقاله. فقبل الاعتقال، كان الشيخ يتهرب من الإجابة المباشرة عن أي سؤال بشأن الاعتراف بإسرائيل، خلافاً للوضع في مرحلة ما بعد الاعتقال. وكان في المرحلة الأُولى يناور في الإجابة؛ فلا هو يقبل بالاعتراف ولا هو يدعو إلى تدمير إسرائيل، فيُتّهم بالتحريض، ويُعتقل. ويمكن إيراد اقتباسات كثيرة تشير إلى ذلك الأسلوب، منها المقطع التالي من إحدى المقابلات:

- ألا تريد دولة فلسطينية من النهر إلى البحر؟
- أنا أريد دولة فلسطينية.
- ما هي حدودها؟
- فلسطين لها حدود معروفة، هذه هي حدود الدولة الفلسطينية.
- أين إسرائيل إذن؟
- إسرائيل في فلسطين.
- هل لك أن توضح لنا مفهوم الدولة الفلسطينية في نظرك؟
- الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم على أي شبر من فلسطين نحرره، ولكن دون أن نتنازل عن باقي حقوقنا.
- هل تعترف بإسرائيل؟
- لو اعترفت بإسرائيل لانتهت المشكلة ولم يتبق لي حق في فلسطين.
- ولكن إذا ما انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية والقطاع. فهل ستعترف بها؟
- لكل حادث حديث.
- ولكن عندئذ هل يجب الاعتراف بها؟
- أترك هذا الأمر لممثلي الشعب الفلسطيني.
- من هم؟
- الذين سينتخبهم الشعب الفلسطيني.[٧٨]

وفي مقابلة أُخرى، مع التلفزة الإسرائيلية، يُقرن السؤال عن الاعتراف بإسرائيل بإمكان التفاوض معها، وذلك على النحو التالي:

---

(٧٧) من ذلك مثلاً التأكيدات التي أوردها بيان «حماس» التوضيحي (٢١/٤/١٩٩٤) لمبادرة المكتب السياسي بشأن عدم الاعتراف بإسرائيل، وذلك تحت عنوان «بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس حول التطورات الأخيرة».

(٧٨) «النهار» المقدسية، ٣٠/٤/١٩٨٩.

- إذا تحدثت إسرائيل عن حقوق الشعب الفلسطيني فهل هناك مجال من قبل الجهات الإسلامية للحوار مع إسرائيل؟

- لكل حادثة حديث، عندما تتكلم (إسرائيل) نحن نتكلم، وعندما تتكلم نعطي رأينا فيما تتكلم به ولكن لكل حادثة حديث.

- ولكن هل معنى ذلك أن الجهات الإسلامية مستعدة للتفاوض مع إسرائيل إذا وافقت إسرائيل على ذلك؟

- إسرائيل موافقة على التفاوض مع أي جهة ولكن بالشروط والظروف التي تريدها، لكن عندما تطرح الشروط والظروف التي يريدها الشعب الفلسطيني يمكن أن يكون حديث بعد ذلك، لكن الحديث في قضية التفاوض قبل أوانه.

- من ناحية مبدئية هل تقبل الجهات الإسلامية التفاوض مع إسرائيل؟

- إذا أعطت إسرائيل موافقتها على إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه وأعلنت ذلك مسبقاً، بعد ذلك يكون هناك حديث في الموضوع.[٧٩]

أمّا الأسلوب الآخر الذي انتهجه الشيخ ياسين، فكان أكثر وضوحاً في عدم الاعتراف بإسرائيل. وقد ميّز خطابه بعد اعتقاله، واتهامه بتأسيس حركة «حماس»، ومحاكمته. ففي مقابلة سريعة مع التلفزة الإسرائيلية أيضاً، وخلال إحدى جلسات المحاكمة، يجيب الشيخ ياسين عن استفسار المراسل عما إذا كان يعتبر فلسطين إسلامية ومن البحر إلى النهر، بالقول: «هذه عقيدة والعقيدة لا تتجزأ، وهذا نص القرآن ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله.﴾

«- والطريق إلى ذلك الجهاد؟

«- لأننا فقدنا الوسائل ولا نستطيع الوصول إلى حقنا لا بسلام ولا بغيره، فماذا نفعل؟»[٨٠]

٣ - طرد الاحتلال وإجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب:

إذا انسحبت إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة لسبب أو لآخر، فإن موقف

---

(٧٩) مقابلة أجرتها التلفزة الإسرائيلية مع الشيخ أحمد ياسين في ١٠/٩/١٩٨٨، نقلاً عن «النهار» المقدسية، ١١/٩/١٩٨٨.

(٨٠) مقابلة أجرتها التلفزة الإسرائيلية مع الشيخ أحمد ياسين في ٣/١/١٩٩٠، نقلاً عن «المجتمع» الكويتية، ١٧/٢/١٩٩٠.

«حماس» سيتحدد بعد ذلك، وحيث «لكل حادث حديث». أمّا إذا لم تفعل، وهو الأرجح في نظر «حماس»، فإن مرحلية «حماس» تقتضي إجبارها على ذلك من خلال الانتفاضة والعمل المسلح، واستخدام منطق القوة «لأنها لغة التفاهم الوحيدة مع العدو، فهي التي اضطرته بعد سنوات الانتفاضة المباركة لأن يفكر بالانسحاب من كل قطعة من أرضنا نحولها إلى جحيم له ولجنوده ولمستوطنيه. ولو أن فئة الاستسلام المستلمة قيادة منظمة التحرير صبّت جهدها في هذا الاتجاه، بدلاً من إضاعة الجهود والأموال في طريق الهزيمة، لانسحب العدو تحت وطأة ضربات المجاهدين.»[٨١]

ويشير خطاب «حماس» السياسي إلى أن الانتفاضة هيأت فرصة تاريخية كي يمارَس على إسرائيل ضغط كبير لم يسبق لها أن واجهته من «الداخل». كما يشير إلى أن تكاليف الانتفاضة على الجانب الإسرائيلي دفعت به إلى التفكير جدياً بالانسحاب من قطاع غزة كخطوة أُولى. ولم يكن هذا التفكير لينشأ، بحسب قادة «حماس»، «لولا المقاومة الانتفاضية البطولية للشعب الفلسطيني وفي طليعته القوى الإسلامية، إذ لو تم دعم الانتفاضة جدياً وتكريس كل الجهود لتصعيدها، وتطوير فاعليتها، بدلاً من صرف تلك الجهود في مسرحيات التسوية، لأجبرت إسرائيل على الانسحاب من القطاع ومن الضفة من دون شروط مهينة، كتلك التي جاءت بها اتفاقية أوسلو.»[٨٢]

إن هذه القناعة يمكن رصدها منذ العام الأول للانتفاضة، وذلك عند قراءة أهداف «حماس» من الانتفاضة نفسها وما تعلنه من رؤية. فقد أجاب الشيخ أحمد ياسين عن سؤال بشأن ما يريد تحقيقه عن طريق الانتفاضة بالقول: «أريد أولاً، انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من الأراضي المحتلة، ثم وضع هذه المناطق تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعدها يستطيع الفلسطينيون اختيار ممثليهم.»[٨٣]

وقد شكل هذا الموقف جزءاً أساسياً من موضوع الحل المرحلي، الذي يفترض إجبار إسرائيل على تقديم التنازل من طرفها وحدها، وتجسد بوضوح في مبادرة «حماس»، التي سبق الحديث عنها، ولا سيما في بندها الأول الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

٤ ـ الهدنة:

في الأعوام الأُولى من عمر حركة «حماس»، لم يكن مفهوم الهدنة، كجزء

(٨١) بيان لـ «حماس» بعنوان «ست سنوات من الجهاد العظيم والانتفاضة المتواصلة»، ١٩٩٣/١٢/٧.

(٨٢) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

(٨٣) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، «يديعوت أحرونوت»، ١٩٨٨/٩/١٦، مصدر سبق ذكره.

ملازم لفكرة الحل المرحلي لدى الحركة، يُطرح، وإنما جاء تطوره لديها في وقت لاحق من عمرها. وهو إضافة في فكر «حماس» السياسي تكاد تكون الوحيدة من حيث الجدة على صعيد الرؤية السياسية لمجمل الصراع. وتشذ هذه الإضافة عن القاعدة العامة المشار إليها سابقاً، والقائمة على أن مواقف «حماس» من موضوع الحل المرحلي وتفصيلاته هي قديمة متجددة، وقد سارت بصورة موازية لتطور عمر الحركة، وظهرت في كل حين بثوب جديد من دون أي تبدل في جوهرها.

وينص مفهوم الهدنة هنا على إمكان توقيع هدنة مع الكيان الإسرائيلي لفترة زمنية محددة، كأن تكون عشرة أعوام أو عشرين عاماً. وفي هذه الفترة، يلتزم كل طرف عدم الاعتداء على الطرف الآخر. والفارق الجوهري بين مفهوم الهدنة ومعاهدة السلام، كما تراه «حماس»، هو أن المعاهدة غير محدودة بزمان بل هي مطلقة ومفتوحة، وهذا أمر يترتب عليه تفريط بالحقوق وتسليم باغتصاب العدو لها، في حين أن الهدنة تنص على غير ذلك؛ فمع أنها تعترف بالأمر الواقع وبرجحان ميزان القوى لمصلحة الطرف الآخر، فإنها تعمل من جهة على تجميد الوضع «الحقوقي»، وتوفر من جهة أُخرى، وبصورة نظرية، فرصة زمنية لتغيير ميزان القوى بهدف تعديل الوضع «الحقوقي» بعد انتهاء فترتها.[٨٤]

وكان الشيخ أحمد ياسين هو الذي أطلق الإشارة الأساسية إلى مفهوم الهدنة عند «حماس»، وذلك في رسائله من السجن، التي تضمنت حواراً مع طلب الصانع، أحد الأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلي. وقد تحدث الشيخ ياسين بوضوح عن رؤيته فيما يتعلق بالهدنة في الجزء التالي من ذلك الحوار:

> ـ لو طلب منك أن توقع على اتفاق مع إسرائيل ماذا تفعل؟
> ـ ممكن أن نوقع على اتفاق هدنة لعشر سنين أو عشرين شرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة والقطاع والقدس إلى حدود ٦٧ بدون شرط، وتترك للشعب الفلسطيني الحرية الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله.[٨٥]

بعد هذا الحديث، أصبح مفهوم الهدنة يتردد بصورة جلية في خطاب الحركة السياسي وفي نظرتها العامة بشأن الحل. وقد تداول هذا المفهوم أغلبُ رموز «حماس» وقادتها المعروفين، سواء في «الداخل» أو في «الخارج». ومن القياديين في «الداخل»، تحدث الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في تعقيب له على كلام الشيخ ياسين، مؤكداً القبول بجوهر الفكرة: «بالنسبة للهدنة كحل مرحلي فهذا أمر لا نعارضه

---

(٨٤) الشيخ أحمد ياسين، «فلسطين المسلمة»، عدد آذار/مارس ١٩٩٥.
(٨٥) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، مصدر سبق ذكره.

لأنه يحفظ حق الفلسطينيين في المطالبة باستعادة وطنهم، والهدنة في هذه الحالة تعني عدم الاعتراف بإسرائيل، ولقد حددها الشيخ أحمد ياسين بأجل وهو عشر سنوات وهذا يتمشى مع صلح الحديبية ولا يتنافى مع الشرع.»[٨٦] ومن القياديين في «الخارج»، كان الدكتور موسى أبو مرزوق قد قدم في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أهم إشارة إلى تبنّي هذا المبدأ، وذلك خلال حديث قال فيه: «نحن كحركة مقاومة نرى أنه إذا أرادت حكومة العدو أن تخرج من هذا المأزق الذي تعيشه، فليس الطريق فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني، نحن نقول إنه يمكن أن يكون هناك معاهدة سلام أو هدنة لتترك مجالاً للخروج من الأوضاع الإقليمية المعقدة والانفكاك من هذه الأزمة.»[٨٧] ويجدر القول هنا إن «حماس» نفت أن تكون عبارة «معاهدة سلام» قد ذكرت في النص المثبت أعلاه.

وأخذ الحديث عن الهدنة أبعاداً جديدة ومهمة بعد دخول الشرطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأريحا في أيار/مايو ١٩٩٤، وقيام سلطة الحكم الذاتي هناك بناءً على اتفاق أوسلو. إذ إن الوضع الجديد أوجد أمام «حماس» معضلة كبرى على صعيد استمرار العمل العسكري ضد الأهداف الإسرائيلية. فقد كان ذلك العمل، في نظر السلطة الفلسطينية الجديدة، وفي نظر إسرائيل طبعاً، عائقاً كبيراً أمام التقدم بالاتفاق خطوة إلى الأمام، ولا سيما باتجاه تسليم الصلاحيات في الضفة الغربية. وطالبت السلطة «حماس» بوقف العمل العسكري في قطاع غزة أو الانطلاق من القطاع لتنفيذ أعمال عسكرية، وهما الأمران اللذان رفضتهما «حماس».

غير أن استمرار عمليات «حماس» من ناحية، وتشديد السلطة الفلسطينية من ناحية أُخرى على تطبيق دقيق للجانب الأمني من اتفاق أوسلو لإثبات جدارتها وللانتقال إلى المرحلة اللاحقة، قادا إلى تسخين الأجواء بين «حماس» والسلطة وتوتيرها إلى درجة الوقوف على شفير الحرب الأهلية. وأعطت هذه الأوضاع مفهوم الهدنة أبعاداً جديدة، متعلقة هذه المرة بتفادي وضع داخلي فلسطيني مهدد بالانفجار. وأصبح المقصود بطرح الهدنة نزع فتيل الانفجار مع السلطة، وأصبح موجهاً إليها أكثر مما هو موجه إلى إسرائيل، الطرف الرئيسي في الصراع. وعلى هذا الصعيد، يمكن تتبع مداخلات بعض رموز «حماس» وقادتها، ولا سيما في «الداخل». ومن هذه المداخلات، على سبيل المثال، تلك التي طرحها عماد الفالوجي، أحد رموز

(٨٦) مقابلة مع الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، «السبيل» الأردنية، ١٠/١١/١٩٩٣.

(٨٧) مقابلة مع الدكتور موسى أبو مرزوق، «السبيل» الأردنية، ١٩/٤/١٩٩٤.

«حماس» في قطاع غزة (قبل أن تفصله الحركة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، باقتراح وقف هجمات «حماس» لمدة عشرة أعوام، شريطة موافقة إسرائيل على إجراء انتخابات ديمقراطية في غزة والضفة الغربية، وتقوم إسرائيل خلال هذه المدة بالانسحاب من هاتين المنطقتين، بما فيهما القدس الشرقية، وإخلائهما من المستوطنين اليهود.(٨٨)

وتصب في الاتجاه نفسه تصريحات شبيهة لنزار عوض الله، أحد رموز «حماس» الذين أُفرج عنهم في أيار/مايو ١٩٩٥ بعد اعتقال دام ستة أعوام؛ إذ إنه اقترح «هدنة مؤقتة ضرورية لكي لا يتم وضع السلطة الفلسطينية في وضع صعب (خاصة) وأن أحداً لم يعد يتحمل بقاء الوضع القائم من حيث النزاع بين السلطة وحماس.»(٨٩)

من المفيد هنا أيضاً اقتباس ما ذكره الشيخ أحمد ياسين بشأن موضوع الهدنة في أواسط سنة ١٩٩٥، أي بعد عام ونصف عام من تاريخ إطلاقه الفكرة، وذلك لتبيان المتغيرات السياسية على صعيد ترسّخ ذلك المفهوم، ولا سيما قيام سلطة فلسطينية في قطاع غزة وأريحا، والهجمة الإسرائيلية العنيفة على «حماس» وما واكبها من حملات اعتقال. فقد قال الشيخ ياسين في مقابلة مع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٩٥، رداً على سؤال عن إمكان وجود فرصة للسلام مع إسرائيل: «يمكن الحديث عن اتفاق لفترة محدودة، دعنا نقول لمدة ١٥ عاماً وليس سلام للأبد.» واتفاق السلام لا يمكن أن يكون للأبد «لأنني لا أستطيع أن أُلزم الأجيال المقبلة بهذا السبيل، 'فعليها' أن تقرر بنفسها.»(٩٠)

واتخذ مفهوم الهدنة أهمية خاصة أيضاً في بيانات كتائب القسّام، ولا سيما عقب عملياتها في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، والتي كانت تثير ردات فعل تنديدية واسعة. ففي تلك البيانات تحدثت «حماس» عن «هدنة» لإخراج المدنيين من ساحة الصراع، بحيث تلتزم «حماس» عدم استهداف المدنيين في مقابل التزام إسرائيلي مماثل.(٩١)

إن الحديث عن مفهوم الهدنة، كما تراه «حماس»، لا يخلو من جدل ونقاش، ومن تحفُّظ ربما. صحيح أن الهدنة ممارسة سياسية قام بها الرسول ﷺ، وأجاز اعتمادها بحسب الأوضاع والأحوال، وخصوصاً في أوقات الضعف، وبمواقيت

(٨٨) «القدس العربي»، ٦/٣/١٩٩٥.

(٨٩) المصدر نفسه، ٢٤/٥/١٩٩٥.

(٩٠) «الحياة»، ٣/٦/١٩٩٥، نقلاً عن «رويتر».

(٩١) أنظر الفصل الخامس ـ رابعاً: العمل العسكري.

وآجال محددة، لا كما هي الحال في معاهدة السلام، التي تفترض بنودها واتفاقاتها دوام تطبيقها والتزامها وأن ليس لها أجل محدد. ومع ذلك، فإن الجدل الذي قد تثيره هذه القضية نابع من أنه ليس هناك على أرض الواقع فارق واسع بين الهدنة ومعاهدة السلام. وإذا كان المدافعون عن فكرة الهدنة يؤكدون أنها محدودة بزمن محدد ويمكن إبرامها إلى حين زوال حال الضعف التي تعتري الأمة، فإن المدافعين عن فكرة معاهدة السلام يملكون أيضاً الحجة ذاتها حين يقولون إن أي معاهدة سلام هي انعكاس للموازين الظرفية للقوى، وأي تغيير في هذه الموازين (أي زوال حال الضعف مثلاً)، سينعكس على معاهدة السلام إمّا تعديلاً وإمّا إلغاءً. وبذا، فإن الفارق بين الفكرتين لا يكاد يتعدى أن يكون لفظياً، على الرغم من الظلال الدينية والتاريخية التي تحملها لفظة «هدنة» ولا تتمتع بها عبارة «معاهدة السلام.»[٩٢]

٥ ـ الاستفتاء الشعبي:

لازمت فكرة الاستفتاء الشعبي الطرح المرحلي الذي تؤمن «حماس» به، وشكلت جزءاً أساسياً منه، وذلك كونها الآلية الوحيدة التي تراها الحركة معقولة للوصول إلى إجماع أو إلى شبه إجماع وطني بشأن الخيارات المصيرية للشعب الفلسطيني.

وبرزت هذه الفكرة بأكثر من صورة، وطُرحت في أكثر من موقع. ولجأ قادة الحركة ورموزها إليها لحماية رؤاهم الفكرية والسياسية، وعدم التنازل عنها، متعهدين احترام ما يخالفها إنْ حاز على رأي الأغلبية.

ولقد رأى الشيخ أحمد ياسين، ومنذ العام الأول لتأسيس الحركة، أن رغبة الشعب الفلسطيني هي التي يجب أن تُقدَّم وتُحترم، وإنْ خالفت ما تراه «حماس»، حتى لو وصل الأمر إلى رفض الشكل الإسلامي للدولة الفلسطينية. وقد قال بوضوح: «إذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية فأنا أحترم وأقدس رغبته وإرادته.»[٩٣] وارتبطت هذه الفكرة عضوياً بفكرة الانتخابات وأشكالها المختلفة. وهي كلها أفكار حظيت باهتمام «حماس» وعنايتها بموضوع الشرعية التمثيلية للشعب الفلسطيني بصورة عامة.[٩٤]

كان بروز أو خفوت الدعوات المنادية بالاستفتاء أو بالانتخابات التشريعية العامة

---

(٩٢) الحروب، «الإسلاميون في فلسطين»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٩٣) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، «النهار» المقدسية، ٣٠/٤/١٩٨٩.

(٩٤) أنظر الفصل الخامس ـ ثانياً: «حماس» والانتخابات.

متوازيين مع الأحداث السياسية المتلاحقة، ولا سيما المفصلية منها. فقد تصاعدت الدعوة إلى إجراء استفتاء عام بعد فشل جولات واشنطن التي تلت مؤتمر مدريد في أواخر سنة ١٩٩١. ووجهت «حماس» الدعوة إلى التعرف إلى إرادة الشعب إزاء ما يحدث، وهو أمر «لا بد أن يكون عبر استفتاء شعبي عام في الداخل والخارج وسط جو نزيه ودون ضغط أو إكراه، ليقول كلمته في كل ما يمس مستقبله ويحدد مصيره ومصير الأجيال القادمة.»(٩٥)

ومباشرة بعد هذه الدعوة جاءت دعوة مماثلة من رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في جولات واشنطن، الدكتور حيدر عبد الشافي، قامت على استفتاء الشعب الفلسطيني بشأن الاستمرار في مسيرة المفاوضات أو عدم الاستمرار. وآنذاك رحبت «حماس» بدعوة عبد الشافي، واعتبرتها انتصاراً لخطها السياسي؛ إذ إن «طلب عبد الشافي إجراء الاستفتاء (يعتبر) تحولاً أساسياً يدل على مدى نجاح الضغط الشعبي الفلسطيني في إيصال موقفه. (و) المرحلة القادمة تتطلب من فريق مدريد/واشنطن أن يعيد حساباته ويراجع موقفه ويعود إلى الشعب الفلسطيني ليقول كلمة الفصل في هذا الموقف.»(٩٦)

وتطور هذا الموقف وتجسد في أهم صورة له من خلال مبادرة المكتب السياسي لـ «حماس» في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وذلك عبر المطالبة بانتخابات تشريعية عامة، يقرر الفائزون فيها الاتجاهات الرئيسية للمسيرة الفلسطينية. كما أن أقوال رئيس المكتب السياسي التي سبقت المبادرة المذكورة وهيأت لها تتحدث بالتفصيل عن جوهر القناعة بفكرة خيار الشعب أياً يكن، وقبول «حماس» بنتيجته أياً تكن. وهذا يتم عن طريق «إجراء انتخابات حرة يقرر الشعب الفلسطيني [بها] قيادته المنتخبة، هذه القيادة المنتخبة هي التي ستعبّر عن طموحات الشعب الفلسطيني ومستقبل الصراع، فإذا ما انتخبت الحركة فلها موقف واضح من الصراع، أمّا إذا كانت أقلية فإنها ستعبّر عن وجهة نظرها بكامل حريتها وستحترم رأي الأغلبية المنتخبة...»(٩٧)

---

(٩٥) بيان «حماس» الدوري رقم ٩٠، ١٩٩٢/٩/٥.

(٩٦) إبراهيم غوشة (الناطق الرسمي باسم «حماس»)، «القدس» المقدسية، ١٩٩٢/٩/٢٢، نقلاً عن «رويتر».

(٩٧) أبو مرزوق، «السبيل» الأردنية، ١٩٩٤/٤/١٩، مصدر سبق ذكره.

الفصل الثالث
"حماس" والعلاقات السياسيّة الفلسطينيّة

أولاً: «حماس» ومنظمة التحرير الفلسطينية

أ) العلاقة بالمنظمة

شكل موضوع صوغ العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم بالسلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي إحدى أبرز المعضلات التي واجهتها «حماس» منذ تاريخ انطلاقها. والخيارات المطروحة أمام الحركة في صوغ تلك العلاقة كانت، ولا تزال، محدودة من جهة، وملآنة بما تراه الحركة مزالق سياسية من جهة أُخرى. وفي جميع الأحوال، وعلى صعيد العلاقة بالمنظمة، فإنه يمكن توصيف ثلاثة خيارات رئيسية: خيار دخول المنظمة والعمل من داخلها ووراثتها بالتدريج؛ خيار العمل من خارج المنظمة، سعياً للحلول مكانها كبديل محتمل؛ خيار استمرار الشد والجذب، وهو يقع بين الخيارين المذكورين، وتبقى «حماس» وفقه خارج المنظمة، وفي الوقت عينه لا تطرح نفسها بديلاً منها.

ولا بد قبل مناقشة هذه الخيارات الثلاثة من ضرورة تحليل موقف «حماس» النظري من المنظمة وتطوره خلال الأعوام الماضية من عمرها. وفي السياق نفسه، لا بد من تحليل موقف المنظمة من «حماس» وتطوره عبر المراحل المتلاحقة.

ب) نظرة «حماس» إلى المنظمة

تدرجت نظرة «حماس» إلى المنظمة، على صعيد الاعتراف بشرعيتها ووحدانية تمثيلها، إلى عدة مواقف. وتزامن ذلك مع تطور الأحداث السياسية، ولا سيما على صعيد العملية السلمية.

ابتدأت النظرة بالاعتراف المتحفظ، الذي أشار ميثاق «حماس» إليه بصورة أساسية، وانتقلت بعد ذلك إلى التحفظ الكامل ثم إلى تجاهل موضوع الاعتراف،

وذلك مع انعقاد مؤتمر مدريد، وتطورت إلى الاتهام بالتفريط والتنازل الكلي مع عقد اتفاقي أوسلو والقاهرة، وصولاً إلى إعلان أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني وطموحاته. ويلاحظ بوضوح أن هجوم «حماس» على المنظمة واتهامها بالتفريط كانا يوجهان غالباً إلى «القيادة المتنفذة» لا إلى المنظمة ككل، إذ كانت «حماس» تأمل دوماً بإصلاح المنظمة. ويلاحظ أيضاً أن اتهام المنظمة والهجوم عليها خفّت حدّتهما كثيراً بعد دخول السلطة الفلسطينية مناطق الحكم الذاتي في أواسط سنة ١٩٩٤، إذ أصبحت السلطة الآن محط الهجوم والاتهام، وغابت المنظمة عن خطاب «حماس» الهجومي. ولقد وضّح ميثاق «حماس» الموقف الأوّلي من المنظمة، وهو موقف دافئ ويتحدث عنها بإيجابية، وينتقد ابتعادها عن الإسلام برفق. وينص هذا الموقف على أن:

> منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.
>
> وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير، والاستعمار ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات.
>
> ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ وما يمكن أن تتطور إليه ـ وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسره ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾ (البقرة: ١٣٠). ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك ـ ونسأل الله أن يكون قريباً ـ فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.[1]

---

(١) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ١٩٨٩/٨/١٨، بلا ناشر أو مكان نشر. أنظر النص كاملاً في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢.

على الرغم من هذا الحديث المطول عن المنظمة، فقد غاب عن النص الموقف الحقيقي والواضح من شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني. وظهر ذلك الموقف بصورة أدق في مواضع أُخرى، أهمها المقابلة التي نشرتها مجلة «فلسطين المسلمة» مع قيادة «حماس»، بعد صدور الميثاق بأقل من عام واحد، والتي تضمنت سؤالاً بشأن اعتراف أو عدم اعتراف «حماس» بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وكان الرد كالآتي: «في الإجابة على هذا السؤال ينبغي التفريق بين منظمة التحرير كإطار وطني وبين المنظمة كتوجّه سياسي وبنية قائمة. فالمنظمة كإطار وطني يستوعب كافة أفراد الشعب الفلسطيني بمختلف اتجاهاتهم ويقودهم نحو التحرير الشامل، والكامل لفلسطين، حسب ما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني، هي موضع اعتراف الجميع بمن فيهم حركة المقاومة الإسلامية (حماس). أمّا المنظمة كتوجّه سياسي حالي وبما تعلنه صراحة عن استعدادها للاعتراف بإسرائيل مقابل السماح لها بإقامة دولة مستقلة على جزء من أرض فلسطين فهذا موضع رفض من حماس، تأسيساً على فلسفتها.»[٢]

وفي سياق موقف الاعتراف بالمنظمة اعترافاً متحفظاً، يأتي أيضاً النص الذي أوردته «المذكرة التعريفية» بحركة «حماس»، والذي يشير إلى أن «حركة حماس ليست بديلاً لأحد، وترى أن م.ت.ف. إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه ولا مانع لديها من الدخول في إطار م.ت.ف. على أساس التزام م.ت.ف. بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني وإعطائه شرعية الوجود على أي جزء من فلسطين.»[٣] وتكمن أهمية النصوص الثلاثة هذه في كونها مصوغة بعناية ودقة، وهي بهذا تتميز عن تصريحات القادة والرموز التي تكون خاضعة أحياناً لضرورات الإعلام والأوضاع المحيطة.

وانتقل هذا الموقف إلى مربع جديد مع انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ وانضمام المنظمة إليه. وقد اتجهت «حماس» في هذا الموقف إلى إعلان مزيد من التحفظ حيال شرعية تمثيل المنظمة، وإلى تجاهل أكثر لموضوع اعترافها بالمنظمة ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال الإعلان المتكرر بشأن «عدم شرعية الوفد الفلسطيني المفاوض» الذي كان يلتقي وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في

---

(٢) مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، أيار/مايو ١٩٩٠.

(٣) حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، «مذكرة تعريفية»، (تاريخ تقريبي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٣.

جولاته التحضيرية للمؤتمر،(٤) ولاحقاً من خلال إعلان عدم شرعية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الصادرة في دورة الجزائر (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، «حيث أننا في (حماس) نعتبر أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية لم يكن مؤهلاً لاتخاذ قرار مصيري يعبّر عن ضمير شعبنا الفلسطيني البطل في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ قضيتنا، وأن أي وفد يشكل على أساس هذه القرارات هو وفد غير شرعي ولا يمثل الشعب الفلسطيني.»(٥)

وتطور عدم الاعتراف بشرعية الوفد المفاوض إلى التحفظ عن شرعية تمثيل المنظمة. وبرز ذلك في أهم صوره في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، خلال اللقاء الذي عقد بين «حماس» والمنظمة في الخرطوم، برعاية الشيخ حسن الترابي. وكان تحفظ «حماس» عن الاعتراف بشرعية المنظمة أحد أسباب تفجر اللقاء وفشله. ويجدر هنا، وبالنظر إلى الأهمية التي امتاز ذلك اللقاء بها، إيراد المقطع الخاص بهذا الموضوع من محضر الاجتماع:(٦)

> ... أبو الأديب (سليم الزعنون): في البند الأول أقترح إضافة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
>
> أبو عمار: أكتب ما نصّت عليه مواثيق الأمم المتحدة.
>
> د. محمد صيام (وفد حماس): إبقها كما هي.
>
> أبو يوسف (نصر يوسف): قلت لا تكتبها لأنني أعتبرها بديهية ومتفق عليها، ما في تقوى نسلمها لأي دولة عربية.
>
> أبو عمار: المطلوب تسليمها لدولة عربية.
>
> أبو الأديب: بالأمس ذكر الإخوان أنهم لا ينازعون المنظمة وليسوا بديلاً للمنظمة واعتبروا ما يكتب على الحيطان صبيانياً، منظمة التحرير هي الوطن المعنوي للفلسطينيين والخلاف بيننا في نسبة التمثيل، ولو فرضنا أننا أعطيناهم ٤٠٪ هل تصبح المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد؟
>
> غوشة: مستعدون للاعتراف بها مقابل سحب اعترافهم بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل.
>
> أبو الأديب: أريد أن أسأل هذه المناقشة التي تسجل في المحاضر وترسل على الفاكس وتلتقط وتقول إن هنالك فئة من الشعب الفلسطيني لا تعترف بالمنظمة يمكن أن لا يعترف الأخ غوشة بقيادة المنظمة ولكن يعترف

---

(٤) مثلاً: بيان «حماس» الدوري رقم ٧٧، ٣/٨/١٩٩١.

(٥) بيان «حماس» الدوري رقم ٧٩، ٧/١٠/١٩٩١.

(٦) نقلاً عن «السفير» (بيروت)، ٢٠/٢/١٩٩٣.

بمنظمة التحرير كإطار وطني.

أبو رجائي: منظمة التحرير إطار للشعب الفلسطيني كله، ولما أُضيفت كلمة (الوحيد) كان هنالك دول وتجار عرب ومسلمون للمتاجرة بالقضية الفلسطينية، وحتى لا يكون بدائل عربية أو إسلامية، وإحنا حريصين على هذا الإطار ونحن مصرون إصراراً كاملاً.

أبو عمار: فتح هي الفصيل الرئيسي لمنظمة التحرير إذا خدشت هذا الموضوع فلا تستحق أن تبقى في المنظمة ولا أستطيع أن أبقى في مكان فيه أحد لا يعترف بالمنظمة.

د. الترابي: أنا أستحي أن أكتب أن حماس اعترفت بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً.

أبو الأديب: الأردن اعترف بالمنظمة وإحنا الفلسطينيين يكون موقفنا أدنى من موقف الأردن.

د. الترابي: سأضيف عبارة (الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) في وصف السيد ياسر عرفات.

د. موسى أبو مرزوق: لا أحد ينتظر دولياً وعربياً من حماس هذا الاعتراف ونعتقد أن هذا الشرط ليس مطلوباً. أمّا من حيث السياسة فلا ندّعي أننا بديل ولن نطرح أنفسنا بديلاً. لا علاقة بين هذه الجملة ودخولنا المنظمة.

نعتقد أن من مصلحة الشعب الفلسطيني ألا نذكر الجملة خاصة أن الخط السياسي والحركة السياسية للمنظمة وإذا وقّعتم أي اتفاقية، والشعب الفلسطيني يرفض هذه الاتفاقيات فاتركوا لنا الحرية حتى يوجد إطار بديل عندما تنهار المنظمة إذا وافقتم على أي حل.

د. الترابي: سنكتبها في المقدمة.

د. موسى: هذه الجملة لن تُكتب ولن نوقّع على بيان يحملها.

غوشة: هذه الجملة غير لازمة.

د. موسى: لا نريد أن نضعف الموقف بتجزئة التمثيل ولكن لو لظروف دولية قهرت المنظمة، من مصلحة الشعب الفلسطيني أن يبقى فصيل ومتنفس للشعب الفلسطيني.

أبو عمار: لن نتنازل عن مكتسباتنا التي كتبناها بالدم، أنتم جدد على الساحة وإحنا بقالنا ٢٨ سنة.

د. موسى: لا أريدك أن تتنازل...

لقد كان التحفظ الكامل عن الاعتراف بشرعية المنظمة الموقف الذي امتد أمده بين مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو؛ إذ بعد توقيع اتفاق أوسلو ثم اتفاق القاهرة، انتقل الموقف إلى مربع جديد هو اتهام «القيادة المتنفذة» بالتفريط الكامل، ونزع الشرعية

التمثيلية بصورة شبه كاملة. . .[٧]

وبلغت نظرة «حماس» إلى المنظمة حد الإعلان الصريح بعدم تمثيلها الكامل للشعب الفلسطيني وعدم شرعية وأحقية ذلك التمثيل، بسبب «التخلي عن الثوابت الفلسطينية»، كما تراها «حماس». «ففي السابق كانت شرعية المنظمة وأحقية تمثيلها للشعب الفلسطيني نابعة من اقترابها من الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا ودفاعها عن تلك الحقوق، ولم تكن تلك الشرعية في أي يوم من الأيام شرعية انتخابية واختيارية تمت بطريق إفراز عادي لقيادة شعبية. مع ذلك، ولاقتراب المنظمة في الماضي من الأهداف الوطنية الكبرى للشعب الفلسطيني ولنضالها المقدّر في سبيل التحرير وطرد الاحتلال وحق تقرير المصير، فإنه كان من المقبول اعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً، أمّا الآن وقد ابتعدت نهائياً عن تلك الأهداف، وفرّطت بها تفريطاً كاملاً عبر اتفاقيات أوسلو والقاهرة، وظهرت قوى جديدة أهمها الإسلامية أكثر اقتراباً والتزاماً بالأهداف الوطنية، فإنه بات من غير المعقول منطقياً الإبقاء على النظرة إلى المنظمة وشرعيتها التمثيلية، خاصة فيما يتعلق بالفئة المتسلطة المتنفذة عليها. هذا مع التذكير بغياب أي شرعية انتخابية سابقة، إذ لو توفرت هذه الشرعية الشعبية عن طريق الانتخاب الحر والديمقراطي والتشريعي لاختلف تقييم الأمور.»[٨]

في الاتجاه المعاكس، وعلى صعيد نظرة المنظمة إلى حركة «حماس»، فإن مجموعة من المواقف التي يكمّل بعضها بعضاً أحياناً والمتناقضة فيما بينها أحياناً أُخرى، هي التي صاغت تلك النظرة في مختلف المراحل.

وقد تنوعت هذه المواقف، من الإهمال الكلي لوجود «حماس»، ولا سيما في مرحلة تأسيسها الأُولى التي رافقت انطلاقة الانتفاضة، إلى الاتهام بأنها تعمل خارج أُطر الشرعية الفلسطينية، وهي بذلك تخدم الاحتلال الإسرائيلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الاعتراف الصريح والمباشر بقوتها، ودعوتها رسمياً إلى الانضمام إلى المنظمة والمجلس الوطني الفلسطيني، ثم وصولاً إلى محاولة احتوائها وإضعافها عن طريق شقها أو حتى ضربها.

وظلت هذه المواقف المختلفة في جوهرها العام ملازمة لنظرة المنظمة إلى «حماس» طوال الأعوام الثمانية الأُولى من عمر «حماس»، وهذه الفترة هي موضوع

---

(٧) أنظر مثلاً بيان «حماس» الخاص الصادر بعد إعلان اتفاق أوسلو («غزة ـ أريحا أولاً»). والبيان بعنوان «الإصلاح الوطني الشامل هو الحل»، ١٩٩٣/٨/٢٨.

(٨) مقابلة شخصية مع الدكتور موسى أبو مرزوق، عمّان، ١٩٩٥/٤/٢١.

الدراسة هنا. وتداخلت تلك المواقف فيما بينها زمنياً، وتغلّب أحدها على المواقف الأُخرى انسجاماً مع أوضاع السياسة المتغيرة ومتطلباتها. لذا يمكن القول إن نظرية المواقف المتوازية، التي انطبقت على نظرة «حماس» إلى فكرتي الحل التاريخي والحل المرحلي، كما ورد سابقاً، انطبقت هنا على نظرة منظمة التحرير إلى «حماس». فنجد مثلاً أن اتهام «حماس» بأنها نشأت بدعم إسرائيلي مباشر أو غير مباشر ظل موجوداً في خطاب ياسر عرفات، على وجه التحديد، منذ نشوء «حماس» حتى العام الثامن من عمرها، وإن كان ظهور هذا الموقف يتحدد بناءً على درجة توتر العلاقة بين الطرفين في مختلف الأوقات. كذلك، فإن موقف الاعتراف بـ «حماس» مثلاً، وبأنها قوة فلسطينية موجودة في الشارع الفلسطيني، ودعوتها إلى الانخراط في المنظمة وأجهزتها، سواء في «الداخل» عن طريق الانضمام إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أو إلى السلطة الفلسطينية بعد مرحلة أوسلو، أو في «الخارج» عن طريق دخولها المجلس الوطني الفلسطيني، هذه الدعوة ظلت قائمة منذ العام الأول للانتفاضة وبروز «حماس» إلى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى إجراء الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

كان أبرز المحطات المشيرة إلى توازي هذه المواقف وتداخلها، هي تلك الفترة التي وجِّهت فيها الدعوة إلى «حماس» للمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/أبريل ١٩٩٠، وذلك كخطوة أولية لدخول «حماس» إلى المجلس. فقد تضمنت الدعوة اعتراف منظمة التحرير بـ «حماس» فصيلاً فلسطينياً وطنياً يتوجب تقديره والتعامل معه على هذا الأساس، وهو أول اعتراف رسمي واضح من المنظمة. لكن بعد ثلاثة أشهر من توجيه الدعوة، التي اعتذرت الحركة عن قبولها، توازى هذا الاعتراف مع حملة اتهام عنيفة. وقد ركزت تلك الحملة، التي افتتحتها مجلة «فلسطين الثورة»، على اتهام «حماس» بـ «المروق» من الصف الوطني، حيث أن «كل محاولة خروج عن سنن وكيان وقوانين البيت الفلسطيني خروج مارق.. (ولأن) أي افتعال لخصام مع منظمة التحرير الفلسطينية افتعال لخصام مع الوطن.»[٩]

وعلاوة على ذلك، فقد ركز خطاب المنظمة على أن «حماس» نشأت برغبة من

---

(٩) من افتتاحية مطولة لـ «فلسطين الثورة»، بعنوان، «لكي لا تضيع الحقيقة، ردنا على الحماسيين»، ١٩٩٠/٧/٨، وقد تميزت تلك الافتتاحية بأهمية خاصة كونها عبّرت عن موقف رسمي للمنظمة ومن خلال مجلتها الرسمية الناطقة باسمها.

إسرائيل، أو على الأقل برضاها، وذلك بهدف إضعاف موقف المنظمة. ثم تطورت هذه التهمة، مع تطور علاقات «حماس» الإسلامية، ولا سيما علاقتها بإيران، وحيث أصبح خطاب المنظمة، وخصوصاً خطاب ياسر عرفات، يركز على تدخل الأطراف الخارجية في الشأن الفلسطيني عبر «حماس»، التي أصبح ولاؤها للخارج.(١٠)

أمّا على صعيد الاعتراف بالحركة وبدورها النضالي، فقد توازت المواقف والتصريحات التي تسير في هذا الاتجاه مع المواقف والتصريحات الاتهامية والإقصائية. فعلى سبيل المثال، أشار ياسر عرفات في معرض رأيه في مواقف «حماس» إلى «أن لهم الحق في أن يقولوا رأيهم، ونحن نحترم رأيهم ونؤمن بالتعددية وحرية الرأي، ولحماس الحق في أن تقول رأيها في كل الشأن الفلسطيني سلباً أو إيجاباً مع أو ضد... إنها الديمقراطية التي نعتز بها.»(١١) ووصف صلاح خلف (أبو إياد) «حماس» بالقول «إن حماس قوة إسلامية موجودة داخل الأراضي المحتلة، وقاعدتها من أنظف القواعد المقاتلة.»(١٢)

وبشأن الموقف الخاص بأسلوب الاحتواء، يُشار إلى التأكيدات الكثيرة الصادرة عن المنظمة، وعن ياسر عرفات بصورة خاصة، وفي مرحلة ما قبل مدريد، من أن «حماس» جزء من المنظمة، وأن لها ممثلين معترفاً بهم في المجلس الوطني الفلسطيني، وأن هؤلاء الممثلين حضروا دورة المجلس التي عُقدت في الجزائر سنة ١٩٨٨، وأقرّت برنامج السلام الفلسطيني.(١٣) وفي مرحلة قيام السلطة الفلسطينية، وبعد إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفلسطيني، أكد ياسر عرفات مرة أخرى أن «حماس» شاركت في الانتخابات، وأن خمسة من أعضائها فازوا بعضوية المجلس،(١٤) مع أن «حماس» نفت ذلك بشدة وكررت موقفها المقاطع لتلك الانتخابات. ويشار هنا أيضاً إلى أسلوب الاتصال الدائم بـ «الإخوان المسلمين» في مصر، والذي اعتمده ياسر عرفات من أجل إقناع «الإخوان» هناك بالضغط على «حماس»، سواء لتخفيف المعارضة، أو لجعلها تنضوي تحت راية منظمة التحرير. أمّا في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٤، فقد تطور أسلوب

---

(١٠) أنظر مثلاً ما ورد من تصريحات لياسر عرفات في «القدس العربي»، ١٩٩٢/٩/٢٤، و«الشرق الأوسط»، ١٩٩٣/١/٢٨، وفي فترات لاحقة، أنظر مثلاً «الحياة»، ١٩٩٦/٣/٥.

(١١) «الشرق الأوسط» (لندن)، ١٩٩٠/٣/٢.

(١٢) «الوطن العربي» (باريس)، ١٩٨٩/٤/٣١.

(١٣) مقابلة مع ياسر عرفات، مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، عدد آب/أغسطس ١٩٩٠.

(١٤) أنظر مقابلة مع ياسر عرفات، «الحياة»، ١٩٩٦/٢/٦.

الاحتواء من تقديم العروض إلى الحركة للمشاركة في السلطة بعدد من المقاعد يساوي عدد مقاعد «فتح»، إلى محاولة شق «حماس»، وتشجيع بعض الرموز والعناصر على الانشقاق وتأليف حزب سياسي إسلامي منفصل. وسيتم أدناه التطرق إلى هذه الأمور، عند الحديث عن العلاقة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية.

ومن المواقف والممارسات الأُخرى الموازية، والتي تأتي تحت عنوان «نظرة المنظمة إلى (حماس)»، يمكن إيراد محاولات التحجيم والإقصاء، وأحياناً التصفية، بحسب مصادر «حماس».[١٥] وتشكلت هذه بصورة أساسية في الخلافات التي وقعت في السجون خلال الأعوام الثلاثة الأُولى من الانتفاضة، ثم في الصدامات الدامية التي وقعت في قطاع غزة بصورة رئيسية بين «حماس» و «فتح» على وجه التحديد، وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.[١٦]

ج) فرضيات العلاقة بالمنظمة

تمت الإشارة في مطلع هذا الجزء إلى أن ميثاق «حماس» اشترط تخلي المنظمة عن منهجها العلماني وعن برنامجها السياسي الخاص بالتسوية مع إسرائيل كي تلتحق الحركة بأجهزة المنظمة. لكن التطور اللاحق في فكر الحركة السياسي، وتراكم خبرتها، اتجها إلى التركيز على برنامج المنظمة السياسي واستحقاقاته. وأقرت ضمناً بأن التزام الديمقراطية والتعددية الفكرية، الذي أعلنته مراراً، يتطلب تجاوز الشرط الأول عملياً، والمتعلق بتخلي المنظمة عن برنامجها العلماني، وهو تجاوز لم يتم صوغه قولاً أو كتابة. وكان هذا الشرط غائباً بوضوح عن المطالب الأربعة التي وضعتها «حماس» أمام المجلس الوطني الفلسطيني كشروط لدخولها إلى المجلس. وقد تحدثت تلك الشروط عن ضرورة وقف مسلسل التنازلات، وعدم الإقرار بالوجود الصهيوني على أي جزء من فلسطين، وتحقيق صدقية التمثيل لمختلف الفصائل بحسب حجومها الحقيقية، وممارسة الديمقراطية الحقيقية، سواء في إبداء الرأي أو في تسلم المسؤوليات القيادية.[١٧]

لكن حقيقة الصورة لم تكن بهذا التجريد المبسط، أي صوغ مجموعة شروط

---

(١٥) مقابلة مع إبراهيم غوشة، ١٩٩٥/٤/٢٦.

(١٦) أنظر أدناه، ثالثاً: «حماس» والفصائل الفلسطينية، البند الذي يتحدث عن العلاقة بحركة «فتح».

(١٧) «مذكرة حماس إلى المجلس الوطني الفلسطيني»، ١٩٩٠/٤/٦، أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٤.

واشتراطات يصار إلى المطالبة بتحقيقها، فإن تمت الاستجابة لها، يصبح دخول «حماس» إلى المجلس الوطني وإلى أجهزة المنظمة ميسوراً ومن دون عقبات. ففي الواقع العملي، دار، ولا يزال يدور، جدل كبير حول موضوع العلاقة بالمنظمة والشكل الملائم له، وتعددت الفرضيات التي تقترح صور تلك العلاقة.

وبمتابعة الخطاب والممارسة «الحماسية» على هذا الصعيد، يمكن حصر هذه الفرضيات في اتجاهات رئيسية ثلاثة:[١٨]

● الاستبدال الكلي ـ إعلان «حماس» نفسها بديلاً من المنظمة، وبالتالي عدم الانخراط فيها.

● الإحلال الداخلي ـ وراثة «حماس» للمنظمة، عن طريق الدخول فيها والعمل من داخلها.

● استمرار الشد والجذب ـ البقاء خارج المنظمة وعدم طرح «حماس» نفسها بديلاً.

ويحسن أن تناقش هذه الفرضيات الثلاث في ضوء الطرح الذي طرحته «حماس» بشأن إمكان دخولها إلى المنظمة، أو عدم دخولها، وذلك عبر مذكرتها المشار إليها سابقاً، والتي وجهتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/ أبريل ١٩٩٠.

بحسب تلك المذكرة، فإن «حماس» ترى أنه يمكنها «التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني» في حال تحقيق الشروط التالية:

> **أولاً**: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.
>
> **ثانياً**: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي كياناً شرعياً ومعترفاً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه، بما في ذلك القرارات ١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨.
>
> **ثالثاً**: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.
>
> **رابعاً**: اعتبار قضية فلسطين قضية الأمة العربية جمعاء التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.
>
> **خامساً**: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها،

---

(١٨) أنظر: خالد الحروب، «حماس ومنظمة التحرير: فرضيات العلاقة»، مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل (حماس) في المجلس بعدد يساوي ويكافىء ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠٪ من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل (حماس) على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى التوّ كل ما يتعرض له سجناء حماس من اعتداءات وتطاول على أيدي حركة فتح في كل سجون الداخل، وإعطاؤهم حقوق القوى الأُخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا وحق تطلعات شعبنا وتضحياته، والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة آنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني (وهي: اعتماد الانتخابات وليس التعيين في اختيار أعضاء المجلس، في حالة تعذر الانتخابات يجب أن يعكس التشكيل الأوزان السياسية للقوى، اختيار المستقلين بناءً على ما تفرزه الانتخابات أو بتوافق جميع القوى الفاعلة، تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني، وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره، تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني وتراثه الأصيل).[١٩]

في ضوء هذا الطرح، يمكن الآن التعرض للفرضيات الثلاث المتعلقة بطبيعة علاقة «حماس» بالمنظمة:

الفرضية الأُولى: وهي الإحلال الداخلي عبر الانضمام إلى المنظمة، وإحداث التغيير من داخلها ـ خيار الوارث. وتقوم هذه الفرضية على جوهر أساسي هو إمكان تكرار تجربة دخول «فتح» إلى منظمة التحرير بعد حرب سنة ١٩٦٧، وتغيير وجهتها من منظمة رسمية دبلوماسية إلى جبهة فدائية جماهيرية. وذلك لأن برنامج المنظمة الحالي، بحسب هذه الفرضية، استُنفد ولم يعد معبِّراً عن طموحات الجماهير الفلسطينية والأجيال الجديدة، تماماً كما استُنفد برنامج منظمة التحرير في أواخر الستينات ولم يعد آنذاك معبراً عن طموحات الشعب الفلسطيني.

غير أن هذه الفرضية جوبهت بمجموعتين من العوائق: إحداهما تتعلق

---

(١٩) «مذكرة حماس إلى المجلس الوطني الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره.

بالمواقف المبدئية، والأُخرى تتعلق بالإمكانات العملية. هذا فضلاً عن الشكوك حول دقة التقويم بشأن برامج المنظمة، وحول ما إذا كانت قد استُنفدت حقاً في الوقت الراهن، ومدى دقة التشبيه التاريخي.

والأسباب المبدئية مرتبطة بالتوجهات السياسية التي تبنّتها المنظمة بعد خروجها من بيروت سنة ١٩٨٢، والتي تركزت بوضوح على الاتجاه والعمل السياسيين والدبلوماسيين. وهي سياسة حامت حول قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وتكثّف التعامل معها عربياً وفلسطينياً بعد قمة فاس سنة ١٩٨١. وقد وُجدت هذه التوجهات عند المنظمة قبل نشوء «حماس»، وارتبطت بظروف دولية وإقليمية، وبوعود قطعتها أطراف عدة للمنظمة بمساعدتها إن هي سارت على هذا الطريق وعدَّلت مواقفها علانية تجاه إسرائيل والاعتراف بها. وهي أجواء إقليمية مساعدة لتوجّه المنظمة وليست معاكسة له.

مع قيام المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التي عقدت في الجزائر سنة ١٩٨٨، بتبنّي برنامج السلام لاستثمار الانتفاضة، ترسخ الاتجاه نحو الحل التسووي القائم على أساس قيام دولتين، بما تضمنه هذا الحل من اعتراف صريح بوجود إسرائيل. وبذلك أصبح إمكان أن تتراجع المنظمة عن هذا الخط تراجعاً عملياً، وحتى نظرياً، كما تطالب «حماس»، أمراً غير وارد على الإطلاق.

وعلى المستوى العام للقضية الفلسطينية، ساءت الأمور بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وأفرز التمزق العربي الناتج منها مزيداً من أجواء التدهور واللامبالاة، الأمر الذي هيأ لإسرائيل فرصة تاريخية للموافقة على مشروع مدريد، كونه قام على أنقاض وضع عربي ملائم لها، من زاوية التشتت وانعدام الحد الأدنى من التضامن العربي العام.

على ذلك، فإن تراجع المنظمة عن برنامج «هجوم السلام» لم يكن في لحظة من اللحظات احتمالاً حقيقياً، أو مطلباً يمكن للمنظمة التفكير فيه. ومعنى ذلك أن التعارض المبدئي ظل قائماً بين رؤية «حماس» السياسية للحل، سواء أكان مرحلياً أم تاريخياً، والرافضة للاعتراف بوجود إسرائيل، ورؤية منظمة التحرير السياسية القائمة على الحل المرحلي، بما يتضمنه من اعتراف بإسرائيل. وفي هذا السياق، تبدو الشروط والمطالب التي وضعتها «حماس» أمام رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني وأمام قيادة منظمة التحرير كي توافق على الانضمام إلى المنظمة، والتي تنص أساساً على اشتراط التخلي عن التوجه السلمي للمنظمة والتراجع عن نهجها الذي أعلنته في «برنامج السلام ـ ١٩٨٨»، تبدو هذه الشروط شبه مستحيلة التنفيذ، أو تعجيزية

بحسب وصف قيادة المنظمة.

أمام هذا الواقع العملي، يبقى، نظرياً، أن تقبل «حماس» بالانخراط في منظمة التحرير من دون الإقرار ببرنامج السلام، وأن تعمل على تغيير هذا البرنامج من داخل المنظمة. وقد واجه هذا الافتراض، في الواقع، عقبات شديدة التعقيد نقلت النقاش إلى دائرة الحديث عن الأسباب العملية والتنظيمية الدافعة باتجاه خيار البديل والاستبدال الكلي بدلاً من الانضمام إلى المنظمة. وأهم هذه الأسباب حجم التمثيل الذي يتوجب أن تشارك «حماس» به في المنظمة، وآلية هذا التمثيل وكيفيته.

ولقد طالبت «حماس» من جهتها بأن تكون آلية التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني عبر الانتخاب، إذ إنه بالنسبة إليها الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعكس الحجوم الحقيقية للتيارات والفصائل في الشارع الفلسطيني. وإذا تعذر اعتماد هذا الأسلوب، يتم اللجوء إلى التقدير بالاستناد إلى الوقائع والمؤشرات الراهنة، مثل نتائج الانتخابات الموقعية، كالمهنية والطلابية، أو مثل حجم المشاركة في الانتفاضة وعدد الشهداء، وغير ذلك. وقد رفضت المنظمة آلية التمثيل المقترحة هذه بجزأيها: الانتخابات، واعتماد الثقل الجماهيري بحسب ما اقترحته «حماس»؛ فإجراء الانتخابات بين الفلسطينيين أمر غير ممكن وفي غاية الصعوبة، سواء داخل الأرض المحتلة حيث الاحتلال الإسرائيلي، أو خارجها حيث الوجود الفلسطيني والعوائق الكثيرة والشديدة التعقيد والتداخل. أمّا اعتماد الثقل الجماهيري بالأسلوب الذي اقترحته «حماس»، فقد رفضته المنظمة أيضاً لأنه لا يتلاءم مع آلية التمثيل المعتمدة في المجلس الوطني الفلسطيني، والتي تقوم على أساس توزيع المقاعد و «الحصص» بين ثلاث فئات أساسية هي: التنظيمات والفصائل، والهيئات والمنظمات الشعبية القاعدية، والمستقلون. وعلى ذلك، تأتي «حماس» ضمن الفئة الأُولى. وفي تلك الفئة، لا يزيد عدد المقاعد المخصصة لـ «فتح»، وهي كبرى التنظيمات الفلسطينية، عن الأربعين مقعداً، وتليها الجبهة الشعبية بخمسة عشر مقعداً. وما تقترحه المنظمة على «حماس» هو أن تنال الحركة عدداً من المقاعد أقل من عدد مقاعد «فتح» وأكثر من عدد مقاعد الجبهة الشعبية، بحيث تصبح التنظيم الثاني من حيث عدد المقاعد في المجلس. غير أن سائر مقاعد المجلس، وهي تزيد عن ٤٠٠ مقعد، تظل، بحسب تقويم «حماس»، تحت سيطرة «فتح» بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وخصوصاً في فئة المستقلين الذين يتم اختيارهم بالتعيين المباشر من قبل لجنة خاصة يسيطر ياسر عرفات عليها سيطرة تامة.[٢٠] وتبقى فئة الهيئات

---

(٢٠) مقابلة مع إبراهيم غوشة، مصدر سبق ذكره.

والتنظيمات القاعدية، كاتحادات الطلاب والمرأة والاتحادات المهنية، وغيرها؛ وهذه كلها موجودة خارج فلسطين، وليس لـ «حماس» في بلاد الشتات الفلسطيني تنظيمات يمكنها الانخراط في هذه الهيئات وخوض انتخاباتها لإحراز مقاعد فيها، وصولاً إلى الفوز بالمقاعد المخصصة لها في المجلس الوطني الفلسطيني.

في المحصلة النهائية، تجسَّد تجمع المعوقات المبدئية والمعوقات العملية في التباين الكبير بين مطالب «حماس» وشروطها لدخول المجلس الوطني وبين ردّ المنظمة على تلك الشروط. فكل الذي عرضته المنظمة على «حماس» هو عدد من المقاعد يتراوح بين ١٧ و٢٥ مقعداً، وذلك باعتبارها التنظيم الثاني بعد «فتح».(٢١) وهو عرض وصفته «حماس» بأنه «هزيل ولا يستحق النقاش.»(٢٢) وبهذه النهاية السريعة للمحاولة الجادة الوحيدة باتجاه الانضمام إلى منظمة التحرير، ضعفت فرضية العمل من داخل المنظمة ومحاولة إحداث التغيير من داخلها، ووصلت إلى أشد أوضاع ضعفها عند توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، حيث تزايد التباين وتضاعفت حدته.

الفرضية الثانية: الاستبدال الكلي بالعمل من خارج المنظمة وتحدي شرعيتها ـ خيار «البديل». وتقوم هذه الفرضية على قناعة مفادها أنه لا مفر لـ «حماس» من خوض معركة الشرعية التمثيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي طرح نفسها بديلاً من منظمة التحرير بكل صراحة ووضوح، وباستعداد مسبق لما سيجره مثل هذه القناعة من إشكالات ومتاعب على مختلف الصعد. ويمكن استقراء هذه القناعة بين السطور فيما يتوفر من أدبيات «حماس» وخطابها، وإن كان غير معبر عنها بوضوح وجلاء في أي موضع من مواضع ذاك الخطاب. وهنا، ترى «حماس» أن «التفكير بطرح البديل عن منظمة التحرير، هو تفكير مشروع، خاصة بعد تخلي المنظمة عن الثوابت التي قامت عليها، والتي وفّرت لها الشرعية التمثيلية.» لكن مع ذلك، «فإن التفكير المشروع في هذا الطرح لا يعني الإقرار بتبني توجه جديد، لأن هذا الإقرار يجب أن يخضع لتوافق وطني جديد، يفرز معادلة وطنية جديدة، تكون حماس في مقدمتها، وليست متفردة فيها.»(٢٣)

---

(٢١) قدّم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح، هذا العرض إلى الناطق الرسمي باسم «حماس»، إبراهيم غوشة، سنة ١٩٩٣. أنظر: المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

ويمكن القول إن بروز بعض ملامح فكرة طرح «البديل» في الأدبيات المتفرقة لـ «حماس» أثار ردات فعل غاضبة من قِبل منظمة التحرير؛ فخطاب «حماس»، وعلى الرغم من تكراره الحديث عن أن الحركة لا تطرح نفسها بديلاً من أحد، ظل يحوم في منطقة قريبة من ذلك الطرح. وتكفي الإشارة هنا إلى أن الهجوم الإعلامي الذي شنته منظمة التحرير على «حماس»، عبر مجلتها الرسمية «فلسطين الثورة»، كان أحد أسبابه الرئيسية، أو المعلنة على الأقل، أجزاء من كتيّب نشرته «حماس» في الأرض المحتلة فيه أن الحركة بـ «منهجها الإسلامي العظيم هي المؤهلة حضارياً واجتماعياً وواقعياً لصهر أبناء الشعب الفلسطيني في بوتقة واحدة على طريقة إقامة العدل والسلام على أرض فلسطين.»(٢٤) واعتُبر ذلك إعلاناً ضمنياً من «حماس» تطرح فيه نفسها بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الواقع، ثمة أدبيات أُخرى لـ «حماس» تحوم في المنطقة نفسها، وخصوصاً الأدبيات الصادرة بعد مؤتمر مدريد (١٩٩١) واتفاق أوسلو (١٩٩٣)؛(٢٥) إذ تصاعدت حدة الاتهام، وصار الحديث عن عدم تمثيل المنظمة أكثر وضوحاً. فمثلاً، يقول أحد بيانات تلك الفترة: «ألا فليعلم فريق أوسلو. . . ألا فليعلم هؤلاء أنهم لا يمثلون شعبنا، بل لا ينتمون إليه، فليتركونا وشأننا، وشعبنا كفيل بعدونا، وقادر على اختيار من يمثله ويقوده على درب الجهاد حتى النصر والتحرير.»(٢٦) ومثل هذا الخطاب يمكن متابعته في بعض بيانات «حماس» الصادرة في المناسبات العاطفية، وذات الأثر والمدلول، كالبيان الذي أصدرته بعد مهرجانها الاستنكاري في مناسبة ما سُمي حادث «الجمعة الحزينة»، يوم سقط في مسجد فلسطين ١٤ فلسطينياً برصاص الشرطة الفلسطينية، وذلك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. فقد عُنون

---

(٢٤) افتتاحية «فلسطين الثورة»، «لكي لا تضيع الحقيقة. . .»، مصدر سبق ذكره.
الكتيب المشار إليه، وهو بعنوان: «حماس، حركة المقاومة الإسلامية، بين آلام الواقع وآمال المستقبل»، نُشر أيضاً في الولايات المتحدة (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٩١).

(٢٥) مما قاله الدكتور عبد العزيز الرنتيسي بعد توقيع اتفاق أوسلو، على سبيل المثال، «إن الشعب الفلسطيني أصبح الآن بلا قيادة ولذلك لا بد من وجود قيادة. وإذا ادعت منظمة التحرير أنها تمثل الشعب الفلسطيني عندما كانت تطالب بتحرير فلسطين، فبأي حق تدعي الآن أنها تمثل الشعب الفلسطيني وقد اعترفت بإسرائيل وسلمتها جميع فلسطين.»، «الدستور» الأردنية، ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، نقلاً عن وكالة قدس برس.

(٢٦) بيان «حماس» الدوري رقم ١١٠، ٣/ ٤/ ١٩٩٤.

البيان المذكور بما يلي: «مهرجان غزة هو الاستفتاء الحقيقي، أكثر من سبعين ألفاً من أبناء الشعب الفلسطيني يقولون لا للارتهان للاحتلال، ونعم لحرمة الدم الفلسطيني والوحدة الوطنية.. نعم للمقاومة». وتحدث البيان في مضمونه عن أن المهرجان «كان بمثابة الاستفتاء والتعبير الحقيقي عن إرادة جماهير شعبنا الرافضة للاستسلام والرافضة لاتفاق أوسلو والقاهرة.. هذه هي الحقيقة، وهذه هي الرسالة الواضحة التي تقولها جماهير شعبنا.»(٢٧) لكن على الرغم من هذه الإشارات كلها، فإنه لا يمكن الخلوص إلى أن لدى «حماس» توجهاً ثابتاً للسير بهذا الاتجاه إلى آخر الشوط؛ فقد ظلت هذه الإشارات إلى الحديث عن البديل معدودة ومترددة، قياساً بالتأكيدات الكثيرة المشددة على أن «حماس لا تطرح نفسها بديلاً عن أحد.»(٢٨)

وعلى صعيد الممارسة العملية، لم يكن هناك ترجمة مباشرة للاقتراب من صيغة البديل. والمرّة الوحيدة التي فهم بعض الأطراف خلالها أن «حماس» تحاول إيجاد صيغة بديلة من منظمة التحرير، هي تلك التي قدمت «حماس» فيها مشروعاً للفصائل العشرة بعد مؤتمر مدريد. فقد اقترح المشروع المذكور إنشاء هيئة أو صيغة تنظيمية تحت اسم «لجنة التنسيق الفلسطينية العليا»، وهي «لجنة تنسيقية بين منظمات فلسطينية تهدف إلى تنسيق جهود هذه المنظمات، وتكامل أدوارها وإمكاناتها، وتوحيد مواقفها في كل الشؤون التي تهم قضية وشعب فلسطين، وخصوصاً في الأرض المحتلة.» ولا يأتي مشروع تأليف هذه اللجنة إلى ذكر منظمة التحرير إلا عند إيراد الانعكاسات الإيجابية لهذه اللجنة على القضية الفلسطينية، حيث ستقوي «جبهة رفض التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، الأمر الذي يقلل من حجم تنازلات م.ت.ف. في المفاوضات.»(٢٩) وقد تحفظ عن المشروع بعض الفصائل الفلسطينية، ولا سيما الفصائل المنضوية في منظمة التحرير، وذلك باعتباره تعدياً على الشرعية التمثيلية للمنظمة وخطوة لإيجاد بديل منها.(٣٠)

---

(٢٧) بيان خاص بالعنوان الذي ورد في النص أعلاه، بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩٤.

(٢٨) إن المواضع التي تم فيها هذا التأكيد كثيرة جداً. أنظر «ميثاق حماس» و«المذكرة التعريفية» في ملحق الوثائق.

(٢٩) أنظر نص المشروع في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٧.

(٣٠) تحدث أبو نضال المسلمي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، عن المشروع، وذلك في أثناء اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في تونس في أيار/مايو ١٩٩٢، قائلاً: «من جانبنا فإننا نعلن رفضنا القاطع لهذا المقترح، لأنه ينبثق من رؤية خلاصتها أن الظروف قد نضجت لخلق البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية.» أنظر: «الهدف»، ١٧/٥/١٩٩٢.

خلاصة القول بشأن فرضية الاستبدال الكلي بإعلان البديل، أن «حماس» لم تحسم رأيها في هذا الاتجاه، وإن ظهر بعض الإشارات المترددة في ثنايا الممارسة والخطاب. وكان من الواضح أن الأوضاع الدولية والإقليمية، فضلاً عن تعقيدات الوضع الفلسطيني التحالفي، أقنعت «حماس» بأنه ليس من السهل السير على هذا الطريق. وهي في أية حال قناعة موجودة، ويتحدث قادة «حماس»أنفسهم عنها. إذ إن «شرعية المنظمة واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أصبحت تستمد من الاعتراف والدعم الدولي والعربي لها، أكثر بكثير من استمدادها ذلك الاعتراف من الشعب الفلسطيني. وبعد أن استجابت المنظمة لكل الشروط الأميركية في عملية التسوية، أصبح وجودها ضرورة دولية تقتضيها موازين وسياسات ومصالح الدول الكبرى في المنطقة، التي تتلاقى مع المصلحة الإسرائيلية بالأساس.»(٣١)

الفرضية الثالثة: خيار عدم الحسم. وهي فرضية تقع في منطقة وسطى بين الفرضيتين السابقتين، حيث لا تنخرط «حماس» في أطر المنظمة ولا تعلن نفسها بديلاً منها. وهذا الوضع ليس جديداً على الساحة الفلسطينية، إذ ثمة عدد من التنظيمات يقع في هذه المنطقة. لكن خصوصية وضع «حماس» تنبع من قوتها ومن ثقلها الكبير في «الداخل» الفلسطيني، الذي لولاه، لما تعددت فرضيات صوغ العلاقة بمنظمة التحرير ولما اكتست هذا الطابع من الأهمية.

حسمت «حماس» رأيها في فرضية عدم الانضمام إلى المنظمة، ولم تحسم رأيها في إعلان نفسها بديلاً منها، فانتهت إلى مربع عدم الحسم. وأمضت ثمانية أعوام من عمرها وهي تمارس عملياً خيار «المنطقة الوسطى». وقد كان لهذا الخيار تنظيراته الخاصة، وكان له فيما بعد إيجابياته وسلبياته بالنسبة إلى الحركة.

فعلى المستوى النظري، رأى ميثاق الحركة أنه لا مبرر لخشية المنظمة أو باقي الفصائل الوطنية من قيام «حماس»، التي بدورها «تطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً، حاضراً ومستقبلاً، تجمع ولا تفرّق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزّىء.»(٣٢)

وفي وقت لاحق من عمرها، نظّرت الحركة لوجودها وعملها خارج إطار منظمة التحرير بصورة أدق، مؤكدة أن ذلك لا يعني التصادم مع المنظمة، لأن الساحة تتسع

---

(٣١) مقابلة مع إبراهيم غوشة، مصدر سبق ذكره.

(٣٢) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

للجميع. ويحسن هنا اقتباس النصوص التالية، التي تحدد سياسة الحركة ونظرتها إلى العمل في الساحة الفلسطينية:

> ١ ـ ترى «حماس» أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها.
>
> ٢ ـ تسعى «حماس» إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل العاملة على الساحة ورائدها في ذلك القاعدة الذهبية التي تقول: نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما نختلف فيه.
>
> ٣ ـ حركة «حماس» ليس بديلاً لأحد، وترى أن م.ت.ف. إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه ولا مانع لديها من الدخول في إطار م.ت.ف. بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني وإعطائه شرعية الوجود على أي جزء من فلسطين.
>
> ٤ ـ تعتقد «حماس» أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر والاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال لكائن من كان أن يستخدم العنف أو السلاح لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات.
>
> ٥ ـ تعتقد «حماس» أنه على الرغم من التباين في الطرح السياسي للقوى والفصائل الفلسطينية، فإنها تستطيع أن تعمل بشكل مشترك وخاصة في مواجهة العدو وتصعيد المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضة المباركة. وقد بادرت «حماس» إلى تقديم مبادرات في هذا الصدد لتكوين قيادة مشتركة للانتفاضة، كما طرحت مشروعاً لأولويات العمل الوطني الفلسطيني.
>
> ٦ ـ تولي «حماس» أولوية خاصة لتوحيد مجموعات وفصائل العمل الإسلامية، وتؤمن بأن القواسم المشتركة بين هذه الفصائل أكبر بكثير من عوامل الافتراق.
>
> ٧ ـ «حماس» منظمة شعبية واسعة، تدافع عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي.[٣٣]

هذا الخيار الذي اعتمدته «حماس»، خيار عدم الحسم والبقاء في مربع الشد والجذب، حقق لها عدداً من الإيجابيات، وجر عليها في الوقت ذاته عدداً من السلبيات.

في الجانب الإيجابي، يمكن القول إن هذا الخيار أبقى للحركة درجة عالية من

---

(٣٣) «المذكرة التعريفية»، مصدر سبق ذكره.

المرونة والحرية، سواء في اتخاذ الموقف السياسي أو في التعبير عنه. وهي درجة لا يتيحها خيار الانضمام إلى المنظمة وخفض سقف الموقف السياسي، ولو نسبياً، ليقترب من الموقف الرسمي للمنظمة، ولا خيار إعلان البديل الكامل من المنظمة، وما يتطلبه من عرض بديل سياسي واضح ومفصل بحيث تطلب الشرعية الإقليمية والدولية على أساسه. وهو أمر سيخفض أيضاً سقف الموقف السياسي بصورة شبه أكيدة. كما أن خيار «المنطقة الوسطى» حفظ حداً أدنى من العلاقات والخطوط المفتوحة مع جميع الأطراف تقريباً، ومنها منظمة التحرير نفسها. وعلى الرغم من فترات التوتر الكثيرة، بل سيادة عنصر التوتر والتنافس في العلاقة الثنائية مع المنظمة أيضاً، فقد أبقى إحجام «حماس» عن إعلان نفسها بديلاً، وترددها في ذلك في ضوء ما سبق عرضه، قنوات اتصال مفتوحة بين الطرفين. ونجحت تلك القنوات في جمع الطرفين أكثر من مرة، وعقب حوادث تاريخية مهمة (كالإبعاد إلى الجنوب اللبناني، أو قيام السلطة الفلسطينية في قطاع غزة) عند قواسم مشتركة وإنْ كانت ضيقة ومتدنية.

وفي الجانب الآخر يمكن رصد عدد من السلبيات، أهمها أن خيار «عدم الحسم» هو الخيار الأسهل. وبالتالي، فهو خيار لا يضيف إلى تجربة «حماس» السياسية أية خبرة سياسية جديدة. إذ لم يكن هناك طوال ثمانية أعوام من عمر الحركة نقلات سياسية توحي بتراكم متضاعف للخبرة السياسية. وكان الوضع أقرب إلى الثبات، إن لم يكن إلى الجمود، في حين كانت منظمة التحرير تتقدم في برنامج التسوية، وتحقق على الأرض تغييراً جديداً متراكماً لمصلحة برنامجها، مع الأخذ في الاعتبار الدعم الدولي والإقليمي لذلك البرنامج.

وقد ترد في هذا السياق سلبية أُخرى متعلقة بتعاظم قوة «حماس» ونفوذها في بعض المراحل، وخصوصاً في الفترة التي امتدت بين قبيل الإبعاد (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) واستمرت طوال فترة الإبعاد، وما رافقها من عمليات عسكرية لـ «حماس» في «الداخل». وقد توازت تلك الفترة مع تباطؤ مسار العملية السلمية إلى حدوده الدنيا، وفقدان الثقة تقريباً في مجمل العملية السلمية. ولربما سرّع هذا الوضع مسار أوسلو السري بطريقة غير مباشرة، وذلك لقطع الطريق على استمرار تعاظم قوة «حماس» ونفوذها. وما من شك في أن وقود ذلك التسريع كان تقديم تنازلات إضافية من الجانب الفلسطيني، الذي كان يعيش هاجس فقدان الشعبية وفقدان الشارع الفلسطيني.

ثانياً: «حماس» والسلطة الفلسطينية

لمّا كان المدى الزمني لهذه الدراسة يغطي الأعوام الثمانية الأُولى من عمر «حماس»، أي من أواخر سنة ١٩٨٧ حتى أوائل سنة ١٩٩٦، فإنه يتعذر إجراء تقويم دقيق ومتكامل لطبيعة تطور علاقة «حماس» بمنظمة التحرير بشكلها الجديد؛ أي السلطة الفلسطينية التي أُقيمت في قطاع غزة وأريحا في أيار/مايو ١٩٩٤، وذلك بسبب قصر الفترة الزمنية التي تخص هذه العلاقة من جهة، وبسبب استمرار حدوث معطيات ومتغيرات جديدة ومتجددة ومتسارعة في الوضع الفلسطيني من جهة أُخرى؛ وهو ما يجعل من العسير الزعم أن انتظاماً ما في الخطوط السياسية يمكن ملاحظته وتتبعه أو الجزم باستمراره. وتحدث هذه المتغيرات وتتشكل بناءً عليها الأوضاعُ السياسية وصور العلاقات الموقتة في ظل فترة انتقالية، بحسب اتفاق أوسلو، الأمر الذي يجعل هذه العلاقة ومحاولة تحليلها متابعة صحافية ظرفية، أكثر من كونها تحليلية ومعمّقة.

في الأحوال كافة، ومع أخذ هذه الملاحظات في الاعتبار، فإنه يمكن رسم خطوط عريضة وعامة لما سارت العلاقة بين الطرفين عليه حتى تاريخ الانتخابات الفلسطينية، وسلسلة التفجيرات التي نفذتها «حماس» في القدس وتل أبيب في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦؛ مع التأكيد أن أية استنتاجات أو قراءات محددة قد لا تنطبق بالضرورة على طبيعة تطور هذه العلاقة في الأعوام المقبلة.

لقد تم في أكثر من موضع الإشارة إلى أن موقف «حماس» من اتفاق أوسلو، الذي مهّد الطريق لقيام السلطة الفلسطينية، اتسم بالعنف اللفظي فقط، ومن دون أية اتجاهات نحو استخدام القوة ضد السلطة الوليدة في القطاع. ولم تحاول «حماس» استغلال الضعف المتوقع للسلطة في أيامها الأُولى فتفرض شروطها، أو تجهضها أو غير ذلك. صحيح أن البيانات والتصريحات الحماسية كانت على درجة عالية من العنف والاتهامية، لكن من الصحيح أيضاً أن ترجمة ذلك الموقف على الأرض ظلت ضعيفة.

يمثل خط الموقف العنيف لفظياً، واللّيّن عملياً، الخط الأول البارز في علاقة «حماس» بالسلطة وتعاملها معها في العام الأول من عمر هذه السلطة. وهناك تصريحات كثيرة من رموز «حماس» وقادتها في «الداخل» و«الخارج» تحدثت عن جوهر هذا الخط، خلاصتها أن «حماس» لن تمارس العنف ضد سلطة الحكم الذاتي، بل ستعارض بطرق سلمية، وستوجه جهدها العسكري ضد إسرائيل. وظل هذا

الموقف ثابتاً حتى مع ازدياد حدة التوتر بين السلطة و«حماس» في إثر العمليات العسكرية التي قامت كتائب عزالدين القسّام بها ضد أهداف إسرائيلية انطلاقاً من قطاع غزة بصورة أو بأُخرى، علماً بأنه من المفترض أن تكون مسؤولية الأمن في القطاع، ومسؤولية عدم انطلاق أعمال عسكرية منه ضد إسرائيل منوطة بالسلطة الفلسطينية. وقد بلغ التوتر مداه في عدة حالات، أهمها عقب حملات الاعتقال الواسعة التي كانت السلطة تشنها ضد صفوف «حماس».

والخط الثاني في العلاقة يرتبط بالفترة الأُولى لدخول الشرطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. إذ استقبلت «حماس» أفراد الشرطة استقبالاً دافئاً، بل فتحت لهم أبواب الجمعيات الخيرية والمدارس التابعة لها، وذلك لتوفير أماكن النوم لهم، وخصوصاً في غياب الاستعدادات الإدارية لاستقبالهم وتأمين الحاجات الأساسية لهم. وشهدت تلك المرحلة أيضاً مقداراً من تصريحات «الغزل» بالشرطة أطلقها قادة «حماس»، أملاً، فيما يبدو، بأن تشكل تلك التصريحات، بالإضافة إلى طبيعة الاستقبال المفاجىء، التفافاً على الجسم الرئيسي للأمن الذي كان يتوقع أن تكون مهمته الأُولى التصادم مع سياسة «حماس» العسكرية بالأساس. وعلى الرغم من ظهور ملامح التوتر بين الشرطة و«حماس» بعد أشهر قليلة من دخول الشرطة إلى مناطق الحكم الذاتي، فإن الحديث عن أن «الشرطة الفلسطينية في مجملها وطنية وشريفة وستقف مع مجاهدينا»[٣٤] ظل يبرز من حين إلى آخر. وبقي هناك تفريق بين الشرطة كأفراد والشرطة كمؤسسة وقيادات؛ فمسؤولية القمع ومحاربة المجاهدين تقع على الرموز القيادية بصورة أساسية.

أمّا الخط الثالث والأهم في العلاقة فقد ارتبط بالاتصال بالسلطة الفلسطينية رسمياً من أجل حل الإشكالات الميدانية الكثيرة. وكانت «حماس» في الأشهر الأُولى من عمر السلطة حريصة دوماً على تأكيد أن تلك الاتصالات والحوارات أحياناً، حتى مع ياسر عرفات في قطاع غزة، إنما هي لتنفيس التوترات الميدانية وحل العالق منها، وليست حوارات سياسية.[٣٥]

---

(٣٤) مقابلة مع إبراهيم غوشة، «السبيل» الأردنية، ١٩٩٤/٨/٢٣. وانظر أيضاً بيانات «حماس» الموجهة إلى الشرطة الفلسطينية بعد حادثة بيت حانون (في القطاع)، التي أدت إلى استشهاد أربعة عناصر من الشرطة برصاص الجيش الإسرائيلي. ومن ذلك بيان لـ «حماس» بعنوان «حول المجزرة الصهيونية بحق الشرطة الفلسطينية»، ١٩٩٥/١٠/٣.

(٣٥) توضيح صحافي صادر عن المكتب الإعلامي لـ «حماس» بعنوان «تصريح صحفي حول اللقاء =

بيد أن تلك الحوارات المتفرقة اتسع نطاقها في قطاع غزة، وتعددت أطرافها، وصارت تأخذ طابعاً سياسياً شيئاً فشيئاً مع نهاية سنة ١٩٩٤. ويمكن اعتبار زيارة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات للجامعة الإسلامية في غزة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ أحد المنعطفات الأساسية في العلاقة السياسية بين «حماس» والسلطة الفلسطينية؛ فقد اجتمع هناك إلى عدد من قياديي «حماس» ورموزها، وإنْ بصفتهم الوظيفية لا السياسية. وكانت السلطة في تلك الفترة، وبأمر من رئيسها أيضاً، قد منحت عماد الفالوجي، أحد رموز «حماس» آنذاك، ترخيصاً بإصدار صحيفة أسبوعية ناطقة باسم «حماس».

ومع مرور الوقت شعرت «حماس» بالحاجة إلى الحوار وترطيب الأجواء، ولا سيما عقب كل عملية عسكرية تنفذها كتائب القسّام داخل إسرائيل. إذ كانت السلطات الإسرائيلية، وفور وقوع أية حادثة من ذلك النوع، تصب جام غضبها على السلطة الفلسطينية، متهمة إياها بالسماح لعناصر «حماس» بالعمل والتحضير للعمليات في مناطق الحكم الذاتي. ومع التعقيد الإضافي الذي كانت تلك العمليات العسكرية تستدعيه، فقد اختلطت الخطوط الثلاثة لتعامل «حماس» مع السلطة: العنف اللفظي في الموقف، ومحاولة تحييد الشرطة الفلسطينية، والاتصال بالسلطة رسمياً بهدف حل الإشكالات الميدانية. وصار من الواضح أن الضغوط الإسرائيلية على السلطة لا تحتمل التغاضي عن ضرورة إجراء حوار سياسي يحاول تفكيك الإشكالية الكبرى التي واجهت «حماس» والسلطة الفلسطينية معاً: وهي إشكالية استمرار عمل «حماس» العسكري ضد إسرائيل والآثار التي يتركها في السلطة وفي «حماس». وأعلنت «حماس» استعدادها لـ «إجراء حوار شامل وبأجندة مفتوحة» مع السلطة الفلسطينية.[٣٦] وفعلاً، كانت الخطوط بين «حماس» والسلطة مفتوحة حتى في أشد لحظات التوتر، وذلك عبر الشيخ سيد أبو مسامح، وعماد الفالوجي الذي فصلته «حماس» لاحقاً بسبب عدم رضاها عن قناعاته السياسية المنادية بضرورة المشاركة في السلطة، وعدم تعبيره عن خط الحركة.[٣٧]

= الذي تم بين حركة (حماس) وبين ياسر عرفات (في ٢١/٩/١٩٩٤)»، ٢٢/٩/١٩٩٤. وقد حضر اللقاء الدكتور محمود الزهار وإسماعيل هنية من «حماس»، وياسر عرفات وعبد الله الإفرنجي والطيب عبد الرحيم وزكريا الآغا ومحمد دحلان من جانب السلطة.

(٣٦) إبراهيم غوشة، «الدستور» الأردنية، ٢٣/٤/١٩٩٥.

(٣٧) أنظر: «بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس»، ١٠/١٢/١٩٩٥. وقد حمل البيان قرار الحركة بفصل الفالوجي، وذلك في «إثر تجاوزات متتالية... وبعد تنبيه أكثر من مرة لكي يحترم قرارات الحركة ويلتزم بنهجها ورفضه المتتالي لذلك.»

ومضى النصف الأخير من سنة ١٩٩٥ هادئاً بعض الشيء، ولا سيما في ظل انخفاض نشاط «حماس» العسكري ـ العملياتي ـ إلى الحد الأدنى لأسباب فنية خاصة بترتيبات ذلك العمل، كما تقول «حماس»، أو لأسباب تتعلق باتفاق غير مكتوب بين «حماس» والسلطة ينص على تهدئة الأجواء وإتاحة الوقت للسلطة الفلسطينية كي تحاول لملمة الأمور وتقديم تصور ينظم العلاقة الثنائية. وقاد ذلك الهدوء الاستثنائي، مع استمرار خطوط الحوار، إلى عقد جولة وساطة وجولة حوار رئيسيتين بين «حماس» والسلطة الفلسطينية، وذلك في الخرطوم في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وفي القاهرة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وكان لقاء القاهرة، بحضور ياسر عرفات شخصياً على رأس وفد من السلطة، وبحضور وفد موسع من «حماس» يمثل قطاع غزة والضفة الغربية و«الخارج»، حدثاً استثنائياً بالمعايير كافة، لأنه تم في مرحلة حساسة على الصعيد الفلسطيني عامة وعلى صعيد «حماس» خاصة؛ إذ إن جدول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وخروجه من المدن والقرى والمخيمات كان قد بدأ. وكان قد حُدد أيضاً يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موعداً لإجراء انتخابات المجلس الإداري للحكم الذاتي. وفي الوقت الذي حملت السلطة الفلسطينية إلى حوار القاهرة هدف وقف عمل «حماس» العسكري، أو تجميده على الأقل، وإقناع «حماس» بالمشاركة في الانتخابات المقررة، كانت «حماس» «تأمل أن يكون الحوار المرتقب بداية لعلاقة صحية وصحيحة بين حركة حماس والسلطة على قاعدة صيانة وحماية الشعب الفلسطيني.»[(٣٨)] وبمعنى أدق، لم تكن «حماس» تحمل معها سوى المطالبة بالإفراج عن المعتقلين وبنبذ الأساليب القمعية لأجهزة الأمن الفلسطينية. وعلى الرغم من الآمال التي انعقدت على ذلك اللقاء، فإنه لم يسفر إلا عن مجموعة كبيرة من التمنيات والتأكيدات، التي تناولت «الحرص على ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية وتحريم الاقتتال واعتماد مبدأ الحوار.. وتهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة والتعاون، والتأكيد على بذل الجهود كافة من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين في سجون الاحتلال، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة»،[(٣٩)] وذلك في مقابل مجموعة أقل من الالتزامات الواضحة، سواء من قِبل السلطة أو من قِبل «حماس»؛ إذ وعدت السلطة

(٣٨) بيان لـ «حماس» بعنوان «تصريح صحفي حول الحوار مع السلطة الفلسطينية»، ١٢/١٢/١٩٩٥.

(٣٩) البيان الختامي لحوار القاهرة، وهو بعنوان «بيان صحفي مشترك»، بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٥، وقد وقعه رئيس الوفد الفلسطيني سليم الزعنون، ورئيس وفد «حماس» خالد مشعل، القاهرة.

بالإفراج عن المعتقلين وتخفيف الضغط عن «حماس» واعتماد الحوار، ووعدت «حماس» بألاّ تدعو أحداً إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة، وأكدت أنها «لا تستهدف إحراج السلطة»،(٤٠) وهو تأكيد فسرته السلطة بأنه تعهد بتجميد العمل العسكري بصورة موقتة على الأقل.

والتزمت «حماس» خلال انتخابات المجلس الإداري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ما تعهدته، ولم تدع إلى مقاطعة الانتخابات، مع أنها اتخذت هي هذا الموقف. كما أنها لم تمارس العمل العسكري قبيل الانتخابات وخلالها، على الرغم من اغتيال قائد جناحها العسكري يحيى عياش قبل الانتخابات بأسبوعين. ومع أن الاغتيال لبّد الأجواء مرة أُخرى باحتمالات مفتوحة على المجهول، فقد بدا لوهلة أن الأمور أخذت تنحو منحنى مختلفاً عن ذي قبل.

لكن سرعان ما اختلطت الأوراق من جديد عندما نفذت «حماس» تهديداتها بالثأر لمقتل عياش، وقامت بسلسلة عمليات وتفجيرات في قلب القدس وعسقلان وتل أبيب، بعد إجراء الانتخابات بعشرة أيام فقط؛ الأمر الذي أرجع العلاقة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية إلى نقطة الصفر من جديد.

وكي تكتمل صورة أداء «حماس» وفكرها السياسي في علاقتها بالسلطة، فإن الملائم التوقف بعض الوقت عند الجانب الآخر منها: موقف السلطة نفسها من «حماس»، وكيف تطورت اتجاهات هذا الموقف.

تصرفت السلطة بذكاء وحذر في تثبيت مواقعها خلال العام الأول من قيامها. وكان الحذر والتعرف إلى بيئة الوطن وجس نبض المعارضة السمات الأساسية للشهرين الأولين من عمر السلطة. ومع ترسخ وجود أجهزة الأمن، وباعتماد سياسة الزحف المتدرج على مواقع المعارضة، بدأت السلطة تصلب من مواقفها، وخصوصاً بشأن جمع الأسلحة وملاحقة الخلايا العسكرية، وهي أمور ظلّت السلطة تتجنب الحديث عنها في فترة أشهرها الأُولى. وفي موازاة تلك السياسة، حاولت السلطة الفلسطينية إقناع «حماس» بالمشاركة في المناصب القيادية للسلطة، وعرضت عليها أربعة مقاعد قيادية، وعلى نحو يتساوى مع مقاعد «فتح» الأربعة، غير أن «حماس» رفضت العرض.(٤١) ومع ذلك، واصلت السلطة فتح بعض خطوط الحوار

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) مقابلة مع إبراهيم غوشة، مصدر سبق ذكره، أنظر أيضاً صحيفة «الشرق الأوسط» (لندن)، ١/٦/١٩٩٤.

والاتصال مع رموز «حماس»، أحياناً بهدف كسب الوقت، وأحياناً أُخرى بهدف الاحتواء وتليين الموقف من المشاركة في السلطة وفي الانتخابات المنوي عقدها. ولتحقيق الهدف نفسه، راحت أحياناً تستخدم أسلوب الهجوم الإعلامي واتهام «حماس» بالولاء للخارج والارتباط بجهات أجنبية (إيران تحديداً).

ونجحت سياسة الزحف المتدرج في دفع «حماس» إلى الخلف شيئاً فشيئاً، وفي تسجيل نقاط واضحة لمصلحة السلطة، وخصوصاً في ضوء المأزق الحقيقي الذي وجدت «حماس» نفسها فيه، وهو: إمّا مواصلة العمل العسكري، وما قد يجر إليه من صدام بالسلطة ينتهي إلى حرب أهلية، وإمّا تجميد ذلك العمل، ولو مرحلياً، وما قد يجر إليه من فقدان الصدقية والتميز. وكان كلا الخيارين مرّاً بالنسبة إلى «حماس»، فضلاً عن أن الزمن لم يكن في مداه القصير يعمل لمصلحتها بل لمصلحة السلطة التي تتقوى أجهزة أمنها وتتجذر في الواقع الفلسطيني، ويتضاعف عددها بصورة هائلة.

وكان من شأن الخط الأحمر الذي وضعته «حماس» لنفسها، وهو عدم الانخراط في الحرب الأهلية مهما يبلغ الأمر،[٤٢] أن شجّع السلطة على المضي في سياسة الزحف المتدرج بثقة واطمئنان، لأنها قدرت أن «حماس» لن ترد بالعنف مهما يبلغ المدى الذي تصل السلطة إليه، وهو تقدير دقيق فعلاً؛ إذ إن «حماس» لم ترد على حادثة «الجمعة الحزينة» ولا على اغتيال كمال كحيل، أحد قادتها العسكريين، ولا على اعتقال العشرات من أعضائها، حتى ولا على اعتقال قادتها ورموزها، أمثال محمد شمعة ومحمود الزهار وسيد أبو مسامح، واستجوابهم وتوجيه الإهانات إليهم. كما أنها لم ترد لاحقاً حتى على عمليات اقتحام المساجد والمؤسسات التابعة لها، بما فيها الجامعة الإسلامية نفسها.

وامتلكت السلطة زمام المبادرة، فانتقلت إلى محاصرة مواقع النفوذ التقليدية لـ «حماس»، كالمساجد والجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني. وفرضت قيوداً على الخُطب، وعلى استخدام المساجد التي ألحقتها بإدارة الأوقاف الخاصة بها، وراقبت عمل لجان الزكاة وغيرها من الهيئات الإسلامية المتأثرة بـ «حماس» بصورة غير مباشرة. وإزاء ذلك كله، كانت «حماس» فاقدة للأسلوب الذي يمكن أن تصد به هجوم السلطة عليها من مختلف الجبهات، وكانت تكتفي بإصدار البيانات الشاجبة والمنددة بما يحدث.

ولرغبتها الشديدة في فرض هيبتها على المجتمع والوضع العام، تعدت السلطة

---

(٤٢) أنظر مناقشة هذا الموضوع في الفصل الثاني ـ ثالثاً: إدارة الصراع.

بتجاوزاتها في تقييد الحريات في بعض المجالات ما كان قائماً أيام الاحتلال الإسرائيلي المباشر، مدفوعة من جهة بالضغط الإسرائيلي، وخصوصاً بعد عمليات «حماس» العسكرية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، ومستغِلة من جهة أُخرى الضوء الأخضر الدولي الذي وفرته الأجواء المنددة بالعمليات، والتي تُوجت بقمة شرم الشيخ التي أطلقت عملياً يد إسرائيل والسلطة الفلسطينية لاتخاذ أية إجراءات ضد «حماس» ومن دون أي حساب للرأي العام العالمي.

وثمة خط مهم آخر ركزت السلطة الفلسطينية عليه في تعاملها مع «حماس»، وهو محاولة شق الحركة من خلال تشجيع بعض العناصر فيها على إقامة حزب سياسي إسلامي مستقل، يعمل على استقطاب المتدينين، سواء من «حماس» نفسها أو من محيطها المناصر، ويلتحق بالسلطة، سواء بالانضمام إلى الأطر القيادية والمؤسسات أو بالانخراط في الانتخابات التي من المفترض تنظيمها بحسب اتفاق أوسلو.[٤٣]

ويذكر قادة «حماس» أن هذا الأسلوب «يحاوله عرفات مع حماس كما حاوله مع الفصائل الفلسطينية الأُخرى، في تاريخه المعروف سواء في الأردن، أو في لبنان، حيث يجتهد لشق التنظيم المنافس، وسيفشل بشكل مؤكد في حالة حماس، لسبب بسيط هو أن تركيبة حماس أعمق بكثير مما يتصور، وذلك العمق هو الذي ظل راسخاً رغم انشقاق الإخوة في الجهاد مثلاً، عن التنظيم الأم لحماس. ورغم أن ذلك الانشقاق كان يحمل شعارات هامة، لا تقارن معها أية شعارات يمكن أن يحملها أي انشقاق جديد يوالي السلطة، ويوالي برنامج اعترافها بإسرائيل.»[٤٤]

بكلمة موجزة، لقد قصدت سياسة الزحف المتدرج التي اتبعتها السلطة الفلسطينية في مواجهتها لـ «حماس»، وعلى مختلف الصعد، إضعاف الحركة عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً، ومحاصرة مناطق نفوذها. فعسكرياً، شنّت السلطة حملات الاعتقال الواسعة بحثاً عن خلايا كتائب عز الدين القسّام الفدائية. وسياسياً،

---

(٤٣) أنظر خالد الحروب، «حماس: لا مفر من الحزب السياسي في النهاية»، «الحياة» (لندن)، ٢٨/٦/١٩٩٥. وانظر أيضاً: «الحياة»، ١٥/١/١٩٩٦، حيث يورد تقرير صحافي من غزة تأسيس ثلاثة أحزاب إسلامية في القطاع، معظم مؤسسيها أعضاء سابقون في «حماس» أو مقرّبون منها، وهي: حزب المسار الإسلامي الوطني، وحزب الاتحاد الوطني الإسلامي، وحزب الخلاص الوطني الإسلامي.

(٤٤) مقابلة مع إبراهيم غوشة، مصدر سبق ذكره.

وجهت إلى الحركة تهمة محاولة تأخير انسحاب إسرائيل أو إعادة انتشار قواتها في الضفة الغربية، والأبعد من ذلك اتهامها بالتحالف مع اليمين الليكودي للمساعدة في إنجاحه في الانتخابات الإسرائيلية المقررة في أيار/ مايو ١٩٩٦، وبالتالي تهديد احتمال فوز حزب العمل الذي يرئسه شمعون بيرس. ويضاف إلى ذلك أيضاً جملة التهم الأخرى، كالارتباط بالخارج، وغير ذلك. وجماهيرياً، حاولت السلطة قطع صلات «حماس» بالقطاعات الشعبية، وذلك عن طريق السيطرة على مجالات العمل الشعبي الخيري والمسجدي التي ربطت «حماس» بعامة الناس. ويمكن القول إن تلك السياسة حققت في الفترة الزمنية المعنية هنا نجاحات لا يستهان بها.

ثالثاً: «حماس» والفصائل الفلسطينية

أ) الموقف النظري

يحمل ميثاق «حماس» موقفاً عاماً، هو أقرب إلى الإعلان الخُلُقي منه إلى الطرح السياسي في تصور العلاقة بالفصائل والاتجاهات الفلسطينية. فتحت عنوان «الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية»، يتحدث الميثاق عن أن «حماس» «تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي... وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً، حاضراً ومستقبلاً، تجمع ولا تفرّق، تصون ولا تبدد، توحّد ولا تجزّىء، تثمّن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساعٍ حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.»[٤٥] غير أن هذا الموقف النظري تفرّع على مستوى الممارسة، كما سيرد لاحقاً، إلى اتجاهين: أحدهما يتعامل مع الفصائل الواقعة في مربع الموقف السياسي المعارض لعملية التسوية، والآخر يتعامل مع الفصائل المؤيدة لتلك العملية، وخصوصاً حركة «فتح». وقد تلون كل من هذين الاتجاهين بحقائق الأمر الواقع والممارسة العملية. لكن الترجمة الأساسية العملية لهذا الموقف تظل الاعتراف الكلي بنضال هذه الفصائل ضد الاحتلال، وتجاوز الإشكالات الفكرية والنظرية في التعامل، والتنسيق معها على قاعدة مقاومة الاحتلال. وترك هذا

(٤٥) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

التجاوز خلفه مرحلة مريرة من التنافس، وأحياناً الصدام بين الإسلاميين الفلسطينيين وتيارات الحركة الوطنية، سواء أكانت يسارية أم قومية، وأخذ الموقف الجديد أهميته الحقيقية من واقع انتقال الإسلاميين إلى مربع المقاومة المباشرة بزخم وانخراط كاملين.

في الجانب الآخر، أي جانب الفصائل، كان الموقف النظري من انخراط الإسلاميين في المقاومة متردداً ومجملاً باتجاهين أيضاً: الأول خاص بحركة «فتح»، التي شعرت بزخم المنافسة في الشارع الفلسطيني، والآخر خاص بالفصائل المعارضة للعملية السلمية التي شعرت بمزيج مختلط من الترحيب والتحفظ أيضاً. والتقى هذان الاتجاهان في مطالبة حركة «حماس» بالانضمام إلى القيادة التي أفرزتها منظمة التحرير الفلسطينية لتوجيه الانتفاضة («قاوم»)، وذلك خلال أعوام الانتفاضة، ثم دعوة «حماس» إلى دخول منظمة التحرير والعمل من داخلها، وافترقا في مقدار الترحيب بجهد «حماس» في مقاومة الاحتلال؛ ففي حين اعتبرت «فتح» أن هذا الجهد عائق ويؤخر نتائج المفاوضات، وبالتالي لا يصب في المصلحة الوطنية العامة، وخصوصاً بعد تطور العملية السلمية وانعقاد جولات مفاوضات واشنطن ثم الاتفاق على مشروع غزة ـ أريحا، فقد اعتبرته الفصائل المعارضة جهداً وطنياً في الاتجاه الصحيح ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولمصلحة الأهداف الوطنية.

أمّا الترحيب النظري بدخول الإسلاميين إلى حلبة المقاومة المباشرة، فقد تفاوت بين فصيل وآخر، وتوزع بين الترحيب الحار والبرود السياسي والقبول به، مع الإبقاء على بعض التحفظات تجاهه. فالأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جورج حبش، يتحدث عن «حماس» بروح ترحيبية لافتة. ومما قاله في هذا الصدد: «من على أرضية المجابهة الشاملة فإنني أرحب بانضمام 'حماس' لتيار المواجهة الحاسمة للعدو الصهيوني. ومن يعرف تاريخ هذا التيار وشعاراته وأولوياته والإشكاليات التي شهدتها الأرض المحتلة بسبب مواقف ذلك التيار، ويقارن ذلك بموقفه اليوم بعد الانتفاضة، يشعر بالفارق الكبير، ويرحب بحرارة بانضمامه للتيار الوطني، ولا شك أن مشاركة 'حماس' و'الجهاد الإسلامي' في الصراع الدائر على الصعيد الميداني هو مكسب للنضال الوطني، وقوة دفع للانتفاضة الشعبية.»[٤٦] وأمّا الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، وفي أعوام «حماس» الأولى، فقد ركز على أنه في «بداية عمل حركة حماس كانت

---

(٤٦) مقابلة مع جورج حبش، مجلة «الهدف»، العدد ٩٨٨.

تتّسم خطواتها بأشكال متصادمة مع خط وتكتيك القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، لذلك فإن الأصل هو أن تنخرط حماس في تلك القيادة، وذلك رغم أن برنامج حركة حماس معلن وينص على أنها جزء لا يتجزأ من حركة الإخوان المسلمين وأنها تستهدف بناء دولة إسلامية وفقاً للأُطروحات التقليدية المعروفة للحركات السياسية الدينية الإسلامية.. (وهو برنامج) يمكن أن يبقى قائماً في إطار التنوع داخل صفوف قاوم.»(٤٧)

أمّا الاتجاه الآخر في موقف الفصائل النظري من نشوء «حماس»، فهو موقف «فتح» المتردد دوماً والمشير إلى علاقة غير مباشرة بين نشوء «حماس» والمخططات الإسرائيلية. فعلى الرغم من الإشارة إلى وجود تنسيق ما مع «حماس»، ووجوب قبول المقدار الناتج من ذلك التنسيق، فقد أشار صلاح خلف (أبو إياد) إلى أن «مشروع حماس هو مشروع بديل للقيادة الوطنية الموحدة، وللأسف فإن الإسلاميين يراهنون على هذا المشروع، وحتى الإسرائيليون أنفسهم حيث أنهم يفرّقون في معاملتهم بين الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس. لا أعتقد أن حماس لها علاقة بالإسرائيليين أو بالموساد أو بقية الأجهزة الأُخرى، إنما الشيء الحقيقي والصحيح أيضاً أن حماس كحركة تُستغل من قبل أعداء شعبنا في الداخل مثل الموساد أو الشين بيت وكل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للفصل بينها وبين الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل إحداث صدام ما.»(٤٨)

بتأسس «حماس» مع نشوب الانتفاضة الفلسطينية وارتباطها بها عضوياً، كان احتكاكها بالفصائل الفلسطينية وتعاملها معها ضرورة ومن متطلبات الواقع اليومي والسياسي، ولا سيما بعد تسارع الخطوات على مسار المشاريع السلمية في موازاة الانتفاضة، وبروزها فلسطينياً، وعلى نحو أساسي، مع برنامج السلام الفلسطيني وإعلان الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر سنة ١٩٨٨.

وقد رسّخ تطور الأحداث السياسية اللاحقة، وخصوصاً مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو، قناعات «حماس» النظرية وممارستها العملية بشأن إقامة جهد تنسيقي على جبهة الفصائل الأُخرى. لكن «حماس» أدركت، بعد أعوام الاحتكاك المباشر، عدة أمور طوَّرت من فلسفتها ونظرتها إلى كيفية التعامل مع تلك الجبهة. وأهم تلك الأمور

(٤٧) مقابلة مع نايف حواتمة، المصدر نفسه.
(٤٨) مقابلة مع صلاح خلف، المصدر نفسه.

أن المرحلة التاريخية التي تمر بها الفصائل اليسارية والوطنية المعارضة، سواء ذاتياً أو موضوعياً، لا تساعد في التعويل على التحالف معها تعويلاً مطلقاً، وخصوصاً على مستوى التأثير في «الداخل» الفلسطيني. ففي ضوء الأداء المشترك بين «حماس» والفصائل على صعيد معارضة اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»، اتضح لـ «حماس» أن أحد أسباب عدم نجاح تلك المعارضة في تعطيل الاتفاق وإسقاطه هو وصول الكثير من قوى المعارضة «إلى نوع من الشيخوخة، (حيث) كثرت لديها حسابات التنازلات، فضلاً عن كثرة الحسابات الخاصة التي تقيّد حركة البعض.»(٤٩) وقد ذهب الشيخ أحمد ياسين بوصفه للمعارضة في الاتجاه نفسه، مثيراً بذلك انتقادات حادة في أوساط فصائل فلسطينية من تشكيل «الفصائل العشرة» متحالفة مع «حماس»، وذلك حينما تحدث في رسائله التي بعث بها من السجن في أواخر سنة ١٩٩٣ عن رأيه في قيام جبهة عمل موحدة مع المعارضة، قائلاً: «المعارضة التي نسير معها هي معارضة غير متجانسة وتضع مصالحها فوق كل شيء، ويمكن أن تنقلب علينا في أية لحظة، وخاصة إذا اصطلحت مع عرفات على شيء من المكاسب، لأنهم لا يرفضون المسيرة مبدئياً مثلنا، بل هم موافقون عليها ومختلفون في الشكل وليس في الجوهر. لذلك يجب أن لا نضع مستقبل الحركة الإسلامية بأيديهم وخاصة أننا في الداخل نتحمل الثمن الباهظ، وهم لا يملكون شيئاً في الداخل، وحتى الجبهة الشعبية التي لها وجود لم نرها قامت بشيء يذكر طوال الفترة الماضية. وهذا لا يمنع أن يتم التكتيك معهم بحنكة.»(٥٠)

ب) الممارسة

تسهيلاً لقراءة ممارسة «حماس» السياسية في مجال صيغة علاقاتها بمختلف الفصائل الفلسطينية وتعاملها مع هذه الفصائل، وابتعاداً عن معالجة هذا الموضوع بتحليل العلاقات الثنائية بين «حماس» وكل تنظيم على حدة، يمكن النظر إلى تلك الممارسة ومتابعتها على ثلاثة صعد مهمة: أولها صعيد العلاقة بحركة «فتح» في «الداخل» و«الخارج»، وهو يفيد بتوضيح ممارسة «حماس» إزاء الفصيل الأكبر في

---

(٤٩) مقابلة مع الدكتور موسى أبو مرزوق، «السبيل» الأردنية، ٣٠/١١/١٩٩٣.

(٥٠) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، من داخل سجن كفاريونا، إلى قيادة الحركة وأبنائها، بتاريخ ٣/١٠/١٩٩٣.

الساحة الفلسطينية الذي تقف «حماس» حياله على طرف النقيض، من زاوية الموقف السياسي. وثانيها صعيد العلاقة بالتنظيمات والفصائل الفلسطينية المعارضة لمشاريع التسوية (مدريد ـ أوسلو). وتوضح هذه العلاقة بملابساتها كيفية تعامل «حماس» مع تجمع المعارضة، الذي تكاد أغلبيته تقف حيال «حماس» على طرف النقيض، من زاوية الموقف الفكري، على الرغم من التقاطع الكبير والمهم في الموقف السياسي. وثالثها صعيد العلاقة بحركة «الجهاد الإسلامي». وهذه العلاقة تكتسب أهميتها من خصوصية التشابه والتلاقي الشديد بين الطرفين في الطرح والموقف السياسي وفي المنطلقات الفكرية.

١ ـ العلاقة بحركة «فتح» ـ التوتر والصدام:

إن الطابع العام الذي صبغ علاقة «حماس» بـ «فتح» طوال الفترة الماضية من عمر «حماس»، بل حتى قبل ذلك، هو التنافس والتوتر شبه الدائم، والتصادم أحياناً. وينطبق هذا الوصف على مجالات العلاقة السلمية كالجامعات والنقابات المهنية، وغيرها من المواقع، حيث كان الصراع يترجَم في أوقات الانتخابات. وينطبق أيضاً على العلاقة في مجالات السياسة والمقاومة، وخصوصاً خلال الانتفاضة وفي مواقع مقاومة الاحتلال.

ولم يكن من المنتظر أن تأخذ العلاقة بين «حماس» و«فتح» منحنى مختلفاً عن المنحنى الذي سلكته، ولا سيما عند إعادة التذكير ببعض عوامل الخلاف الشديد، مضافاً إليها حقائق التناقض الطبيعي المتوقع الذي ينشأ بين الأقطاب المتوازية القوة، أياً يكن الظرف أو طبيعة النشاط الذي تقوم به.

فهنا، ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية سنة ١٩٨٧، توجد قوتان متساويتان تقريباً في الزخم الجماهيري وفي القوة التنظيمية، وتتنافسان في قيادة الشارع، وتوظفان من أجل ذلك أقصى ما تستطيعان من أساليب وشعارات متنافسة أيضاً؛ ففي مقابل شعار «فتح» بتوظيف الانتفاضة في دعم برنامج إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة (في الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧)، وعلى أرضية معطيات الواقع الصعبة، كمرحلة أُولى من التحرير الكامل، هناك شعار «حماس» المنادي بعدم التفريط بأي شبر من فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، ونداءات الإدانة الكاملة لما رافق برنامج إعلان الدولة الفلسطينية من اعتراف بحق إسرائيل في الوجود في الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨.

يقوم هذا التنافس على خلفية نزاع تاريخي قديم، يعود في بعض جوانبه إلى أواخر الخمسينات، عندما نشأت حركة «فتح» من داخل «الإخوان المسلمين» وخلّفت

مرارة في نفوس عناصر «الإخوان» وقادتها، الذين ظلّوا يراقبون من بُعد تطورَ الحركة وتناميها، وتحفظوا عن مشروعها ثم رفضوه، واستمروا في التنديد بعلمانيته، وبإلحادية فصائل اليسار الفلسطيني عامة. وطوال الستينات والسبعينات، كان «الإخوان المسلمون»، والإسلاميون في فلسطين عموماً، موضع إدانة من قِبل «فتح» وغيرها من الفصائل، بسبب عدم انخراطهم في المقاومة المباشرة للاحتلال. وقادت الإدانة والإدانة المضادة إلى تعكير الأجواء بصورة دائمة، ووجدت الانتفاضة الفلسطينية صعوبة بالغة في تلطيف تلك الأجواء المشحونة، وخصوصاً مع انتهاء مفعول إدانة «الفتحويين»، والوطنيين بصورة عامة، لتقاعس الإسلاميين عن مقاومة الاحتلال عسكرياً وعلى نحو مباشر.

بعد تأسيس «حماس»، وبعد مفاجأة تطور قوتها سريعاً ومنافَستها «فتح» منافسة حقيقية في الشارع الفلسطيني، حلت محل تهمة التقاعس تهمة محاولة خلق البديل وإنهاء الإنجاز الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية وعمادها حركة «فتح». ومرت فترة لا بأس فيها عانت «حماس» خلالها حملة التهم المتعددة، سواء تهمة أنها صنيعة إسرائيل أو أنها تخدم الاحتلال، كما أنها عانت عدم الاعتراف بوجودها. لكن ذلك في الواقع لم يمنع «حماس» من محاولة الاقتراب من «فتح» وإثارة تاريخها الوطني وتذكيرها به، من أجل تشجيعها على رفض مشاريع التسوية. وتجسّد ذلك، على سبيل المثال، في رسالة عاطفية أرسلتها «حماس» إلى المؤتمر الخامس لحركة «فتح» الذي عقد في تونس في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩.

وقد شكل عدم اعتراف «فتح» بحركة «حماس» سبباً رئيسياً من أسباب توتير الأجواء إلى درجة التصادم والاقتتال. وليس المقصود بالاعتراف هنا الحصول على موقف معنوي فحسب، بل أكثر من ذلك؛ فعدم الاعتراف في الأراضي المحتلة، وخصوصاً في السجون والمعتقلات، كان يترتب عليه ألا تتاح لأي معتقل جديد حرية الانضمام إلى المجموعة التي كان ينتمي إليها خارج المعتقل، وذلك لأن «الأعراف الفلسطينية» في المعتقلات الإسرائيلية كانت تقضي بأن يختار المعتقل الجديد، بعد صدور الحكم عليه، الالتحاق بواحد من تجمعات التنظيمات الرئيسية الموجودة داخل المعتقل: «فتح»، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية... إلخ، وهي التنظيمات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها وحدها داخل السجون. ولهذا، كان السجناء الإسلاميون، وحتى بعد مرور قرابة أربعة أعوام على الانتفاضة، لا يتمتعون بحق إنشاء تنظيم خاص بهم داخل السجون والمعتقلات، «يُعترف» به ويوضع على قائمة التنظيمات التي تعرض على السجين الجديد. وبذلك، كان أولئك السجناء، من

أعضاء «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» مثلاً، يختارون الانضمام إلى الزنازين التي فيها أفراد ينتمون إلى «فتح»، وذلك من منطلق أنهم الأقرب إليهم من الناحية الفكرية. وهناك، كانوا يضطرون إلى الانخراط في البرامج التثقيفية والسياسية «الفتحوية»، ويجبرون على التقيد بأوامر وتعليمات قيادة «فتح» في السجون، بحكم انضمامهم الاختياري. ولأن السجناء الإسلاميين كانوا يخرجون على الأوامر ولا يطيعون جميع التعليمات لكونها تتناقض مع قناعاتهم، كانت «القيادة» تصدر بحقهم العقوبات التي تصدر بحق «المخالفين»، أو المنشقين. وقاد هذا الوضع إلى صراع مرير داخل السجون بين عناصر «فتح» وعناصر «حماس»، وانتقال الصراع إلى خارج السجون، وانتشار جولات من الاقتتال بين الطرفين، وخصوصاً في النصف الثاني من سنة ١٩٩١ والنصف الثاني من سنة ١٩٩٢. وألقت الصدامات المرتبطة بوضع السجون ظلالها على العلاقة المتوترة أصلاً بين الحركتين لفترة طويلة من الزمن. ولم يخف أثر الأوضاع داخل السجون في العلاقة الثنائية إلا بعد توقيع وثيقة الشرف بين الطرفين في تموز/يوليو ١٩٩٢،[٥١] وذلك بعد صدامات دامية. وقد تضمنت تلك الوثيقة، في أهم بنودها، الاعتراف بحق «حماس» في أن تشكل تنظيماتها المستقلة في السجون، وفي أن تمثَّل في اللجنة النضالية العليا في كل معتقل.[٥٢]

عقب مختلف الصدامات بين «حماس» و«فتح» في الأرض المحتلة، كان نوع من الحوار ينشأ لوقفها. وغالباً ما كانت لقاءات الحوار تنظَّم في الأرض المحتلة وفي «الخارج» في الوقت نفسه. وكانت اللقاءات، ولا سيما تلك التي كانت تعقد خارج الأرض المحتلة، توفر فرصاً للتحاور في موضوعات غير قضايا الصدامات والحوادث الميدانية، أبرزها موضوع انضمام «حماس» إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وموضوع الموقف من العملية السلمية.[٥٣] وكانت مناقشة الطرفين للموقف من المشاريع السلمية أقرب دوماً إلى العقم، وذلك بسبب التباين الشديد في الرؤية: فـ «فتح» منغمسة في تلك العملية انغماساً تاماً، و«حماس» رافضة لها رفضاً تاماً. أمّا مناقشة دخول «حماس» إلى القيادة الموحدة للانتفاضة، فكانت أقل عقماً، وخصوصاً

---

(٥١) بيان وثيقة شرف بعنوان «حماس تزف بشرى الاتفاق لشعبنا وأمتنا»، ١٤/٧/١٩٩٢.

(٥٢) هذه اللجنة موجودة في كل معتقل، وتتكون من ممثل عن كل تنظيم، ومهمتها تنسيق العلاقات والإشراف على بعض الخدمات داخل المعتقل، بالإضافة إلى حل المشكلات التي قد تنشأ بين المعتقلين.

(٥٣) لمزيد من التفصيل بشأن حوارات تلك الفترة ومضامينها ونتائجها، أنظر: خالد الحروب، «سجل بتاريخ اللقاءات بين حركة ‹حماس› وقيادة ‹فتح›»، «الحياة» (لندن)، ١٦/١٠/١٩٩٣.

أن «حماس» نفسها قدمت مشروعاً عرضته على «فتح» وعلى سائر الفصائل لإيجاد مشروع قيادة مشتركة لجميع الفصائل في الانتفاضة الفلسطينية. وتضمن المشروع اشتراطات صعبة فيما يتعلق بالموقف السياسي من مشاريع التسوية، الأمر الذي أغلق كل مجال أمام نجاح المشروع، ولا سيما حين طلبت «حماس» بأن ترفض القيادة المقترح إنشاؤها «كافة مشاريع التسوية المطروحة مهما كان مصدرها ما دامت تنتقص من سيادتنا على فلسطين كاملة، حتى لو كان ذلك مرحلياً، وتتعهد بمحاربة هذه المشاريع.»[٥٤] وأهم ما كانت تلك الاجتماعات تخلص إليه عادة هو بيان مشترك يدعو أبناء الحركتين في «الداخل» إلى حقن الدماء، وتوجيه الجهود ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ولقد فشلت جميع الحوارات في الوصول إلى أية صيغة توافقية على صعد المواقف السياسية أو تنسيق الجهود التنظيمية. وعلى الرغم من ازدحام جدول أعمال بعض تلك الحوارات بعناوين كبيرة، كالموقف من التسوية والوحدة الوطنية واقتراحات تأسيس لجان العمل المشتركة حتى على الصعيد العسكري، فإن التوصيف النهائي لنتائجها لا يتعدى عمل فرق إطفاء الحرائق.

أمّا الحوار الأهم الذي يستدعي الإشارة إليه، مع أنه فشل هو أيضاً في الوصول إلى أية نتائج عملية، فهو الحوار الذي تم في الخرطوم في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ برعاية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، الشيخ حسن الترابي. وقد نبعت أهمية ذلك الحوار من أمرين: الأول مستوى المشاركين فيه (ياسر عرفات ونائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، سليم الزعنون على رأس وفد «فتح»، وموسى أبو مرزوق وإبراهيم غوشة على رأس وفد «حماس»)، والثاني تعرّض الحوار لأكثر الموضوعات حساسية، وهو اعتراف أو عدم اعتراف «حماس» بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.[٥٥]

على طول مسيرة العلاقة المتوترة والمتصادمة بين الطرفين، يمكن التقاط بعض الملاحظات الأساسية التي تساعد في رسم جوانب أُخرى من صورة العلاقة. الملاحظة الأُولى هي التزام «حماس» الضوابط الإسلامية الشرعية في المدى الذي يمكن أن تبلغه في صدامها مع الآخر عموماً، ومع «فتح» خصوصاً؛ وهو من الأساسيات المؤثرة في إدارة الصراع. وكان لهذا الالتزام دور خفف من حدّة الصدام،

---

(٥٤) أنظر نص المشروع في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٦.

(٥٥) أنظر جزءاً من محضر الاجتماع، كما تم إيراده في فصل «العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية».

ومنع تطوره ووصوله في مرات كثيرة إلى أمداء أكثر سوءاً. وبتحديد أكثر، يمكن القول إن ممارسة «حماس» ضد «فتح» لم تكن بمستوى عنف ممارسة «فتح» ضد «حماس»، والبرهان يأتي من حقيقة أن «حماس» لم تكن تستطيع أن تصل إلى مستوى القتل المتعمَّد في صفوف «فتح»، لأن ذلك كان يحتاج إلى فتاوى شرعية حاسمة لم تتوفر. وبسبب ذلك، لم ترد «حماس» على مقتل ثلاثة من أعضائها في حوادث متفرقة بقتل أعضاء من «فتح»؛[٥٦] فالفتوى الدينية في مثل هذه الحالات لا تبيح إلا قتل القاتل، وليس من المسلّم به إسلامياً الثأر لمن يُقتل من «حماس» بقتل أي عنصر من «فتح»، إذ «لا تزر وازرة وزر أخرى.» ولم تحاول «حماس» إخفاء ذلك الالتزام لردع خصومها، بل أعلنته بصراحة وبوضوح في بيان بعنوان «لئن بسطت إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين.»[٥٧]

صحيح أن التزام «حماس» المسلكي الإسلامي، والذي استمر حتى بعد دخول السلطة الفلسطينية وحملات الاعتقال ضد «حماس»، أفاد في تسجيل نقاط كثيرة لمصلحة «فتح»، إذ كانت «حماس» تبدو مقيّدة في كثير من حالات الرد، غير أن النتيجة النهائية صبّت في مصلحة تقليص احتمالات تطور الصدامات، والتوجه إلى وقفها بالسرعة الممكنة.

والملاحظة الثانية هي الدور غير الإيجابي الذي كانت تؤديه التصريحات الهجومية الاتهامية المتواصلة التي أدلى ياسر عرفات بها تجاه «حماس». فالتُّهم المتلاحقة، من مثل أن «حماس» صنيعة يتسحاق رابين وذات ولاء خارجي ومنشقة عن الصف الفلسطيني انشقاق قبائل «الزولو» الإفريقية المعارضة لنلسون مانديلا، وسواها من التُّهم، ظلت تعيق أي تقدم في الحوار. بل إن بعضها أفشل حوارات ولقاءات كان من المزمع عقدها، ولا سيما عندما هدد عرفات «حماس» بقوله خلال اجتماع لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في عمّان، بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩٢: «ألا تعلمون من هي قبائل الزولو الفلسطينية؟! إنها هي التي تطلق على نفسها اسم «حماس». . .

---

(٥٦) الثلاثة هم: محمود محمد الحاج من قرية تلفيت/نابلس، حيث قُتل وجرح معه أربعة آخرون باعتداء مسلح من ملثمي «فتح» في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وجبر الضميري من مخيم طولكرم، وقد قُتل على يد أحد مطاردي «فتح» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وخالد قشطة من رفح/ قطاع غزة، آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٥٧) من بيان «حماس» بالعنوان الوارد في النص، ١٨/ ١٠/ ١٩٩٢.

إن نلسون مانديلا لا يطلق الرصاص، أمّا أنا فإني أطلقه وليعلم الجميع هذه الحقيقة.»[٥٨] وعرفات شخصياً هو الذي كان في الوقت عينه يدير ملف العلاقة مع «حماس»، ولم يكن للحوارات التي تمت في غيابه أية فائدة أو تأثير حقيقي لاحق في مسار العلاقة.

الملاحظة الثالثة هي رضا إسرائيل عن طبيعة العلاقة الصدامية والمتوترة بين «حماس» و«فتح»، بل مساهمتها غير المباشرة في إذكاء نار الصدام والتوتر ومدها بالوقود اللازم. وليس أوضح في التدليل على ذلك من قيام وسائل الإعلام الإسرائيلية بتوسيع التغطية الإعلامية لأية مصادمات أو توترات وتضخيمها، ومحاولة فسح المجال أمام رموز «فتح» أو «حماس» لتبادل الإدانات عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية.[٥٩] كما أن إسرائيل حاولت إفشال أي تقارب محتمل، فكانت تعطّل، مثلاً، سفر بعض رموز «حماس» والقريبين منها إلى «الخارج»، للقاء قيادات «فتح» والمنظمة،[٦٠] وظلت ترصد أية تطورات إيجابية، ولو طفيفة، في العلاقة بين الطرفين. حتى أن مجرد نشر مقال في مجلة «فلسطين الثورة»، الناطقة باسم منظمة التحرير، فيه، مثلاً، مطالبة بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، أثار انزعاجاً إسرائيلياً وخشية من أن يكون ذلك بداية تقارب حقيقي.[٦١]

الملاحظة الرابعة، وليست الأخيرة، هي النجاح الجزئي لكثير من البيانات المشتركة في تخفيف التوتر الظرفي وإبقائه في حدوده الدنيا. وقد يجوز هنا قبول التقويم القائل إنه إذا كان عدم الوصول إلى معادلة وطنية يعتبر فشلاً، فإن تفادي الحرب الأهلية الواسعة النطاق يعتبر إنجازاً، وخصوصاً إذا أخذت في الاعتبار توقعات التنافس القطبي التقليدية التي تنخرط القوى المتكافئة فيها، والتي لازمت أيضاً

---

(٥٨) صالح البرغوثي (عضو المجلس الوطني الفلسطيني) نشر مقالة له بعنوان «إنما العاجز من لا يستبد»، جريدة «اللواء» الأردنية، ١٤/١٠/١٩٩٢، ذكر فيها أقوال الرئيس الفلسطيني التي أثارت زوبعة كبيرة، وعطّلت الحوار الذي كان من المزمع في تلك الأثناء عقده في الخرطوم.

(٥٩) من ذلك مثلاً المقابلة التي أجرتها التلفزة الإسرائيلية مع الدكتور محمود الزهار عقب صدامات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وهي المقابلة التي أثارت ردات فعل سيئة لا داخل أوساط «فتح» فحسب، بل أيضاً في أوساط «حماس» نفسها، بسبب وقوع الزهار في شرك استخدام وسائل الإعلام الإسرائيلية لمهاجمة «فتح».

(٦٠) منعت إسرائيل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي والدكتور محمود الزهار في آب/أغسطس ١٩٩٢ من السفر إلى الأردن للقاء قيادة «فتح» في «الخارج»، أنظر: «القدس» المقدسية، ٢٠/٨/١٩٩٢.

(٦١) «النهار» المقدسية، ١٥/١/١٩٩٠، نقلاً عن «هآرتس» الإسرائيلية، ١٦/١/١٩٩٠.

حركات التحرر في أكثر من مكان في العالم. وقد شكل أحد البيانات المشتركة شذوذاً لافتاً للنظر، وأربك بعض حسابات العسكريين الإسرائيليين، وخصوصاً لما حمله من مؤشرات بداية علاقة جديدة بين الطرفين، وهو البيان المشترك الذي أصدرته «كتائب القسّام»، الجناح العسكري في «حماس»، و«صقور الفتح»، الجناح العسكري في «فتح»، وأُعلن فيه تبنّي عملية عسكرية نفذها الجناحان العسكريان بصورة مشتركة.(٦٢)

مع قيام السلطة الفلسطينية في مناطق قطاع غزة وأريحا، بردت نسبياً سخونة التوتر وحدّته بين «حماس» و«فتح» ليحل محلهما توتر وسخونة جديدان مع السلطة الفلسطينية المؤسسة حديثاً. ومع أن السلطة حاولت عدة مرات إبقاء الخلاف بين «حماس» و«فتح» في الواجهة، بحيث تضمن لنفسها دور الحَكَم، لا دور الخصم، فإن منحى الوقائع الميدانية كان يشير إلى حدوث «إزاحة» حقيقية في عناوين الأطراف المتصارعة.(٦٣) ففي الوقت الذي تنامت عوامل التوتر بين «حماس» والسلطة، كانت «فتح» في «الداخل»، خصم «حماس» القديم، تواجه هي الأُخرى واقعاً جديداً وإشكالات عميقة مردّها إلى التنافس بين قادة «فتح» «الداخل» الذين اعتبروا أنهم (هم) الذين قادوا الانتفاضة خلال الأعوام السابقة، ومن حقهم الحصول على نصيب الأسد من السلطة، وقادة «فتح» «الخارج»، الذين اعتبروا أنهم هم أصحاب النصر الدبلوماسي الذي قاد إلى وجود السلطة بالأساس. وبالتالي، هدأت نسبياً جبهة المواجهة الفصائلية مع «حماس»، لمواجهة استحقاقات الإشكالات الداخلية، وتصاعدت في المقابل حدة المواجهة التعارضية بين «حماس» والسلطة.

٢ ـ العلاقة بالفصائل اليسارية والوطنية ـ تحالفات الحد الأدنى

على أرض الواقع والممارسة الفعلية، يمكن اعتبار إعلان تشكيل «الفصائل العشرة»،(٦٤) قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، المفصل

---

(٦٢) بيان «كتائب القسّام» و«صقور الفتح» بعنوان «العملية المشتركة الأُولى»، بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٣.

(٦٣) ينظر هنا مثلاً إلى إصرار السلطة الفلسطينية على إقحام حركة «فتح»، كتنظيم، وخصوصاً «صقور الفتح»، في موضوع الصدام الدموي في مسجد فلسطين (١٨/١١/١٩٩٤)، حيث اعتبر الأمين العام للسلطة الفلسطينية، الطيب عبد الرحيم، أن المشكلة هي بين «فتح» و«حماس» لا بين السلطة و«حماس»، الأمر الذي رفضته «حماس»، وأعاق حل المشكلة والتحقيق فيها. أنظر أيضاً: محمود الزهار، «الدستور» الأردنية، ١٣/١٢/١٩٩٤.

(٦٤) تألفت «الفصائل العشرة» عند تشكّلها الأوّلي في طهران من: «حماس»، الجبهة الشعبية لتحرير =

التاريخي لميلاد العلاقات التنسيقية بين «حماس» والفصائل الفلسطينية اليسارية والوطنية. وقد أُعلن هذا التشكيل في طهران، وذلك في اجتماعات موسعة حضرتها قيادات الفصائل العشرة على هامش «المؤتمر العالمي لمناصرة الثورة الإسلامية في فلسطين»، الذي عقد في العاصمة الإيرانية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وكان الموقف السياسي المعارض والمناهض لمؤتمر مدريد هو القاسم المشترك بين هذه الفصائل، وهو الموقف الذي شكل جوهر بيانها الأول ومضمونه. ولم يكن لهذا التجمع التنسيقي أي شكل تنظيمي أو هيكلية قيادية، وظل الأمر كذلك مدة طويلة، إلى أن تم تطويره إلى صيغة «تحالف القوى الفلسطينية»، وهذه سيتم التعرض لها لاحقاً. وقد انعكس غياب أية صورة تنظيمية للفصائل العشرة على فاعليتها، التي ظلت تراوح ضمن حدود التنسيق الدنيا، وانحصرت تقريباً في إصدار البيانات المشتركة. وكان واضحاً منذ بداية قيام هذا التحالف المعارض تأثير وجود «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في خطابه السياسي؛ إذ أصبح جزء لا يُستهان به من الخطاب العام للبيانات المشتركة لهذه الفصائل متأثراً بالصبغة الإسلامية، ويحمل مضامين «حماس» وأفكارها، ولا سيما في التركيز على الحدود التاريخية لفلسطين من البحر إلى النهر ورفض الحلول السلمية مهما تكن، وفي الإشارة أيضاً إلى الأبعاد الإسلامية للقضية.

مع انطلاق مشروع مدريد باتجاه جولات مفاوضات واشنطن، مدفوعاً بالزخم الدولي والإقليمي، وعلى أرضية الوضع العربي الهش الناتج من حرب الخليج الثانية، اتضح أن تشكيل الفصائل العشرة عاجز عن مواجهة ذلك المشروع. وشعرت الأطراف المشاركة فيه بضرورة الارتقاء إلى صيغة جبهوية أو تحالفية، تتجاوز التنسيق في حده الأدنى.

= فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح/الانتفاضة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح/المجلس الثوري، طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري. ومع أن الإعلان الرسمي لميلاد صيغة الفصائل العشرة تأخّر حتى تاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حيث حلت جبهة التحرير الفلسطينية مكان حركة فتح ـ المجلس الثوري، فإن البيان الأول لهذه الفصائل كان قد صدر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ودعا إلى إعلان الإضراب الشامل يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أي يوم انعقاد مؤتمر مدريد.

وبعيداً عن التأريخ السياسي لمسار تلك الصيغ وتطورها، وللبقاء في دائرة الاهتمام برؤية «حماس» وممارستها على هذا الصعيد، فإن التركيز هنا سيكون على المشاريع التي قدمتها «حماس» إلى هذه الفصائل، والتي جاءت في خط الارتقاء بالفصائل العشرة وتطوير صيغتها. وقد حملت تلك المشاريع نظرة «حماس» وجوانب ممارستها في العلاقة بالمنظمات الفلسطينية اليسارية الوطنية الأخرى.

كان التصور الأول الذي قدمته «حماس» إلى الفصائل العشرة مشروع «لجنة التنسيق الفلسطينية العليا»، وذلك بعد انعقاد مؤتمر مدريد بعدة أشهر، وتحديداً في نيسان/أبريل ١٩٩٢، أي بعد مرور سبعة أشهر على الاجتماع الأوّلي للفصائل العشرة. وتضمن المشروع ست مواد رئيسية هي: التعريف، الأهداف، المنظمات المشاركة، الانعكاسات الإيجابية على القضية الفلسطينية، سياسات ومبادىء عامة، النظام الإداري.(٦٥) وقد ذكر التعريف أن الاقتراح يتضمن «لجنة تنسيقية بين منظمات فلسطينية تهدف إلى تنسيق جهود هذه المنظمات وتكامل أدوارها وإمكاناتها وتوحيد مواقفها في كل الشؤون التي تهم قضية وشعب فلسطين وخصوصاً في الأرض المحتلة.» وتحدثت الأهداف عن «توحيد المواقف السياسية تجاه المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية، وحشد القوى ضد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وربط الأمة العربية والإسلامية بالقضية الفلسطينية.»

وكان قد تم في موضع سابق التطرق إلى أن هذا المشروع لم يشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية سلباً ولا إيجاباً، كما أنه لم يتحدث عن طرح أي مشروع «بديل»، أو أي مشروع إصلاحي خاص بالمنظمة، بل كان التجاهل هو الملمح الأساسي للموقف إزاء المنظمة، باستثناء الحديث عن الانعكاسات الإيجابية لهذا المشروع على القضية الفلسطينية، إذ ورد أن المشروع سيعمل على «تقوية جبهة رفض التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، الأمر الذي قد يقلل من حجم تنازلات م. ت. ف. في المفاوضات.»

لم يلق المشروع اهتماماً حقيقياً، ربما لقصر عمر العلاقة بين «حماس» والفصائل الفلسطينية ولسيطرة بعض الشكوك حيال نيات «حماس» وأهدافها من وراء المشروع، وخصوصاً تلك المتوجّسة من طرح «حماس» لنفسها بديلاً من منظمة التحرير.(٦٦)

---

(٦٥) أنظر نص المشروع في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٧.

(٦٦) أشير سابقاً إلى حديث بعض رموز الفصائل عن المشروع بصورة سلبية، واعتباره طرحاً بديلاً من منظمة التحرير، أنظر الحاشية رقم ٣٠ في هذا الفصل.

أمّا التصورات الأُخرى التي طرحتها «حماس» على الفصائل، فجاءت بعد أن أُعلن توقيع اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» في أوسلو، والمفاجأة التي أحدثها توقيع الاتفاق في الساحة الفلسطينية عامة، وفي أوساط المعارضة خاصة. ولا سيما أن تعثر جولات مفاوضات واشنطن، التي امتدت من تاريخ انعقاد مؤتمر مدريد حتى توقيع اتفاق أوسلو، كان قد ولّد، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، مقداراً من الاسترخاء السياسي في جبهة المعارضة.

في إثر توقيع اتفاق أوسلو، قدمت «حماس» مشروع تطوير صيغة الفصائل العشرة إلى صيغة «تحالف القوى الفلسطينية»، وذلك على نحو موازٍ لمشاريع قدمتها فصائل أُخرى. وكان الموقف السياسي للتحالف المقترح هو الموقف نفسه الذي تتقاطع الفصائل العشرة فيه، لكنه تميز بما قدمته «حماس» من طرح جديد ونظرة جديدة تجاه منظمة التحريرِ الفلسطينية، هيئة ومؤسسات. إذ تحدث المشروع عن «العمل على إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها م.ت.ف. على أسس عادلة وديمقراطية.»(٦٧) ويأتي التطور اللافت للنظر في هذا الطرح بكونه تجاوزاً لفكرة طرح البديل من م.ت.ف. وترسيخاً لفكرة وراثتها وإصلاحها من الداخل، وهما الفكرتان المختلفتان جوهراً ورؤية.

لكن هذا المشروع تضمن اقتراحات خلافية متعلقة بهيكلية قيادة «التحالف». وأدت تلك الاقتراحات إلى رفض الفصائل للمشروع. وكانت الاقتراحات قد نصت على تأليف قيادة مركزية للتحالف المقترح تضم ٤٠ شخصاً يمثلون الفصائل العشرة، وعدداً من الشخصيات المستقلة، وبحيث تشكل «حماس» ٤٠٪ من هذه القيادة، وتشكل الفصائل ٤٠٪، ويشكل المستقلون ٢٠٪.

رفضت أغلبية الفصائل هذا المشروع، وكان رفضها يقوم على أسس تنظيمية وهيكلية لا على أسس سياسية؛ إذ اعتبرته تكراراً لتجربتها مع حركة «فتح»، حين كانت «فتح» تهيمن على الأطر القيادية الفلسطينية، بحسب توزيع الحصص (الكوتا) المعتمَد والمستنِد إلى قاعدة تناسب التمثيل القيادي للفصائل مع حجومها التنظيمية على الأرض.

تعديلاً للاقتراح الأصلي، وفي ضوء رفض الهيكلية القيادية المقترحة، قدمت «حماس» تصوراً جديداً تنازلت فيه عن فكرة توزيع الحصص، وأخذت بمطلب

---

(٦٧) أنظر نص المشروع في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٨.

الفصائل، حيث يُمثَّل كل فصيل بممثلين اثنين.(٦٨)

من ناحية الموقف السياسي، ركّزت المشاريع التحالفية مع الفصائل، في مرحلة ما بعد أوسلو، على رفض نتائج الاتفاق، و«رفض المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي أو المشاركة فيه بالتعيين، وكذلك على مقاطعة كافة الهيئات المنبثقة عنه والمسؤولة عن تنفيذه»، والتشديد «على الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير الوطني الكامل، والتمسك بالكفاح المسلح والجهاد كأسلوب رئيس في النضال من أجل التحرير.» واعتَبر مشروع التحالف «وثيقة الاعتراف واتفاق رابين ـ عرفات خيانة وطنية يجب العمل على إسقاطها بكل الوسائل الممكنة، وأنهما غير ملزمين للشعب الفلسطيني.»(٦٩) وبشأن الموقف من منظمة التحرير، وهي نقطة جديرة بالانتباه والاهتمام، فقد انصبّ التركيز والتنديد على «قيادة» منظمة التحرير، لا على المنظمة كمؤسسة. فالتحالف يعتبر «أن القيادة الحالية للمنظمة لا تمثل الشعب الفلسطيني ولا تعبّر عن آماله وطموحاته.» ووافقت الفصائل مجتمعة على الصيغ العامة للمشروع الذي أنجز جماعياً، بالتعديلات والإضافات النهائية. وحلّ «تحالف القوى الفلسطينية» محل صيغة «الفصائل العشرة» اعتباراً من تاريخ الاجتماع التأسيسي للتحالف في دمشق بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ومن ناحية عملية، وبسبب الخلاف العميق بشأن الهيكل القيادي للتحالف، وبالإبقاء على الصيغة التمثيلية التي سادت في تشكيل «الفصائل العشرة» (وهي تمثيل الفصائل كافة بعدد متساو في قيادة «التحالف»، بغض النظر عن الحجم التنظيمي)، فإن الفوارق الحقيقية بين صيغة «الفصائل العشرة» وصيغة «تحالف القوى الفلسطينية» تكاد تكون غير موجودة، ومحصورة في تعديل الاسم فقط، ولا سيما أنه لم يتم الاتفاق على برنامج سياسي موحد وبديل، واكتُفي بالاتفاق على «مهمات سياسية».

وعلى صعيد الجهد المشترك، سواء عبر صيغة «الفصائل العشرة» الأولية أو صيغة «تحالف القوى الفلسطينية» اللاحقة، فقد كان الأبرز والأهم هو تنسيق الموقف السياسي إزاء أوسلو والسلطة الفلسطينية، وخصوصاً لجهة عدم المشاركة في المؤسسات التي أفرزها الاتفاق، أو إعلان نية عدم المشاركة في الانتخابات المرتبطة به. أمّا على صعيد العمل الشارعي، فلم يكن في الأرض المحتلة إنجازات كبيرة خاصة يمكن أن يرصدها خط نسقي عام، اللهم بعض الأحداث المهمة المتناثرة التي

(٦٨) أنظر نص المشروع المعدّل في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٩.

(٦٩) البيان بشأن إعلان «تحالف القوى الفلسطينية»، ٦/١/١٩٩٤.

نُسِّقت جماعياً، كان أبرزها الإضراب الشامل الذي نفذ خلال انعقاد مؤتمر مدريد (٢٨ ـ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١) تنديداً بانعقاد المؤتمر واحتجاجاً عليه. ولقي نجاح الإضراب آنئذ اهتماماً لافتاً، ومقلقاً إلى حد ما، عند قيادة منظمة التحرير. وقد سُجل على صعيد التنسيق الفصائلي أيضاً نجاح القائمة الانتخابية المشتركة المؤيدة للفصائل في انتخابات جامعة بير زيت سنة ١٩٩٤. واعتبر ذلك الفوز في معقل تقليدي من معاقل منظمة التحرير استفتاءً مهماً بشأن العملية السلمية، كما اعتبر نجاحاً متميزاً، ونادراً، للتنسيق الفصائلي بين التنظيمات المعارضة لأوسلو.

بصرف النظر عن النجاحات المتفرقة ميدانياً، فإن العمل التنسيقي للتحالف/ للفصائل ظل محصوراً في إصدار البيانات المشتركة في الأحداث الرئيسية المرتبطة بمسيرة مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو، أو في إصدار البيانات التضامنية في مختلف المناسبات، كالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية، أو في المناسبات الخاصة، كقيام «حماس» مثلاً، بالمطالبة بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من انعدام التنسيق العسكري بين هذه الفصائل داخل الأرض المحتلة، فقد أصدرت كتائب عز الدين القسّام في إثر خطف الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بياناً طالب إسرائيل بالإفراج عن مجموعات من أعضاء مختلف التنظيمات والفصائل، لقاء الإفراج عن الجندي الإسرائيلي. فبالإضافة إلى طلب الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين وخمسين معتقلاً من «حماس»، طُلب الإفراج عن ٢٥ معتقلاً من «الجهاد الإسلامي»، و٥٠ معتقلاً من «فتح»، و٢٠ معتقلاً من الجبهة الشعبية، و١٠ معتقلين من الجبهة الديمقراطية، و٢٠ معتقلاً من حزب الله، و١٥ معتقلاً من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، بالإضافة إلى الإفراج عن جميع المعتقلات الفلسطينيات.[٧٠]

وقد أخفقت الفصائل، سواء في صيغتها العشرية الأُولى أو في تحالفها اللاحق، في تجاوز عدة مشكلات أساسية أعاقت تطورها وتقدمها، أهمها التنسيق الانتخابي في المواقع الانتخابية في الأرض المحتلة؛ إذ على الرغم من التحالف والاتفاق في «الخارج»، فقد ساد العلاقات في «الداخل» شكٌ وانعدام ثقة انعكسا على نتائج الانتخابات المهنية والطلابية والنقابية. فباستثناء تجربة جامعة بير زيت، كانت القوائم

(٧٠) بيان كتائب عز الدين القسّام بعنوان: «بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسّام»، ١١/١٠/١٩٩٤.

الانتخابية المنفصلة والمتنافسة لهذه الفصائل تتصارع فيما بينها، إلى جانب منافستها قائمة «فتح» القوية. وكان هذا التشتت يؤدي دوماً إلى توزيع الأصوات على مختلف القوائم، المفترض أنها متحالفة، وإلى نتيجة واحدة هي فوز قائمة «فتح».

وامتدت النتائج السلبية لأجواء عدم الثقة إلى تبادل الاتهامات بالتقصير وعدم المناصرة، وخصوصاً عند وقوع صدام بين «حماس» و«فتح»؛ فقد كانت «حماس» تطالب الفصائل بإدانة «فتح» علناً، على اعتبار أن سبب الصدام الأساسي هو محاولة تصفية قوة «حماس»، في حين أن بعض الفصائل كان يكتفي بإدانة الاقتتال بصورة عامة.(٧١)

أمّا في «الخارج»، ومع أن درجة التنسيق كانت أفضل، فقد ظلت مجموعة من النقاط الأساسية محط خلاف بين «حماس» والفصائل الفلسطينية. وأبرز تلك النقاط اعتراض «حماس» على إضافة تعديلات على برنامج التحالف تتضمن الموافقة على قرارات الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية والحل المرحلي للمشكلة الفلسطينية. واعتبرت «حماس» أن مثل هذه التعديلات يتضمن اعترافاً بالكيان الإسرائيلي، وهو أمر لا تقبل به.(٧٢) ومن تلك النقاط أيضاً عقد مؤتمرات شعبية في أماكن وجود الفلسطينيين في البلاد العربية تعمل على إفراز ممثلين عن أولئك الفلسطينيين على اختتام تلك المؤتمرات بمؤتمر وطني عام يحضره أولئك الممثلون، ويفرزون بالتالي قيادة للشعب الفلسطيني ذات شرعية تمثيلية. ولم تكن هذه الفكرة تروق لـ «حماس» التي كانت تعتبر أن الكاسب الوحيد هو الفصائل الموجودة في تلك البلاد، مثل لبنان وسورية، في حين أنها ستكون هي مهمشة بسبب عدم وجود تنظيمات هيكلية لها هناك. ولذلك، طالبت «حماس» بقصر هذه المؤتمرات على التعبئة والتحريض ضد اتفاقات أوسلو ـ القاهرة، وعدم اعتمادها آلية لفرز قيادات تمثيلية، وأصرّت على آلية الانتخاب العادي والمباشر لانتخاب أية قيادة فلسطينية شرعية.(٧٣)

وتلخيصاً إجمالياً لرؤية «حماس» وسلوكها في العمل مع الفصائل الفلسطينية اليسارية والقومية، يمكن اقتباس النص التالي المطوَّل، الذي حدد مرتكزات «حماس» في طرحها للمشاريع التحالفية عقب اتفاق أوسلو، والتي كانت تدعو إلى «إنشاء جبهة

(٧١) مقابلة مع إبراهيم غوشة، «الدستور» الأردنية، ٣/ ١/ ١٩٩٤.

(٧٢) مقابلة مع محمد نزال، «الوطن العربي»، ٧/ ٨/ ١٩٩٢.

(٧٣) مقابلة مع إبراهيم غوشة، أنظر «الدستور» الأردنية، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٤ نقلاً عن وكالة «قدس برس».

تحالف وطني إسلامي عريض ذي برنامج سياسي موحد.. يسعى لإسقاط الاتفاق (أوسلو)... ولا يعلن حرب الشرعية صراحة ضد منظمة التحرير..» وقد اعتبرت «حماس» أن هذه المشاريع تحتل منزلة بين المنزلتين، أي بين الداعين إلى إعلان منظمة تحرير بديلة، مثل الفصائل غير المنضوية تحت لواء المنظمة وبالتحديد فصائل جبهة الرفض، والداعمين إعلان قيادة بديلة من قيادة المنظمة، مع التمسك بالمنظمة كهيكل وإنجاز وطني (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية تحديداً). أمّا المرتكزات المشار إليها فهي كما يلي:(٧٤)

«المرتكز الأول: إن صيغة الجبهة أو التحالف تكون قابلة للتطور التدريجي والطبيعي باتجاه أن تكون قيادة بديلة حقيقية، وأن تتجنب أية قفزة في الهواء أو حرق المراحل، وهي ستكسب من الطرف الآخر بشكلها هذا رموزاً مؤيدة، سواء في العلن أو في الموقف غير المعلن.

«المرتكز الثاني: إن اكتساب الشرعية لا يكون بالإعلان عن اكتسابها بقدر ما يكون نتيجة لتطور طبيعي. ومن الممكن، في حال فشل اتفاق غزة ـ أريحا أولاً والمشروع التسووي عموماً ـ وهو ما نعمل عليه ـ، أن تتطور صيغة التحالف لتصبح صيغة قيادة جماعية للشعب الفلسطيني تمثله بالفعل وتعبّر عن طموحاته. لكن العكس سيكون ضاراً وغير عملي، أي أن تنتكس أي منظمة بديلة معلنة فتصبح مجرد جبهة معارضة؛ إذ سيفقد أعضاؤها آنذاك مصداقيتهم ومرونة خياراتهم.

«المرتكز الثالث: إن أي إعلان عن منظمة بديلة في الوقت الراهن مرتبط بظروف محلية وإقليمية ودولية، ومعظمها غير موات، كما أن ذلك الإعلان معناه الدخول في معركة 'كسر عظم' مع ياسر عرفات شخصياً، خاصة في الداخل، وهنا سوف تتصدى حماس لمواجهة العبء الأكبر في مثل هذه المعركة، التي نعتقد أنها سوف تستنزف الجهود في غير اتجاه المعركة مع العدو.

«المرتكز الرابع: هو أننا في حركة حماس، ونظراً لوجودنا القوي والرئيسي في الداخل، نتحمل نتائج ومنعكسات أي اتجاه أو قرار جماعي للفصائل العشرة، بينما يكون تأثير هذا القرار على بقية الفصائل محدوداً، نظراً لمحدودية وجودها وتأثيرها هناك. وعلى ذلك فنحن ملزمون بدراسة تأثيرات أي قرار على حركتنا بحيث يضاعف ذلك القرار من تأثيرنا في الساحة وليس العكس.»

---

(٧٤) بحسب ما حددها ممثل «حماس» في الأردن، محمد نزال، أنظر: الحروب، «حماس واتفاق غزة ـ أريحا أولاً: الموقف والممارسة»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ٣٥.

٣ ـ العلاقة بحركة «الجهاد الإسلامي»:

إن الدافع الأساسي إلى إيلاء العلاقة بين «حماس» و«الجهاد الإسلامي» اهتماماً خاصاً هو تلاقي التنظيمين شبه التام في الرؤية الفكرية والبرنامج السياسي، وانطلاقهما من قاعدة إسلامية مشتركة، وانتفاء أية فوارق سياسية أو عقائدية حقيقية بينهما في الوقت الحاضر.(٧٥) وهذا الوضع المتقارب يزيد في حدة السؤال الموازي، الذي رافق بروز الحركتين وتطورهما خلال الانتفاضة الفلسطينية، وهو لماذا، والحال تلك، لم يتجه التنظيمان نحو الوحدة والاندماج، أو نحو التنسيق المعمّق على الأقل؟ ولماذا ظلت العلاقة بين الحركتين تراوح في مربع العلاقات العادية بين مختلف الفصائل، ومن دون برامج ثنائية تميزها فعلاً من غيرها من العلاقات؟

على صعيد الجانب النظري المجرد، كان ميثاق «حماس»، بإفراده بنداً تحت عنوان الحركات الإسلامية، يتوجه على الأعم الأغلب نحو معالجة حالة «الجهاد الإسلامي». وقد أورد الميثاق موقف «حماس» من الحركات الإسلامية بصورة عامة على النحو التالي: «تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأُخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات، إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله، بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية ولكل مجتهد نصيب. وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيداً لها، تسأل الله الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسُّنة.»(٧٦)

لكن على الرغم من هذا التجريد النظري، فإن البرود السياسي ظلّ ملازماً للعلاقة، ويصعب فهم هذا وإدراكه من دون اللجوء إلى تفسير النشوء التاريخي.

لقد انبثقت الأنوية الأُولى لحركة «الجهاد الإسلامي» من تنظيم «الإخوان المسلمين» الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك بسبب رفضها البقاء على خط الجماعة الهادىء تجاه مقاومة الاحتلال الإسرائيلي آنذاك.

بافتراق المجموعة الجهادية التي تغيّرت قناعاتها «الإخوانية» في أوائل

---

(٧٥) أنظر على سبيل المثال مقابلة مع الأمين العام السابق لحركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين»، الدكتور فتحي الشقاقي، في «الشرق الأوسط»، ١٧/٣/١٩٩٥، حيث أكد أن ليس هناك فوارق سياسية أو عقائدية بين «الجهاد الإسلامي» و«حماس».

(٧٦) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

الثمانينات، وتأسيسها حركة «الجهاد الإسلامي» وإعلان برنامج هذه الحركة، نشأت منذ البداية علاقة غير ودية، أساسها نظرة «الإخوان» إلى «الجهاد» كمجموعة منشقة عن التنظيم الأم، ونظرة «الجهاد» إلى «الإخوان»، في المقابل، كجماعة كبيرة لكنها مترددة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بالكفاح المسلح.

وقد تصاعدت شعبية «الجهاد الإسلامي» في منتصف الثمانينات، بعد عدد من العمليات الجريئة الناجحة، وامتدت إلى وقت انطلاق الانتفاضة الفلسطينية وانخراط «الإخوان المسلمين» فيها على شكل «حماس» التنظيم الجديد. وبدخول التنظيم الجديد/ القديم إلى ساحة الفعل الجهادي المقاوم، وباعتماده على اتساع رقعته التنظيمية والتحتية، استطاع في فترة شهور قصيرة السيطرة على الأجواء الإسلامية الانتفاضية، ولا سيما أن حركة «الجهاد» تعرضت لحملة اعتقالات واسعة أدت إلى ضرب بنيتها التنظيمية والتأثير في فاعليتها في الأشهر الأُولى من الانتفاضة. وظلت النظرة غير الودية والمتسمة بالبرود السياسي هي المسيطرة على العلاقة الثنائية بين الطرفين. وشعرت حركة «الجهاد الإسلامي» أن «حماس» جاءت لتحصد ما زرعته هي من عمل عسكري قبل انطلاق الانتفاضة بأعوام وخلال العام الأول لانطلاقها. وفي المقابل، شعرت «حماس» بأنها استطاعت أن تعيد الموازين إلى نصابها، وذلك بإعادة سيطرتها على الشارع الإسلامي الفلسطيني الذي بناه «الإخوان المسلمون» خلال ثلاثة عقود سابقة على الأقل. وتجلت النظرة غير الودية في تقويم دور كل منهما في تفجير الانتفاضة والمشاركة فيها عبر مختلف قراءات الحركتين لمسار الانتفاضة ذاتها. إذ تجاهلت الأدبيات الأُولى الصادرة عن إحدى الحركتين، أو عن المقرّبة منهما، دور الحركة الأُخرى، سواء قبيل الانتفاضة أو في بدايتها الأُولى.[٧٧]

وفي مرات قليلة تطور البرود السياسي باتجاهات سلبية. ففي نيسان/ أبريل ١٩٩٢ مثلاً، حدث تنازع على أحد المساجد في قطاع غزة تطور إلى اقتتال بالأيدي،

---

(٧٧) تتجاهل البيانات الأُولى لكل من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» ذكر الطرف الآخر. والأمر نفسه ملحوظ في الكتيبات أو الدراسات المقرّبة منهما؛ فمثلاً يغيب ذكر «الجهاد الإسلامي» وأثر عملياتها في انطلاقة الانتفاضة في: غسان حمدان، «الانتفاضة المباركة: وقائع وأبعاد» (الكويت: دار الفلاح، ١٩٨٨)؛ جهاد محمد جهاد، «الانتفاضة المباركة ومستقبلها» (الكويت: دار الفلاح، ١٩٨٨). وعند الاضطرار إلى الإشارة إلى تلك العمليات وإلى شهداء «الجهاد الإسلامي»، تستخدم أوصاف مثل «الشباب المسلم» و«الحركة الإسلامية». وفي المقابل، لا تتحدث أدبيات مؤيدة لـ «الجهاد الإسلامي» ومقرّبة منها، مثل: «الانتفاضة الثورة في عامين: سمات واتجاهات» (سلسلة الإسلام وفلسطين) (الولايات المتحدة/ تامبا، ١٩٨٩)، عن أي دور =

اضطرت الحركتان بعده إلى إصدار بيان مشترك هدّأ الخواطر وأوقف الصدام، لكنه ترك في الشارع الفلسطيني آثاراً بالغة السوء، إذ بدا أن التجربة الفلسطينية الفصائلية، في مربعها العلماني، انتقلت بكل خصالها، ومنها الاقتتال، إلى المربع الإسلامي، ولم تختلف الصورة إلا بالتسميات، حيث حلت فصائل إسلامية متناحرة مكان الفصائل العلمانية المتناحرة.(٧٨)

بعد حادثة الاقتتال تلك بثمانية أشهر، قامت إسرائيل بإبعاد أربعمئة فلسطيني إلى الجنوب اللبناني وكلهم أعضاء في «حماس» و«الجهاد الإسلامي» أو مؤيدون لهما. وفي مخيم المبعدين، تجمع مبعدو «الجهاد»، وعددهم في حدود الأربعين، في خيم منفصلة. واستمر البرود السياسي، وتطور أحياناً إلى توتر إعلامي وتلاسن بين مبعَدي «الجهاد» ومبعَدي «حماس».

مع مرور الأعوام وتنامي قوة «حماس» وسيطرتها على الشارع الإسلامي، وانتفاء عنصر الإدانة الأساسي تجاه عدم مشاركة «الإخوان المسلمين»، تنظيم «حماس» الأم، في مقاومة الاحتلال، شعرت هذه الأخيرة بضعف منطق «الجهاد الإسلامي»، وحتى مبررات وجودها. فالتميز الإيجابي الذي قدمته حركة «الجهاد» في أواسط الثمانينات بالانخراط في الكفاح المسلح، لم يعد قائماً الآن. واختفت الفوارق الجوهرية والأساسية، على الرغم من فوارق واختلافات جديدة افتُعلت على نحو تعسفي، كما ظهر في إجابة أحد رموز «الجهاد الإسلامي»، والناطق باسم مبعَدي الحركة إلى الجنوب اللبناني، الشيخ عبد الله الشامي، عن سؤال بشأن الفارق بين «الجهاد» و«حماس»، حين قال: «خلافاً لحماس لا نعتقد بأولوية إقناع الجماهير إنما بأولوية العمل المباشر... (ونقطة أُخرى) هي ضرورة أو عدم ضرورة مشاركة الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية وغيرها»،(٧٩) وهي نقاط لا يُعتقد أنها تعبر عن رؤية رسمية لحركة «الجهاد الإسلامي».

في المقابل، انطبعت نظرة «حماس»إلى «الجهاد» وأسلوب تعاملها معها بشعور

= ل «الإخوان المسلمين» قبل الانتفاضة، بل إنها تشير إلى أن قيادة «الإخوان» وقفت موقفاً سلبياً من التظاهرات التي سبقت الانتفاضة بأيام (!)، وإلى أن بروز «حماس» كقوة فعّالة في الضفة والقطاع كان في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٨ (أي بعد انطلاقة الانتفاضة بأكثر من تسعة أشهر)، وهو تاريخ صدور ميثاق «حماس».

(٧٨) خالد الحروب، «القوى الإسلامية المجاهدة: لا مجال للاختلاف»، مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

(٧٩) «القدس العربي»، ٦/١/١٩٩٣.

التعالي والفوقية من موقع «الأخ الأكبر». وعلى أساس ذلك شعرت «حماس» في وقت لاحق بأن على «المجموعة المنشقة» أن تعود إلى تنظيمها، وخصوصاً أن سبب الانشقاق ما عاد قائماً. وكان هذا الشعور جوهر حوارات ثنائية بين الطرفين مدفوعة بالرغبة في حل الإشكال الخُلُقي والقيمي في الدرجة الأُولى، المتمثل في وجود حركتين إسلاميتين لهما الرؤية الفكرية والسياسية ذاتها، وتعملان في سبيل الهدف ذاته وبالأساليب ذاتها، ولا سيما أن السؤال بشأن وحدة المجهود الإسلامي المقاوم في فلسطين أصبح مطروحاً في منتديات التيار الإسلامي في العالم العربي، وأن النداءات المطالبة بالوحدة صارت تطرق آذان الحركتين بتصاعد مستمر.

وأصبح الحديث يدور منذ سنة ١٩٩٣ حول مشاريع الوحدة أو حول التنسيق جدياً، وقُدم مشروعان متبادلان: أحدهما لـ «حماس»، وقد دعا إلى الاندماج الكامل وذوبان تنظيم «الجهاد» في تنظيم «حماس»، والآخر لـ «الجهاد»، وقد دعا إلى التنسيق المتدرج والوصول إلى صيغة قريبة من الصيغ الجبهوية. وبقي كلا المشروعين حبراً على ورق، وظل الواقع على الأرض أقرب إلى البرود السياسي لا غير.

ج) مداخلة

تشير قراءة فكر وممارسة «حماس» تجاه الفصائل الفلسطينية إلى جملة ملاحظات عامة جديرة بالتسجيل، بعضها بنظرة «حماس» وأدائها السياسيين على صعيد العلاقة بالفصائل الفلسطينية، وبعضها الآخر متعلق بنظرة تلك الفصائل وأدائها إزاء «حماس» نفسها.

في مجموعة الملاحظات الخاصة بأداء «حماس»، يمكن القول إن الحركة تجاوزت، إلى حد ما، عدداً كبيراً من العوائق النظرية التي أثرت في أساليب عمل الإسلاميين عامة، وفي تحالفاتهم مع الأطراف الأُخرى ذات المواقف السياسية المتشابهة، وخصوصاً النظرة إلى تلك الأطراف بأنها أطراف علمانية وغير إسلامية، وبالتالي ينبغي الابتعاد عنها، والإبقاء على الموقف السياسي مرتبطاً بالقناعة الفكرية من دون انفكاك.

ولعل سرعة الإيقاع في الحديث السياسي الفلسطيني والإقليمي المؤثر في القضية الفلسطينية ساهمت في تسريع الانتقال من مرحلة التجاوز النظري لتلك العوائق إلى مرحلة الممارسة العملية. ومن جهة أُخرى، فإن قوة «حماس» واتساع نفوذها، ولا سيما في فترة عنفوانها، وبالتالي تنازعها غير المباشر مع «فتح»، وحتى مع منظمة التحرير، في حق التمثيل وادعاء قيادة الشعب الفسطيني، كل ذلك فرض على الحركة

تطوير قناعات وممارسات متجددة، فيما يتعلق بعلاقاتها بمكوّنات النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني، تخدم ذلك الخط وتدفع به إلى الأمام. يقول عيسى النشار، أحد أعضاء المكتب الإداري لـ «الإخوان المسلمين» عشية تأسيس «حماس»، وهو المكتب الذي اتخذ قرار إقامة الحركة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧: «حماس لا تخسر باحتكاكها بالآخرين، لكونها صاحبة دعوة بالدرجة الأولى، وهي تلتقي مع كل فصيل يتبنى النضال من أجل دحر الاحتلال وتلتقي مع أي فصيل يرفض نهج الاستسلام. وفي هذا الوقت الذي اتسعت فيه الحركة وأخذت الطابع الجماهيري، وأصبحت تتبنى قضايا الشعب الفلسطيني وهمومه، أصبح لزاماً عليها أن تستوعب كل فئات الشعب الفلسطيني، وأن تعترف بكل القوى الموجودة والفاعلة على الساحة، وهذا يتطلب من الحركة استيعاب تلك القوى والاتجاه بها نحو التوحيد بحيث تلتقي في توجهها ضد الاحتلال. وهذا لن يُضعف الحركة ولن يُضعف توجهها، بل سيزيدها قوة ومصداقية وواقعية وسيزيد من عوامل الثقة مع أبناء الشعب الفلسطيني بكل توجهاتهم، وسوف تزيل حاجز العزلة مع الآخرين، وستزيد من التفاهم والالتقاء مع الآخرين بما يخدم المصلحة. وفي نفس الوقت الذي تدرك فيه 'حماس' أنها تحقق مصالحها في هذا الالتقاء والتنسيق تدرك أيضاً أن الآخرين يفكرون بنفس المنطق المصلحي وليس في ذلك ضرر بالنسبة لـ 'حماس'، خصوصاً وهي تعلم أنها الأقوى والأكبر والأقرب لحقيقة الشعب الفلسطيني وتوجهه.»[٨٠]

ولقد حاولت «حماس»، مدفوعة بالرغبة في فرض قيادتها على تحالف الفصائل الفلسطينية المعارضة، تقديم عدة صيغ تنسيقية أو جبهوية. وقدمت تنازلاً مهماً عندما تخلّت عن مبدأ التمثيل النسبي لإنشاء قيادة مركزية لتحالف القوى الفلسطينية. لكن ذلك كله لم يستطع نفخ الروح في جسد «تحالف الحد الأدنى» وتطويره ليصل إلى درجة معارضة تهدد فعلاً شرعية منظمة التحرير أو تهدد السلطة الفلسطينية وزعامة ياسر عرفات شخصياً فيما بعد. كما أن العلاقات التحالفية، ولا سيما في «الداخل»، لم تتطور لتصل حتى إلى مستوى الحد الأدنى الذي تم التوصل إليه في «الخارج». وكان تعامل «حماس» في «الداخل» لا يتناغم مع تعاملها مع تلك الفصائل في «الخارج»،

(٨٠) النص وارد في مخطوطة لم تنشر بعد بعنوان «الفكر السياسي للحركة الإسلامية بفلسطين»، وهو مجموعة حوارات أعدها مع رموز «حماس» في مخيم المبعدين في الجنوب اللبناني الدكتور المبعد عاطف عدوان (مدرّس العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية في غزة)، وسمح مشكوراً بالاطلاع عليها والاقتباس منها ـ ١٩٩٤.

حيث شعرت بأن وجودها القوي وجماهيريتها هناك يغنيانها عن أية تحالفات مع اليسار. ولم يكن ذلك الموقف في الحقيقة بعيداً عن رواسب الماضي القريب، سواء التوترات مع فصائل اليسار أو الموقف النظري من الآخر غير الإسلامي.

وعلى الرغم مما يسجَّل لـ «حماس» من اجتهادات إيجابية بشأن الاقتراب من الفصائل اليسارية والعلمانية الفلسطينية، فثمة عدد من الملاحظات يُسجل إزاءها على الصعيد ذاته. وأُولى هذه الملاحظات عدم تمحيص فرضية قيادة «حماس» لتحالف فلسطيني معارض يهدد شرعية منظمة التحرير تهديداً جدياً ويقدم بدائل سياسية؛ ولا سيما لما لهذا الأمر من أثر في المستويين الإقليمي والدولي. إذ ليس سهلاً، على هذين المستويين، وفي حال فشل منظمة التحرير لسبب أو لآخر، تقبّل قيادة بديلة يسيطر الإسلاميون عليها كلياً. ومن الممكن الحديث عن قيادة بديلة يشارك الإسلاميون فيها وبحدود معينة، أمّا أن يسيطر الإسلاميون كلياً على هذه القيادة فهذا أمر ما كان يبدو محتملاً قبوله إقليمياً ودولياً في المرحلة التي رافقت مدريد وأوسلو وما تلاهما. وليس واضحاً، سواء في أدبيات «حماس» أو في خطاب رموزها، ما إذا كان تقدير الظرف الإقليمي والدولي دقيقاً على صعيد الإصرار الأولي على الفصائل لإيجاد صيغة تحالفية تكون تحت قيادة «حماس»، وهو إصرار ولّد، أو عمّق، شكوكاً وانعدام ثقة بين «حماس» وأكثر من طرف في تحالف الفصائل الفلسطينية، وأعاق بالتالي أي تقدم جماعي نحو الأمام. وخلافاً لهذا الرأي، يرى بعض قادة التنظيمات أن «حماس» كانت مترددة في أخذ زمام المبادرة وقيادة التحالف. ويحلل الأمين العام السابق لحركة «الجهاد الإسلامي»، الدكتور فتحي الشقاقي، موقف «حماس» على النحو التالي: «أبدت حماس بعد وقت قصير من مساهمتها وانخراطها في الانتفاضة الشعبية، مرونة واضحة تجاه موضوعة التحالفات داخل الحركة الفلسطينية مع فصائل المعارضة، وكسرت تابو إسلامياً تقليدياً بهذا الشأن، ولكن المشكلة الأساسية التي برزت أن 'حماس' ظهرت مترددة في قيادة تحالف فلسطيني عريض وتعاملت مع علاقاتها الثنائية والجماعية كنوع من النصاب (العدد) السياسي أكثر منه كنوع من الفعل السياسي الجماعي المشترك، وهنا جوهر إدارة 'حماس' لتحالفاتها، ورغم مصداقية 'حماس' في مواجهة شائعات لا تنتهي أطلقها الأعداء والحلفاء، إلا أنها ولأسباب ذاتية وأخرى خارجة عن إرادتها خسرت فرصة إقامة تحالف أوسع وأكثر فاعلية تحت قيادتها.»(٨١)

---

(٨١) مقابلة خاصة مع الدكتور فتحي الشقاقي، ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥.

وعموماً، ظل تقديم صيغة معقولة ومقبولة، وذات أفق مستقبلي، لتحالف الفصائل الفلسطينية، مسؤولية ملقاة على «حماس» بصورة أساسية بسبب واقع قوتها ونفوذها في «الداخل»، ثم على سائر الفصائل، وهو أمر تدركه فصائل المعارضة وتشير إليه.[٨٢]

ومن الملاحظات أيضاً التي يمكن أن تسجل على «حماس» في شأن علاقاتها بالفصائل الفلسطينية، عدم استفادتها من بعض العلاقات الدولية لبعض الفصائل اليسارية تحديداً. ومع أن هذه العلاقات محدودة، وانحسرت إلى حدود دنيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية السابقين، فإن بعض البقايا والامتدادات للمرحلة السابقة، وخصوصاً على صُعد المنظمات الطلابية والمنظمات غير الحكومية، كان من الممكن الاستفادة منه.

وعلى الجانب الآخر للصورة، والخاص بنظرة الفصائل الفلسطينية نفسها وتعاملها مع «حماس»، هناك جملة من الملاحظات أيضاً. الأُولى عامة ونابعة من التجربة الطويلة التي مرت هذه الفصائل بها في تعاملها مع حركة «فتح»، وهي التجربة التي اتسمت بمقدار من الشعور بالهيمنة والسيطرة المفروضة من التنظيم الأكبر، وحملت أيضاً، سلباً أو إيجاباً، سمة المركز المسيطر والأطراف المهمّشة. وقد خشيت الفصائل الفلسطينية من تكرار تلك التجربة، وواجهت ورفضت بشتى الأوجه إرهاصات إعادة إنتاجها. وقد تجسّد هذا الرفض، كما تم التوضيح سابقاً، في عدم قبول أية صيغة تحالفية تقوم على أساس التمثيل النسبي الذي يعكس حجوم التنظيمات وأوزانها، لأن ذلك الأساس هو الذي كان قد نظم علاقة «فتح» بباقي الفصائل، سواء في المجلس الوطني الفلسطيني أو في الهياكل القيادية لمنظمة التحرير، وهو يعني، في حالة «حماس»، التسليم لها بقيادة تحالف المعارضة.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن مقداراً ملحوظاً مما يمكن وصفه بـ «الكبرياء السياسي» قد سيطر على أجواء بعض الفصائل إزاء سرعة نشوء «حماس» وتطور قوتها. وعليه، فإنه لم يكن سهلاً على الفصائل أن تقبل، وبروح رياضية، زعامة «حماس» التي نُظر إليها كتنظيم وافد حديثاً إلى ساحة الكفاح الفلسطيني. وأبعد من ذلك هو أن الهوية الإسلامية وطرح الحركة الفكري الذي يتناقض، أو على الأقل لا يتماشى مع

---

(٨٢) أنظر، على سبيل المثال، مقابلة مع عبد الرحيم ملّوح، «السبيل» الأردنية، ١٩٩٤/٦/٧، حيث يقول: «إن المسؤولية الرئيسية (في الخروج من المأزق الذي يواجه تحالف الفصائل) تقع على عاتق حماس والجبهتين الشعبية والديمقراطية.»

طرح عدد كبير من تلك الفصائل، يزيدان في تعقيد الأمر ويستبعدان القبول بزعامة «حماس». وقد أدى رفض الفصائل أية صيغة تعطي القيادة لـ «حماس»، إلى شعور الأخيرة بالغبن السياسي، وبعدم التقدير لجهادها وكفاحها، وخصوصاً بعد تصاعد عملها العسكري في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، وبدت معه وحيدة في ميدان المقاومة الحقيقي داخل الأرض المحتلة، مع الإشارة إلى الجهد الإضافي المهم في الميدان نفسه الذي كانت تنشط حركة «الجهاد الإسلامي» فيه أيضاً.

وسيطرت قضية شكل التحالف وشكل قيادته المركزية على هاجس الفصائل المشاركة وتفكيرها. ويمكن القول إن الشكل طغى فعلاً على تطوير المضمون، وعلى صوغ برنامج سياسي مشترك يمكن أن يكون بديلاً منافساً من برنامج مدريد ـ أوسلو، ولا سيما أن فرصه لتقديم ذلك البرنامج، شرط النجاح في تقديم صيغة بديلة مقبولة إقليمياً ودولياً، كانت قد ظلت تلوح جزئياً، وفي فترات متقطعة، منذ تعثّر جولات المفاوضات في واشنطن (عقب مؤتمر مدريد)، وبعد توقيع اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»، وتحفظ الكثير من الأطراف العربية إزاء جوهره.

ليس من السهل الجزم بالقول إن وجود أي برنامج سياسي بديل، وبصيغة قيادية بديلة عند فصائل المعارضة، كان من الممكن أن يساهم فعلاً في إفشال مشروع مدريد ـ أوسلو على المسار الفلسطيني للتسوية، ذلك أن زخم أوسلو كان مستمداً من الدعم الدولي، والأميركي تحديداً. ومع ذلك، يمكن المجازفة بالقول إن التنافس الداخلي للفصائل المعارضة، وعدم بلورة أية بدائل قيادية أو سياسية، قد ساهما في عدم تطوير أية ثقة في هذا التجمع، وفي أنه قادر فعلاً على مواجهة مسار أوسلو مواجهة جدية وتعطيله.

رابعاً: «حماس» والمسيحيون الفلسطينيون

قد يبدو أمراً غير طبيعي أن يدرج هذا الموضوع تحت هذا الجزء من الدراسة، الخاص بالبحث في علاقات «حماس» بالأطراف السياسية الأُخرى. فالآخر الديني ليس طرفاً سياسياً، كالفصائل الفلسطينية، وليس دائرة من الدوائر الخارجية، كالدائرة العربية أو الإسلامية أو الدولية، على سبيل المثال. لكن ما يبرر تناول علاقة «حماس» بالمسيحيين الفلسطينيين هنا هو طبيعة الرؤية الدينية/ السياسية للحركة، والتي تستدعي، كونها كذلك، تمحيص العلاقة بالآخر الديني، والأسس التي قامت عليها، والممارسة التي انبثقت منها، ما دامت هذه الرؤية لا تحكمها نظرة سياسية مجردة فقط.

بصورة إجمالية، لم يخرج موقف «حماس» النظري وسلوكها العملي، في هذا المجال، عن مربعات التسامح الديني الذي ميّز تاريخ المنطقة عموماً، وتاريخ فلسطين على وجه التحديد، في جانبه الخاص بالعلاقات البينية بين الطوائف والأديان. وتعتد «حماس» كثيراً بذلك التاريخ، وتشير إليه مراراً في مواد ميثاقها التي تحدثت عن العلاقة بالمسيحيين أو باليهود كأصحاب ديانات. كما أن رموزها وقادتها وبياناتها تشير إلى ذلك التاريخ في كل مناسبة يبرز فيها الحديث عن هذا الموضوع.

على المستوى النظري، وتحت عنوان يحدد موقف «حماس» من أهل الديانات الأُخرى، يتحدث ميثاق «حماس» عن أن «حركة المقاومة الإسلامية حماس حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأُخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها.»(٨٣) ثم يستلهم الميثاق تاريخ التعايش في فلسطين والمنطقة، فيقول: «في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يمكن أن يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك، وعلى أتباع الديانات الأُخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعاً ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأُخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.»(٨٤)

وظل هذا الاستناد إلى الموقف الإسلامي التاريخي المتقدم في تسامحه وتعايشه مع الآخر الديني يشكل مرتكزاً من مرتكزات خطاب «حماس» على هذا الصعيد، ولا سيما تجاه مسيحيي الأرض المحتلة. ففي بياناتها الصادرة بعد إعلان الميثاق بأعوام والخاصة بتهنئة المسيحيين بأعيادهم، هناك حديث دائم عن ذلك الموقف التاريخي المجسَّد في العهدة العمرية التي أعطاها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لمسيحيي القدس في الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم وكنائسهم؛ وهي العهدة التي تتحدث «حماس» عنها بافتخار، حيث «نصبها (عمر) في ساحة القدس معْلماً تاريخياً إنسانياً يشير إلى عهود السلام الحقيقي في أرض فلسطين، حيث عاش في ظلال تلك العهود المسيحيون واليهود في أمان واطمئنان في كنف حضارة الإسلام العظيمة بتسامحها وأفقها الإنساني اللامحدود، التي قدمت للبشرية المثل الأسمى في التعايش

(٨٣) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٨٤) المصدر نفسه.

والتسامح وعدم الإكراه في الدين وهو ما نرى عكسه الآن في مذابح البوسنة وسط ظلام أوروبا (المتنوّرة!).»[٨٥]

إلى جانب استلهام الموقف التاريخي العمري إزاء المسيحيين، فإن ما يمكن اعتباره نقطة الابتداء في صوغ «حماس» لنظرتها نحو الآخر الديني (المسيحي واليهودي) هو الانطلاق من تقويم موقف ذلك الآخر، وخصوصاً اليهودي، من قضية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين. وهي نقطة تتعلق بالموقف من الاعتداء لا بالموقف من الاعتقاد، كما تم تفصيل ذلك سابقاً عند التعرض لرؤية «حماس» السياسية. فالأمر يتعلق بالعداء لليهود في فلسطين، لا لأنهم أصحاب عقيدة مخالفة، بل لأنهم معتدون؛ فحماس «لا تتخذ أي مواقف عملية معادية لأحد استناداً إلى فكره وعقيدته، وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية في حق أمتنا ووطننا.»[٨٦] ولأن الحديث هنا يدور حول الموقف من اليهود كأصحاب ديانة مختلفة تحديداً، فإن التأكيد يأتي بشأن أولئك الذين قَدِموا إلى فلسطين؛ إذ إن النظرة إليهم هي أنهم «بمجملهم غزاة محتلون إلى أن يثبت العكس على بعضهم، وهم أعداء محاربون ونعاملهم على هذا الأساس وليس لاختلاف دينهم عنّا، وإنما لطبيعة موقفهم منا.»[٨٧]

يتوقف اهتمام «حماس» بالشق اليهودي من الآخر الديني، إن على صعيد الممارسة أو على صعيد التنظير، عند حدود الموقف العام المثبت أعلاه. ولذلك، فليس هناك من ممارسات أو علاقات بأي طرف يهودي، سواء من اليسار ـ مثلاً ـ أو من بعض جماعات اليهود المتدينين التي لها موقف «عقدي» رافض لإنشاء دولة إسرائيل في الزمن المعاصر، مثل جماعة ناطوري كارتا. وينصرف الاهتمام والتركيز إلى جانب التفصيل في صوغ الرؤية والممارسة مع المسيحيين في الأرض المحتلة، كشركاء في الهم الوطني الواحد.

انتقلت رؤية «حماس»، كما حددها الموقف العام من الآخر الديني، إلى مستوى أكثر تحديداً وتفصيلاً على الصعيد المسيحي. وتم صوغ ذلك المستوى عبر

---

(٨٥) بيان «حماس» بعنوان «في ذكرى سيدنا المسيح عليه السلام، نجدد العهد على تحرير المسجد الأقصى»، ٢٥/١٢/١٩٩٣.

(٨٦) قيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في لقاء مطوّل مع مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

(٨٧) المرجع نفسه.

مجموعة سياسات تبنتها الحركة منذ العام الأول من إنشائها. والنص الداخلي التالي كان من أوائل النصوص التي صاغتها «حماس» لتنظيم رؤيتها وتعاملها مع الآخر، سواء أكان دينياً أم سياسياً، ويعود تاريخه إلى آب/أغسطس ١٩٨٨، وقد جاء تحت عنوان «سياسات الحركة تجاه نصارى فلسطين». وترسم هذه السياسات الإطار العام لعلاقة «حماس» بمسيحيي فلسطين على النحو التالي:(٨٨)

١ ـ اعتبار نصارى فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية.

٢ ـ للنصارى من الحقوق المدنية ما لبقية أبناء الشعب الفلسطيني، وعليهم من الواجبات ما عليهم.

٣ ـ تذكيرهم بأهمية ارتباطهم بمقدساتهم وأرضهم من منطلقات دينية ووطنية.

٤ ـ الإشارة إلى أعيادهم ومناسباتهم الدينية في بيانات وفعاليات الانتفاضة، ومشاركتهم في الممكن منها.

٥ ـ دعوتهم لعدم الهجرة بسبب ضغط الإرهاب الوحشي ووحشية ممارسته العدوانية ضد أبناء شعبنا.

٦ ـ التأكيد على أهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني، في فترة الاحتلال وبعد التحرير، والعمل على استقطابهم في العمل والمؤسسات الوطنية.

٧ ـ العمل على فتح علاقات متينة مع قياداتهم الدينية والسياسية، وكسبها في المواقف الوطنية والعامة، ومشاورة زعاماتهم في شؤون البلاد العامة.

٨ ـ استمرار سياسات الإشارة لهم ولمناسباتهم في بيانات الحركة.

غير أن نصوص السياسات تبقى حبراً على ورق ما لم تتفعل على واقع الأرض وتصطبغ الممارسة اليومية الفعلية بها. وهنا يمكن رصد أمرين رئيسيين مرتبطين بواقع الممارسة: الأول هو أن الإطار العام للاجتماع الفلسطيني منذ نشوء حركة «حماس» ظل بعيداً عن نشوب أية توترات طائفية. وفيما يتعلق بهذا الجانب، ظلت الميزة الأهم التي ميزت كفاح «حماس» منذ تأسيسها في أواخر سنة ١٩٨٧ هي مبادلة المسيحيين الاحترام، والتزام السياسات العامة التي ألزمت الحركة نفسها بها، إذ لم تشهد الأرض المحتلة أية حوادث يمكن أن تصنف تحت عنوان «العنف

---

(٨٨) نُشر هذا النص أول مرة في: خالد الحروب، «المسيحيون في الأرض المحتلة، واقع تعايش مجتمعي رغم قهر الاحتلال»، «الحياة» (لندن)، ١٩٩٣/٧/٣.

الطائفي»، على الرغم من أنها لم تخل في أوقات عديدة من «العنف السياسي» بين الفصائل والتيارات المتعارضة. وكان منشأ ذلك العنف على الدوام الموقف السياسي لا الطائفي. ومن المفارقة أن يكون الجانب الأوسع من ذلك العنف قد وقع بين «فتح» و«حماس»، وهما الأقرب إلى بعضهما البعض من ناحية عقدية فكرية. والأمر الآخر الذي يمكن رصده بسهولة هو الممارسة التفصيلية لتلك السياسات خلال الأعوام التي مضت من عمر «حماس». ويقصد بذلك علاقة «حماس» بالخصوصية المسيحية، سواء في المناسبات أو الأماكن أو الشخوص. وهنا يمكن سرد تاريخ مطوَّل من المواقف والاهتمام الذي كان منسجماً مع ما تعرّف الحركة نفسها به من أنها حركة إسلامية وطنية فلسطينية تطرح برنامجها برؤية جمعوية على الفلسطينيين كافة.

ولمزيد من التفصيل في هذا الصدد، يذكر أهل الأرض المحتلة أن أحد الإضرابات الرئيسية لحركة «حماس»، والإضرابات تحدد قبل أسابيع عادة، تزامن مع ذكرى ميلاد المسيح عليه السلام، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الأمر الذي دفع الحركة، عند اكتشاف ذلك لاحقاً، إلى المسارعة إلى إعلان إلغاء الإضراب، والمطالبة في بيانها الدوري رقم ٦٧ بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بـ «... فتح المحلات التجارية طوال يومي ٢٤ ـ ٢٥/١٢/١٩٩٠ بمناسبة ذكرى ميلاد المسيح عليه السلام.» بل إن الحركة لم تكتف بذلك؛ إذ أضافت إلى قائمة فعاليات الانتفاضة «اعتبار أيام عيد ميلاد المسيح عليه السلام أياماً تتوافد فيها جموع المسلمين على بيوت المسيحيين مهنئين بالعيد مباركين وحدة أبناء شعبنا وتلاحمهم...»

ونطالع نصوصاً أُخرى مماثلة في بيانات متعددة، منها مثلاً البيان رقم ٦٥ بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، والبيان رقم ٨١ بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وكذلك البيان الذي صدر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ منددأً بالاعتداءات الصهيونية على أملاك كنيسة الروم الأرثوذكس في القدس الشريف، ومتضامناً مع الطائفة المسيحية ومسانداً لها ومدافعاً عنها: «... إن حركة المقاومة الإسلامية حماس... تستنكر اليوم عدوان قطعان المستوطنين الذي تم يوم الخميس ١٢/٤/١٩٩٠ ضد أملاك كنيسة الروم الأرثوذكس في القدس الشريف، والاعتداء على الرهبان الذين تظاهروا ضد هذا الظلم والعدوان، خاصة وأن هذا الاعتداء أتى في أيام أعياد المسيحيين... وإن حماس إذ تستنكر هذا العدوان الهمجي ضد المسيحيين من أبناء شعبنا الفلسطيني لتؤكد للعالم أجمع أن دولة الاحتلال الإسرائيلي دولة عنصرية تعادي العقائد الدينية...». وبلغة الخطاب نفسها أدانت «حماس» الاعتداءات

الإسرائيلية على كنيسة «القديس أنطون» في يافا في أيار/مايو ١٩٩٥.[٨٩]

وعموماً، يمكن القول إن العلاقة بين «حماس» والطوائف المسيحية في فلسطين نشأت وتطورت على قاعدة النضال المشترك ضد الاحتلال، وإن هذه العلاقة ظلت عادية وغير متوترة. وقد حرصت «حماس» على أن تظل يقظة وحريصة على إبعاد أي تشويش لهذه العلاقة واستنكاره. ومن ذلك مثلاً مسارعتها إلى استنكار مقتل الأستاذ الجامعي الأميركي ألبرت غلوك في جامعة بير زيت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بل الإثناء على الأستاذ في بيان الاستنكار، مشيرة إلى أن دراساته كانت «تهدف إلى إظهار قيمة تراث الشعب الفلسطيني...»

ومن جهة أُخرى، أشارت ردات الفعل المسيحية المتضامنة مع «حماس» في أكثر من مناسبة إلى أن علاقة الاحترام المتبادل هي السائدة. وقد تُوّجت هذه الردات بكلمة راعي الكنيسة الأرثوذكسية في القدس، المطران لطفي اللحام، خلال اعتصام وطني شامل أمام الكنيست الإسرائيلي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، احتجاجاً على عملية الإبعاد الشهيرة التي شملت ٤١٣ فلسطينياً بتهمة الانتماء إلى «حماس» و«الجهاد الإسلامي». وكان مما قاله المطران في تلك الكلمة: «... نحن كلنا في خندق واحد، فإذا كان هؤلاء مبعدين فكلنا مبعدون...، وإذا كان هؤلاء إرهابيين فنحن كلنا إرهابيون، وإذا كانوا أصوليين ـ باستخدام هذا المصطلح الذي يريدون به أن يذلوا الإسلام والدين والعقيدة ـ فنحن كلنا أصوليون.»[٩٠]

وخارج الأرض المحتلة، وبسبب طبيعة الممارسة الإعلامية السياسية لا الميدانية، لم يكن هناك ما يلفت النظر في تعامل «حماس» مع الأطراف المسيحية، سواء كانت شخصيات حزبية أو مستقلة، فلسطينية أو عربية؛ إذ تحدّد ذلك التعامل على قاعدة السياسة فحسب. لكن يشار إلى أن الحركة لم يكن يفوتها الإشادة الخاصة بالمواقف السياسية المتميزة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ويأتي في هذا السياق تثمينها لموقف الكنيسة القبطية، وموقف بابا الأقباط المصريين تحديداً،

---

(٨٩) بيان «حماس» بعنوان «حول الاعتداء الصهيوني على كنيسة القديس أنطون في يافا»، ٢٣/٥/١٩٩٥.

(٩٠) وردت هذه الكلمة في شريط فيديو بشأن المبعدين الفلسطينيين إلى الجنوب اللبناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بعنوان «إنا باقون». والشريط من إنتاج «الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨». وانظر أيضاً عبد السلام إبراهيم، «المسلم والمسيحي معاً في خندق الوحدة الوطنية»، «فلسطين المسلمة» (لندن)، أيار/مايو ١٩٩٣.

الأنبا شنودة، إزاء قضية القدس ورفض التطبيع مع إسرائيل.(٩١)

بيد أن تلك العلاقة وتلك الممارسة ظلتا محدودتين في أطر إعلان التضامن المشترك، والاحترام المتبادل، وغير ذلك، ولم تنتقل عملياً إلى ما هو أهم، وخصوصاً على صعيد الانخراط في عمل مشترك. وبصورة محددة، لم تستطع «حماس» البقاء في خط صاعد باتجاه تطوير ممارستها إزاء المسيحيين، بحيث تستقطب من يلتقي معها سياسياً ويشاركها في العمل، سواء في إطارها التقليدي، أو في أي إطار خاص تبتدعه لتلك الغاية. هذا مع الإشارة إلى أن بعض قادة الحركة ورموزها يتحدث عن عدم وجود موانع، بالأساس، من انخراط أي فلسطيني في «حماس»، فالحركة «لا ترفض أن يكون في صفوفها من يعمل على نشر مبادئها ودعمها مهما كانت عقيدته أو مذهبه طالما أنه لا يتناقض مع أهدافها ودينها.»(٩٢) كما أن أدبيات الحركة المنشورة في وقت لاحق حملت تعريفات واضحة بهذا الاتجاه، إذ تذكر المذكرة «التعريفية» الصادرة في أواخر سنة ١٩٩٣ أن «حماس منظمة شعبية واسعة، تدافع عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي.»(٩٣) غير أن التوجه الأهم في سياسات «حماس» فيما بعد أوسلو، ولا سيما في الحديث عن إقامة حزب سياسي في الأرض المحتلة، هو أن الحزب المقترح سيتقدم خطوات باتجاه ضم مسيحيين فلسطينيين في صفوفه، بل باتجاه إمكان وجود بعضهم في قيادته الرئيسية أو في مكتبه السياسي، على سبيل المثال.(٩٤) غير أن الواقع التطبيقي أشار إلى خلاف ذلك، حيث لم ينضم أي مسيحي إلى قائمة مؤسسي حزب «حماس» في قطاع غزة، أي حزب الخلاص الوطني الإسلامي الذي أُسس في أواخر سنة ١٩٩٥ وأُعلن تأسيسه رسمياً في آذار/مارس ١٩٩٦، وهو ما يؤكد جمود الممارسة العملية عند حد معين، وعدم السير قدماً باتجاه العلاقة بالمسيحيين داخل فلسطين.

(٩١) أنظر بيان «حماس» بعنوان «رسالة مفتوحة إلى البابا شنودة الثالث»، ٨/١/١٩٩٥.

(٩٢) محمود الزهار، كما ورد في: عدوان، مصدر سبق ذكره.

(٩٣) «المذكرة التعريفية»، مصدر سبق ذكره.

(٩٤) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

خامساً: «حماس» والحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨

منذ منتصف عقد الثمانينات والتيار الإسلامي يزداد قوة ونفوذاً في أواسط فلسطينيي الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، الذين يبلغ عددهم نحو ٩٠٠ ألف نسمة. وقد توجت تلك القوة وذلك النفوذ بوجود الحركة الإسلامية، عبر الانتخابات، في مجموعة كبيرة من بلديات القرى والمدن العربية في تلك المناطق، وذلك خلال الثمانينات والتسعينات.(٩٥) وكان لتنامي هذا الحضور أثر بارز في بعث الوعي الوطني الفلسطيني وتعميقه بين العرب في إسرائيل،(٩٦) وذلك بعد أن مر ذلك الوعي بأزمة حقيقية وطويلة متعلقة بفقدان الهوية، والاغتراب عن الجذور، والتأثر بمخططات التهويد والأسرلة، أي جعل الأقلية العربية في إسرائيل إسرائيلية الهوية والانتماء.

وجاء تنامي المد الإسلامي على خلفية عقود أربعة من شبه السيطرة الشيوعية، واليسارية عموماً، على المفاصل السياسية للوسط الفلسطيني في إسرائيل، سواء في البلديات أو في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، أو في اللجان المحلية والقطرية الممثلة لهم. فقد كان حزب راكح الشيوعي الإسرائيلي هو النافذة السياسية الأهم للوجود والنضال العربيين من أجل تحقيق المطالب السياسية والحقوقية للأقلية العربية. ومن خلال ذلك الحزب أو تلك التشكيلات اليسارية الإسرائيلية الأخرى، تمثل العرب في الكنيست الإسرائيلي بعدد من النواب.

تبرز أهمية قراءة نشاط الحركة الإسلامية وفكرها في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، في سياق قراءة فكر «حماس» وممارستها السياسية، بسبب الأرضية الفكرية والوطنية والجغرافية المشتركة. وذلك فضلاً عن التقارب الزمني في تطور التيارين ونشوئهما؛ إذ منذ أواسط الثمانينات أيضاً وحركة «الإخوان المسلمين»، تنظيم

---

(٩٥) في الانتخابات البلدية التي جرت سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٣، تمثلت الحركة الإسلامية بحضور جيد في مجموعة بلديات مهمة، مثل بلديات أم الفحم وكفر قاسم وكفر برا والناصرة وعكا وغيرها، سواء بالفوز بأغلبية المقاعد في تلك البلديات أو برئاسة بعضها، أو بوجود أعضاء للحركة فيها.

(٩٦) محمود ميعاري، «هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية ـ إسرائيلية؟»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢.

«حماس» الأم، تشهد مخاض ولادة «حماس» مع بداية الانتفاضة أواخر سنة ١٩٨٧.

وهناك مفارقة أساسية يمكن ملاحظتها في تحليل السياق الفكري وسياق الممارسة لدى الحركتين، وهي متعلقة بالموقف من ممارسة الكفاح المسلح. ففي حين تطورت الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الانتقال من مرحلة الدعوة والتربية أيام «الإخوان المسلمين» إلى ممارسة الكفاح المسلح أيام حركة «حماس»، وحققت بهذا الانتقال الانتشار الواسع واستقطبت مناصرين جداً ونفوذاً مهماً، فإن الحركة الإسلامية في أراضي سنة ١٩٤٨ حققت الانتشار والنفوذ من خلال مسار معاكس، وذلك عبر الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح (القصيرة)، أيام خلية «أُسرة الجهاد» في أوائل الثمانينات إلى مرحلة النضال السياسي والدعوة والتربية أيام الحركة الإسلامية الراهنة. وتُعتبر سنة ١٩٨٥ تاريخاً فاصلاً لهذه الحركة يميز بين المرحلتين؛ ففي تلك السنة أُطلق الشيخ عبدالله نمر درويش، الذي كان قد اعتُقل في فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ مع مجموعة من رفاقه بتهمة إنشاء خلايا عسكرية هدفها العمل المسلح ضد إسرائيل. وفي إثر ذلك تبنّى الشيخ درويش نهجاً دعوياً مسالماً يقوم على نظرية واقعية، خلاصتها أنه ينبغي أن ينحصر هدف إسلاميي أراضي سنة ١٩٤٨ في تثبيت الهوية العربية الإسلامية، والدفاع عن حقوق الأقلية عبر النضال السياسي، وعبر الانتخابات البلدية، أو حتى من خلال المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي إذا اقتضى الأمر.[٩٧] وقد أصبحت تلك النظرية الإطار العام الذي يحكم الممارسة الحركية لإسلاميي تلك المناطق، فابتعدت حركتهم عن أية ممارسة عسكرية.

علاقة «حماس» بالحركة الإسلامية

على الرغم مما تشيعه وسائل الإعلام الإسرائيلي دوماً من أن الحركة الإسلامية في إسرائيل مرتبطة بـ «حماس» ارتباطاً وثيقاً، فإن الحركتين كلتيهما تنفيان ذلك بشدة. ومن خلال متابعة مسيرة «حماس» في الأعوام الماضية في علاقتها بإسلاميي

(٩٧) من أجل تفصيلات أوفى بشأن تطور الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، أنظر: أحمد بن يوسف، «الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر ـ فلسطينيو الـ ٤٨» (شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، بلا تاريخ)؛ محمود ميعاري، «الحركة الإسلامية في إسرائيل»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط/فبراير ـ آذار/مارس، ص ٣ ـ ١٥. وللاطلاع على القراءات الإسرائيلية للظاهرة، أنظر مثلاً:
Raphael Israeli, *Muslim Fundamentalism in Israel* (London: Brassey's, 1993).

سنة ١٩٤٨، أو من خلال متابعة ردات الفعل الرسمية وإجراءاتها الأمنية، يبدو للباحث المدقِّق أن وجود أية علاقة تنظيمية بين «حماس» والتيار الإسلامي أمر غير وارد. فإسلاميو سنة ١٩٤٨ أدركوا، قبل أي طرف آخر، أن وجود مثل هذه العلاقة هو بالنسبة إليهم بمثابة اللعب بالنار، وتهديد أكيد لمؤسساتهم الاجتماعية والثقافية والأهلية عموماً، وإحباط لإنجازاتهم البلدية والسياسية المتنامية.

وعلى الجانب الآخر، اكتفت «حماس» فيما يبدو من هؤلاء، بالقيام بدور الإسناد العام في مجالات الإغاثة والإعلام والسياسة. فعلى صعيد الإغاثة، تتم مساعدة أيتام الانتفاضة والأُسر التي وجدت نفسها من دون معيل. وعلى صعيد الإعلام، يتم تأييد كفاح «حماس» والتنظير له على قاعدة الحقوق الفلسطينية المستباحة. وعلى صعيد السياسة، يمارَس الضغط السياسي، مهما يكن محدوداً، لمصلحة الحقوق الفلسطينية عموماً، وللدفع باتجاه تحقيق بعض المطالب الجزئية، وخصوصاً الإفراج عن المعتقلين، أو إعادة المبعدين، أو إطلاق الشيخ أحمد ياسين. وأبرز المساهمات على هذا الصعيد، ما أظهرته الحركة الإسلامية من ردات فعل على إبعاد الفلسطينيين الأربعمئة المؤيدين لـ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إذ نصبت خيمة أمام الكنيست ومبنى الحكومة في القدس ونفذت اعتصاماً استمر حتى عودة المبعدين. وكان يجتمع في الخيمة سياسيون وصحافيون فلسطينيون وإسرائيليون معارضون للإبعاد.

طبعاً، لم تكن السلطات الإسرائيلية بعيدة عن مراقبة أي تطور في علاقة «حماس» بالحركة الإسلامية في مناطق سنة ١٩٤٨، بل إنها رصدت بدقة كل ما يمكن أن يحيل الحركة الإسلامية على القضاء والقانون. فقد راقبت أعمال لجان الإغاثة، ولا سيما عندما اشتد الصراع بين «حماس» وإسرائيل في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، واقتحمت مقار تلك اللجان عدة مرات، وصادرت ممتلكاتها ووثائقها، ودققت في تلك الوثائق لإيجاد أية براهين تثبت صلتها بـ «حماس».[٩٨] واتهمت إسرائيل تلك اللجان بأنها تدعم عائلات شهداء «حماس»، وخصوصاً عائلات أولئك الذين ينفذون عمليات استشهادية.

أمّا على الصعيد الإعلامي، فقد أخضعت السلطات الإسرائيلية الصحف

---

(٩٨) أنظر في هذا الصدد تقريراً إخبارياً بعنوان «تحجيم العمل الخيري في الـ ٤٨ هل يكون البداية لمواجهة بين إسرائيل والحركة الإسلامية؟»، «فلسطين المسلمة» (لندن)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥؛ «الحياة» (لندن)، ١٨/٣/١٩٩٦.

والنشرات التي يصدرها الإسلاميون في إسرائيل لمراقبة شديدة، وأوقفت صحيفة «صوت الحق والحرية» الأسبوعية عن الصدور عدة مرات بتهمة نشرها مواد تحريضية ومؤيدة لـ «حماس».

وعلى المستوى السياسي، لم تكن إسرائيل بحاجة إلى التدخل لوقف أي تأثير حقيقي وفاعل يمكن أن تقوم الحركة الإسلامية به إزاء «حماس»، ولا سيما أن الحركة نفسها كبّلت تحركها بقرار رئيسي حد من تأثيرها السياسي، وهو عدم المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي. وكانت قضية المشاركة في مثل هذه الانتخابات قد طُرحت أكثر من مرة، وتفاعلت حدتها في أواسط سنة ١٩٩٥ أمام إصرار الشيخ درويش على ضرورة المشاركة في مقابل رأي تزعمه رئيس بلدية أم الفحم ورئيس الحركة الإسلامية في إسرائيل الشيخ رائد صلاح، وكان يدعو إلى عدم المشاركة في الانتخابات. وانتهت الحركة إلى قرار جماعي بعدم خوض الانتخابات، التي من المفترض تنظيمها سنة ١٩٩٦.(٩٩)

ويذكر هنا أن هذا القرار تغير جزئياً تحت ضغط الأحداث، التي توالت في فلسطين عموماً منذ تاريخ اتخاذ القرار حتى كتابة هذه السطور؛ إذ تعرضت الحركة الإسلامية إلى ضغوط إضافية من إسرائيل وإلى تهم أُخرى بأنها تساعد «حماس»، وهي الأحداث التي ضغطت فيما يبدو على الحركة لإعادة دراسة قرارها، والاقتناع بضرورة الترشيح على اعتبار أن وجود نواب للحركة في الكنيست سيكون بمثابة غطاء سياسي وحماية لوجودها بالأساس. وفعلاً، فقد رشحت الحركة الإسلامية ممثلين لها في انتخابات الكنيست، وذلك عبر القائمة العربية الموحدة، وفاز اثنان منهم بالنيابة في انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٦. وقد كانت هذه المشاركة في حدود ضيقة وخلافية إلى أبعد مدى، وكادت أن تشق الحركة إلى قسمين، أحدهما مؤيد للمشاركة والآخر معارض لها.(١٠٠)

والمفارقة الجديرة بالانتباه هي أن قرار الحركة الإسلامية بعدم المشاركة في انتخابات الكنيست كان يُعتبر على الدوام، ولو بصورة غير مباشرة، في مصلحة «حماس» التي قررت بدورها، ومنذ فترة طويلة، عدم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي. وبذلك، نظرت «حماس» بارتياح شديد إلى قرار عدم المشاركة، إذ لو تم

---

(٩٩) من مجموع ١٣٥ عضواً شاركوا في مؤتمر الحركة الإسلامية في أواخر أيار/ مايو ١٩٩٥ لمناقشة هذا الموضوع، رفض ٦٩٪ من الحضور المشاركة في انتخابات الكنيست ترشيحاً، وتركوا لأفراد الحركة حرية انتخاب من يرون ملائماً. أنظر: «القدس» المقدسية، ٣١/ ٥/ ١٩٩٥.

(١٠٠) أنظر: «الحياة» (لندن)، ١٨/ ٣/ ١٩٩٦؛ «الحياة» (لندن)، ١٨/ ٥/ ١٩٩٦؛ «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٧، صيف ١٩٩٦.

العكس لضعف موقفها ومنطقها السياسي؛ حيث أنه لن يكون من المعقول مشاركة إسلاميين في انتخابات للكنيست الإسرائيلي، بينما تقاطع «حماس» انتخابات الحكم الذاتي، التي لن تكون في أية حال، ومهما يكن سقفها متدنياً، مشابهة لانتخابات الكنيست الإسرائيلي. لكن ربما كان تقويم «حماس» غير مصيب في هذه النقطة، ولا سيما في ضوء الضغط الشديد والحملة الإسرائيلية والإقليمية والدولية عليها بعد سلسلة عمليات التفجيرات في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦؛ إذ وضح أن «حماس» باتت تعمل مكشوفة الظهر ومن دون أي غطاء سياسي، لا في المجلس الإداري المنتخب في مناطق الحكم الذاتي ولا بتأييد واضح من أية دولة في المنطقة، بل على العكس بتنديد من قِبل الجميع تقريباً، فلا أقل من تخفيف حدة الضغط، وعبر الكنيست الإسرائيلي ذاته، وبنواب إسلاميين يدخلونه بحسب النظام، مشكلين بذلك حرجاً فائقاً لإسرائيل، فلا هي تستطيع رفضهم ومنعهم من ذلك، باعتبارهم مواطنين إسرائيليين، ولا هي تستطيع تحمل مدافعاتهم ومواقفهم التي سيكون لها بالتأكيد دور مهم.

الفَصْل الرَّابع
"حَماسْ" وَالعَلاقات السِيَاسِيَّة الخَارجيَّة

أولاً: العلاقات العربية

أ) الصعيد الرسمي

يمكن تتبع تطور خطاب «حماس» وفكرها السياسي إزاء الدائرة العربية ببعدها الرسمي عبر مرحلتين: تغطي الأُولى الفترة الواقعة بين تاريخ التأسيس والانطلاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وتمتد حتى أواخر سنة ١٩٩٠، حيث لم يكن في «الخارج» من يمثل «حماس» رسمياً أو ينطق باسمها بصورة معلنة. أمّا المرحلة الأُخرى، فيمكن التأريخ لها منذ أن أُعلن رسمياً اعتماد ناطق رسمي يقيم خارج فلسطين، ويتعامل مع الواقع العربي مباشرة، وذلك خلال أزمة حرب الخليج الثانية،[1] ثم ما تلا الإعلان من بروز قيادات ورموز وممثلين لـ «حماس» في دول الطوق العربي. وهذه المرحلة مستمرة حتى الوقت الحالي. وربما كان هذا التقسيم غير دقيق، وخصوصاً إذا فُهم منه التباين الحدي في نوعية الخطاب السياسي المتعلق بالدائرة العربية، إلا إن الفائدة التي يقدمها تكمن في توضيح الفوارق بين نوعين من الخطاب السياسي المعبِّر عن الموقف من الشأن العربي. ففي المرحلة الأُولى اتصف الخطاب بالعفوية والتحرر من القيود الدبلوماسية أو من المراعاة المكثّفة لمصالح العلاقات العامة، والخاصة بحركة «حماس» في هذا القطر أو ذاك. وهو خطاب ترعرع داخل الأرض المحتلة، حيث نشأت الحركة وتنامت. ولم تكن بيانات الحركة

(١) أول تمثيل رسمي علني لحركة «حماس»، تحت صفة الناطق الرسمي باسم الحركة، كان اعتماد المهندس إبراهيم غوشة ممثلاً للحركة في الوفد الشعبي الإسلامي، الذي أُلِّف من ممثلين وقيادات من الحركة الإسلامية في العالم. وقام الوفد بزيارات إلى العراق والسعودية والأردن وإيران قبيل اندلاع حرب الخليج في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، بهدف الإصلاح وتسوية الأمر سلمياً.

ومواقفها الرسمية آنذاك تشعر بضغط النظام الرسمي العربي فتستجيب له. لذلك، يمكن للباحث العثور بسهولة على مواقف صريحة وواضحة في بيانات المرحلة الأُولى تدين، إن لم تكن تعادي، عدداً من الأنظمة العربية بسبب مواقفها السياسية من التسوية، أو بسبب تصرفاتها إزاء الفلسطينيين مثلاً.[٢]

لم تطل فترة العفوية والتحرر تلك، إذ ألقت المرحلة الثانية بالتزاماتها على خطاب «حماس» وفكرها السياسي. فاتجه الخطاب إلى لغة أكثر دبلوماسية وتعقيداً، وإلى اعتدال عام في تناول أي موقف لأي نظام عربي لا ترضى الحركة عنه. وكما هو متوقع، أصبح وجود بعض ممثلي الحركة وقادتها في «الخارج» مدعاة إلى مراعاة كثير من العوامل وأخذها في الحسبان عند صوغ المواقف والتعبير عنها. وقد فرضت هذه العوامل نفسها على خطاب الحركة وفكرها، لا بسبب وجود أولئك الممثلين أو القادة فحسب، بل أيضاً بسبب تطور النضج السياسي عند الحركة، وتبلور «مفهوم عدم الاستعداء الإقليمي الهادف إلى تنمية تحالفات استراتيجية إقليمية تدعم الحركة معنوياً وسياسياً على أرضية رؤيتها السياسية لمعادلة الصراع.»[٣]

في المرحلة الأُولى، يمكن أن يُقرأ في بعض البيانات والإصدارات أوصاف، مثل الخيانات العربية. ويمكن تتبع بعض الهجوم حتى على دول وأنظمة حكم مذكورة بالاسم، بما يفيد أن النصوص التي كانت ترد لم تكن تراعي سوى العاطفة الداخلية ومشاعر النقمة الشعبية على أوضاع عربية لم تخدم قضية فلسطين، كما تفترض تلك النصوص. أمّا في المرحلة الأُخرى، فيمكن القول إن مثل تلك العبارات اختفى، واختفى معها الاتهام المباشر الصريح وذِكْر الاسم عند تناول بعض المواقف الخاصة بالنظام الرسمي العربي. واستعيض عن ذلك باعتماد عموميات وجمل فضفاضة تُخرج الخطاب من مأزق التحديد، وتتيح له في الوقت نفسه البقاء في فضاء الرفض والإدانة للمواقف التي يعارضها. وصارت العبارات التي تتحدث عن الفعل ـ الموقف وتتغاضى عن الفاعل ـ صاحب الموقف، وسواها من العبارات هي الحل الوسط بين وجوب إعلان الإدانة وضرورات المحافظة على المصالح وعدم الاستعداء.[٤]

---

(٢) أنظر، على سبيل المثال، بيان «حماس» الدوري رقم ٢، الذي صدر في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، والذي يدين بعض الدول العربية صراحة ويندد بها بالاسم.

(٣) مقابلة شخصية مع الدكتور موسى أبو مرزوق، عمّان، ٢١/٤/١٩٩٥.

(٤) أنظر، على سبيل المثال، بيان «حماس» الذي صدر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، بعنوان «بيان للتاريخ: لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس»، ٢٣/٩/١٩٩١. =

لكن ينبغي أن يؤكَّد مرة أُخرى أن التقسيم بين مرحلتين في خطاب «حماس» السياسي إزاء الشأن العربي ليس حدياً بالمطلق، وأن ثمة تداخلات واضحة بين الفترتين. كما أنه لم يكن هناك فوارق كبيرة ولافتة للانتباه بين خطابي المرحلتين، فيما يتعلق بالبعد الشعبي في الساحة العربية؛ إذ ظل الخطاب يعكس نظرة واحدة بشأن أهمية ذلك البعد واستراتيجيته، ويحمل همَّ التعبئة والتحريض والحشد في الأوقات كافة، متبنياً توجيه النداءات إلى الحركات الشعبية والإسلامية لمؤازرة الانتفاضة الفلسطينية ودعم جهاد الشعب الفلسطيني.

تجدر الإشارة أيضاً إلى ملاحظة عامة هي اقتصاد ذلك الخطاب في إطلاق الأوصاف والتّهم والنعوت الراديكالية، حتى في مرحلته الجنينية الأُولى، إذا ما قيس ببعض أدبيات الخطاب اليساري الفلسطيني مثلاً، معبّراً عنه بالبيانات والمواقف إزاء الأنظمة العربية في مراحل متعددة، وحتى إذا قيس ببعض الأدبيات «الفتحوية» الصادرة في الأرض المحتلة، وخصوصاً تجاه الأردن. ويمكن أن يُعزى هذا الاعتدال في الخطاب، الذي أدى في حالات كثيرة إلى اتهام «حماس» بممالأة هذا النظام أو ذاك، إلى بعض العوامل، منها استفادة «حماس» من تجربة فصائل منظمة التحرير في هذا المجال، إذ راقبت «حماس» اضطرار بعض الفصائل الفلسطينية إلى تجاوز الكثير من المقولات الراديكالية إزاء بعض الأنظمة المحيطة، لتحقيق أهداف الوجود مثلاً، أو إقامة بعض قياداتها، وغير ذلك من الظروف. ومنها أيضاً المسلكيات الإسلامية التي التزمتها «حماس»، وقبلها حركة «الإخوان المسلمين» في فلسطين، والتي ظلت ترسم حدوداً حول المدى الذي يمكن أن يصل الخطاب الاتهامي أو الشتائمي إليه، وهي حدود لا يستطيع من يدعي التزام تلك المسلكيات سوى احترامها.

١ ـ عوائق علاقات «حماس» العربية:

باعتماد الحركة ناطقاً رسمياً باسمها، أصبح في الإمكان الاتصال بها رسمياً والتحدث إليها. كما أصبح في إمكانها عقد لقاءات مع المسؤولين والرسميين، سواء أكانوا عرباً أم مسلمين أم غربيين. غير أن واقع إقامة العلاقات بأولئك الرسميين، العرب هنا، كشف للحركة مجموعة من الإشكالات والعوائق العملية والفكرية. وهي عوائق لم تكن جلية وبارزة في المرحلة الأُولى، حين كان الخطاب السياسي متحرراً من الدبلوماسية ومراعاة المصالح. وحتى لو اتضحت تلك العوائق وتم إدراكها آنذاك،

= فالبيان لم يدن الأنظمة العربية المشاركة في المؤتمر بمقدار إدانته المؤتمر في حد ذاته، على الرغم من التركيز على موقف منظمة التحرير تحديداً وإدانته بوضوح.

فإن ضرورة مواجهتها لم تكن ملحة وذات أولوية.

أمّا لاحقاً، فقد تبيّن للحركة أن التقدم والاتساع اللذين تحققهما ميدانياً، أكان ذلك شعبياً أم سياسياً أم عسكرياً، يزيدان في اهتمام مختلف الأطراف، ومنها الأطراف العربية، بها. إذ كلما قويت «حماس» واحتلت مواقع أكثر تأثيراً في ميزان القوى الفلسطيني، صارت ضرورة الاتصال بها وإقامة العلاقات الإقليمية معها أكثر إلحاحاً. وعلى ذلك، فإن العوائق والإشكالات، سواء التاريخية أو الفكرية أو السياسية، التي تحول دون قيام وتطور مثل تلك العلاقات استلزمت الحل والمعالجة، بعد أن برزت بوضوح.

كان العائق الأول الذي واجهته «حماس»، منذ البداية، في صوغ علاقتها بالأنظمة العربية، هو إشكالية الإرث السياسي والتاريخي لحركة «الإخوان المسلمين»، وعلاقاتها بتلك الأنظمة سلباً (كما هو الغالب) أو إيجاباً. ولكون «حماس» تقع تحت التصنيف «الإخواني» فكراً وتاريخاً، فقد واجهت صعوبتين في تجاوز هذا التصنيف للانطلاق إلى صوغ علاقات عربية متحررة من أية مواقف مسبقة. الصعوبة الأُولى متعلقة بالحركة نفسها، وبإمكان تغاضيها عن تاريخ مشحون بالعلاقات العدائية بين «الإخوان المسلمين» وبعض الأنظمة. والصعوبة الأُخرى، والأهم، هي علامات الاستفهام التي رسمها بعض الأنظمة حول طبيعة العلاقة بين «حماس» و«الإخوان المسلمين»، ومدى التزام الأُولى مواقف الأخيرة وتوجهاتها.

فيما يتعلق بالصعوبة الأُولى، الخاصة بتحرر «حماس» نفسها من تاريخ العلاقة «الإخواني» مع الأنظمة، فإن الإشكالية لم تكن عملية وحقيقية بمقدار ما كانت نفسية. ومن الواضح أن «حماس» حاولت التخفف من العبء التاريخي في وقت مبكر، ولا سيما على صعيد العلاقة بسورية، التي اصطدمت حركة «الإخوان المسلمين» بها دموياً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ومع ذلك، فقد ظل الإرث التاريخي المشار إليه يلقي بظلاله على واقع وتطور علاقات «حماس» بالأنظمة العربية المحيطة بفلسطين تحديداً، وظل يغذي الصعوبة الثانية المتعلقة بجانب الأنظمة نفسها وتخوفها من طبيعة ارتباط «حماس» بـ «الإخوان المسلمين»، وذلك من زاوية مهمة هي أن إتاحة المجال لـ «حماس» كي تعمل في هذه الأقطار بصورة مباشرة وعلنية قد تخدم على نحو غير مباشر برامج عمل الحركات الإسلامية في تلك الأقطار، وهي برامج تتعارض في أغلبها مع الأوضاع السياسية الحاكمة. لذلك لم يكن سهلاً على الأنظمة أن تفتح أبوابها كاملة أمام «حماس»، على الرغم من إعلان الحركة التزامها عدم التدخل بالشؤون الداخلية.

خلاصة القول في هذه النقطة هي أن إعلان «حماس» نفسها، منذ البداية، جناحاً من أجنحة «الإخوان المسلمين»[(٥)] قد أضر بمستقبل علاقاتها بالواقع العربي الرسمي، وأنه عند تقويم إيجابيات إعلان ذلك الارتباط وسلبياته، فإن ذلك الضرر يأخذ موقعه في قائمة السلبيات. إذ أُثقلت الحركة الوليدة النشيطة بتاريخ طويل من علاقات متضاربة ومختلفة وخلافية مع الأنظمة، وبذلك أعاقت تركة الأب الثقيلة حركة الوليد الجديد، وحدّت من انطلاقه بحرية واتساع.

والعائق الآخر الذي واجهته «حماس» في علاقاتها العربية هو الاعتراف العربي الواسع والحاسم بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. صحيح أن الحركة لم تدّع تمثيلها للشعب الفلسطيني، وأنها حتى الآن لم تطرح نفسها بوضوح بديلاً من منظمة التحرير، لكن من الصحيح أيضاً أن خطاب «حماس» تضمن مزاحمة عميقة، وإن تكن غير مباشرة، لمنظمة التحرير بشأن ذلك التمثيل؛ إذ على الرغم من أن الخطاب لم يتحدث عن ذلك مباشرة، فقد امتنع في الوقت ذاته من الاعتراف الصريح بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

وفي الأحوال كافة، فإن هذا الواقع، أي الاعتراف العربي الواسع والحاسم بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً، أعاق توسيع علاقات «حماس» بالأنظمة العربية. وربما شعر بعض الأنظمة بأن التعامل مع بعض الفصائل الفلسطينية المحدودة التأثير أكثر سهولة من التعامل مع «حماس» ذات الحضور المهم، والمنافس للمنظمة نفسها. لأن في التعامل مع تلك الفصائل، ولأهداف مختلفة، تقل أو تنعدم شبهة الاتهام بمحاولة إنشاء بديل من المنظمة أو نزع شرعيتها، في حين أن تطوير العلاقة بحركة منافسة ربما يقود إلى تأويلات وتفاسير عديدة، تؤدي إلى إحداث إشكالات لهذا النظام أو ذاك، تبلغ في بعض الأحيان حد إثارة بعض الأطراف الدولية، وبالتالي التعرض لضغوطها.

لم يكن هذا العائق بالأمر اليسير؛ إذ اكتشفت «حماس» أن الأعوام التي غاب الإسلاميون الفلسطينيون خلالها عن ساحة الفعل السياسي والعسكري، وانفردت منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه دفة النضال الوطني، كانت كفيلة بترسيخ جذور المنظمة في المحيط العربي، ومن ورائه المحيطان الإسلامي والدولي. واصطدمت الحركة بحقائق

---

(٥) وهو الإعلان الواضح في ميثاق «حماس»، الذي صدر في ١٨/٨/١٩٨٨، ص ٧، وقبل صدور الميثاق، فإن أول إشارة إلى هذا الارتباط هي تلك التي وردت في بيان «حماس» الدوري رقم ٦، بتاريخ ١١/٢/١٩٨٨، أي بعد انطلاقة الحركة بشهرين تقريباً.

السياسة التي لم تمكن أية دولة عربية، مهما تكن العلاقة بها قوية، من الموافقة على أن تطرح «حماس» نفسها بديلاً من المنظمة، أو الاعتراف بها على ذلك الأساس. وإذا اعتُبرت السودان الدولة الأقرب إلى «حماس» سياسياً وفكرياً في الدائرة العربية، فإن أقصى ما استطاعت الوصول إليه هو الطلب إلى الحركة دوماً الانخراط في المنظمة و«العمل» على تغييرها «من الداخل».

وقد شكل التوافق العربي على مشاريع التسوية العائق الثالث أمام تطوير «حماس» لعلاقاتها العربية. إذ منذ تأسيس الحركة في أواخر سنة ١٩٨٧، وبعيد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية بشهور قليلة، انتعشت مشاريع التسوية المتلاحقة مرة أُخرى، وأسفرت بعد حرب الخليج عن انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، وما تلاه من اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ على الصعيد الفلسطيني، والمعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية سنة ١٩٩٤ على الصعيد الأردني، بالإضافة إلى العلاقات الإسرائيلية ـ العربية شبه الرسمية مع أكثر من قطر، والتي تضاعفت واتسعت. وبذلك، خطا الموقف والجو العربيان، وبالتوازي مع حضور «حماس»، خطوات ملموسة على طريق الحل السلمي، أكان ذلك فعلياً أم على مستوى تعميق القناعات. ومع مرور أعوام الانتفاضة وتفاعل الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل من خلال مقررات المجلس الوطني، والضغوط العربية والدولية المتزايدة بهدف إيجاد حل سلمي للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كانت الأجواء الإقليمية والعربية تبتعد بالتدريج عن الخيار العسكري وشعاراته، وهي الشعارات التي حملتها «حماس» وحاولت بعث الحياة فيها، وأرادت أن تبني على أساسها علاقاتها بالمحيط الرسمي العربي. باختصار، لقد وجدت «حماس» نفسها تسير عكس التيار، وكانت، كما قال أحد قادتها، «تدعو إلى الحرب في وقت يذهب فيه الجميع إلى السلام.»[٦]

ثمة عائق إضافي آخر ساهم في تحجيم علاقات «حماس» العربية وإبطاء نموها هو الحملة الأميركية والغربية على الإسلام السياسي، ووصفه بالإرهاب ومحاربته. ومن سوء طالع «حماس» أن تنامي تلك الحملة تزامن مع تصاعد قوة «حماس» ونفوذها. وكانت حركتها المتصاعدة قد ساهمت بدورها في إطلاق ذلك التوجه الأميركي، الذي ابتدأ تحديداً مع انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وزوال الخطر الشيوعي، إذ تطورت وبرزت في أوساط الاستراتيجيين الغربيين، ولا سيما

(٦) حديث صحافي لقائد عسكري من «حماس» إلى جريدة «الشرق الأوسط» (لندن)، ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٤.

الأميركيين، نظريات تنادي بإحلال «الخطر الإسلامي» مكان «الخطر الشيوعي» المندثر. ومع أن بعض المواقف الرسمية المعلنة في الغرب يبرىء نفسه من مقولة أن ذلك الخطر هو التهديد المباشر للغرب، فإنه صار يعتبر ذلك الخطر، على أقل تقدير، تهديداً عالمياً للغرب يجب أن يؤخذ بجدية. وقاد ذلك إلى توسيع وصف الإرهاب ليشمل التنظيمات الإسلامية التي تمارس أعمالاً عسكرية حتى لو كانت مشروعة، وأُدخلت «حماس» قوائم التصنيف بالإرهاب في الولايات المتحدة والغرب. وكان ذلك التصنيف كفيلاً بأن يردع الكثير من الدول والأنظمة والمؤسسات عن الذهاب بعيداً في العلاقة بـ «حماس». وبذا أُضيف إلى قائمة التعقيدات المحيطة بتطور علاقات «حماس» بالأنظمة العربية تعقيد «عدم الإحراج الدولي»؛ إذ أصبح مجرد اللقاء الرسمي مع «حماس» مثيراً للحرج والتساؤل، وربما للضغط المباشر أو غير المباشر في فترة لاحقة. بل أكثر من ذلك، لقد أصبح عدم إدانة العمليات العسكرية التي تقوم «حماس» بها داخل الأرض المحتلة مدعاة إلى الإحراج مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً.

يبقى في تعداد العوائق التي واجهت علاقات «حماس» العربية وقلّصت تطورها، الإشارة إلى القصور الذاتي لدى الحركة نفسها. إذ يتوضح للمراقب أن ثمة محدودية بادية في أداء الحركة السياسي على صعيد العلاقات العامة عموماً، ومنها العلاقات العربية. ويظهر ذلك من خلال المتابعات الإعلامية لزيارات وفود «حماس» الرسمية للبلاد العربية؛ إذ تشير تلك المتابعات إلى عدة أمور، منها قلة تلك الزيارات، سواءً على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي، ومحدودية جهاز الحركة الإداري والسياسي خارج الأرض المحتلة والمكلَّف أداء هذه المهمات. كما يلاحظ تكرار أسماء الرموز ذاتها في معظم الزيارات واللقاءات الرسمية أو الشعبية.

وغالباً ما تعود أسباب القصور الذاتي في العلاقات العامة عند «حماس» إلى سبب جوهري، وهو التزام الحركة عدم إنشاء بنية تنظيمية هيكلية خارج فلسطين، والاكتفاء باعتماد كوادر سياسية وإعلامية مختارة تقوم بعمل الرديف للعمل الأساسي القائم داخل الأرض المحتلة. وأدى هذا الالتزام إلى انعدام خطوط التزويد والإمداد بالكوادر المطلوبة عن طريق إفراز قاعدي طبيعي. وبالتالي، لم تكن هناك استجابة للمتطلبات المتزايدة في مجالات السياسة والإعلام والعلاقات العامة. وازدادت الضغوط الإدارية والأعباء المتلاحقة والمتصاعدة في هذه المجالات على نحو أثقل كواهل الكوادر المحدودة المنوط بها التصدي لتلك المجالات.

والواقع أن سياسة «حماس» القاضية بعدم إنشاء تنظيم خارج الأرض المحتلة

كانت دوماً مثار نقاش؛ فالمقولة الأساسية خلف هذه القناعة تقضي بوجوب تجنب تجربة الفصائل الفلسطينية التي نظمت الفلسطينيين في أماكن وجودهم. إذ سرعان ما أدى ذلك إلى اصطدام تلك الفصائل بأنظمة الدول التي يوجد الفلسطينيون فيها، وأمثلة الأردن ولبنان واضحة. كما أن «ساحة الجهاد الحقيقية» هي، بحسب قناعات «حماس»، داخل فلسطين، «وإنجاح إشعال الجهاد والمقاومة هناك أولى بتفريغ الجهد والوقت من استنفاده في إقامة هيكليات إدارية بيروقراطية.» ولا يعني هذا إهمال تجمعات الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة، والإحجام عن التواصل معهم، وعدم الإبقاء على مستويات الحشد والتعبئة والتحريض عالية في أوساطهم. فالقيام بهذا الدور التعبوي والتحريضي، وبحسب تنظير «حماس»، منوط بالحركات الإسلامية القطرية الموجودة في البلاد التي فيها تجمعات للفلسطينيين.

وفي المقابل، تفيد المقولة المعارضة بأنه من دون إنشاء بنية هيكلية تنظيمية ستظل «حماس» تعاني جملة من الإشكاليات، منها التفاوت الكبير بين الأعباء المطلوب التصدي لها في الخارج في كثير من المجالات، والطاقات البشرية المحدودة التي لا يزداد عددها إلا ببطء شديد، تجنباً للبيروقراطية وتفادياً للهيكلية الإدارية المعقدة وخوفاً من النفقات المالية المترتبة. ومنها أيضاً الحاجة الماسة إلى ملء فراغات سياسية وإعلامية كثيرة نشأت من إخلاء منظمة التحرير الفلسطينية مواقع عدة بحكم الاتفاقات السياسية مع إسرائيل، سواء في أوسلو أو في غيرها. ومنها الضرورة القصوى لمضاعفة الاتصال بملايين الشعب الفلسطيني في «الخارج» والذين يعانون شبه النسيان الرسمي، والاتصال أيضاً بمئات الملايين من العرب والمسلمين.

ما ذُكر حتى الآن هو إطلالة على الأوضاع والعوائق التي تحركت «حماس» فيها، ولا تزال تتحرك، في مجال علاقاتها بالأنظمة العربية القائمة. وهي، كما تبين، تتوزع تحت عناوين عوائق سياسية أو فكرية أو إدارية تنظيمية. وفي البند التالي مناقشة لأهم سياسات «حماس» ورؤاها الفكرية، على مستوى التنظير، والتي هدفت «حماس» من خلالها إلى تذليل بعض تلك العوائق وتجاوزها، وتمهيد الطريق أمام الممارسة العملية على الأرض.

٢ ـ «حماس» والأنظمة العربية:

قبل الخوض في سياسات حركة «حماس» بشأن التعامل مع الأنظمة العربية، يجدر الحديث عن ملمح أساسي ميّز تفكيرها وممارستها السياسية إزاء الواقع المحيط، وهو الواقعية السياسية التي اعتمدتها الحركة منذ البداية في تعاملها مع

النظام العربي. إذ منذ انطلاقتها، لم تنظِّر «حماس»، فضلاً عن أنها لم تعمل، لواقع عربي طموح أو أفضل مما هو عليه الآن. ولم تصدر عنها دراسات أو نظريات جذرية تتناول، على سبيل المثال، واقع التجزئة العربية، وتحيل عليه الأزمات الحادة التي تعانيها الأمة، وفي مقدمها قضية فلسطين، ثم تطرح برنامجاً عبر ـ قطري يفترض قيام الوحدة، مثلاً، وتعمل لتحقيقه. ولا يعني هذا أن خطاب «حماس» التعبوي خلو من الدعوة إلى الوحدة ـ سواءً الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية، أو غيرها من الطموحات والأماني العامة ـ بل المقصود هنا خلوه من الاهتمام التنظيري والفكري التفصيلي بمثل هذه المسائل، والاكتفاء بالشعارات العامة العريضة. وبمقدار ما قد يعتبر غياب مثل تلك التنظيرات توفيراً لجهود فكرية يعتبرها البعض مضيعة للوقت، وبذلك يسجل لـ «حماس» نقطة إشادة بواقعيتها السياسية وتعاملها مع ما هو قائم، يمكن تسجيل نقطة إدانة ضد «حماس» لاعترافها السهل بالنظام العربي القائم وعدم الانخراط في تغييره، ولا سيما أنها تعتبر نفسها حركة إسلامية ذات شعارات فوق قطرية، وتدرك أيضاً أن عبء التحرير لا يمكن أن يقوم به الشعب الفلسطيني بمفرده ولا الشعب العربي المجزّأ، كما تنصّ أدبياتها على ذلك تكراراً وبكل وضوح.

إن «حماس» تترك كلياً مهمة الحديث، والعمل طبعاً، بشأن تغيير الواقع العربي نحو صيغ أفضل للحركات الشعبية السياسية في الوطن العربي، وتنأى بنفسها بعيداً عن أي جهد قد يُحسب تدخلاً في شؤون هذا القطر أو ذاك، وهاجسها في ذلك تجربة منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنها ترسم علاقاتها، حتى بالجهات الشعبية، بحسب تلك المعادلة، وهذا أمر سيتم التعرض له لاحقاً.

وتقرأ «حماس» ملامح الواقع العربي والإسلامي قراءة عامة، ويشاركها في ذلك كثيرون، بل ربما يتجاوزونها دقة وتفصيلاً. وبناءً على تلك القراءة، ترسم سياساتها العامة في العلاقات السياسية.

وبحسب قراءة «حماس»، فإن أبرز ملامح الواقع العربي والإسلامي هو ما يلي:

١ ـ حالة الفرز والتمحور والانقسام التي تسود العالم العربي والإسلامي بعد أزمة الخليج، والتأثيرات السلبية لهذه الحالة على سياسات الدول العربية ومواقفها.

٢ ـ انخراط أو تأييد غالبية الأنظمة العربية والإسلامية في عملية التسوية، وعدم قدرة الحكومات المعارضة أو الرافضة على التأثير باتجاه مضاد بسبب حجم التأييد الدولي لهذه العملية والضغوط الممارسة على الدول العربية لدعمها وتأييدها.

٣ ـ استنزاف جهود واهتمامات عدد كبير من الدول العربية والإسلامية

في مشاكل وصراعات داخلية وإقليمية ودولية (العراق ـ السودان ـ اليمن ـ ليبيا ـ الجزائر ـ مصر ـ أفغانستان. .)، وما أفرزه ذلك من تركيز الاهتمام على الهم القطري على حساب مواجهة الخطر اليهودي واسترجاع فلسطين، سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الشعبي.

٤ ـ ضعف الإمكانات المادية والمديونية الثقيلة التي تخضع لها كثير من الدول العربية.(٧)

ولمزيد من الإقرار بالواقع العربي على ما هو عليه، والتعامل مع وحداته كما هي، ترسم «حماس» سياستها بناءً على ما تقدم من ملامح، وتضيف أنه نظراً إلى إدراكها «واقع الدول العربية والإسلامية وظروفها، وفي ضوء إيمانها بإسلامية قضية فلسطين وارتباط تحريرها بالمشروع النهضوي العربي والإسلامي، فإن الحركة تميل في علاقاتها وسياساتها مع العالم العربي والإسلامي إلى العمل على رفع الإيجابيات والحد من السلبيات، والتمسك بالمبادىء والثوابت وحشد الطاقات لدعم صمود شعبنا لحين استكمال أسباب النصر والتحرير.»(٨)

٣ ـ سياسات «حماس» في العلاقات العربية:

بحسب قيادات «حماس»، فإن الخطوط العريضة التي ترسم الحركة وفقها سياساتها في العلاقات العربية هي «رفع الإيجابيات والحد من السلبيات، وعدم الاستعداء من قبل أي طرف، وعدم الخوض في أي معركة مع أي طرف عربي.»(٩) وبتفصيل أكثر، يوضح رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، الدكتور موسى أبو مرزوق، أن الحركة استفادت من تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعلمت منها دروساً كثيرة بشأن كيفية صوغ العلاقات بالأطراف العربية، وهو يقول: «بعكس نظرية فتح في توريط الأنظمة العربية في حرب التحرير نحن نعتقد بضرورة خوض الحرب عن وعي وإدراك، لأنه من دون الوعي والإدراك فإن الهزيمة هي النتيجة، وهي حصيلة حروبنا ضد إسرائيل.»(١٠) وتظهر استفادة «حماس» من تجربة منظمة التحرير في هذا المضمار من خلال عدم رفعها ـ أي «حماس» ـ أية شعارات راديكالية باتجاه

---

(٧) من كرّاس داخلي لـ «حماس» اطلع المؤلف عليه بعنوان «سياسات الحركة المرحلية في العلاقات السياسية»، من دون تاريخ.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) مقابلة شخصية مع الدكتور أبو مرزوق، مصدر سبق ذكره.

(١٠) المصدر نفسه.

الأنظمة العربية، مثل شعار قطار التحرير يمر بهذه العاصمة العربية أو تلك، أو ما شابه من شعارات ملأت فضاء العنفوان الثوري الفلسطيني في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. على العكس من ذلك، ترى «حماس» أن فتح المعارك ضد الأنظمة العربية يزيدها ضعفاً على ضعف، وبالتالي يزيد في قوة إسرائيل في المقابل، ويقدم لها خدمات مجانية. وعليه، فإن «تقوية الدول العربية لا إضعافها هو قناعة وممارسة حماس.»(١١)

تأسيساً على ما ورد أعلاه، سواءً بقراءة الملامح العامة للواقع العربي والإسلامي أو برسم الأطر والخطوط العريضة للتعامل السياسي مع ذلك الواقع، فإن تحرك «حماس» باتجاه الأطراف العربية (والإسلامية) وتعاملها معها يقومان، بحسب وثائق الحركة، على أرضية السياسات الآتية:(١٢)

١ ـ تسعى حركة حماس إلى الاتصال بمختلف الأطراف العربية والإسلامية (دول، منظمات، قوى وأحزاب، أفراد) وإقامة علاقات إيجابية معها بغض النظر عن توجهها أو انتمائها الفكري، أو السياسي أو الطائفي أو العرقي، بهدف تشجيعها على القيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني ونصرة قضيته العادلة. وتحرص الحركة على استمرار علاقاتها واتصالاتها مع مختلف الأطراف العربية والإسلامية وعدم توقفها ما دامت إيجابية وتخدم القضية الفلسطينية.

٢ ـ لا تتدخل حركة حماس في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية وترفض في نفس الوقت تدخل هذه الدول في سياساتها وموقفها وشؤونها الخاصة.

٣ ـ ليس للحركة معركة مع أي طرف عربي أو إسلامي، ولذا فهي لا تتبنى سياسة الهجوم على أي طرف عربي أو إسلامي، ولكنها تعبر بشكل موضوعي وملتزم بآداب الإسلام عن ملاحظاتها ونقدها لمواقف الأطراف المختلفة من الصراع مع العدو الصهيوني.

٤ ـ تعتبر الحركة فلسطين هي ساحة الصراع العسكري مع العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل المعركة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكنها لا تستنكر أي عمل جهادي ضد الاحتلال الصهيوني يطلق من أي جزء خارج فلسطين.

٥ ـ توضح الحركة للأطراف المختلفة أن هدف علاقاتها معها هو تدعيم

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) «سياسات الحركة المرحلية...»، مصدر سبق ذكره.

عمل الحركة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وأن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أي نظام أو منظمة.

٦ ـ تدعو حركة حماس إلى وحدة الصف العربي والإسلامي، وتبارك جميع الجهود الوحدوية وأشكال التعاون والتنسيق بما يخدم المصالح العامة للأمة العربية والإسلامية والقضية الفلسطينية، وتشارك في إصلاح ذات البين وفق قدرتها وإمكاناتها.

٧ ـ تنظر حركة حماس بخطورة إلى بروز محاور وأحلاف متناقضة بين الدول العربية والإسلامية، وترفض أن تكون طرفاً في أي من هذه الأحلاف والمحاور.

٨ ـ تسعى الحركة إلى إيجاد توازن في علاقاتها السياسية مع الأطراف العربية والإسلامية، وترفض أن تكون علاقاتها مع أي طرف عربي أو إسلامي على حساب طرف آخر.

على قاعدة تلك السياسات، نظمت «حماس» شبكة علاقاتها العربية الرسمية، فأنشأت لنفسها وجوداً رسمياً في دول الطوق، وفتحت حوارات مع الحكومات والجهات الرسمية، سواءً في تلك الدول أو في دول الخليج العربي، وأصبح لها ممثلوها ومندوبوها في كثير من البلاد العربية، كالأردن وسورية ولبنان والسعودية وقطر والسودان واليمن وليبيا.

لكن العوائق المذكورة آنفاً ظلت تحد من تطور تلك العلاقات. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية ساهمت في الضغط غير المباشر على الكثير من الدول لتحجيم أية علاقة متوقعة بـ «حماس».

وجدير بالملاحظة أيضاً أن دول المغرب العربي لم تلق من «حماس» الاهتمام اللازم؛ فما عدا ليبيا، ظلت المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا خارج جدول زيارات «حماس» واهتماماتها. وهو أمر قد يسيء إلى الحركة، وإن تكن الأوضاع في بعض تلك الدول، كالجزائر وتونس، لجهة علاقة النظام بالإسلاميين، لم تساعد في إقامة شكل مقبول من أشكال العلاقات.

٤ ـ نظرة «حماس» إلى المواقف والقضايا العربية:

مع أن السياسات الآنفة الذكر تبلورت صيغاً محددة بعد مرحلة حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، كما تشير مقدمتها المعنية بقراءة ملامح الوضع العربي، فإن روحها العامة كانت الموجّه الأساسي للممارسة السياسية حتى قبل تلك المرحلة. هذا مع التشديد على أن تطور الخطاب السياسي في المرحلة الثانية باتجاه الاعتدال

والدبلوماسية كان واضحاً أيضاً. ويظهر ذلك من خلال تناول موقف «حماس» من مجموعة من القضايا والمواقف العربية الممتدة منذ انطلاقة الانتفاضة (و«حماس»)، وصولاً إلى نهايات العام الثامن من عمر الحركة.

أ ـ نظرة «حماس» إلى الموقف العربي من الانتفاضة ومقاومة الاحتلال: ظل خطاب «حماس» السياسي يولي اهتماماً خاصاً لجوانب الموقف/المواقف العربية تجاه الانتفاضة وعمليات مقاومة الاحتلال. وظل يشدد على ضرورة المؤازرة والتضامن وتقديم المساعدة المادية والمعنوية لـ «جهاد الشعب الفلسطيني في الداخل»، ويحذر من توظيف الانتفاضة في الحلول السلمية عن طريق جعلها «جسراً للوصول إلى حكم ذاتي أو مؤتمر دولي أو طبخات أميركية لتصفية قضية فلسطين المسلمة.»[١٣] وكما جرى لهذا الخطاب على الأصعدة الأخرى، حين أخذ بالهدوء المتدرج من عنفوان المرحلة الأُولى وصولاً إلى الاعتدال والاقتصاد في الإدانة، جرى له على الصعيد المعني بمناقشة الموقف من الانتفاضة ومقاومة الاحتلال هنا.

والقضية التي أدركتها «حماس» بعد فترة وجيزة من اندلاع الانتفاضة، وحاولت تجاهلها، هي أن الانتفاضة ذاتها لن تكون سوى الحصان الذي يمتطيه المفاوض الفلسطيني في عملية الحل السلمي، وأنها ستوظَّف وستنتهي مهما تستمر وتتعاظم. وبالتالي، انتصب في وجه «حماس» منذ البداية سؤال: وماذا بعد الانتفاضة؟ وهو السؤال الذي لم تستطع الإجابة عنه، لأنه لم يكن له في الواقع، وفي ظل الوضع الإقليمي العربي والإسلامي غير المواتي، سوى إجابة واحدة هي الاستثمار السياسي، الذي ظلت «حماس» تدينه باستمرار.

وكانت «حماس» قد قالت بعد مرور أقل من شهر واحد على الانتفاضة: «لقد بدأت بعض الزعامات العربية تلعب على جراح شعبنا محاولة إخماد صوت المقاومة لهثاً وراء سراب الحلول الاستسلامية والمؤتمرات الدولية.»[١٤] وبدا منذ ذلك التاريخ أن الاهتمام العربي بالانتفاضة جاء من زاوية إمكانات مساهمتها في إنجاح الحل السلمي وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الحقوق الفلسطينية. ورافق ذلك الاهتمام تخوفات لدى البعض من إمكان انتقال الانتفاضة، أو تقليدها، في بعض دول الطوق. وتأتي في هذا السياق أحداث الجنوب الأردني، التي أُطلق عليها اسم

---

(١٣) بيان «حماس» الدوري رقم ٨، ٢٣/٢/١٩٨٨.

(١٤) بيان «حماس» الدوري رقم ٤، أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

«هبّة نيسان»، في نيسان/أبريل ١٩٨٩، والتي كانت أحد الدوافع الرئيسية للتحول الديمقراطي في الأردن في أواخر السنة نفسها. وقد أثارت تلك الأحداث عدداً من التساؤلات حول مدى تأثرها بالوضع الانتفاضي في الأرض المحتلة.

لم تلتفت «حماس» كثيراً إلى المواقف العربية الجماعية الداعمة للانتفاضة معنوياً أو مادياً، سواء المواقف الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية أو عن اجتماعات وزراء الخارجية العرب. فقد كانت الحركة تنظر إلى تلك المواقف بأنها واردة في سياق الدعم ذي الأهداف المسبقة والمرتبطة بالعملية السلمية. والأهم من ذلك هو أن الدعم المادي للانتفاضة، إذا أُقر ونُفذ، يتم عن طريق قنوات منظمة التحرير، ولا تستفيد «حماس» منه شيئاً.

ظل موقف الأنظمة العربية من الانتفاضة ومقاومة الاحتلال منطلقاً من موضوع التسوية، وترسخ هذا الموقف بعد مؤتمر مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، وتجلى بأوضح صوره في أثناء الفرصة السياسية التي أتاحتها عملية إبعاد عدد من رموز «حماس» وقيادييها ومؤيديها إلى الجنوب اللبناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. إذ أدى الإبعاد وبقاء المبعدين الأربعمئة في ظروف شتاء قاسية إلى تعليق مفاوضات واشنطن بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي. وبدا لوهلة من الزمن أن «حماس» استطاعت بطريقة غير مباشرة تعطيل مسيرة عملية التسوية. وحظي مبعَدو «حماس» بتعاطف واسع عربياً وإسلامياً، وحتى دولياً. وشغلت قضية المبعدين اهتمام الأطراف المنخرطة في تلك العملية لفترة من الوقت. ثم تم تجاوزها بعد أربعة أشهر، حين غدا معظم دعوات الجانب العربي وتصريحاته يصب في أن إنجاح عملية التسوية أهم من قضية المبعدين الموقتة.

وكان أن تلك العملية وردات الفعل العربية المتواضعة عليها، ثم تجاوزها لاحقاً من دون أية مكاسب، بحسب رأي «حماس»، زادت في واقعية «حماس» وإدراكها مدى العجز العربي. وقاد ذلك، مرة أُخرى، إلى إضافة جرعة من جرعات الهدوء في خطابها السياسي، وإلى خفض سقف تطلعها إلى مواقف عربية صامدة تشبع آمالها. لهذا، فإن مطالبتها بعقد قمة عربية في إبان مجزرة الخليل، التي اقترفها أحد المستوطنين في الحرم الإبراهيمي الشريف في شباط/فبراير ١٩٩٤، وسقط ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى، لم تكن سوى صيحة في واد.[١٥] وكان الخطاب

---

(١٥) بيان «حماس» بعنوان «بيان المؤتمر الصحفي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول المجزرة البشعة في الحرم الإبراهيمي الشريف»، عمّان، ٢٦/٢/١٩٩٤، وفيه دعت «حماس» إلى عقد =

الأكثر واقعية في شأن المجزرة ما جاء فيه بعد وقوعها بأسبوع، تعقيباً على قرار تعليق الأطراف العربية مشاركتها في مفاوضات واشنطن استنكاراً للمجزرة؛ إذ ورد في بيان لـ «حماس» القول «إن القرار الذي اتخذته كل من الأردن وسورية ولبنان بتعليق مشاركتهم في المفاوضات الجارية احتجاجاً على المجزرة البشعة للمصلين الأبرياء في الحرم الإبراهيمي الشريف، يعتبر خطوة جدية ولكنها غير كافية للرد على المجزرة الصهيونية.»[١٦]

وازدادت الأمور تعقيداً أكثر فأكثر على صعيد الموقف العربي الرسمي من المقاومة، وخصوصاً عندما انتقلت «حماس» إلى ممارسة العمل العسكري المؤثر، ونفذت مجموعة من العمليات المسلَّحة الموجعة. فبدءاً بعملية اختطاف جندي حرس الحدود نسيم توليدانو وقتله في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قامت «حماس» بعدة عمليات عسكرية، أهمها سلسلة من أعمال تفجير حافلات ركاب إسرائيلية إنتقاماً لشهداء مجزرة الخليل (١٩٩٤)، ثم سلسلة من أعمال تفجير حافلات ركاب أيضاً في مرحلة ما بعد انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، أي في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦. وقد جذبت تلك العمليات اهتمام الولايات المتحدة والغرب عموماً، وأثارت إدانة واسعة منهما. كما أنها أُدينت بشدة من قبل سلطة الحكم الذاتي، وأُدينت أيضاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة من دول عربية كثيرة. ووجدت «حماس» نفسها في موقع الدفاع والشرح والتبرير، رابطة تلك العمليات بمجازر صهيونية ـ مثل مجزرة الخليل ـ اقتُرفت ضد الفلسطينيين، أو بعمليات تصفية قامت إسرائيل بها ضد مجموعات مسلحة من كتائب القسّام. وأصبح خطاب «حماس»، على صعيد الموقف العربي من المقاومة، مفعماً بالمرارة. إذ بعد عنفوان الهجوم على تخاذل الأنظمة العربية في بدايات الانتفاضة، أصبح هدف الخطاب تبرير عمليات المقاومة أمام الكثير من هذه الأنظمة.

ب ـ التسوية العربية ـ الإسرائيلية وموقف «حماس» منها: لقد نشأت «حماس»، كما أشير سابقاً، في ظل أجواء إقليمية تخيم عليها الأُطروحات التسووية بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، على الرغم من وجود الانتفاضة وعنفوانها. وبسبب التعارض الجذري بين مختلف أُطروحات التسوية وبين منطلقات «حماس» الفكرية والعقدية

= قمة عربية وقمة إسلامية.

(١٦) بيان لـ «حماس» بعنوان «تعقيب على قرار الأردن وسورية ولبنان تعليق مشاركتهم في المفاوضات احتجاجاً على مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف»، ١/٣/١٩٩٤.

والسياسية، وجدت الحركة نفسها في وارد الإدانة الدائمة لتلك الأُطروحات. وليس غريباً أن تبدأ سيرة الإدانة الدائمة تلك بإدانة اتفاق كامب ديفيد في أول بيان لـ «حماس» خلال الانتفاضة، وهو البيان الذي حمل على «. . .اللاهثين وراء السلام الهزيل. . . وراء المؤتمرات الدولية الفارغة. . وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد. .»[١٧] وطغت على مجموعة البيانات الأُولى للحركة حدة الخطاب الموجّه ضد التسوية وضد أطرافها العربية.[١٨]

إن بين الخطاب الحاد في أوائل الانتفاضة والخطاب الذي تناولت «حماس» فيه توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فارقاً كبيراً، سواء في اللغة أو في طريقة التعبير عن الموقف. وهو فارق يوضح أثر الأعوام والممارسة السياسية على الأرض وتداخل الحسابات وتعقدها. فالمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، بحسب عنوان بيان «حماس» الصادر بشأنها، هي «صدع جديد في جدار الصمود العربي»، بكل ما يحمله هذا العنوان من محاولة تلطيف لتمرير الإدانة بدبلوماسية وهدوء. وحتى عندما يضطر بيان «حماس» إلى التنديد بها بصورة مباشرة، فهو يفعل ذلك بمقارنتها بسائر الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، مثل اتفاق كامب ديفيد واتفاق أوسلو/القاهرة؛ إذ «لم تختلف (الاتفاقية) في مضمونها وجوهرها عن سائر الاتفاقات الاستسلامية التي تم توقيعها مع العدو الصهيوني بدءاً بكامب ديفيد ومروراً باتفاق أوسلو/القاهرة. . .»[١٩]

وملامح الفارق بين الخطابين واضحة، مع أن الموقف ظل واحداً. ففي الخطاب الثاني غاب الحديث عن الفاعل/ الموقّع، وتركز الحديث على الفعل/ التوقيع أو المعاهدة، وهو في أدبيات «حماس»وبياناتها ملمح أساسي لخطاب ما بعد حرب الخليج. كما أن اللغة المستخدمة اعتدلت، وغابت عنها الانفعالات العاطفية التي تتحدث عن النخوة والكرامة، وغير ذلك مما كان يرد بكثرة في المرحلة الأُولى للخطاب.

بين هذين الموقفين، الموقف الحاد من اتفاق كامب ديفيد والموقف المعتدل من المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، نجد طيفاً متدرجاً من المواقف يصل بينهما،

---

(١٧) البيان الأول لحركة «حماس»، ١٤/١٢/١٩٨٧.

(١٨) أنظر بيان «حماس» رقم ٢، مصدر سبق ذكره.

(١٩) بيان لـ «حماس» بعنوان «المعاهدة الأردنية ـ الصهيونية: صدع جديد في جدار العمود العربي»، ٢٧/١٠/١٩٩٤.

وينقل خطاب الحركة من مواقع الانفعالية الشديدة إلى التروي والتدقيق في الحسابات. وثمة شواهد كثيرة تؤكد ذلك التدرج، منها بيان المؤتمر الصحافي لحركة «حماس» (٢٤/ ٤/ ١٩٩٣)، في إثر قرار وزراء خارجية دول الطوق بالعودة إلى طاولة المفاوضات والمشاركة في جولة المفاوضات التاسعة التي عقدت في واشنطن في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، بعد أن كانت قد جُمّدت أربعة أشهر بسبب عملية الإبعاد الشهيرة لمئات الفلسطينيين إلى الجنوب اللبناني. فقد تناول البيان قرار وزراء الخارجية بنقد معتدل، إذ جاء في فقرته الوحيدة المتحدثة عن القرار بصورة مباشرة: «. . . ومما يبعث على الاستغراب والاستهجان، أن قرار العودة إلى المفاوضات جاء بعد إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين على عدم تقديم أي مبادرات أو تنازلات حقيقية تتناول جوهر مفاوضات السلام. . .»[٢٠]

لقد عمدت المناقشة السابقة إلى تناول موقف «حماس» من أكثر المواقف العربية تأييداً وانخراطاً في التسوية، أي مواقف مصر والأردن، خلال الأعوام التي تعنى هذه الدراسة بها؛ إذ على الرغم من التناقض السياسي مع تلك المواقف، حاول موقف «حماس» عدم الاصطدام بها. أمّا المواقف العربية الأقل انخراطاً وتأييداً للتسوية، فقد عالجتها «حماس» معالجة عامة تحت وصف «الموقف العربي» و«المسؤولية العربية» وما شابه، وكانت تجعلها ضمن بيانات تنديدية عمومية عند بروز أية توجهات رسمية عربية لإقامة علاقات بإسرائيل، أكانت علاقات تجارية أم سياسية مثلاً، أو عند مناقشة موضوعات رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل. وكانت تلك البيانات تبتعد عن تسمية بلاد معينة، وتكتفي بالإشارة والتلميح.[٢١] لكن الموقف السوري، تحديداً، تمتع بإشارات نادرة، ولا سيما خلال أزمة المبعدين الذين كانوا في أغلبيتهم من «حماس».[٢٢]

---

(٢٠) بيان لـ «حماس» بعنوان «بيان المؤتمر الصحفي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ٢٤/ ٤/ ١٩٩٣.

(٢١) أنظر، على سبيل المثال، بيان لـ «حماس» بعنوان «بيان حول رفع المقاطعة الاقتصادية وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع العدو»، ٢/ ١٠/ ١٩٩٤. ومن البيانات المتأخرة بشأن هذا الأمر أنظر بيان «حماس» الدوري رقم ١٣١، ١٢/ ١/ ١٩٩٦، الذي أدان «الأنظمة الموغلة في التطبيع مع الجانب الصهيوني.»

(٢٢) أنظر، على سبيل المثال، رسالة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي الموجهة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد. ومما جاء في تلك الرسالة: «سيذكر التاريخ لكم بحروف من نور موقفكم من قضيتنا. . فلسطين جزء من شامنا الكبرى ودمشق هي الرأس والرئيس. . .». أنظر نص الرسالة في صحيفة «تشرين» السورية، ١٦/ ٢/ ١٩٩٣.

ج ـ **المواقف العربية إزاء الفلسطينيين**: تناول خطاب «حماس» وممارستها السياسية بعض المواقف العربية من الفلسطينيين في أوضاع وحالات متعددة. وفي ذلك حاولت الحركة البقاء على تواصل مع المعاناة الفلسطينية في الشتات، وخصوصاً في المنطقة العربية. بالإضافة إلى بعض الإشارات التاريخية إلى ما تعرض الشعب الفلسطيني له في دول الطوق، مثل مجازر أيلول/سبتمبر (الأردن) ومجازر تل الزعتر وصبرا وشاتيلا (لبنان)،[٢٣] ثمّة إدانات متفرقة للموقف، أو للمواقف العربية تجاه التجمعات الفلسطينية المقيمة على أراضيها، ولا سيما لجهة الإهانة وسوء المعاملة. فهناك دفاع عن الوجود الفلسطيني في لبنان وهجوم حاد على «صفقات الخيانة مع اميركا وإسرائيل لحراسة مصالحها وإنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان»،[٢٤] وهو الوجود الذي تعتبر «حماس» أنه واجه «النصيب الأوفر من البلاء والتقتيل والتعذيب.»[٢٥]

غير أن الأزمة الأهم على هذا الصعيد، والتي وجدت «حماس» نفسها إزاءها وجهاً لوجه، هي الحالة الصعبة التي تعرضت الجالية الفلسطينية لها في الكويت في إبان حرب الخليج. إذ إن الفلسطينيين الذين ظلوا في الكويت تعرضوا لمضايقات كثيرة على خلفية التوتر العام للأوضاع آنذاك، واتهام الحكومة لهم بالوقوف مع العراق تبعاً لموقف منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد سببت تلك الأجواء، والحرب عامة، أزمة حقيقية لـ «حماس» التي كانت تحتفظ بعلاقات مميزة في الساحة الكويتية على الصعد الإسلامية والسياسية والبرلمانية. وهي أزمة سيتم التعرض لها بالتفصيل لاحقاً. غير أن البعد المعني هنا هو المعاناة الفلسطينية العامة في إثر انسحاب الجيش العراقي من إمارة الكويت.

على مدار أشهر بعد الحرب، تدرج موقف «حماس» من إطلاق التمنيات ودعوة «إخواننا في الكويت إلى وقف حملاتهم ضد أبناء الشعب الفلسطيني المجاهد»،[٢٦] إلى مناشدة «حكومة وشعب الكويت الشقيق وضع حد للممارسات الخاطئة بحق أبناء شعبنا الفلسطيني المقيم في الكويت»،[٢٧] إلى

---

(٢٣) أنظر، على سبيل المثال، الإشارة إلى هذه المجازر في بيان «حماس» الدوري، رقم ٢٧، ٣/٨/١٩٨٨، والبيان الدوري رقم ١١٥، ٣/٩/١٩٩٤.

(٢٤) بيان «حماس» الدوري رقم ٢٧، ٣/٨/١٩٨٨.

(٢٥) بيان «حماس» الدوري رقم ٣٢، ٢٥/١١/١٩٨٨.

(٢٦) بيان «حماس» الدوري رقم ٧١، ٢٦/٣/١٩٩١.

(٢٧) بيان «حماس» الدوري رقم ٧٥، ١/٦/١٩٩١.

زيادة حدة المطالبة بـ «رفع الظلم ووقف المجازر التي يتعرض لها أبناء فلسطين والجنسيات الأُخرى في الكويت»،[٢٨] وصولاً إلى الاستنكار الشديد ودعوة «الجامعة العربية للتدخل لإيقاف الانتهاكات اللاإنسانية التي تقترف بحق فلسطينيي الكويت.»[٢٩]

وقد تجاوزت «حماس» في موقفها المناشدات الإعلامية؛ إذ قامت خلال تلك الفترة العصيبة بإجراء اتصالات مباشرة بالحكومة الكويتية نفسها لوقف التجاوزات، ولم تُعلن تلك الاتصالات رسمياً آنذاك بسبب حساسية الموقف العام. وتعتقد مصادر «حماس» أنه كان للاتصالات تلك أثر في ترشيد التعامل، وفي تخفيف حدة المعاناة التي واجهها من بقي من أبناء الجالية الفلسطينية في الكويت.[٣٠]

خلال أزمة الخليج نفسها، أي قبل الحرب، عانى الفلسطينيون المقيمون في مصر ودول الخليج العربي من مضايقات مختلفة المستويات، واضطرت «حماس» إلى التنديد بتلك المضايقات، وخصوصاً تلك التي وصلت إلى مستوى الطرد من البلاد. وأكد أحد بياناتها الصادرة في خضم الأزمة «إدانة عملية تهجير وطرد الفلسطينيين المقيمين والطلاب من مصر وبعض دول الخليج واعتبار ذلك طعنة في ظهر القضية الفلسطينية والانتفاضة المباركة...»[٣١]

وعلى صعيد فلسطينيي «الخارج» أيضاً، انخرطت «حماس» في أزمة أُخرى أدنى من أزمة الكويت مستوى، هي معاناة الفلسطينيين العاملين في ليبيا. وكانت الحلقة الأُولى من تلك الأزمة قد ظهرت عند احتجاز ما يزيد عن ٢٥ أُسرة فلسطينية على الحدود الليبية ـ المصرية لمدة أيام، ووفاة طفلين، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد نشطت «حماس» في التدخل المباشر والاتصال بالرئيس الليبي معمر القذافي لمعالجة الأمر والسماح للعائلات بدخول ليبيا والالتحاق بمعيليها. ونجحت في ذلك وأبرزته إعلامياً.[٣٢] أمّا الحلقة الثانية، والأوسع نطاقاً، فقد برزت مع قرار الرئيس الليبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بترحيل الفلسطينيين المقيمين في ليبيا إلى مناطق الحكم الذاتي، بغية إحراج السلطة الفلسطينية وإثبات أنها لا

---

(٢٨) بيان «حماس» الدوري رقم ٧٦، ١/٧/١٩٩١.

(٢٩) بيان «حماس» الدوري رقم ٧٧، ٣/٨/١٩٩١.

(٣٠) وذلك بحسب ما قاله محمد نزال، ممثل «حماس» في الأردن، في مقابلة شخصية معه، ٢٣/٤/١٩٩٥.

(٣١) بيان «حماس» الدوري رقم ٦٤، ٢٦/٩/١٩٩٠.

(٣٢) أنظر بياني «حماس» بهذا الشأن: ٢١/١٢/١٩٩٤ و١٢/١/١٩٩٥.

تملك إدخال الفلسطينيين ورعايتهم. وقد وجدت «حماس» نفسها محرجة آنذاك، نظراً إلى ما تربطها بالنظام الليبي من علاقات جيدة. واضطرت إلى إعلان تنديدها بالقرار الليبي تنديداً واضحاً،(٣٣) بعد أن كانت قد أعلنت أنها أجرت اتصالات بالقيادة الليبية بهدف إلغاء القرار المذكور.(٣٤)

ومع ذلك، يمكن القول إن الأزمة الحقيقية بشأن فلسطينيي «الخارج» لم تقع بعد؛ فهي لا تزال كامنة في الأردن، حيث يقطن أكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين. ووضع فلسطينيي الأردن في غاية الحساسية السياسية بسبب اعتبارهم مواطنين أردنيين ذوي جذور فلسطينية، وهم حالة مسكوت عنها، وليس من السهل توقع تطور الأحداث بشأنها. إذ يرتبط ذلك بالحلول النهائية وبالاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية بشأن مستقبل الضفة الغربية والقدس، ومسارات حل مشكلة النازحين واللاجئين، ودور الأردن في تلك الاتفاقات. ويمكن تلمس ملامح الأزمة التي قد تجد «حماس» نفسها فيها في حال تخيير فلسطينيي الأردن بين الإبقاء على جنسيتهم الأردنية، مثلاً، أو التخلي عنها لمصلحة وضع يربطهم بالكيان الفلسطيني أياً يكن شكله. في مثل هذا الوضع، ستضطر «حماس» إلى إبداء رأيها بوضوح. وفي اختيار الفلسطينيين لأي من هذين الوضعين مضاعفات وآثار سياسية مرتبطة بالعلاقة بالكيان الفلسطيني، ومرتبطة في الوقت ذاته بالأردن، وتؤثر في وجود «حماس» في هذا البلد.

د ـ **الخلافات العربية ـ العربية (أزمة الخليج وحربه)**: توسطت فترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦ من عمر «حماس» أعقد أزمة عربية ـ عربية في تاريخ ما بعد الاستقلال العربي، ألا وهي أزمة الخليج؛ إذ بلغ الخلاف العربي فيها ذروته، وشكلت الأزمة، بالنسبة إلى «حماس»، إعلاناً رسمياً لتمثيلها خارج فلسطين، وذلك من خلال اعتماد ناطق رسمي شارك في الوفد الإسلامي الممثِّل للحركات والجماعات الإسلامية، والذي أُلِّف بهدف محاولة المساهمة في حل الأزمة من دون اللجوء إلى الحرب.

وقد مثلت أزمة الخليج وحربه اختباراً حقيقياً لقدرة الحركة الناشئة والقليلة الخبرة السياسية، والمنخرطة كلياً في العمل الانتفاضي داخل فلسطين، على تجاوز وضع عربي بالغ التعقيد، مع الحفاظ على المواقع والمكتسبات التي كانت تحظى بها في بعض الساحات الشعبية الخليجية، وخصوصاً في الكويت، الدولة المعنية بالأزمة

(٣٣) بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٨، ٥/١٠/١٩٩٥.

(٣٤) بيان لـ «حماس» بعنوان «تصريح صحفي»، ٩/٩/١٩٩٥، فيه شروح لاتصالات أجراها إبراهيم غوشة مع معمر القذافي في هذا الشأن.

بصورة مباشرة. كان الاختبار يقوم على أساس النجاح في اختيار موقف وسطي ينسجم مع قناعات الحركة من جهة، ويحفظ الود الخليجي الشعبي من جهة ثانية، ولا يصطدم بالاندفاعة العاطفية الجماهيرية في فلسطين والأردن، على وجه التحديد، والمؤيدة للموقف العراقي بلا تحفظ، من جهة ثالثة. وبحسب عدة تقويمات محايدة،(٣٥) يمكن القول إن الحركة أصابت قدراً من النجاح في صوغ مثل ذلك الموقف المطلوب وفي تعاملها مع ذلك الوضع الشائك.

أمّا الموقف الذي تكرر «حماس» الإشارة إليه، لافتة الانتباه إلى توازنها ومراعاتها للمبادىء والحقوق الأساسية، فهو ذلك الذي أعلنته في بيان خاص في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠، أي بعد عشرة أيام تقريباً من احتلال العراق للكويت. وقد تجاوز ذلك البيان الإشارة العابرة والسريعة إلى ما ورد في أحد بيانات «حماس» الدورية، الذي دعا الأمة العربية شعوباً وحكاماً إلى «وضع حد للخلاف القائم بين الإخوة في العراق والكويت، كي تصوب جميع البنادق إلى عدونا الحقيقي، اليهود وحلفائهم.»(٣٦) وكان من الواضح أن هذا الموقف العام قد أُلحق بالبيان الدوري في اللحظات الأخيرة، إذ إنه صدر في اليوم التالي مباشرة لدخول الجيش العراقي إلى الكويت. والبيان الدوري الشهري يهتم عادة بجدولة البرنامج الانتفاضي الشهري، وتحديد أيام الإضرابات وأيام التصعيد، والتوجيهات، وغير ذلك مما لا يرتبط بحادث معين، بل ربما يصدر البيان أحياناً حاملاً تاريخاً متقدماً بيوم أو يومين على يوم صدوره الفعلي. وبصورة عامة، فإن الموقف التفصيلي من الأزمة قد حمله بيان «حماس» الخاص بمناقشة الأزمة. ولقد أوضحت «حماس» في البيان موقفها إزاء حل المشكلة، فقالت إن مثل ذلك الحل «لا بد أن يقوم أولاً على انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وانسحاب القوات العراقية من الكويت، وإحلال قوة عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة، وأن يكون لشعب الكويت حقّه في اختيار مستقبل بلده وأن تحل الخلافات في إطار عربي أو إسلامي يحقق دراسة مطالب العراق سواء فيما يتعلق بترسيم الحدود أو تسديد الديون المترتبة على الحرب

---

(٣٥) أنظر، على سبيل المثال، القراءة المسهبة لموقف «حماس» خلال حرب الخليج في:
Jean Francois Legran, «A Defining Moment: Palestinian Islamic Fundamentalism,» in James Piscatori (ed.), *Islamic Fundamentalists and the Gulf Crisis* (Chicago: American Academy of Arts and Science, 1991).

(٣٦) بيان «حماس» الدوري رقم ٦١، ٣/٨/١٩٩٠.

مع إيران وغيرها.»[٣٧]

بعد ذلك بأربعة أيام، أصدرت «حماس» بياناً آخر ابتعدت به عن الموقف العراقي أكثر، إذ قالت إن الحركة فوجئت «كما فوجىء سائر المسلمين بالتدخل العسكري العراقي في الكويت»، وإن «وقوفنا إلى جانب العراق في وجه التهديدات الأميركية لا يعني قبولنا بالوضع القائم، وليس انحيازاً لطرف دون آخر»، وطالبت بعودة الكويت «بلداً حراً عزيزاً يساهم بطاقاته وثرواته مساهمة حقيقية بتنمية الوطن العربي... وبتسوية القضية في الإطار العربي والإسلامي.»[٣٨]

إن أهمية، بل جرأة هذا الموقف لا تُدرَك إلا إذا وضِع في إطاره الزمني والمكاني والظرفي. فقد تفرّد إلى حد كبير بدعوة العراق بوضوح إلى الانسحاب من الكويت. وهو موقف كان في ذلك الوقت بمثابة مقامرة لأي تنظيم أو لأية حركة جماهيرية، سواء في فلسطين أو الأردن، حيث الوجود الفلسطيني الأكبر. وتشير «حماس» عادة إلى أن ذلك الموقف كان منسجماً مع قناعاتها السياسية بعدم فرض الخيارات السياسية بالقوة، بينما يشير بعض المحللين إلى أن ذلك الموقف كان تعبيراً عن مدى البراغماتية السياسية التي بلغتها «حماس» مبكراً.[٣٩]

وظلت «حماس» طوال الأزمة وفي أثناء الحرب توجه خطابها إلى الشعبين الكويتي والعراقي، مبتعدة عن التصريح بتأييد المواقف الرسمية، ومحاولة تجاوز حقول الألغام الإعلامية والمواقفية. ففي الوقت الذي تحدثت عن «أبعاد المحنة التي يتعرض لها شعبنا الكويتي المسلم والظروف الصعبة التي فرضت عليه»، وعدم نسيان شعبنا الفلسطيني «المواقف الخيّرة الكريمة التي وقفها الشعب الكويتي الشقيق مع شعب فلسطين طوال محنته ونكباته»،[٤٠] فإنها تعيد التشديد على تحية «الشعب العراقي الصامد الذي يتصدى ببسالة للعدوان الأميركي الغاشم... (وتدعو)... كافة الشعوب العربية والإسلامية للوقوف إلى جانب الشعب العراقي ومساندته بكل إمكاناتهم.»[٤١]

---

(٣٧) بيان «حماس» الدوري رقم ٣٦، ١٣/٨/١٩٩٠.

(٣٨) بيان لـ «حماس» بعنوان «بيان صحفي»، ١٧/٨/١٩٩٠.

(٣٩) Legran, *op.cit.*؛ وانظر أيضاً:

Ahmad Rashad, *Hamas: Palestinian Politics with an Islamic Hue* (Virginia: United Association for Studies and Research (UASR), 1993), p. 29.

(٤٠) بيان «حماس» الدوري رقم ٦٣، ٢٩/٨/١٩٩٠.

(٤١) بيان «حماس» الدوري رقم ٧٠، ٤/٢/١٩٩٠.

خلاصة القول، لقد حاولت «حماس» ألاّ تضع كل أوراقها في سلة واحدة، وذلك بهدف المحافظة على خطوطها الخليجية التي توليها أهمية خاصة لجهة الإبقاء على الدعم المادي الشعبي، وبهدف إبقاء نفسها أيضاً في مربع الموقف الجماهيري والشعبي المناصر للعراق والناقم على قوات التحالف الغربي. وقد أثنى بعض القراءات على موقف «حماس» ذاك، إذ تقول إحداها: «.. وهكذا أثبتت حماس أنها الأقدر والأفهم في قراءة الأحداث وتوقع النتائج من منافستها الداخلية والوطنية (منظمة التحرير)، واستطاعت حماس من خلال رد فعلها الأنيق على أزمة الخليج أن تحظى بمنافع مالية وسياسية.»(٤٢) وأتاح هذا الموقف للحركة فيما بعد هامشاً مكّنها عدة مرات من الاتصال بالجهات الرسمية، سواءً في العراق أو الكويت، حيث قدمت عروض الوساطة بعد الحرب بشأن قضايا الأسرى الكويتيين، والمشكلات التي واجهت الجالية الفلسطينية في الكويت تحديداً.(٤٣) ومع أن عرض الوساطة بشأن الأسرى لم يؤخذ على نحو جدي، فقد كان للتدخل بشأن تخفيف المعاناة عن فلسطينيي الكويت بعض الأثر.

باستثناء الخلاف العراقي ـ الكويتي، لم يؤثر في «حماس» مباشرة أي من الخلافات العربية، طبعاً مع تجاوز ما تؤديه تلك الخلافات من ضعف عربي عام يضعف بصورة إجمالية موقف «حماس» السياسي والعسكري. وقد احتفظت «حماس» لنفسها بموقف المراقب لبعض الخلافات من دون الانخراط فيها، مصدرة المناشدات والدعوات إلى حل تلك الخلافات بالحوار وضمن الإطار الأخوي. من ذلك مثلاً نداءاتها للشعب اليمني في إثر نشوب حرب الانفصال في أيار/مايو ١٩٩٤، لحل مشكلاته وخلافاته «بالحكمة اليمانية، بعيداً عن التدخلات الخارجية»، ودعوتها مصر والسودان مراراً لحل أزمة حلايب بينهما بالحوار الأخوي.(٤٤)

وحاولت «حماس» أيضاً الابتعاد عن سياسات المحاور، والمحافظة على مقدار من الحياد، بحيث لا تُحسب على هذا المحور أو ذاك، ولا تتبع هذا النظام أو ذاك. ففي الوقت الذي يقيم جزء من رموزها وقادتها في الأردن، فإنها تحافظ على علاقات جيدة بسورية عبر تمثيلها الرسمي وبعض رموزها الموجودين هناك. كذلك الأمر فيما

---

(٤٢) موسى زيد الكيلاني، «الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين» (عمّان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥).

(٤٣) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

(٤٤) بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٥، ٦/٧/١٩٩٥.

يتعلق بالسعودية وإيران، على سبيل المثال. فإيران حليف «حماس» الاستراتيجي، والسعودية إحدى ساحاتها الشعبية الداعمة، التي توفر في الوقت ذاته مقداراً معقولاً من العلاقة الرسمية بالنظام.(٤٥)

هـ ـ الشؤون العربية الداخلية: ابتعدت «حماس» في خطابها السياسي والإعلامي عن الشؤون الداخلية للدول العربية، وانحصر اضطرارها إلى معالجة مواقف معينة مرتبطة بالشأن الداخلي العربي في حالات محدودة، أغلبها صدام الحكومات مع المعارضة السياسية. وكانت «حماس» تتناول مثل تلك الأحداث بروح الحث على الحوار وعدم الصدام، وغير ذلك من العموميات. والحرج الذي وجدت «حماس» نفسها تواجهه هو كون المعارضات السياسية في الوطن العربي باتت في معظمها تتشكل من حركات إسلامية تتراوح أساليب معارضتها بين العمل السلمي وحمل السلاح. إذ في الوقت الذي تشعر باقترابها من التيارات الرئيسية لتلك الحركات فكراً وسياسة، فإنها لم تكن لتستطيع إعلان تأييدها ومؤازرتها، إلا في حالات فوز تلك الحركات بانتخابات ديمقراطية سلمية. لذلك يمكن الاطلاع على سلسلة طويلة من بيانات التهنئة الخاصة، أو عبارات المباركة ضمن البيانات الدورية التي تعبِّر عن موقف الحركة من فوز الإسلاميين في هذا البلد أو ذاك. ومن ذلك تهنئة الإسلاميين في الأردن بالمقاعد التي فازوا بها في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، إذ إن الحركة «ترى أن إرادة الشعوب الإسلامية كلها، لو فتح أمامها باب الاختيار لاختارت المسلمين المجاهدين.»(٤٦) وحظيت الأوضاع في الأردن بأكبر اهتمام من الحركة قياساً بالأوضاع في بلاد أُخرى. وتعود أسباب ذلك إلى ما لتطورات الأحداث فيه من تأثير مباشر في وضع الداخل الفلسطيني، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من التوجهات السياسية ونتائج مختلف الانتخابات الأردنية يعكس الرأي العام الفلسطيني بفعل الوجود الفلسطيني الكبير هناك. ولذلك، تبدي «حماس» اهتماماً خاصاً باستقرار الأردن كي يتحقق تقدم إسلامي في مختلف المواقع، ويُلحظ ذلك من تكرار الحديث عن الحرص على عدم إجهاض التجربة الديمقراطية. ويذكر في هذا الصدد ما تضمنه أحد بيانات الحركة من تعليق على حادثة إفشال لقاء جماهيري في الأردن، كان الإسلاميون قد نظموه في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ لاستنكار مجزرة عيون قارة، التي راح ضحيتها في الشهر نفسه سبعة عمال فلسطينيين برصاص مستوطن

---

(٤٥) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

(٤٦) بيان «حماس» الدوري رقم ٥٠، ١٩٨٩/١١/٢٧.

يهودي. فقد ورد في بيان الحركة الدوري ما يلي: «... ويهب أخوة لنا في الأردن ساخطين مستنكرين، فيندس بينهم عملاء الغرب ويهود فيثيرونها فتنة عمياء. وتسارع أجهزة الإعلام المسموم لتحرض النظام على الشعب متهمة الإسلاميين بالعنف وقاضية بفشل التجربة الديمقراطية في محاولة دنيئة لتجريد النظام من قوته الوحيدة، ممثلة بأبناء الشعب ولتبديد الأمل بالحركة الإسلامية قيادة قادرة على توظيف هذه القوة.»(٤٧)

وقد حاولت «حماس» أن تحافظ على وجودها في الساحة الأردنية، وألا تثير سخط النظام عليها. لذلك، فإنها لم تتدخل في شؤون الأردن الداخلية، ولم تحاول استغلال وجودها هناك بما يتعدى النشاط الإعلامي والسياسي. وفي المقابل، كان الأردن يشعر بأن في مصلحته السياسية الإقليمية الإبقاء على مجموعة من قيادات «حماس» في ساحته بدلاً من اضطرارها إلى التوجه جميعاً إلى سورية مثلاً، وخصوصاً أن صيغ الحل النهائي للاتفاقات مع إسرائيل على الصعيد الفلسطيني لم تتبلور بعد، وهي صيغ سيتأثر الأردن بها، وسيكون حريصاً على التأثير فيها مباشرة، أو ربما عن طريق تحالفات الأمر الواقع غير المباشر مع «حماس».

على الرغم من ذلك كله، فقد توترت علاقة «حماس» بالأردن أكثر من مرة، وكان ذلك انعكاساً لنشاط «حماس» العسكري وعملياتها في تل أبيب، حيث ترتفع وتيرة الضغط الإسرائيلي على الأردن لإغلاق مكاتب «حماس» واعتقال ممثليها. وهناك ثلاث فترات توتر رئيسية، أُولاها في نيسان/أبريل ١٩٩٤، حين أعلن الأردن سحب جوازي السفر الأردنيين من محمد نزال وإبراهيم غوشة جراء الإحراج الذي سببه نزال للأردن بإعلانه من عمّان تبنّي «حماس» عمليات عسكرية في الداخل الفلسطيني. وثانيتها في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عقب بعض عمليات «حماس» العسكرية أيضاً، وازدياد الضغط الإسرائيلي على الأردن الذي استجاب بطرد اثنين من قادة «حماس» هما الدكتور موسى أبو مرزوق وعماد العلمي. وثالث هذه الفترات، وربما أشدها توتراً، في آذار/مارس ١٩٩٦، عقب سلسلة التفجيرات التي نفذتها «حماس» في القدس وعسقلان وتل أبيب، حيث اعتقلت السلطات الأردنية عدداً آخر من العاملين مع ممثلي «حماس»، وضيقت الخناق عليهم. وكانت ردود «حماس» على هذه التوترات لا تتعدى التعبير عن الأسف، محاولة في كل مرة امتصاص التوتر،

---

(٤٧) بيان «حماس» الدوري رقم ٥٨، ١٤/٦/١٩٩٠.

والتزام سياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية.[٤٨] ولعل من المفيد هنا نقل وجهة نظر أردنية قامت بتحليل ممارسة «حماس» في الساحات العربية، ومنها الساحة الأردنية: «... لعل أبرز ما يميز حماس عن غيرها من الحركات الوطنية الفلسطينية أنها امتنعت عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية المضيفة، ونأت بنفسها عن الدخول في مستنقع الخلافات الداخلية.. وهذا الأمر أكسبها مصداقية عالية وجعلها تركز جهودها على مقارعة الاحتلال وقطع الطريق أيضاً على الدول العربية من استعدائها ومحاولة ضربها.»[٤٩]

في ساحات أُخرى، كان اهتمام حركة «حماس» منصباً على تطور التيارات الإسلامية وتقدمها فيها. فعلى صعيد الانتخابات الجزائرية، التي حقق الإسلاميون فيها فوزاً ساحقاً سنة ١٩٩٠، خاطبت الحركة «جبهة الإنقاذ الإسلامية» في الجزائر برسالة تهنئة، واصفة الفوز بأنه شكّل «... رافداً وداعماً معنوياً لانتفاضة مساجدها الثائرة.»[٥٠] لكن عندما ساءت الأمور في الجزائر، وأُلغيت نتائج الانتخابات البرلمانية، توجهت «حماس» إلى الحكومة الجزائرية وناشدتها التعقل والتروي. واتخذت الموقف نفسه حيال الحكومة التونسية التي كانت آنذاك في صدام مع «حزب النهضة الإسلامي». وفي هذا الشأن جاء في أحد بيانات «حماس» الدورية: «نناشد حكومتي الجزائر وتونس والقوى الشعبية والإسلامية تفويت الفرصة على الأعداء الذين يدفعون باتجاه اندلاع حرب أهلية فيهما (لا قدر الله)، وذلك بالحرص على وحدة الصف الوطني من خلال اعتماد أسلوب الحوار والتفاهم، والعدول عن أسلوب الاتهام والاعتقال حرصاً على تجميع الجهود من أجل نهضة تنموية شاملة، ووقفة قوية مع قضية العرب والمسلمين الأولى في مواجهة الخطر الصهيوني الداهم.»[٥١] وفي بيان آخر، ناشدت «حماس» «القيادة التونسية لإلغاء الأحكام الجائرة بحق الإسلاميين من حركة النهضة وفي مقدمتهم المفكر الإسلامي راشد الغنوشي.»[٥٢]

وعلى صعيد السودان، قوبل تمكّن الاتجاه الإسلامي من الحكم في البلد

---

(٤٨) أنظر، على سبيل المثال، بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٤، ٧/٦/١٩٩٥، الذي عبَّر عن الأسف «للقرار الذي أصدرته الحكومة الأردنية بحق رئيس المكتب السياسي للحركة الدكتور موسى أبو مرزوق وعضو المكتب السياسي الأخ عماد العلمي...».

(٤٩) الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٥٠) رسالة «حماس» إلى الشيخ عباس مدني، ١٨/٦/١٩٩٠.

(٥١) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٣، ٤/٢/١٩٩٢.

(٥٢) بيان «حماس» الدوري رقم ٩٠، ٥/٩/١٩٩٢.

بسعادة وترحاب كبيرين عند «حماس»، التي طورت لاحقاً علاقتها بالنظام السوداني حتى باتت العلاقة الأقوى في المحيط العربي. ولهذا، كان خطاب الحركة السياسي والإعلامي دائم الانفعال حيال التطورات الداخلية السودانية. فعندما أعلنت الحكومة تطبيق الشريعة، أبرقت «حماس» مهنئة، واعتبرت ذلك خطوة كي «تعود للأمة عزتها ومنعتها، وتتحرر بلاد المسلمين من المستعمرين والصهاينة.»(٥٣) كما كانت انتصارات الجيش السوداني في الجنوب على حركة التمرد بزعامة جون قرنق تجد صداها عند «حماس». فمثلاً، حين حرر الجيش السوداني مدينة توريت الاستراتيجية، المقر الرئيسي للمتمردين، أرسلت «حماس» تبريكاتها إلى الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك في تموز/يوليو ١٩٩٢.(٥٤)

و ـ **القضايا القومية والعامة**: حاول خطاب «حماس»، في تعامله مع الدائرة العربية للصراع، التركيز على محور أساسي رئيسي، هو الإبقاء على اتساع المعركة مع إسرائيل، وعدم أقلمتها وحصرها في الفلسطينيين. وسيطرت هذه الدعوة على نداءات «حماس» ورسائلها وتعاملها مع الأطراف العربية. ويظهر ذلك بوضوح فيما ورد في إحدى رسائلها إلى القادة والحكام العرب: «.. نحن نرفض بشكل قاطع أقلمة القضية وتحجيم الصراع بين الفلسطينيين واليهود على قطعة أرض أو حدود كما يحاول البعض أن يصور لأمتنا هذا الصراع، ونصر على أن المعركة معركة حضارة ومصير ووجود.»(٥٥)

ويقوم اعتقاد «حماس» على أن التهديد الصهيوني يلاحق الشعوب والمنطقة العربية بأسرها؛ إذ «... ها هو العدو يعمل على ترسيخ أقدامه في باب المندب وإثيوبيا وجنوب السودان، وذلك لتطويق المنطقة العربية ومحاصرة مصادر مياهها.» لذلك، ينبغي للعرب دعم جهاد الشعب الفلسطيني، لأنه إذا تمكن «العدو الصهيوني من اجتياز خط الدفاع الأول المتمثل بشعبنا ـ لا سمح الله ـ فلن يبرح حتى تدق جيوشه أبواب العواصم العربية وفقاً لخطته التلمودية (إسرائيل الكبرى).»(٥٦)

ومن أجل مواجهة ذلك التهديد، اقترحت «حماس» على اجتماع قمة بغداد في

---

(٥٣) بيان لـ «حماس» بعنوان «تهنئة بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان»، ١٣/٢/١٩٩١.

(٥٤) رسالة «حماس» إلى الرئيس السوداني عمر البشير، ١٦/٧/١٩٩٢.

(٥٥) رسالة «حماس» إلى القادة والحكام العرب قبيل انعقاد قمة بغداد في أيار/مايو ١٩٩٠، ١٩/٥/١٩٩٠.

(٥٦) المصدر نفسه.

أيار/مايو ١٩٩٠ برنامجاً للعمل العربي المشترك يقوم على ثلاثة مرتكزات:

> ١ ـ الاستقلال الاقتصادي عبر التكامل الاقتصادي العربي والموقف النفطي الموحد.
>
> ٢ ـ الاستقلال العسكري عبر تطوير التصنيع الحربي الحديث.
>
> ٣ ـ الاستقلال السياسي عبر توجيه الإعلام وأجهزة الثقافة، لوضع القضية في قالبها الصحيح كمعركة أمة ومصير ووجود ضد عدو غاصب متحالف مع أعداء تاريخيين لهذه الأمة.»[٥٧]

كما طالبت «حماس» القمة بوضوح بتشكيل «الجيش العربي لتحرير فلسطين»، الذي يجب أن «يرابط في الأردن وسورية ولبنان ومصر، وتحدد له موازنة مناسبة وتوضع تحت تصرفه الإمكانات العسكرية لدول الطوق، ويتكون من كل أبناء الدول العربية الراغبين في الجهاد على أرض فلسطين.»[٥٨]

لكن من الواضح أيضاً أن مناشدات «حماس» ونداءاتها وبرامجها المقترحة على صعيد القضايا القومية والعمل العربي المشترك لم يكن لها استجابة تذكر، حتى في المرحلة الأولى من تاريخها، أي مرحلة ما قبل حرب الخليج. كما أن «حماس» نفسها لم تقم بمجهود فعلي على مستوى الاتصال ومحاولة التأثير لإقناع بعض الأطراف العربية، على الأقل، بجزء من برامجها وطموحاتها، التي كانت أقرب إلى التمنيات منها إلى برامج يمكن الانطلاق بها من أرضية الواقع العربي السيىء. لكن تجدر الإشارة إلى أن تعامل «حماس» مع مؤتمرات القمة العربية، وإرسال الرسائل لها في فترة لاحقة من عمرها، مثّلا تطوراً للموقف الطوباوي التنديدي المطلق إزاء القمم والمؤتمرات العربية في العامين الأولين من تأسيس الحركة. وفي سياق تأكيد اتساع المعركة ومركزيتها بالنسبة إلى الأمة العربية، كانت «حماس» تنظر إلى جميع الأحداث الكبرى في المنطقة من منظور علاقتها بالصراع مع إسرائيل. فحرب الخليج هي، بحسب رأي «حماس»، كما سبقت الإشارة، استنزاف للطاقة العربية التي يجب أن تصب باتجاه المعركة ضد إسرائيل، والخلاف السوداني ـ المصري على الحدود في حلايب تستفيد إسرائيل منه أيضاً.[٥٩] والاحتلال الإريتري لجزيرة حنيش [الكبرى] اليمنية في البحر الأحمر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ليس بعيداً عن الأهداف

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) رسالة «حماس» إلى مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد في أيار/مايو ١٩٩٠، ٢٥/٥/١٩٩٠.

(٥٩) بيان «حماس» الدوري رقم ١٢١، ٢٨/٢/١٩٩٥.

والأصابع الإسرائيلية.[٦٠] ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى اهتمام «حماس» اللافت بالموقف المصري في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ إزاء الجموح الإسرائيلي الإقليمي، والرغبة في قيادة المنطقة. وكان الموقف المصري ذاك قد أعطى «حماس» بعض الروح، ولا سيما استضافة القاهرة الحوار بين السلطة الفلسطينية و«حماس»، وما يحمله من إشارة اعتراف ضمني بدور «حماس». وعبّرت «حماس» عن رضاها وتثمينها للموقف المصري في قمة شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب في آذار/ مارس ١٩٩٦، الذي اصطدم بالرغبة الإسرائيلية والأميركية في جعل أمن إسرائيل هدفاً للمؤتمر. ويقول أحد مسؤولي «حماس» تعليقاً على ذلك الموقف: «لم يكن لمصر نفوذ وقوة مثلما لها اليوم... فنفوذها ومصالحها في المنطقة تصطدم مع تمدد نفوذ إسرائيل ومصالحها مباشرة أو عبر شركائها في المنطقة.»[٦١]

وعلى صعيد المواقف والأحداث، سواء على مستوى قومي عربي أو على مستوى القضايا التي واجهها بعض الأقطار العربية، كانت «حماس» تعلن مواقفها من خلال البيانات أو من خلال تصريحات رموزها. وربما كانت حرب الخليج الأكثر جذباً للاهتمام والمواقف على هذا الصعيد، كما أُشير سابقاً. كما أن آثار تلك الحرب، وخصوصاً استمرار الحصار على العراق، كانت من أبرز الموضوعات الظاهرة في خطاب «حماس» المعني بالشأن العربي، إذ نجد في البيانات الدورية المتلاحقة، وخصوصاً في سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢، المطالبة بإنهاء الحصار وبإعلان التضامن مع الشعب العراقي.

ومن القضايا الأُخرى التي برزت في نداءات «حماس» وخطابها، قضية التهديد الأميركي لليبيا التي اتُهمت بحادثة تفجير طائرة مدنية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية سنة ١٩٨٩. فقد واصلت «حماس» إدانة التهديدات الأميركية والإرهاب الأميركي، «الذي يسعى للاستفراد بأمتنا دولة بعد دولة.»[٦٢] وعقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٤٨، القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا، تحدث بيان خاص للحركة عن أن هدف «العقوبات الأميركية (يتجاوز) حد الحصار الجوي ومنع تصدير الأسلحة، والحصار الدبلوماسي، إلى الحصار الاقتصادي الشامل والضغط لتدمير

(٦٠) بيان «حماس» الدوري رقم ١٣١، ١٢/١/١٩٩٦.

(٦١) تصريحات لـ «أحد استراتيجيي حماس»، نقلاً عن تقرير جمال خاشقجي في «الحياة» (لندن)، ١٢/ ١٩٩٦/٣.

(٦٢) بيان «حماس» الدوري رقم ٨١، ١/١٢/١٩٩١.

الأسلحة الليبية وإخضاعها للمراقبة الدولية وصولاً إلى إخضاع الشعب الليبي المسلم وقبوله بكل الشروط الأميركية المهينة.»[٦٣]

كما أن موقف «حماس» التنديدي من تكرار العدوان الصهيوني على الجنوب اللبناني مرات عديدة، يندرج تحت عنوان اهتمامها بالقضايا العربية ذات الطابع القومي. ففي كل وقت كانت إسرائيل تقصف بعض المناطق والقرى الجنوبية، بزعم ضرب قوات المقاومة اللبنانية، وخصوصاً قواعد حزب الله، كانت «حماس» تطالب فوراً بمساندة المقاومة اللبنانية وتعلن تضامنها مع لبنان.

ويمكن في هذا الصدد أيضاً تعداد بعض المواقف العامة ذات الطابع الإنساني البحت إزاء مجموعة من الحوادث. من ذلك مثلاً إرسال التعازي عقب حلول الكوارث، ككارثة الزلازل في مصر،[٦٤] أو إرسال نداءات استنهاض الهمم لنجدة أهل الصومال من المجاعات والجفاف وآثار الحرب،[٦٥] وما إلى هنالك من القضايا.

ب) الصعيد الشعبي

أدركت «حماس» بالتدريج أن البرود الرسمي العربي في التعامل معها لا يخفف منه إلا الدفء الشعبي، متمثلاً في التيارات الجماهيرية والسياسية، ولا سيما الإسلامية منها. وقد تطور الاهتمام بالصعيد الشعبي (العربي والإسلامي)، سواءً على المستوى النظري أو على مستوى المتابعة العملية والممارسة، مع تطور تجربة الحركة في العمل وقراءة الواقع قراءة أصح.

إن ميثاق «حماس»، الصادر بعد تأسيس الحركة بتسعة أشهر تقريباً (آب/ أغسطس ١٩٨٨)، لم يفصِّل الحديث تماماً عن مستوى رسمي وآخر شعبي في الدوائر العربية والإسلامية، مع أنه أورد بنداً بشأن الدول والحكومات العربية والإسلامية، تبعه بند آخر بعنوان «التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفين والعالم العربي والإسلامي».[٦٦]

---

(٦٣) بيان لـ «حماس» بعنوان «لا للعقوبات الظالمة ضد الشعب المسلم في ليبيا»، ١٥/٤/١٩٩٢.

(٦٤) أنظر، مثلاً، بيان لـ «حماس» بعنوان «أحر التعازي والمواساة لشعبنا المصري المكافح»، ١٣/ ١٠/١٩٩٢، وبيان بعنوان «خالص العزاء للشعب المصري بضحايا حادث القطارات الأليم»، ٢١/١٢/١٩٩٥.

(٦٥) بيان «حماس» الدوري رقم ٩٠، ٥/٩/١٩٩٢.

(٦٦) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ١٨/٨/١٩٨٩. أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢.

وظل مجمل الخطاب عاماً في هذا الإطار، ويستحث التجمعات الوطنية والدينية في جانبها غير الرسمي كي «تجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها، وبعداً استراتيجياً على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية.»[٦٧]

وفي مرحلة لاحقة تطورت النظرة إلى الساحة الشعبية، وأصبحت أكثر دقة، وتحددت المطالب إزاءها بصورة أوضح. وعلى قاعدة اعتبار أن «الأمة تمثل العمق الاستراتيجي لقضية فلسطين وحركة (حماس) والقوى الشعبية في الأمة هي مركز هذا العمق وهي الرصيد الحقيقي لحركتنا في صراعها الطويل مع العدو اليهودي»،[٦٨] وأن انطلاقة «حماس» قد «(جسدت) أشواق الجماهير وآمالها في الجهاد والاستشهاد وعبَّرت عن نبضها الحي تجاه فلسطين»، على هذه القاعدة صاغت «حماس» مجموعة من السياسات العامة إزاء العلاقات بالجهات الشعبية، موازية لتلك السياسات الخاصة بالعلاقات بالجهات الرسمية التي سبق ذكرها. ويذكر هنا أن هذه السياسات، كما السياسات مع الجهات الرسمية، تنطبق على الدائرة العربية والدائرة الإسلامية. وأهم هذه السياسات، ويحسب وثائق الحركة،[٦٩] هي التالية:

١ ـ تسعى الحركة إلى إقامة العلاقات مع مختلف الشرائح الشعبية دون إهمال أو تجاهل لأي منها مع مراعاة الأولويات حسب الأهمية، وتحرص على تعبئتها بالقضية وكسب تأييدها وتعاطفها وتجنيد طاقاتها في معركة فلسطين كل حسب إمكاناته ومن الموقع الذي يستطيع.

٢ ـ تحرص الحركة على توثيق علاقاتها مع الجهات الشعبية المختلفة بغض النظر عن انتمائها الفكري أو السياسي باعتبار قضية فلسطين والخطر الصهيوني يعني الأمة جيعاً، وللجميع حق الإسهام في هذه المعركة، مع إعطاء الأولوية للحركات الإسلامية والمؤسسات الشعبية ذات التوجه الإسلامي.

٣ ـ تتجنب الحركة الدخول في الخصومات والمنافسات بين الحركات الإسلامية أو المؤسسات العاملة في مجال مشترك أو ساحة جغرافية واحدة، ولا تدخل مع طرف ضد طرف حتى لا تُحسب على جهة ضد أُخرى، بل تسعى لدفع الجميع إلى الالتقاء على ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني وخدمة القضية الفلسطينية.

٤ ـ تتجنب الحركة الدخول في الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي تجري في الأمة العربية والإسلامية، كما تتجنب المشاركة في معارضة

---

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) «سياسات الحركة المرحلية...»، مصدر سبق ذكره.

(٦٩) المصدر نفسه.

الاختلافات الفكرية والفقهية في المسائل الدقيقة والتفصيلية، دون أن يعني ذلك بحال عدم وضوح الانتماء الفكري للحركة.

٥ ـ تتبنى الحركة في إعلامها ومواقفها القضايا العادلة الأُخرى للشعوب وللحركات الإسلامية والهيئات، وتقف دائماً مع الحق ضد الباطل، ومع العدل ضد الظلم، وتنتصر دائماً للمعاني الإنسانية ولحقوق الإنسان، وفي حال الإحراج والاضطرار يسعها عندئذ السكوت ولا تتجاوزه مطلقاً إلى موقف يعارض الحق والعدل.

٦ ـ تحترم الحركة في علاقاتها واتصالاتها ومواقفها وفي خطابها الإعلامي عادات الشعوب وخصوصياتها وطبائعها وأعرافها دون أن تشارك في المنكر منه شرعاً.

٧ ـ تدعو الحركة باستمرار إلى معاني الوحدة والتفاهم والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى والمؤسسات الشعبية العربية والإسلامية، وتشجع كل تقارب وتوحد على الخير وإصلاح ذات البين وتنبذ كل أشكال الفرقة والتناحر والتخاصم، وتؤكد الحركة ذلك عبر سلوكها العملي.

٨ ـ تتذرع الحركة بالصبر وطول النفس وحسن المتابعة في تحريك الجماعات والمؤسسات الشعبية وكسب تأييدها لصالح الحركة ونقلها إلى المستوى المطلوب من الدعم، وتتجنب قطع العلاقات معها واليأس منها أو إهمالها ومجافاتها، فالزمن مع الجهد الدؤوب ضروريان في عملية حشد قوى الأمة في مواجهة الخطر الصهيوني.

٩ ـ تركز الحركة في سياق علاقاتها مع الجهات والشخصيات الشعبية على المفاتيح الرئيسية في كل شريحة وفئة، من كبار العلماء والمفكرين، وكبار الصحفيين والإعلاميين، إذ إن ذلك يحقق كسباً أكبر وأسرع لصالح الحركة.

إن النصوص الواردة أعلاه يمكن قراءتها من عدة زوايا، ويمكن الإفاضة في تحليلها على قاعدة الواقع أو على قاعدة التمنيات، والخلوص بنتائج مختلفة أو حتى متعارضة. لذلك، ربما كان الأفضل إيراد الملاحظات شبه العامة التي قد تتفق أكثر من قراءة عليها.

الملاحظة الأُولى في هذا الصدد هي جرعة الواقعية السياسية الملموسة في النصوص، والتي نزلت بخطاب «حماس» من غائية نصوص الميثاق، بعد الممارسة على أرض الواقع أعواماً ثلاثة، إلى التعامل التفصيلي مع واقع عربي وإسلامي معقد، تشكل إشكالية الرسمي والشعبي فيه أحد مواضع الخلل البنيوية في تركيبته الذاتية، فضلاً عن تأثرها بالقضية الفلسطينية أو تأثيرها فيها.

والملاحظة الثانية مرتبطة بمعالجة هذا الوضع المعقد، من زاوية العلاقة بين الرسمي والشعبي، ودخول «حماس» على الخط لنسج علاقة ثنائية بكل منهما على

حدة. وتكاد هذه المعالجة تكون في نصها النظري محلولة، وذلك عبر تحديد عدد من الممارسات التي تؤكد السياسات (تجنُّب) الحركة الانخراط فيها، وتأكيد (حرص) الحركة على سياسات أُخرى. لكن ذلك الحل النظري الذي يرسم حدوداً واضحة بين (التجنب والحرص) لم يُختبر جدياً على أرض الواقع. ويعود هذا الأمر إلى حقيقة ضمور نشاط «حماس» الشعبي والجماهيري على الساحات العربية، وبالتالي استبعاد أية إشكاليات مع الجانب الرسمي من الأساس؛ إذ يقتصر ذلك النشاط على حدود الحركة السياسية والإعلامية لممثلي «حماس» وناطقيها الرسميين، وهي مجالات معنية بنقل وجهة نظر «حماس» إزاء القضايا الكلية المرتبطة حكماً بتطورات الوضع على صعيد القضية الفلسطينية. وإذا اتسع ذلك النشاط، فإنه لا يتعدى مشاركة أولئك الرموز في المؤتمرات واللقاءات والمهرجانات الجماهيرية، كخطباء أو كمتحدثين. وبتوصيف أقرب للصورة، لم تنظّم «حماس» تقريباً، على سبيل المثال، أي نشاط جماهيري خاص باسمها في أية ساحة من الساحات العربية في أية مناسبة من المناسبات، كي يتسنى الحكم على كيفية أداء السياسات المنصوص عليها أعلاه.

والملاحظة الثالثة في هذا السياق خاصة بالممارسة والاتصال الجماهيري. هنا اعتمدت «حماس» منذ البداية فكرة الاستناد شبه المطلق إلى تفاعل الحركات الإسلامية القطرية وتضامنها (سواء في الدائرة العربية أو في الدائرة الإسلامية). فبدلاً من أن تنظم هي نفسها مهرجانات التأييد والمؤازرة والدعم، على سبيل المثال، كانت تلك التجمعات القطرية، ولا تزال، هي التي تقوم بالمهمة. وبذلك، أبقت «حماس» على مسافة بينها وبين الاصطدام بأية سياسات حكومية هنا أو هناك، واضعة مؤيديها، أفراداً أو جماعات، بينها وبين حكوماتهم. وقد نجحت هذه السياسة في إقلال نقاط التماس بين «حماس» والجهات الرسمية العربية إلى حدودها الدنيا، وخصوصاً في ضوء التزام «حماس» عدم إنشاء بنية تنظيمية خارج فلسطين. لكن الحركة حُرمت في الوقت نفسه من فوائد الاتصال المباشر وبناء العلاقات الدائمة واستثمارها، ولا سيما أن الكثير من الأنشطة التضامنية كان ينظَّم تحت شعارات عامة كدعم جهاد الشعب الفلسطيني أو دعم الانتفاضة، وذلك تلافياً لبيروقرطيات أجهزة الأمن التي في يدها السماح بقيام هذا النشاط أو ذاك. ويستتبع ذلك عدم بروز «حماس»، اسماً أو رمزاً، على نحو مسيطر في واجهة تلك الأنشطة.

في الخلاصة، يمكن القول إن القراءة العامة لسياسات «حماس» في التعامل مع الصعيد الشعبي، ومقارنتها بندرة ـ أو بانعدام ـ خلافاتها مع الأنظمة العربية بسبب تلك السياسات، قد تقود إلى نتيجة متسرعة هي أن تلك السياسات نجحت في التعامل

مع الوضع العربي المعقد. غير أن لذلك النجاح الظاهري، إن تم الاتفاق على تقويمه كذلك، أسباباً أخرى سلبية أهمها محدودية، وأحياناً انعدام، اتصال «حماس» أصلاً بالأوساط الشعبية العربية ذاتها.

فمن الاتصالات القليلة النشيطة التي توليها «حماس» اهتماماً، على الصعيدين الشعبي والعربي، المشاركة في المؤتمرات ذات البعد العربي أو الإسلامي الشعبي. وهنا نجد الحركة مهتمة بالمساهمة السنوية في المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يُعقد في الخرطوم سنوياً بدعوة من أمينه العام الشيخ حسن الترابي؛ وهو المؤتمر الذي أسس خلال أزمة حرب الخليج، وضم تمثيلاً واسعاً للحركات الإسلامية والقومية الشعبية من الوطن العربي والعالم الإسلامي. و«حماس» تشغل ضمن إطار هيكلية المؤتمر المذكور مقعداً في أمانته العامة.

وقد شاركت الحركة أيضاً في المؤتمر القومي ـ الإسلامي الذي عقد في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بإعداد مشترك من المؤتمر القومي العربي (الذي يعقده سنوياً مركز دراسات الوحدة العربية) وبعض الرموز الإسلامية على مستوى الوطن العربي، مثل الشيخ راشد الغنوشي وحسن الترابي ومصطفى مشهور، وغيرهم. واعتبر المؤتمر، على الصعيد النظري، أول لقاء حقيقي بين التيارين القومي والإسلامي، بهدف فتح صفحة جديدة وطي ملف العداوات القديمة. كما أن «حماس» شغلت مقعداً في الأمانة العامة لهذا المؤتمر.

وفي الأنشطة الأقل أهمية، تشارك «حماس» عن طريق ممثليها ورموزها، سواء في المهرجانات الشعبية والحزبية الخاصة بتأييد القضية الفلسطينية أو بتأييد المقاومة في الجنوب اللبناني. ويقام أكثر هذه الأنشطة في الأردن ولبنان، وبمستوى أقل في سورية.

إن ملفات الحركة في علاقاتها بالأحزاب والحركات السياسية العربية حافلة برسائل التأييد والمساندة، وخصوصاً في الأحداث المفصلية. وفي هذا المقام ترد، على سبيل المثال، بيانات ومذكرات التأييد من كثير من الأحزاب الأردنية واللبنانية في مناسبات عمليات كتائب القسّام أو في مناسبة استشهاد أحد قادتها.[٧٠]

---

(٧٠) على سبيل المثال، هناك الكثير من رسائل التأييد والمؤازرة من الأحزاب الأردنية واللبنانية، وغيرها، في مناسبات استشهاد قادة ورموز من «حماس»، أو في مناسبات مفصلية، كحادثة الإبعاد وغيرها. أنظر مثلاً «بيان صادر عن الأحزاب المناهضة للإذعان والتطبيع حول عملية المواجهة المسلحة بين مجاهدي القسّام وقوات الاحتلال الصهيوني»، ١٥/١٠/١٩٩٤، وقد وقّعته ثمانية أحزاب أردنية.

ثانياً: العلاقات الإسلامية

أ) الصعيد الرسمي

اهتمت «حماس» بالاتصال بالدائرة الإسلامية في بعديها، الرسمي والشعبي، وبإقامة علاقات مباشرة معها. وأظهرت في خطابها الإعلامي والسياسي تجاوباً مع قضايا العالم الإسلامي الرئيسية، كقضايا البوسنة وكشمير والشيشان، وغيرها. لكن الحركة، وفي معرض محاولاتها إقامة علاقات رسمية بالأنظمة والحكومات، وحتى بالجهات الشعبية، واجهت المعوقات ذاتها التي وجدتها في الساحة العربية. ويكفي هنا، تفادياً لتعداد هذه المعوقات مجدداً، أن نذكر الإرث التاريخي لـ «الإخوان المسلمين» في سياستهم وعلاقتهم بالمحيط العربي والإسلامي، والتوافق الإقليمي والدولي على مشاريع التسوية وتجاوز أُطروحات الحل العسكري، والحملة الغربية، والأميركية تحديداً، على ما سُمي «الإرهاب الإسلامي»، وما تركته تلك الحملة من تخوفات عند الأنظمة والحكومات الإسلامية والعربية، والاعتراف الواسع والمتجذر بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، والمتجسد في العلاقات التي نسجتها المنظمة مع تلك الدول عبر السفارات ومكاتب التمثيل، وأخيراً القصور الإداري والتنظيمي عند «حماس» نفسها، المتمثل في قلة الكوادر المنوط بها إنشاء العلاقات العامة والسياسية وإدارتها. ويمكن أيضاً إضافة معوق سادس خاص بالدائرة الإسلامية، وهو حقيقة تناقص الاهتمام وقلة الاطلاع وندرة المعلومات بشأن قضية فلسطين في الأصقاع الإسلامية البعيدة، مثل ماليزيا وإندونيسيا، والكثير من الدول الإسلامية في إفريقيا وغيرها، فضلاً عن الجوالي الإسلامية الموجودة في الغرب، والمتأثرة نسبياً وعلى الدوام، بالرواية الغربية لمسار الأحداث.

وفيما يتعلق بالسياسات العامة في التعامل مع الدائرة الإسلامية ببعديها الرسمي والشعبي، فهي ذاتها التي تم البحث فيها عند تناول علاقات الحركة بالدائرة العربية. وهي تركز بصورة عامة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحرص على بناء علاقة توازن بين تأييد القضايا التي تعتقد «حماس» أنها عادلة، وبين عدم استثارة الحكومات والأنظمة.

١ ـ العلاقة بإيران:

في إطار علاقات «حماس» في الساحة الإسلامية، تظهر علاقتها بإيران أبرز العلاقات وأهمها، وهي تستوجب مناقشة منفصلة لأن إيران دولة غير عادية في المنطقة، من زاوية شعورها الرسالي تجاه مبادىء الثورة الإسلامية التي قامت عليها،

ومن زاوية اهتمامها اللافت بالقضية الفلسطينية منذ قيام الثورة وتسلمها زمام الحكم في أواخر السبعينات، وهو اهتمام تُرجم تأييداً ودعماً للتوجه الإسلامي الفلسطيني وتركيزاً عليه، ولأن الاهتمام بإيران، في المقابل، كان لا يزال اهتماماً شديداً، سواءً على المستوى الإقليمي ودول الجوار حيث التوتر والشك المتبادل يطبعان العلاقات، أو على المستوى الدولي حيث العداء الإيراني للغرب، والحملة الغربية الأميركية المتواصلة ضد إيران تحت لافتة دعم الأخيرة للإرهاب ومناهضتها لمشاريع التسوية في المنطقة.

مرت علاقة الثورة الإيرانية بالفلسطينيين، بعد تسلمها الحكم سنة ١٩٧٩، بأطوار عدة، أولها شهر العسل القصير مع منظمة التحرير الفلسطينية، الذي بدأ بُعيد انتصار الثورة وحلول رئيس المنظمة ياسر عرفات في العاصمة طهران كأول زائر لها في ثوبها الجديد، حيث استُقبل استقبال الفاتحين المجاهدين. وأعقب زيارته تلك افتتاح سفارة فلسطين مكان سفارة إسرائيل التي كانت قائمة في عهد الشاه. وحفلت الأشهر الأولى بالعواطف المتدفقة والحماسة والرعاية تجاه ممثلي فلسطين في طهرن. إلا إن تصاعد التوتر مع العراق، ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية لاحقاً، بالإضافة إلى خيبة الأمل الإيرانية إزاء بعض المسلكيات غير الإسلامية لأفراد البعثة الفلسطينية، وحسابات منظمة التحرير السياسية في ضوء توازن علاقاتها بالأطراف العربية، كل ذلك دفع إلى إنهاء شهر العسل القصير ودخول العلاقة مرحلة البرود الطويلة.(٧١) بتجاوز حالة الاهتمام الإيراني بالساحة اللبنانية، وبحزب الله بصورة خاصة، وبعض الاتصالات المتفرقة برموز فلسطينية إسلامية هناك، انتقلت مرحلة البرود الطويلة تلك إلى اهتمام متجدد مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في أواخر سنة ١٩٨٧، وخصوصاً مع بروز مشاركة الإسلاميين مشاركة كبيرة ولافتة للنظر في فعاليات الانتفاضة والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومنذ ذلك التاريخ وعلاقة إيران بالفلسطينيين والقضية الفلسطينية تمر بطورها الثالث لجهة الاهتمام والاتصال المباشر ومحاولة التأثير.

اتخذت إيران موقفاً رافضاً وواضحاً لمسيرة التسوية السياسية في المنطقة. وأيدت، في الجانب الفلسطيني، المعارضة الإسلامية والعلمانية لتلك المسيرة. وتوّج

---

(٧١) من القراءات المتوازنة والعميقة لعلاقة إيران الثورة بالفلسطينيين في تلك المرحلة، أنظر فصل «الفلسطينيون بين الحلم والحقيقة» في: فهمي هويدي، «إيران من الداخل»، ط ٣ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

ذلك التأييد بعقد مؤتمر قوى المعارضة الشهير في طهران بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، أي قبيل انعقاد مؤتمر مدريد بثمانية أيام. وقد أعلن تجمع المعارضة في طهران آنذاك إدانة مؤتمر مدريد والمشاركين فيه، وتمخض لاحقاً عن إقامة ما أصبح يُعرف بتحالف الفصائل العشرة، وهي الفصائل الفلسطينية التي حضرت مؤتمر طهران وأعلنت رفضها لمسيرة التسوية وعزمها على وقفها وإسقاط نهجها كله. وكان لقاء القوى الفلسطينية المعارضة قد تم ضمن إطار «المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني» الذي عقد في طهران يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

تمظهر الموقف الإيراني الداعم لـ «الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني» في أشكال عدة؛ ففضلاً عن الموقف السياسي المعلن، أصدر البرلمان الإيراني قانوناً تحت عنوان «قانون دعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني»، يقضي بإنشاء صناديق مالية لجمع التبرعات الحكومية وغير الحكومية وتوجيهها لدعم الشعب الفلسطيني عبر قواه الإسلامية.(٧٢) وتم أيضاً تأكيد ذلك الموقف من خلال إعلان اليوم العالمي للقدس، وهو آخر يوم جمعة من كل شهر رمضان، الذي تحتفل به إيران سنوياً. وعلى صعيد الخطاب الديني، صدرت عن الإمام الخميني والإمام خامنئي فتاوى عدة بتحريم الصلح مع اليهود، وهي فتاوى رحبت «حماس» بها كثيراً وثمّنتها.

وتطورت علاقة «حماس» بإيران بالتدريج، ودخلت مراحل مهمة مع اندلاع أزمة الخليج وحربه في أواخر سنة ١٩٩٠، وخصوصاً بعد تسمية الناطق الرسمي، وقيام الحركة بترتيب زيارات رسمية إلى دول المنطقة، سواء بالمشاركة مع وفود جماعية، أو عبر زيارات منفصلة. ومثّل اعتماد ممثل رسمي للحركة لدى إيران في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ علامة مميزة في تطور العلاقة، إذ تبعه افتتاح مكتب رسمي للحركة في شباط/فبراير ١٩٩٢، أي بعد شهرين من عقد مؤتمر القوى المعارضة في طهران. وكان ذلك إشارة إيرانية إلى الاعتراف بدور «حماس» المركزي في المعارضة الفلسطينية.

وتتعرض «حماس» منذ افتتاح مكتبها في طهران لهجوم متكرر من قيادة منظمة التحرير، التي تتهم الحركة بالولاء الخارجي، بالإضافة إلى التهم الأميركية والغربية لإيران (و«حماس») بالعمل معاً لتقويض المسيرة السلمية. وقد نجحت سياسة المنظمة بتضخيم حجم علاقة إيران بـ «حماس» في إثارة تخوفات الأنظمة العربية وشكوكها.

---

(٧٢) صادق البرلمان الإيراني على هذا القانون واعتمده في ٩/ ٤/ ١٩٩٠.

مضافاً إلى ذلك كله الجهد الإسرائيلي السياسي والإعلامي في توصيف إيران بأنها راعية الإرهاب في المنطقة، وأنها مسؤولة عن أعمال المقاومة التي تواجهها إسرائيل في الداخل وإنْ بطريقة غير مباشرة، من خلال دعمها «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

وكانت أقسى الحملات الإعلامية التي تعرضت لها علاقة «حماس» بإيران، بحسب مصادر «حماس»، هي حملات منظمة التحرير.[٧٣] وتُذكر هنا حادثتان معينتان، الأولى هي اتهام ياسر عرفات لـ «حماس» بأنها تتلقى من إيران دعماً سنوياً يصل إلى ثلاثين مليون دولار، وهذا ما تنفيه «حماس» نفياً قاطعاً، على اعتبار أنه يعتمد أسلوب التهويل والمبالغة، إلا إن الرقم المذكور أصبح متداولاً كثيراً في الإعلام العربي أو الغربي عند الحديث عن علاقة «حماس» بإيران.[٧٤] والحادثة الأخرى هي تسريب مصدر فلسطيني في تونس لإحدى وسائل الإعلام نص اتفاق موقع بين «حماس» وإيران، تعترف إيران فيه بوحدانية وشرعية تمثيل «حماس» للشعب الفلسطيني. وقد تناقلت وكالات الأنباء خبر الاتفاق في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، ونشرته «الأهرام» المصرية كاملاً في اليوم نفسه تحت عنوان «الأهرام تنشر التفاصيل الكاملة للتآمر الإيراني على قضية فلسطين». ونفت «حماس» خبر الاتفاق أيضاً، قائلة إن أصله «مصدر من المنظمة في تونس (قام) بتسليم وسائل الإعلام نص اتفاق مفبرك ومكذوب»، وأضافت بغضب «إننا نستغرب وصول هؤلاء إلى هذا المستوى من التعامل الذي يفتقر إلى النزاهة ويتسم بالتخبط، وينزلق إلى الممارسات الرخيصة والسخيفة التي لا تنطلي على أحد.»[٧٥]

طبيعة العلاقة وحدودها: تعتبر «حماس» إيران «حليفاً استراتيجياً»،[٧٦] لكن هذا لا يعني إخلالاً بتوازن العلاقات التي تقيمها «حماس» مع الأطراف العربية، كما يؤكد رموز «حماس» في هذا الصدد، إذ إن «التوازن في علاقات حماس هو قاعدة أساسية في تعاملها مع جميع الأطراف، وإلى مثل هذا التوازن تشير دائماً السياسات العامة المتبعة والتي تضبط سير الحركة.»[٧٧] وبحسب ممثل «حماس» في طهران

---

(٧٣) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

(٧٤) أنظر، على سبيل المثال، «الشرق الأوسط» (لندن)، ١٨/١٠/١٩٩٢.

(٧٥) بيان «حماس» الخاص بعنوان «بيان توضيحي حول التشويه والبيانات المفبركة»، ٧/٥/١٩٩٣.

(٧٦) تصريح لعماد العلمي، ممثل «حماس» في طهران، وعضو مكتبها السياسي، وذلك في حديث مع وكالة رويتر نشرته «الدستور» الأردنية في ١/٣/١٩٩٣.

(٧٧) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

وعضو مكتبها السياسي، عماد العلمي، فإن «الالتقاء في الرؤية الاستراتيجية ببعدها الإسلامي» هو الذي يجعل من إيران حليفاً استراتيجياً.(٧٨) و«العلاقة التي تقيمها حماس مع إيران واضحة ومعلنة وقائمة على أساس حشد أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم للقضية الفلسطينية باعتبار أنها قضية إسلامية.» وعن موضوع الدعم، نفى العلمي الدعم المباشر لـ «حماس»، قائلاً «إن هناك أشكالاً من الدعم من الشعب الإيراني للشعب الفلسطيني لدعم صموده في الأراضي المحتلة.»(٧٩)

حاولت «حماس»، في واقع الأمر، السير بحذر في حقل العلاقات العربية ـ الإيرانية الزاخر بالألغام. وأدركت أن إخلالها بمبدأ التوازن تجاه إيران سيجعلها تدفع ثمناً باهظاً في علاقاتها العربية، وخصوصاً الخليجية، وهو ثمن سياسي في الدرجة الأولى، وثمن شعبي في الدرجة الثانية، بسبب الحساسية الطائفية التي لا يمكن تجاهلها في منطقة الخليج العربي إزاء إيران. وفي الوقت نفسه، لم تعمل «حماس» على الابتعاد عن إيران، بل اقتربت منها بدرجة كافية، إذ لم يكن من المعقول سياسياً بالنسبة إلى «حماس» ألاّ تقدِّر للدولة الإيرانية موقفها الأشد صلابة ومعارضة إزاء التسوية السلمية.

وكان واقع الأمور يشير إلى رغبة «حماس» القوية في تمتين العلاقة بإيران، لكن بحدود السياسات العامة التي تلزم نفسها بها. وهنا، على وجه التحديد، تبرز لها مخاطر التبعية والارتهان، وهي مخاطر ظلت تحاول تداركها تجاه الأطراف كافة. فاتجاه الطرف الإيراني، وضّحت الحركة أن العلاقة «قائمة على الاحترام المتبادل والتضامن في الموقف والرأي السياسي والاستراتيجي تجاه التسوية من دون إملاءات.»(٨٠) ويستشهد رموز «حماس» عادة بحادثة وقعت في أثناء إبعاد إسرائيل أربعمئة من أنصار «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى مرج الزهور في الجنوب اللبناني في أواخر سنة ١٩٩٢. وملخص الحادثة أن ذكرى اليوم العالمي للقدس، التي تعتمدها إيران مناسبة سنوية للاحتفالات وإعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني، حلّت خلال وجود المبعدين في مرج الزهور. وانقسم المبعدون إلى فريقين، أحدهما ناصر إقامة احتفالات موسعة في مخيم المبعدين تلبية للنداء الإيراني، وقد مثَّل هذا الرأي مبعَدو «الجهاد الإسلامي»، بينما رأت الأكثرية، من

(٧٨) تصريح لعماد العلمي، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

أنصار «حماس»، الاكتفاء باحتفال رمزي وإرسال رسالة تأييد إلى إيران فيها شكر لها على موقفها الداعم، وذلك حتى لا يُنظر إلى احتفالات المبعدين كصدى للاحتفالات الإيرانية في طهران. ومع أن موقف الأغلبية هو الذي اتُّخذ، فإن ذلك لم يخلُ من الشعور بحرج كبير، ولا سيما أن المناسبة تستوجب التأييد والمناصرة. وقد أرادت «حماس» بذلك الموقف، وتحت أضواء الإعلام الغربي المتميز الذي رافق المبعدين، أن تعلن استقلالية قرارها وعدم ارتهانه حتى لأقرب الحلفاء إليها.

٢ ـ الاهتمام الإعلامي بالقضايا الإسلامية:

إن اهتمام «حماس» الرئيسي بقضايا المسلمين الشبيهة بقضية فلسطين، أو القضايا ذات العلاقة بمقاومة احتلال أو بنضال من أجل الاستقلال، لم يتجاوز عملياً الخطاب الإعلامي الصرف. ولدى مقابلة هذا الاهتمام الإعلامي بما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية لكثير من حركات التحرر المشابهة لها، وخصوصاً في فترة السبعينات، أكان ذلك تدريباً عسكرياً أم تبادل خبرات، أم غير ذلك، فلا شك في أن تلك المقابلة تصب، وبصورة واضحة، في مصلحة منظمة التحرير. ومع أن كلاً من «حماس» ومنظمة التحرير نظرت إلى نفسها كجزء من حركة تحول عالمية، أكانت تحررية إسلامية كحالة «حماس»، أم تحررية وطنية في حالة منظمة التحرير، فإن واقع الممارسة عند كل منهما تأثّر باختلاف الأوضاع المحيطة. إذ إن الأوضاع السياسية الإقليمية والعالمية في عقدي الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات خدمت منظمة التحرير بصورة جلية، حيث اكتسحت موجة حركات التحرر بلاداً كثيرة في العالم الثالث، سواء في إفريقيا أو أميركا اللاتينية أو الهند الصينية. وتمتعت تلك الموجة بالدعم المباشر من الاتحاد السوفياتي السابق أو من الصين. ولذلك، كان للتنظير القائل بالبعد العالمي للثورة واتساع حلفائها واقع ملموس ودليل مرئي على الأرض.

وفي حالة «حماس»، ظل التنظير نفسه، مع اختلاف الأيديولوجيا المعتمدة. ونظرت «حماس» إلى نفسها، كما نظرت مختلف حركات التيار الإسلامي منذ أواخر السبعينات وطوال عقد الثمانينات إلى منتصف التسعينات، بوصفها جزءاً من حركة إسلامية عالمية تعمل على إنجاز تحول تاريخي في العالم الإسلامي أولاً، ثم في العالم أجمع لاحقاً. غير أن الواقع الملموس على الأرض أشار بوضوح إلى غياب الفاعلية التضامنية، وإلى فقدان أي قطب دولي يرعى هذه «الأممية الجديدة» ويوفر لها ظروف النمو والتطور. ولذلك، بقيت القضايا الإسلامية، كقضايا فلسطين والبوسنة وكشمير والشيشان، جزراً معزولة عن بعضها، لا يربط بينها سوى الخطاب الإعلامي ولغة التضامن الإسلامي العامة. وباختصار، يمكن القول إن ما أنجزته حركات تحرر

العالم الثالث من انتصارات على قوى الاستعمار وتحقيق الاستقلال لعشرات الدول في الخمسينات والستينات والسبعينات، لا يمكن مقابلته الآن بما أنجزته حركة التيارات الإسلامية في السبعينات والثمانينات والتسعينات.(٨١)

وبذلك، انحصرت ممارسة «حماس» السياسية، عملياً، في الخطاب الإعلامي والتضامني مع القضايا الإسلامية، ولم تنطلق علاقاتها السياسية والعامة على مستوى الساحة الإسلامية لتفرض لنفسها حضوراً فاعلاً وحقيقياً. وباستثناء العلاقة بإيران، يمكن القول إن الحركة لم تنجح في إقامة أية علاقة سياسية حقيقية بالحكومات والأنظمة السياسية في الدائرة الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار لقاءات المجاملة ورسائل المناسبات التضامنية، وما يقع ضمن تلك الأطر المحدودة التأثير.

عطفاً على ما سبق، يمكن القول إن خطاب «حماس» الإعلامي والسياسي حفل بتناول معظم، إن لم يكن كل، القضايا الإسلامية الرئيسية التي شكلت هماً من هموم المسلمين، ولها ارتباط بمفاهيم التحرر أو التحرير، أو التغيير الاجتماعي الشامل. والملاحظة الأبرز في خطاب «حماس» لدى تناوله القضايا الإسلامية هو الهجوم الشديد على المواقف الغربية المزدوجة من تلك القضايا، قياساً بشبيهاتها في الحالات غير الإسلامية والمنسجمة مع المصالح الغربية، وهو ما سيشار إليه لاحقاً عند إيراد الموقف من بعض القضايا الرئيسية. وقد كانت بيانات «حماس» الدورية الشهرية قد بدأت منذ وقت مبكّر تتضمن، في إطار التعرض لقضايا الساحات العربية والإسلامية والدولية، مواقف وتوجهات تتخذ تحت عنوان «على الصعيد الخارجي»، وهي فقرة شهرية ترد في كل بيان وتسبق إعلان المواقف والتوجهات الخاصة بالساحة الفلسطينية وتفاعلاتها (على الصعيد الداخلي). ومن القضايا المهمة التي ظلت تتردد في خطاب «حماس»، يمكن إيراد ما يلي:

البوسنة: منذ تطور الموقف في يوغسلافيا السابقة، واندلاع الحروب الإثنية بين الدول والتجمعات التي تقاسمت أراضي الدولة اليوغسلافية وإعلان استقلال البوسنة والهرسك، و«حماس» تشير في بياناتها إلى «الظلم والاضطهاد الواقع على المسلمين

(٨١) من الدراسات المهمة والخلافية التي تطرح مقولة فشل حركة الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي في تحقيق أهدافها، الدراسة التي كتبها أوليفيه روي بالفرنسية، وتُرجمت إلى العربية بعنوان: «فشل الإسلام السياسي»، وإلى الإنكليزية بعنوان:
Failure of Political Islam (London: Tauris & Co. Ltd., 1994).

هناك». . . «لا لشيء إلا لأنهم مسلمون.»[٨٢] ويأتي التأييد للمسلمين في البوسنة والهرسك لأنهم أولاً مسلمون، ولأنهم ثانياً أصحاب قضية عادلة متمثلة في الدفاع عن الاستقلال والدفاع عن الوجود. و«أهل فلسطين المجاهدون (يتابعون) أنباء إخوانهم المسلمين شعب البوسنة والهرسك الذين تكالبت عليهم قوى التطرف والحقد الأعمى تريد سحقهم واجتثاث وجودهم من أرضهم. . .» وقد ناشدت «حماس» في أكثر من بيان «العالم الحر وأصحاب الضمائر الحية في كل مكان في العالم لمناصرة قضية شعب البوسنة والهرسك العادلة والمتلخص بالاستقلال التام وهو ما عبّر عنه الشعب بالاستفتاء الحر.»[٨٣] لكن المشكلة الأساسية التي واجهها الشعب المسلم هناك، في رأي «حماس»، هي النفاق الغربي ومناصرته للمعتدي؛ إذ تتناول الحركة بالتفصيل، على سبيل المثال، موقف حلف شمال الأطلسي بعدم التدخل، وإعطاء الصرب فرصاً دائمة للتفوق، حيث «كشف القرار الأطلسي عن النوايا الغربية المتحيزة، حينما صادر أسلحة المسلمين الدفاعية لصالح هيمنة القوات الأوروبية المنضوية في إطار قوات الأمم المتحدة، وأعطى الصرب المعتدين فرصة سحب أسلحتهم الثقيلة وإبقائها تحت سيطرتهم.»[٨٤] ومن أجل ذلك الموقف واستمراره، عبَّرت «حماس» عن مرارة شديدة ترسم حدود العداء بين الغرب والمسلمين، إذ «مل العرب والمسلمون من حجم النفاق الغربي الفظ تجاه مأساة البوسنة، ولا يساورهم الشك في أن الدول الغربية تفتقر إلى أي إحساس بالمسؤولية السياسية والتاريخية لدى معالجتها لهذه المأساة الإنسانية، ولا تدرك بوضوح حجم الغضب الشعبي الذي يغمر الأمة الإسلامية، والذي سيلعب دوره في بلورة منظومة التعامل السياسي المستقبلي بين الشعوب المسلمة والغربية.»[٨٥]

أفغانستان: ناصرت «حماس» الجهاد الأفغاني ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان مناصرة مطلقة، وسارعت، كغيرها من التيارات الإسلامية في العالم، إلى تهنئة «شعب أفغانستان المسلم بطرد آخر جنديّ روسي من أرض الإسلام في

(٨٢) بيان «حماس» الدوري رقم ٩٠، ١٩٩٢/٩/٥.
(٨٣) بيان لـ «حماس» بعنوان «النقف مع إخواننا في جمهورية البوسنة والهرسك»، ١٩٩٢/٤/٢٥.
(٨٤) تصريح لمصدر رسمي مسؤول في «حماس» «تعقيباً على القرار الصادر عن حلف شمال الأطلسي بشأن العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك»، ١٩٩٤/٢/١٠.
(٨٥) المصدر نفسه.

أفغانستان»، ورأت في ذلك «بشرى النصر في فلسطين.»[٨٦] وظل اسم أفغانستان يتردد في كثير من بيانات الحركة حتى انتصار مجموعات «الجهاد» الأفغاني على نظام نجيب الله ودخولها كابول في نيسان/ أبريل ١٩٩٢. وكان آخر اهتمام حقيقي بالقضية الأفغانية رسائل التهنئة بالانتصار وقيام حكومة إسلامية.[٨٧] ثم خفتت القضية الأفغانية في بيانات «حماس» مع استشراس الحرب الداخلية الطاحنة وانقسام «المجاهدين» بحسب الخطوط الإثنية والقبلية والطائفية، وانهيار المثال الأفغاني الطوباوي في عيون الحركيين الإسلاميين في العالم.

لم تكن «حماس»، كغيرها من الحركات الإسلامية، متروية في النظر إلى القضية الأفغانية على أنها أبعد من موضوع احتلال مباشر، وأنها كانت أحد ميادين الصراع الساخنة بين قطبي الحرب الباردة ذات التعقيدات الكثيرة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وأن الانتصار الأفغاني ما كان ليحدث لولا الدعم الأميركي غير المباشر، سواء عن طريق باكستان أو عن طريق حلفائها العرب، وهو الدعم الذي قُصد به إنهاك السوفيات في حرب طاحنة شبيهة بحرب الأميركيين في فيتنام.

الهند وكشمير: التفتت «حماس» في خطابها الإعلامي إلى قضية المسلمين في كشمير أيضاً، وإلى أوضاع المسلمين العامة في الهند. ووقفت في موقع الدفاع عن حق المسلمين في كشمير في تقرير مصيرهم. وكانت من وقت إلى آخر تشير إلى ما يحدث هناك، مدينة الموقف الهندي. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما أصدرته بشأن حوادث إطلاق الجيش الهندي الرصاص على مسلمين في كشمير كانوا في تظاهرة احتجاج على محاصرة مسجدهم، إذ جاء في بيان خاص بالحادثة «. . . إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إذ تستنكر وتدين هذا العدوان الوحشي، وعمليات إطلاق النار العشوائية ضد المدنيين المسلمين، لتؤكد أن هذه الأعمال تشكل عدواناً وإيذاءً ضد جميع المسلمين في العالم، وأن الأمر يستوجب من الحكومة الهندية وقف عمليات العدوان على المسلمين، وفك الحصار عن مسجدهم، والاعتراف لهم بحق تقرير المصير. . .»[٨٨]

---

(٨٦) بيان «حماس» الدوري رقم ٣٦، ٢٥/ ٢/ ١٩٨٩.

(٨٧) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٦، ٧/ ٥/ ١٩٩٢. أنظر أيضاً: بيان لـ «حماس» بعنوان «هنيئاً للشعب الأفغاني المجاهد نصره المبين»، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٢.

(٨٨) بيان «حماس» الخاص بعنوان «بيان حول اعتداء القوات الهندية على مسلمي كشمير»، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٣.

وعقب حادثة اعتداء بعض المجموعات الهندوسية على مسجد بابري في الهند، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أصدرت الحركة أيضاً استنكاراً شديداً دعت فيه «حكومة الهند إلى معاقبة المعتدين وردعهم عن ممارساتهم العدوانية وأطماعهم المزعومة. . .»(٨٩)

الشيشان: في أواخر العام الثامن من عمر الحركة، برزت قضية شعب الشيشان المطالب بالاستقلال عن الاتحاد الروسي، وما تبعها من حرب ضروس شنتها القوات الروسية ضد الشيشان لقمع حركة الانفصال عن الاتحاد. وفي إعلان التضامن مع شعب الشيشان، ركزت «حماس» أيضاً على موضوعة الاستقلال وحق تقرير المصير، بالإضافة إلى الهوية الإسلامية للشعب الشيشاني، ونددت بالعدوان الروسي الذي يأتي «في إطار محاولات الحكومة الروسية النيل من استقلال الجمهورية، وضمها بالقوة إلى الاتحاد الروسي.»(٩٠) وفي بيان أشد حدة باسم الناطق الرسمي للحركة، يُنظر إلى «الغزوة الروسية ضد الشيشان في سياق الغزوات التي تستهدف المسلمين في كل مكان وينفذها الصرب في البوسنة، والهندوس في كشمير، واليهود في فلسطين. . وغيرها.»(٩١)

في هذه القضايا الثلاث، كان تعامل «حماس» الإعلامي مع الأحداث عاماً ومن دون التفريق بين الجانب الرسمي والجانب الشعبي، إذ اعتبرتها قضايا وطنية عامة مرتبطة أساساً بمطالب الاستقلال والرغبة في تقرير المصير ودحر الخصوم. وهو تعامل يختلف عن تناول الحركة لأوضاع الحركات الإسلامية في بعض البلاد الإسلامية التي لا تهددها عوامل خارجية، كتركيا مثلاً. ففي هذه الحالات يمكن أن يُلاحَظ الاصطفاف التقليدي إلى جانب التيار الشعبي الإسلامي، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقاً، عند الحديث عن الصعيد الشعبي. وما يمكن تأكيده ثانية في هذا الصدد هو أن تعامل «حماس» مع هذه القضايا ظل محصوراً في الجوانب الإعلامية وفي إعلان التآزر عن بعد. ولم تنقل وسائل الإعلام أن وفوداً من «حماس» قامت بزيارات تضامنية إلى هذه المناطق، فضلاً عن إرسال مقاتلين أو مساعدات مادية، لترجمة ذلك

---

(٨٩) بيان «حماس» الخاص بعنوان «بيان حول الاعتداء الآثم على مسجد بابري في الهند»، ٩/١٢/١٩٩٢.

(٩٠) بيان «حماس» الخاص بعنوان «حول العدوان الروسي على جمهورية الشيشان المسلمة»، ١٤/١٢/١٩٩٤.

(٩١) بيان الناطق الرسمي باسم «حماس» بشأن التضامن مع شعب الشيشان، ٢٨/١٢/١٩٩٤.

الخطاب إلى واقع، على الرغم من تقدير صعوبة وتعقيد الأوضاع السياسية والدولية التي تحيط بتلك القضايا، وبترجمة الخطاب الإعلامي إلى مساعدة عملية.

وفي إطار تناول القضايا المرتبطة بالدائرة الإسلامية في بعدها الرسمي، يمكن أيضاً رصد دعوة «حماس» مسؤولي حكومات وأنظمة الدولة الإسلامية مراراً بأن يحكموا شرع الله وأن «يحققوا إرادة شعوبهم بقطع أذيال التبعية مع الغرب المستكبر المستعمر والانعتاق منه، وأن يلتحموا مع شعوبهم التوّاقة إلى العز بالإسلام وتحقيق الكرامة به.»[٩٢] وحافظت «حماس» أيضاً على تقديم التعازي والمواساة في حالات حدوث كوارث طبيعية تلم بهذا البلد المسلم أو ذاك.[٩٣]

ب) الصعيد الشعبي

كانت السياسات العامة التي وجّهت علاقات «حماس» بالجهات الشعبية في الساحة الإسلامية هي السياسات نفسها المعتمدة للتعامل مع مثل تلك الجهات في الساحة العربية، والتي ورد ذكرها في مطلع هذا الفصل. وكانت هذه السياسات معنية باهتمام الحركة بتوثيق علاقاتها بمختلف الجهات الرسمية، متجنبة الدخول في الانقسامات الداخلية، وخصوصاً في علاقات تلك الجهات بحكوماتها.

وعلى أساس تلك السياسات، أقامت «حماس» علاقاتها بالأحزاب والتيارات والحركات والتجمعات الشعبية في الساحات الإسلامية، وهي في مجملها العام حركات وتجمعات إسلامية. ونادراً ما أقامت «حماس» علاقات بأحزاب وتيارات غير إسلامية في ساحات العالم الإسلامي، كما هي الحال في الساحة العربية مثلاً. وقد قامت وفود ممثلة لـ «حماس» أو قريبة منها بزيارات وعقد لقاءات وإقامة علاقات مع جهات إسلامية في باكستان والهند وماليزيا وإندونيسيا وتركيا وغيرها، وذلك بهدف «حشد التأييد المعنوي والمادي لجهاد الشعب الفلسطيني وترسيخ البعد الإسلامي للقضية»،[٩٤] وهو هدف ليس بالعسير تحقيقه، ولا سيما في أوساط الحركات

---

(٩٢) بيان «حماس» الخاص بعنوان «نداء الوحدة والحشد نداء الحج»، ٣٠/٦/١٩٩٠.

(٩٣) أنظر، على سبيل المثال، رسالتي التعزية والمواساة في كارثتي الزلازل في إيران والفيضانات في باكستان. ففي الأُولى نص رسالة تعزية وجُهت إلى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في حزيران/يونيو ١٩٩٠، وفي الأُخرى نص رسالة تعزية أيضاً وجُهت إلى الرئيس الباكستاني في ١٨/٩/١٩٩٢.

(٩٤) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

الإسلامية التي تعتمد «حماس» عليها في تلك الساحات في استثمار العواطف الشعبية وحشدها لتأييد قضية فلسطين، وخصوصاً أن البلاد الإسلامية النائية والبعيدة عن موقع الصراع لا تجد غضاضة في السماح بمثل تلك الأنشطة ما دامت محصورة في الإطار الإعلامي والجماهيري التعبوي.

ولترسيخ «البعد الإسلامي للقضية»، اهتمت «حماس» اهتماماً بارزاً بالاتصال بالعلماء والمفتين والمرجعيات الدينية في الأماكن التي تصل إليها، معتقدة أن حشد آراء وقناعات هذا القطاع المؤثر من الفعاليات كفيل بأن ينعكس على جماهير الناس التي تستمع لخطبهم وفتاواهم وإرشاداتهم. وقد أنتج ذلك الاهتمام مجموعة من الفتاوى أصدرها علماء مسلمون، فرادى أو جماعات، وحرّمت «الصلح مع اليهود» والتطبيع مع العدو.(٩٥) ويصعب تقدير مدى تأثير هذه الفتاوى في المزاج الشعبي العام، ومدى استجابته لها، أخذاً في الاعتبار عدم أهميتها في وقف التوجهات الرسمية، وخصوصاً أن بعض العلماء، وتمشياً مع سياسات بلادهم الرسمية، أفتى بجواز إقامة ذلك الصلح بتبريرات الهدنة وضعف المسلمين، وهو عكس الرأي الذي حشدت «حماس» العلماء من أجله. وقد أشارت «حماس» أكثر من مرة إلى «علماء السوء والسلاطين الذين يفتون بجواز الصلح مع اليهود وإدانة قتلهم بحجة أنهم أبرياء»،(٩٦) وعملت في فترة لاحقة إلى ملء قائمة طويلة بمئات من تواقيع علماء ورموز دينية ووطنية وقومية من مختلف الأقطار العربية والإسلامية. وكان موضوع القائمة وثيقة بعنوان «بيان النصرة والتضامن»،(٩٧) تحدثت عن مؤازرة «حماس» وجهادها ضد الاحتلال الصهيوني، وطالبت المسلمين بنصرتها ونصرة الشعب

---

(٩٥) يمكن الاطلاع على حشد من هذه الفتاوى الجماعية، التي صدرت، بتأثير مباشر أو غير مباشر، عن «حماس» في مجموعة من الكتب والكتيبات، منها «فتوى العلماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين»، إصدار جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت، ١٩٩٠، وكتيبات «لماذا نرفض السلام مع اليهود» من إعداد محسن عنبتاوي، إصدار جمعية التربية، جامعة الكويت (من دون تاريخ)، و«ثورة المساجد»، إصدار المكتب الإعلامي لفلسطين ـ الحركة الإسلامية، لبنان، ١٩٩٠، و«فتاوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين» (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ١٩٩١).

(٩٦) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٧، ٣/٦/١٩٩٢.

(٩٧) وثيقة بعنوان «بيان النصرة والتضامن»، نشرتها «الحياة» (لندن) في ٥/٥/١٩٩٥ إعلاناً مدفوع الأجر على صفحتين كاملتين، مع أسماء وتواقيع مئات الشخصيات القيادية في العالم الإسلامي. كما أنها نُشرت في أكثر من مطبوعة عربية وإسلامية، سواء بالعربية أو بالإنكليزية.

الفلسطيني إزاء ما يحدث من تفريط. وقد صدرت هذه الوثيقة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عقب ازدياد حملة سلطة الحكم الذاتي على «حماس» وموجات الاعتقال المتلاحقة، التي كانت السلطة تشنها في إثر عمليات «حماس» العسكرية ضد الجيش الإسرائيلي أو ضد المستوطنين اليهود، سواءً في قطاع غزة أو خارجه.

وعلى صعيد الخطاب الإعلامي والسياسي، ظلت نداءات «حماس» وبياناتها تطالب الحركات الإسلامية في العالم بالمؤازرة والتأييد، وأحياناً بالتحرك في اتجاهات محددة. ومن ذلك دعوتها «الحركة الإسلامية العالمية إلى تكثيف جهودها الإعلامية عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الخارج، لكسر حاجز التعتيم الإعلامي الذي تفرضه أجهزة العدو والأجهزة العميلة في المنطقة على جهاد الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة»،[٩٨] أو مطالبتها برفض مؤتمر مدريد تحديداً، إذ تدعو «حماس» «الحركة الإسلامية العالمية وكافة الحركات الإسلامية وجميع القوى الشعبية والوطنية إلى ممارسة دورها الطبيعي في رفضها لهذا المؤتمر، واتخاذ السبل والوسائل الممكنة لمعارضة وإفشال نتائجه.»[٩٩] وفي مناسبة أكثر تحديداً، هي تأييد اجتماع القمة الإسلامي، الذي عقد في داكار (السنغال) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لمسيرة التسوية، أصدرت «حماس» بياناً استنكارياً شديداً عجبت فيه لـ «قمة إسلامية.. تلغي الجهاد تحت لافتات الإسلام.. فأي قمة إسلامية هذه التي تؤيد الحصار والموت البطيء لثمانية عشر مليون مسلم في العراق، وأي قمة إسلامية هذه التي تؤيد مؤامرات التفريط والتنازل عن أقدس مقدسات الإسلام والمسلمين»،[١٠٠] ودعت «الحركة الإسلامية العالمية للتحرك الفاعل لشجب قرارات مؤتمر داكار، والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في تحقيق التحرر السياسي والاجتماعي والثقافي للمنطقة العربية والإسلامية.»[١٠١]

وعلى الصعيد نفسه أيضاً، وما يحمله من نداءات وبرامج تأييد محددة، يمكن الإشارة إلى رسائل «حماس» إلى المؤتمرات والتجمعات الشعبية أو شبه الرسمية، مثل لقاءات مجمعات الفقه الإسلامي، أو مؤتمرات الدعوة والإغاثة، أو التي على

---

(٩٨) بيان «حماس» الدوري رقم ٣٩، ١٩٨٩/٤/٥.

(٩٩) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٠، ١٩٩١/١٠/٢٩.

(١٠٠) بيان «حماس» بعنوان «الجهاد لتحرير فلسطين ماضٍ لا تسقطه قمة داكار ولا غيرها»، ١٩٩١/١٢/١٦.

(١٠١) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٢، ١٩٩٢/١/٢.

غرارها. وبالنظر في إحدى تلك الرسائل، ولا سيما الرسالة الموجهة إلى «رؤساء المراكز والهيئات والتجمعات والحركات الإسلامية»،(١٠٢) يمكن قراءة برنامج الدعم الذي تطلبه «حماس» من تلك التجمعات، والمتمثل في: «أ) توجيه نداء إلى منظمة العفو الدولية وجميع منظمات حقوق الإنسان للمطالبة بنصرة الجانب الإنساني في معاناة الشعب الفلسطيني. ب) توعية المسلمين بعدالة قضية الشعب الفلسطيني. ج) الكتابة في الإعلام عن حملات الاعتقال (الأخيرة) وأهدافها. د) إرسال مذكرات احتجاج لمنظمة التحرير ولبعض قيادييها على عدم اهتمامهم باعتقال أمثال الشيخ أحمد ياسين وبقية رموز حماس. هـ) توجيه خطباء الجمعة من أعضاء جمعيتكم أو معارفكم لنصرة إخوانكم. و) حث المسلمين على تقديم العون المادي لحماس والانتفاضة المباركة عن طريق تقديم الهبات والتبرعات والصدقات.»

وفي وقت لاحق، طالبت الحركة التجمعات الإسلامية بمناصرتها في الضغط على الولايات المتحدة بالرسائل، والاتصال بالسفارات للتخفيف من عداوتها للحركة، وللإفراج تحديداً عن رئيس مكتبها السياسي الذي اعتقل في أحد المطارات الأميركية لدى قيامه بزيارة خاصة في تموز/يوليو ١٩٩٥. ووزعت الحركة على مئات المراكز والتجمعات الإسلامية في العالم أرقام هواتف وفاكسات الرئيس الأميركي ووزارتي الخارجية والعدل الأميركيتين.(١٠٣)

بتبنّي الخطاب الحار والعاطفي، حافظت «حماس» على بقاء حدود دنيا من الدعم المعنوي والمادي لها، بحيث ضمن لها الاستمرار ومقداراً كبيراً من الاستقلالية عن الأطر الرسمية. لكن في ضوء المعوّقات التي سبقت الإشارة إليها، لم يتمكن هذا الخطاب من تحريك الجماهير المسلمة باتجاه يؤثر في مسارات الأحداث على صعيد قضية فلسطين، ولا سيما مسار التسوية. بل إن تأثير ذلك الخطاب في إحداث تضامن حقيقي من قِبل الحركات والتجمعات الإسلامية، لم يكن ليصل إلى المستوى الذي

---

(١٠٢) «رسالة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رؤساء المراكز والهيئات والتجمعات والحركات الإسلامية»، ٦/٦/١٩٨٩.

(١٠٣) ذكرت «اللجنة الدولية للتضامن مع الدكتور موسى أبو مرزوق» ومقرها واشنطن، نقلاً عن مصادر فريق محامي الدفاع عن أبو مرزوق، أن أكثر من خمسة آلاف رسالة تضامن وصلته في سجنه في نيويورك خلال الأشهر الأُولى لاعتقاله، وأن رسائل الاحتجاج عبر الفاكس أزعجت كثيراً من السفارات الأميركية في العالم، لدرجة أن السفارة الأميركية في باكستان مثلاً أغلقت جهاز الفاكس الخاص بها بعد أسبوع من حادث الاعتقال، أنظر تقارير اللجنة المذكورة، وخصوصاً التقرير الذي يحمل تاريخ ٩/١٢/١٩٩٥.

ترضى «حماس» نفسها عنه؛ فقد انتقدت الحركة أكثر من مرة «تقصير تلك الحركات في دعم الانتفاضة وجهاد الشعب الفلسطيني وفي مقدمته حماس، والشيء المؤلم أن كثيراً من الحركات الإسلامية قد استغرقتها همومها وقضاياها عن القضية الفلسطينية. . .»[١٠٤]

ثالثاً: العلاقات الدولية

أ) تطور الموقف النظري والسياسات العامة

لم تُعن أدبيات «حماس» الأُولى، كالميثاق وبيانات مرحلة الانطلاق، بتبنّي خطاب يأخذ في الاعتبار إقامة العلاقات السياسية على الصعيد الدولي. فالميثاق، على سبيل المثال، يتحدث عن دوائر ثلاث تهتم «حماس» بها ويعوِّل عليها في المشاركة في جهد التحرير، وهي الدائرة الفلسطينية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية.[١٠٥] ولم ترد في الميثاق أية إشارات إيجابية باتجاه صوغ علاقات معينة مع أي طرف دولي، وانحصر الحديث في هذا المجال في تكثيف الإشارات السلبية، والإدانات القوية للأطراف الدولية، أكانت قوىً أم دولاً أم منظمات دولية، لدعمها إسرائيل بصورة مباشرة وغير مباشرة. وهناك أيضاً تعميمات غير عميقة في معرض الحديث عن «القوى التي تدعم العدو.»[١٠٦]

ولقد حفلت بيانات مرحلة الانطلاق أيضاً بالإدانات الدائمة لِ «المؤامرات الدولية» على فلسطين، وخصوصاً «المؤامرة البريطانية من خلال وعد بلفور» و«مؤامرة تقسيم فلسطين»، ثم «المؤامرة الأميركية» بالدعم المتواصل لإسرائيل والدفاع عنها.[١٠٧] واستمر طوال العامين أو الثلاثة أعوام الأُولى من عمر «حماس» خلط الموقف السياسي الراهن بالرؤية الفكرية للصراع وبالنظرية التاريخية، لفهم تطور الأحداث على صعيد قضية فلسطين. وبدأ ذلك الخلط يتلاشى بعض الشيء، فاكّاً

---

(١٠٤) مقابلة مع إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم «حماس»، «السبيل» الأردنية، ٣١/ ٥/ ١٩٩٤.

(١٠٥) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) أنظر، كعيّنة من بيانات تلك الفترة، البيانات الدورية رقم ٩ (٤/ ٣/ ١٩٨٨)، ورقم ٣١ (٧/ ١٠/ ١٩٨٨)، ورقم ٣٢ (٢٥/ ١١/ ١٩٨٨).

الاشتباك بين الرؤية الفكرية النظرية لطبيعة الصراع والموقف السياسي التفصيلي الذي يتطلبه الخطاب اليومي الملاحِق للأحداث والمبين موقف الحركة منها، سواء أكانت أحداثاً فلسطينية محلية أم أحداثاً فلسطينية ذات بعد إقليمي أو دولي.

بدأت نظرة «حماس» إلى البعد الدولي تنضج وتتعقد بعد نحو ثلاثة أعوام من نشوئها، ولا سيما مع اكتشاف الحركة، على وقع الممارسة العملية للسياسة، تعقيدات الوضع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين، إنْ على مستوى الدول الكبرى وتحالفاتها وعلاقاتها بإسرائيل، أو على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو حتى على المستوى الأعم وهو انتظام المجتمع الدولي في سياق علاقات وأعراف وقوانين دولية، تشكل أساس الحركة والتعامل بين الدول والشعوب، وتشكل، وهذا أمر أكثر أهمية وأصعب تجاوزاً، المرجعية الوحيدة المتفق عليها دولياً كمصدر لشرعية الحقوق والسلوك السياسي، ولتقويم المظالم والاعتداءات. وتُوّج التطور في نظرة «حماس» إلى البعد الدولي، وهو البعد الذي فرض حضوره على سلوكها بقوة، ببروز خطاب جديد يتحدث عن استنادها إلى القانون الدولي في البرهنة عن مشروعية كفاحها ونضالها، بالإضافة إلى استنادها إلى مرجعيتها الفكرية الإسلامية.

وازداد خطاب «حماس» وفهمها لبعد العلاقات الدولية تعقيداً، ولم يعد مسطحاً. وقد ساهمت في ذلك مجموعة عوامل أساسية، منها استمرارية منحنى قوة الحركة الصاعد بما جذبه من اهتمام إعلامي وسياسي دولي تطلب الاستجابة له بصورة أو بأُخرى، والتعامل معه باللغة التي يفهمها. ومنها أيضاً، وعلى نحو رئيسي، حادثة إبعاد الأربعمئة فلسطيني إلى الجنوب اللبناني في أواخر سنة ١٩٩٢.

وقد أفادت حادثة الإبعاد، مجتمعة مع سائر عوامل الاحتكاك بالأجواء الدولية، في بلورة نظرة جديدة إلى موضوعة العلاقات بدول العالم ومنظماته، خارج الدائرتين العربية والإسلامية. وأساس هذه النظرة الجديدة هو التعامل مع الأطراف كافة، من دون وضع معوقات ذاتية مسبقة، وذلك تحتَ شعار «أن معركة حماس ليست مع أي طرف دولي»، بل هي مع إسرائيل فقط. والنصوص التالية تشرح بنفسها المعالم الرئيسية، بل حتى بعض الخطوط التفصيلية لهذه الرؤية. وهي نصوص منقولة عن كرّاس «سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية»، الذي يحدد السياسات العامة للحركة على صعيد العلاقات الدولية، وأهمها ما يلي:

> ١ ـ تتصل الحركة مع مختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه.
>
> ٢ ـ لا تقدم الحركة أية التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها

الإسلامية والوطنية لقاء تلك العلاقات.

٣ ـ حرص الحركة على إقامة الاتصالات والعلاقات مع الأطراف الدولية وكسب تأييدها وتعاطفها لا يتعارض مع تمسك الحركة بثوابتها وطرحها الاستراتيجي.

٤ ـ علاقة الحركة مع أي طرف دولي تتأثر سلباً أو إيجاباً مع مواقف وسياسات هذا الطرف من القضية الفلسطينية.

٥ ـ تعتبر حماس أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أية ساحة خارجية.

٦ ـ ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنّى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة.

٧ ـ ترحب حماس بأية جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال ورفع ظلمه وتسلطه عن الشعب الفلسطيني والحدّ من إجراءاته القمعية. كما ترحب حماس بأية مساعدات دولية تقدم لتخفيف المعاناة الصحية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

٨ ـ حركة حماس تعارض القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني والتي تؤيد سياسات ومواقف العدو الصهيوني المعادية لشعبنا، ولكنها لا تعادي المؤسسة الدولية بالمطلق.

٩ ـ تتضامن الحركة مع قضايا التحرر العالمي وتؤيد التطلعات المشروعة للشعوب الساعية للتخلص من الاحتلال والاستعمار.

١٠ ـ تتضامن الحركة مع الدول التي تتعرض لتهديدات بسبب مواقفها العادلة، وتعمل الحركة على تعزيز المواقف الإيجابية لتلك الدول عبر رسائل التعاطف معها.

١١ ـ تركز الحركة في اتصالاتها وعلاقاتها على الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل بقية الأطراف الأُخرى الأقل أهمية وتأثيراً.

١٢ ـ تعلن الحركة عن تضامنها مع الدول العربية والإسلامية التي تتعرض لضغوط أو تهديدات من قوى دولية بسبب مواقف مشروعة، على أن لا يدفع ذلك الحركة إلى الدخول في حالة عداء مع هذه القوى على خلفية ذلك.

بالإضافة إلى تلك السياسات العامة، أورد الكرّاس عدداً من السياسات الخاصة بالخطاب الإعلامي، وهي بوجه عام ترجمة لما ورد أعلاه، حيث التركيز على «تجنب الحركة مهاجمة أي جهة دولية محددة، ما لم يصدر عن هذه الجهة المعينة مواقف معادية لشعبنا»، والتشديد «على أن مواقف الحركة من أية جهة دولية لا تقوم على

أساس خلافها الثقافي أو الفكري معها، وإنما على أساس مواقف وسياسات تلك الجهة من القضية الفلسطينية.» كما أن السياسات الإعلامية تدعو إلى مواصلة التأكيد «أن مقاومة الحركة للاحتلال الصهيوني وعملها العسكري ضده حق تكفله لها جميع القوانين والأعراف والمعاهدات الدولية، وأن هذه المقاومة ضد الاحتلال مشروعة وتختلف عن الإرهاب.. (خاصة) وأن الحركة تستهدف في عملها العسكري.. قوات الاحتلال وأجهزته القمعية وأفراده المسلحين، وتتجنب استهداف المدنيين غير المقاتلين من أطفال وشيوخ ونساء...». وعلى مستوى الرؤية السياسية للصراع، تطالب السياسات «بالتأكيد على أن صراع الحركة ليس مع اليهود كأصحاب ديانة يهودية، (ذلك) أن سبب الصراع هو احتلالهم لأرضنا وتشريدهم لشعبنا، وهو أمر غير مشروع في كل الأديان والأعراف والقوانين الدولية.»

بصوغ هذه النصوص الداخلية، والاهتداء بها في الانفتاح على العالم، انتقلت «حماس»، على مستوى التنظير الفكري ورؤية الآخر، نقلة مهمة قرّبتها أكثر فأكثر من أرض الواقع وحقائقه الصلدة، واعتبار أن تلك الحقائق وتعددها، بالإضافة إلى سيطرتها على اتجاهات السياسة الإقليمية والدولية، تقتضي ضرورة التركيز على «احترام الحركة لقواعد التعددية السياسية وديمقراطية اتخاذ القرارات وحقوق الأقليات»، لأن مثل هذه اللغة التي يتحدث العالم الراهن بها، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، توفّر مدخلاً من مداخل الانسجام، لا التناقض، مع المجتمع الدولي، ولا سيما أن كثيراً من مفردات تلك اللغة تتوافق، ولو نظرياً، مع الرؤى الفكرية الإسلامية التي تتبناها «حماس».

ب) الممارسة

يمكن القول إن حادثة الإبعاد إلى الجنوب اللبناني (١٩٩٢) كانت المفصل الأهم في ترجمة السياسات المكتوبة والنظرية بشأن التعامل مع الآخر على الصعيد الدولي. فقد وفّرت تلك الحادثة لـ «حماس» فرصة تاريخية لاختراق الحصار الإعلامي والسياسي الذي فرض عليها، سواء لأسباب خارجية ضاغطة عليها، أو لأسباب متعلقة بقصورها الذاتي. وكان أثر الإبعاد نابعاً من عدة أمور، أولها وحشية الإجراء نفسه، من حيث ضخامة عدد المبعدين، وقساوة الأحوال الجوية الباردة ووعورة المنطقة الجبلية التي أُبعدوا إليها، وثانيها مخالفة الإبعاد لأبسط القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، وثالثها تأثيراته السلبية المتوقعة في سير العملية السلمية ومفاوضات واشنطن آنذاك، ورابعها وجود شريحة واسعة من المبعدين تنتمي إلى النخبة الأكاديمية والثقافية

الفلسطينية، كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والطلبة الجامعيين وأئمة المساجد، وغيرهم. وقد ساهم هذا العنصر الأخير في إفراز خطاب سياسي معتدل وذي لغة مناقضة للصورة «الإرهابية» النمطية المرسومة لـ «حماس» في الإعلام الغربي تحديداً.

ولقد أدت حادثة الإبعاد إلى توقف جولات المفاوضات في واشنطن، وتحوُّل الاهتمام الإقليمي، والأميركي تحديداً، إلى حل المشكلة ومحاولة إرجاع المبعدين لاستئناف المفاوضات. وبذلك، وجدت «حماس» نفسها محط اهتمام مفاجىء ومكثّف من قِبل عدة أطراف عربية ودولية. «فمنذ ذلك التاريخ (تاريخ الإبعاد) أصبح التحرك السياسي في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية مضطراً للتعاطي مع هذه الحركة برغم أطروحاتها الإسلامية القوية تجاه الصراع مع الكيان الصهيوني في المنطقة.»(١٠٨)

وعلى المستوى الدولي، بادرت «حماس» في تلك الفترة إلى الاتصال بالدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك عن طريق سفارات هذه الدول في عمّان، مستغلّة وجود أجواء إيجابية متعاطفة مع أوضاع المبعدين، وتوفر فرصة الإنصات إلى صوت «حماس» المتسلحة بقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ الذي طالب إسرائيل بإعادة جميع المبعدين. ويتحدث رموز «حماس» عن أن عوامل «توقيت» بدء الاتصالات بالدول الغربية تنامت لا بسبب الإبعاد فحسب، بل أيضاً لأسباب أُخرى، «فقد جاءت مجموعة من العوامل التي دعت الحركة لفتح اتصالات مع الدول الغربية وفي مقدمتها جريمة العدو الصهيوني التي تمثلت في إبعاد عدد كبير من الكوادر والنخب الفكرية والعلمية الفلسطينية، والضغوط الصهيونية لتشويه صورة حركة حماس في الغرب واتهامها بالإرهاب والعنف، إضافة إلى بروز حركة حماس وظهورها كحركة فلسطينية إسلامية فاعلة على الساحة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يعطي للحركة قوة وقدرة على الطرح والتأثير.»(١٠٩)

ومع بدء هذه الاتصالات واللقاءات، بدأت «حماس» تشرح أهدافها وسياساتها العامة من وراء هذه اللقاءات مع الدول الغربية. «فمأساة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها قد تمت بتواطؤ وموافقة الغرب الذي كان يسيطر على مصير ومقدرات الأمة آنذاك، لذلك فإن الغرب يتحمل مسؤولية كبيرة في تصويب سياساته الظالمة تلك، ولا

---

(١٠٨) الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(١٠٩) مقابلة مع محمد نزال، مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، نيسان/أبريل ١٩٩٣.

بد لنا من محاولة التأثير على مواقف الغرب ومؤسساته وأن لا نتركها تحت تأثير الإعلام الصهيوني الذي انفرد بتشكيل الرأي العام الغربي تجاه قضايانا، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي.»(١١٠) أمّا الاتصالات واللقاءات نفسها، فقد تمت مع دبلوماسيين في سفارات الدول الكبرى الخمس، بالإضافة إلى اليابان وألمانيا وإيطاليا وكندا وإسبانيا. وسلمت «حماس» السفارات تلك رسالة رسمية موحَّدة شرحت فيها باقتضاب موقفها السياسي وممارستها العسكرية. ومما جاء في الرسالة أن الحركة تعمل «إلى جنب الحركات والمنظمات الفلسطينية العديدة الأخرى من أجل تحرير أرضنا والدفاع عن شعبنا»، وأن هذا العمل مقاومة مشروعة «تقرها كل الأعراف والمواثيق الدولية وبالأخص ميثاق هيئة الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف»، وبسبب ذلك، فإن «وصف حركتنا بالإرهاب يشكل اعتداءً ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما على كل الشعوب العربية والإسلامية، فضلاً عن كونه اعتداء على كل حركات التحرر العالمية التي تناضل من أجل حرية شعوبها وكرامتها»، وأنه بناءً على هذا الوضع الذي يتميز بهضم حقوق الشعب الفلسطيني، فإن «حماس» «تتطلع إلى دعم حكومتكم الموقّرة لحق شعبنا وحركتنا في مقاومة الاحتلال، فضلاً عن تقديم العون والمساعدة لشعبنا ضد عمليات القتل والاعتقال والإبعاد التي تمارسها سلطات الاحتلال.»(١١١)

ويمكن القول إن أهم الاتصالات كانت تلك التي أُجريت مع الجانب الأميركي، أول مرة فيما يبدو، عبر السفارة الأميركية في عمّان. وقد استمرت شهرين ثم توقفت في آذار/مارس ١٩٩٣ بضغط من اللوبي الصهيوني في واشنطن. وتستحق الاتصالات، وما نجم عنها من حوار مع الولايات المتحدة في تلك الفترة، التوقف عندها بعض الشيء، واستجلاء بعض النقاط والمضامين التي رافقتها.

توزع الاهتمام الأميركي بـ «حماس» على مرحلتين، الأُولى انتهت في نيسان/أبريل ١٩٩٣، حين صنفت الولايات المتحدة «حماس»، أول مرة منذ نشوء الحركة، ضمن المنظمات التي تقوم بأعمال إرهابية، وذلك في التقرير السنوي الذي تصدره الخارجية الأميركية. وامتدت المرحلة الثانية منذ ذلك التاريخ حتى نهاية الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، أي حتى أوائل سنة ١٩٩٦.

---

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) هذه الاقتباسات من نص الرسالة التي وجهتها «حماس» إلى سفراء الدول الكبرى في عمّان في شباط/فبراير ١٩٩٣.

في المرحلة الأُولى، كان الاهتمام الأميركي بـ «حماس» يهدف، بحسب قناعة «حماس»، إلى التعرف عن قرب إلى الحركة ومواقفها وطبيعة تفكيرها، ودرس إمكانات تغيير مواقفها السياسية أو تعديلها.(١١٢) وهذا تقريباً ما تضمنه تصريح الناطق باسم الخارجية الأميركية في أوائل آذار/مارس، عندما أعلن وقف الاتصالات بـ «حماس». كما أن الولايات المتحدة حاولت عبر لقاءاتها مع «حماس» ثني الحركة عن نهج العمل العسكري، والحصول منها على تعهد بعدم القيام بأي عمل يعارض مسيرة السلام.(١١٣)

أمّا من جانب «حماس»، فقد سيطر على أجواء اللقاءات «استعراض لفهم الحركة لقضيتها الوطنية وفكرها الإسلامي وبعض مواقفها التي تعتقد أن الغرب لا زال يلبس عليه فيها.»(١١٤)

لم يستمر ذلك الحوار طويلاً، بل أُعلن وقفه بعد نحو شهرين من بدئه، وذلك بسبب ضغوط إسرائيلية وعدم وصوله إلى أية نقاط مشتركة يمكن أن تشكل بداية في أي اتجاه. ويذكر، على صعيد ضغوط المنظمات اليهودية المؤثرة في واشنطن، أن تلك المنظمات احتجت على دراسة بشأن «حماس» أصدرها قسم خدمات الأبحاث في مكتبة الكونغرس الأميركي (CRS) في أيار/مايو ١٩٩٣ تحت عنوان «حماس: محاربون من أجل الحرية أم إرهابيون»؛ وذلك لكون الدراسة وضعت وصف «حماس» بالإرهاب موضع نقاش. وقد سُحبت الدراسة فعلاً بعد ثلاثة أشهر من صدورها، وعدِّلت النقاط التي احتجت المنظمات اليهودية عليها، وتم أيضاً تغيير عنوانها بما يُرضي وجهة نظر تلك المنظمات.(١١٥)

---

(١١٢) مقابلة مع محمد نزال، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٢٣/٣/١٩٩٣.

(١١٣) بشأن تفصيلات حوار «حماس» مع الولايات المتحدة، أنظر: جواد الحمد، «تردد النظرة الأميركية إلى حركة حماس: إقامة العلاقات أم الاتهام بالإرهاب»، «الحياة» (لندن)، ٢٣/١/١٩٩٤.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه، لتفصيلات أوفى بشأن دور اللوبي الصهيوني في الضغط على الإدارة الأميركية لاتخاذ مواقف متشددة تجاه «حماس»، وتصنيفها في تقرير «الإرهاب السنوي» الذي تصدره الخارجية الأميركية، أنظر: أحمد يوسف وأحمد أبو الجبين، «أبعاد الحملة الصهيونية في أميركا ضد حركة حماس»، مجلة «المجتمع» الكويتية، ١/١١ و٨/١١/١٩٩٤. وانظر أيضاً:
Ahmad Rashad, *Hamas: Palestinian Politics with an Islamic Hue* (Virginia: United Association for Studies and Research, 1994), pp. 34-39.

وقد نددت «حماس» بقرار قطع الاتصال والحوار الذي اتخذته أميركا. ويُذكر أن ذلك القرار ترافق مع حادثة تفجير مركز التجارة الدولي في شباط/فبراير ١٩٩٣. وقالت الحركة في تصريح لمصدر مسؤول فيها إن «ذلك الموقف يكشف بشكل واضح مدى التأثير الذي تخضع له السياسة الخارجية الأميركية من جانب اللوبي الصهيوني... (خاصة و) أن الاتصالات والحوارات التي أجراها ممثلون أميركيون رسميون مع مسؤولين في حركتنا، كانت بمبادرة من الجانب الأميركي، وتنسجم مع رغبة حركة حماس في إطلاع العالم على الأوضاع في الأراضي المحتلة والسياسة الصهيونية القمعية، وموقف حركتنا من التطورات السياسية الجارية في المنطقة، وتأكيد مشروعية كفاح شعبنا ضد الاحتلال الصهيوني.»(١١٦)

بوجه عام، اتسمت النظرة الأميركية إلى «حماس» بالتردد في المرحلة الأُولى، علماً بأن الحركة التزمت عدم ممارسة أي عمل عسكري خارج الأراضي المحتلة، ولم تقم بأي عمل عسكري ضد أهداف أو مصالح أميركية أو غربية حتى في الأرض المحتلة نفسها. وانعكس ذلك التردد الأولي على وصف أو عدم وصف الحركة بالإرهاب ووضعها في قائمة المنظمات الإرهابية ضمن تقرير الخارجية الأميركية السنوي بشأن الإرهاب العالمي. وبات ذلك التقرير يذكر الحركة منذ عدده السنوي الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٣، ويشير إلى أن لها «ممارسات إرهابية».

ومن جانب آخر، ظلت أصوات أميركية مقتنعة بضرورة متابعة الاتصال بـ «حماس»، وذلك لأن «الحظر الرسمي الذي وضعته واشنطن على الاتصال بعناصر حركة حماس يضعف قدرات الولايات المتحدة على الحصول على تصور كامل عن الأوضاع السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ... (و) معلوماتنا عن حماس ونشاطها منقوصة لأننا لا نحصل عليها من منابعها.» وأهمية هذ الأمر تنبع من أن تقويم قوة «حماس» أصبح «موضوعاً ذا أهمية حيوية منذ أن آلت إدارة غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية.»(١١٧)

وقد شعرت «حماس» بالخسارة لانقطاع الاتصال بالولايات المتحدة، وعبّرت

---

(١١٦) بيان لـ «حماس» بعنوان «تصريح لمصدر مسؤول في حماس تعقيباً على تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية السيد ريتشارد باوتشر أمس حول وقف حكومة بلاده إجراء أي حوار سياسي مع حماس»، ١٩٩٣/٣/٣.

(١١٧) مسؤول أميركي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع صحيفة «الشرق الأوسط» (لندن)، ١٢/٧/١٩٩٤.

عن ذلك في أكثر من موقع؛ إذ كان الاتصال يتيح لها إيصال صوتها مباشرة، من دون وسطاء أو تشويه إعلامي. وأشارت إلى ذلك في أحد بياناتها التي صدرت لشرح وتوضيح أسباب وخلفيات التفجيرات والعمليات العسكرية في الأرض المحتلة، وموقف العالم منها: «إن حركتنا ‹حماس› تتطلع دائماً إلى علاقات طيبة مع كل دول وشعوب العالم المحبة للسلام لما فيه خير الإنسانية جميعاً، إن تأييد حركتنا وكفاحها المشروع هو أمر يمليه الضمير الإنساني الحي على كل إنسان في هذا العالم، لأنه تأييد للعدل والحرية وحقوق الإنسان. إننا ندعو حكومة الولايات المتحدة وحكومات الدول الغربية إلى فهم أعمق لقضايا منطقتنا، وفهم أعمق لحركتنا (حماس) وأهدافها المشروعة ومبادئها النبيلة، ومراعاة الحقائق الموضوعية الخاصة بقضية فلسطين.»[١١٨]

وامتدت المرحلة الثانية لعلاقة «حماس» بالولايات المتحدة بعد تصنيف الحركة بالإرهاب، أي منذ أواسط سنة ١٩٩٣ تقريباً. وفي هذه المرحلة اتخذ الموقف الأميركي إزاء «حماس» نهجاً متشدداً، بالتوازي مع تصاعد عملياتها العسكرية، وخصوصاً عمليات تفجير حافلات ركاب إسرائيلية، في سنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦. ففضلاً عن الرعاية الأميركية اللصيقة لمشروع أوسلو، اتخذت الإدارة الأميركية موقفاً لافتاً للنظر عقب حادثة مسجد فلسطين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، التي سقط فيها ١٤ فلسطينياً برصاص الشرطة الفلسطينية؛ إذ اعتبر تقرير للخارجية الأميركية مرفوع إلى الكونغرس الأميركي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن مدى تطبيق السلطة الفلسطينية لاتفاق أوسلو، أن تلك الحادثة تعتبر حداً فاصلاً في صراع السلطة الفلسطينية مع الجماعات المتشددة المعارضة لعملية السلام، مثل «حماس». ودعا التقرير إلى بذل مزيد من الجهد في ذلك الاتجاه.[١١٩] ومع مرور الوقت، ومع كل عملية عسكرية لـ «حماس»، أصبح ذلك الموقف يتجه نحو تشدد أكثر، وينعكس أحياناً إجراءات أو قرارات يمكن أن تساعد إسرائيل في مواجهة «حماس».

وقد أثارت الفترة التي تلت عملية إبعاد إسرائيل الفلسطينيين الأربعمئة إلى الجنوب اللبناني ونشط فيها الاتصال وإقامة العلاقات الدولية، مجموعة تُهَم

---

(١١٨) بيان لـ «حماس» بعنوان «مذكرة من حركة المقاومة الإسلامية ‹حماس› حول التطورات الأخيرة»، ٨/٢/١٩٩٣.

(١١٩) أنظر: «الحياة» (لندن)، ٣/١٢/١٩٩٤.

وتحفظات إزاء تغيير الحركة موقفها السياسي وتقديمها تنازلات، وكذلك إزاء رغبتها في طرح نفسها بديلاً من منظمة التحرير، ولا سيما أن الولايات المتحدة لم تكن في تلك الفترة تقيم أي اتصال رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما كانت تتعامل في جولات المفاوضات في واشنطن مع «ممثلين فلسطينيين». وقد رفضت «حماس» تلك التحفظات والتّهم كافة، وأعادت تأكيد أهدافها وسياساتها العامة على ذلك الصعيد، وأصدرت بياناً توضيحياً مجملاً بعنوان «بيان حول طبيعة اللقاءات والاتصالات السياسية لحركة 'حماس' مع عدد من دول العالم».[١٢٠]

إن الخط البياني الصاعد في السياسة الأميركية المتشددة تجاه «حماس» يمكن قراءته بسهولة. إذ بعد إعلان مواقف الرضا عن كل ما تقوم السلطة الفلسطينية به من إجراءات تجاه «حماس»، كانت الإدارة الأميركية في وارد اتخاذ إجراءات خاصة بها ومن طرفها هي، وذلك على سبيل إظهار التضامن مع إسرائيل عقب العمليات العسكرية لـ «حماس». ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أعلن الرئيس الأميركي تجميد حسابات أشخاص أميركيين (من أصل عربي) وحسابات جمعيات إسلامية في الولايات المتحدة اتُّهمت بأنها تموّل «حماس». وفي تموز/يوليو ١٩٩٥، أقدمت السلطات الأميركية على اعتقال رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» الدكتور موسى أبو مرزوق، لدى وصوله إلى مطار نيويورك، ثم قدمته إلى المحاكمة للنظر في قضية تسليمه لإسرائيل بحسب طلب تقدمت الأخيرة به. ووصل التشدد الأميركي إزاء «حماس» ذروته في الوقوف خلف عقد مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب، عقب عمليات «حماس» في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ في القدس وعسقلان وتل أبيب. وقد أيدت أميركا آنذاك جميع إجراءات العقاب الجماعي التي اتخذتها إسرائيل.

وعلى صعيد موقف «حماس» من الولايات المتحدة، فقد ظل في دائرة الإدانة والشجب، ولم يتطور إلى أي فعل أو إجراء، أو إلى تبنّي سياسة القيام بأعمال عسكرية ضد مصالح أميركية في المنطقة. وحتى عندما اعتقل الدكتور أبو مرزوق، ظلت حسابات الحركة تتفادى «معركة كسر عظم مع الولايات المتحدة»،[١٢١] مع الاستمرار في تحذير أميركا من تسليمه لإسرائيل، لأن مثل هذه الخطوة، بحسب بيان لـ «حماس»، «تعد خطأً أحمر سيعني تجاهله من قِبل الولايات المتحدة دخولها بشكل

---

(١٢٠) أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٠.

(١٢١) مقابلة مع إبراهيم غوشة، صحيفة «الحدث» الأردنية، ١٩٩٥/٨/٩.

مباشر طرفاً في الصراع مع شعبنا وبين الاحتلال الصهيوني وهو ما لا تحمد عقباه.»(١٢٢)

أمّا اتصالات «حماس» بالدول الغربية الأُخرى، فقد ظلّت محصورة تقريباً في ما يقوم به ممثلوها في المنطقة العربية من لقاءات واتصالات متناثرة مع سفراء تلك الدول، أو من خلال اللقاءات العابرة مع الرموز الإسلامية في قطاع غزة. ومن الدول التي أُجريت معها اتصالات بمستويات مختلفة ألمانيا وبريطانيا وإسبانيا، وغيرها. وكانت «حماس» قد دأبت على إرسال رسائل إلى هذه الدول في مناسبات مختلفة، وكانت الرسائل تتضمن في معظمها توضيحات لمواقفها من مختلف القضايا، أو استنكاراً لموقف تتخذه إحدى تلك الدول تجاه «حماس».(١٢٣)

منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية:

تحدثت سياسات «حماس» عن اعتراف الحركة بقرارات الأمم المتحدة التي تتوافق مع حقوق الشعب الفلسطيني، وعن رفضها القرارات التي تصادر تلك الحقوق. وهو موقف أكده رموز «حماس» في سياق الحديث عن المنظمة الدولية وقراراتها، «فنحن نقبل بأي قرار عربي أو إسلامي أو دولي ينسجم مع حقوقنا وثوابتنا، ونرفض في الوقت نفسه أية قرارات تتعارض معها، لذلك فنحن لا نقبل تلك القرارات جملة واحدة ولا نرفضها كذلك. وهو ما يؤكد أننا نتعامل مع الأمور بإيجابية، ولا أرى في موقفنا هذا أي تناقض.»(١٢٤)

واعتماداً على هذه السياسة، تبنّت «حماس» قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ بشأن عودة المبعدين، وظلت تطالب بتنفيذه، وتشرح موقفها مدعوماً بذلك القرار، بينما كانت دوماً تنتقد قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ على أساس أنهما يهددان الحقوق الفلسطينية.

---

(١٢٢) بيان لـ «حماس» بعنوان «بيان هام حول التواطؤ الأميركي ـ الإسرائيلي في قضية الدكتور موسى أبو مرزوق»، ٩/٨/١٩٩٥.

(١٢٣) أنظر، مثلاً، رسالة موجهة إلى «سعادة السيد هيلموت كول المحترم، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية»، وموقعة باسم الناطق الرسمي لـ «حماس» إبراهيم غوشة في ٦/٤/١٩٩٥، تستنكر تصريحات لوزير الاقتصاد الألماني طالب فيها بأن يكون الهدف الأول في الشرق الأوسط هو محاربة «حماس» وحزب الله. وانظر أيضاً: «تصريح للناطق الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) المهندس إبراهيم غوشة»، ٢٧/٧/١٩٩٤، ينفي فيه أن يكون لـ «حماس» أية علاقة بتفجير السفارة الإسرائيلية ومقر إحدى الجمعيات اليهودية في بريطانيا أو غيرها.

(١٢٤) مقابلة مع محمد نزال، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٢٣/٣/١٩٩٣.

ويلاحظ بوضوح أن خطاب «حماس» بات في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ يعتمد مرجعية الشرعية الدولية والقانون الدولي على نحو لافت للنظر، وذلك لتبرير عمل الحركة العسكري والدفاع عنه بلغة يمكن أن يفهمها العالم. وصارت «حماس» توجه خطابات ورسائل متكررة إلى المؤسسات الدولية، كالصليب الأحمر ومجلس الأمن وغيرهما.

وتصاعد استخدام «حماس» لغة القانون الدولي ومواثيق الشرعية الدولية مع تصاعد الحملة الدولية عليها. وقد وجهت إلى مؤتمر شرم الشيخ (آذار/ مارس ١٩٩٦) مذكرة تشرح فيها دوافعها وأهدافها السياسية وأساليبها العسكرية ووجهة نظر الشرعية الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما وجهت في أواخر الشهر نفسه مذكرة حقوقية إلى «الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة»، طالبتها فيها بالتدخل للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني.(١٢٥) وفي المقابل، لم تتطور أية ممارسة عملية على صعيد النشاط الفعلي مع المنظمات الدولية، حكومية كانت أو غير حكومية، وغابت «حماس» عن ساحة المشاركة والحضور، فضلاً عن التأثير في هذه المنابر.

رابعاً: «حماس» وإسرائيل: النظرة ولغة التعامل

قضيتان أساسيتان تقفان خلف ضرورة التوقف عند تحليل الرؤية المتبادلة بين «حماس» وإسرائيل، وما رافقها من ممارسة سياسية على مدى الأعوام التي مرت من عمر «حماس». القضية الأولى متعلقة بالاعتقاد الرائج لدى بعض الأوساط الإعلامية والسياسية وحتى الأكاديمية، من أن موقف إسرائيل تجاه الظاهرة الإسلامية ـ «الإخوان المسلمين» قبل الانتفاضة، ثم «حماس» لاحقاً ـ كان هو التشجيع غير المباشر، وذلك بهدف إضعاف موقف ونفوذ خصم إسرائيل الرئيسي: منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا القضية الثانية، فهي مرتبطة بمجموعة من المحاولات الإسرائيلية لفتح حوار مع «حماس»، وذلك في مراحل مختلفة من عمرها، بهدف إقناعها بالتخلي عن العمل العسكري. والانضمام إلى مسيرة التسوية. وتكمن أهمية التعرض لهذه القضية في

(١٢٥) أنظر بيان لـ «حماس» بعنوان «مذكرة حقوقية من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة»، ١٩٩٦/٣/٢٦.

ما يوفره من إمكانات للإجابة عن التساؤل بشأن المدى الذي من الممكن أن تصل إسرائيل إليه من جهة، و«حماس» من جهة أخرى، على صعيد فتح الحوار، أو الحديث عن تسوية سلمية تكون «حماس» جزءاً منها.

أ) موقف إسرائيل من الظاهرة الإسلامية الفلسطينية

تتنوع التقويمات والقراءات التي تقرأ الموقف الإسرائيلي تجاه الظاهرة الإسلامية في الأرض المحتلة إلى درجة التناقض. فبعضها يختزل نشوء المد الإسلامي الفلسطيني وتناميه إلى «مخطط إسرائيلي» شجّع نمو الحركات الإسلامية وأيده. وبعضها ينظر إلى الموقف الإسرائيلي على أنه انحصر في سياسة غض النظر وتجاهل الظاهرة، وبعضها يعتبر أن الموقف كان عدائياً مطلقاً بصورة دائمة، ويقوم على سياسة القمع ومحاربة الظاهرة. والتقويم السائد، على الأقل إعلامياً، هو التقويم الثاني القائل إن سياسة إسرائيل حاولت غض النظر عن الأنشطة الإسلامية، وعن نمو قوة الحركات الإسلامية، وخصوصاً في النصف الثاني من السبعينات وفي الثمانينات، وذلك بهدف زعزعة المكانة القيادية لمنظمة التحرير.

ولقد تبنّى إعلام منظمة التحرير هذه المقولة بصورة أساسية، وعمل على ترويجها. وذهب مرات كثيرة، ولا سيما عبر تصريحات ياسر عرفات الهجومية، باتجاه تبنّي المقولة الأولى، وهي أن «حماس» ليست إلا صنيعة إسرائيلية لإضعاف المنظمة.

أمّا إسرائيل، فقد تبنّت المقولة الثانية القائلة إنها تساهلت وغضت النظر عن تطور حركة المد الإسلامي، ولم تحاول إعاقته.

وفي المقابل، يكرر الإسلاميون أن سياسة القمع الإسرائيلية ضد المؤسسات الإسلامية وضد تعابير الصحوة الإسلامية، كالجامعة الإسلامية في غزة، أو المساجد والجمعيات الإسلامية، لا تشير إلا إلى خشية إسرائيل من الإسلام الفلسطيني وتطوره، ولا يعقل أنها تقوم بغض النظر عن، علاوة على تشجيع، ألد الأعداء العقائديين لوجودها. ويذهب إلى هذا الرأي بعض المتابعين أيضاً؛ ف «السلطة الاحتلالية لم تكن لتسمح للاتجاه الإسلامي الوطني بفرصته لتوطيد ركائزه ومد نفوذه بين الجماهير، فهذا الاتجاه بالنسبة لإسرائيل أكبر المخاطر على مستقبلها.»[١٢٦]

---

(١٢٦) علي الجرباوي، «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة» (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)، ص ١٠٦.

إن ما تذهب هذه الدراسة إليه هو تبنّي تقويم رابع مفاده أن سياسة إسرائيل تجاه تصاعد قوة الحركات الإسلامية خلال السبعينات والثمانينات وصولاً إلى العام الأول للانتفاضة، اتسمت بالحيرة والارتباك وعدم القدرة على الحسم، واكتفت بالتالي ببردة الفعل والمراقبة عن كثب. ويمكن التبرير لهذا التقويم بالآتي:

أولاً: لم يكن موقف إسرائيل تجاه المؤسسات الإسلامية، أو الظواهر الاجتماعية والتربوية والدعوية المرافقة للصحوة الإسلامية، مختلفاً عن موقفها تجاه أية ظواهر غير عسكرية مماثلة ومرافقة للحركة الوطنية ولفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وعليه، فإن مستوى السماح بالعمل لتلك المؤسسات، أو مستوى قمعها وإعاقة نموها، كان واحداً، بغض النظر عن هوية المؤسسة الفكرية والسياسية. وتشهد على ذلك عشرات المؤسسات الوطنية، كالجمعيات الثقافية والأندية، والصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، ومعاهد التعليم والجامعات وغيرها، وجميعها كانت تعمل بحسب تراخيص قانونية صادرة عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وكانت مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير أو لمختلف الفصائل الفلسطينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذا، فليس من الإنصاف حصر الحديث عن التراخيص القانونية التي منحت للمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

إن الهمّ الرئيسي الذي كان يقلق سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو الأنشطة العسكرية بالأساس. وكانت تلك السلطات في السبعينات والثمانينات، وفي موازاة تساهلها النسبي تجاه الأنشطة الإعلامية والدعائية، تركز جهودها كلها على ملاحقة أي نشاط عسكري، سواء عند الفصائل الوطنية، أو عند الفصائل الإسلامية لاحقاً.

ثانياً: لم يكن سهلاً على الموقف الإسرائيلي، ولا سيما منذ نهاية السبعينات، أن يلجأ إلى سياسة قمعية صارمة تجاه مظاهر الصحوة الإسلامية في الأرض المحتلة، وذلك لاعتبارات كثيرة، أهمها الخشية من أن تؤدي تلك السياسة إلى تقديم خدمة غير مباشرة للتيار الإسلامي عن طريق المصادقة على المقولات التي يتبنّاها بشأن محاربة اليهود وإسرائيل للإسلام، وبالتالي وضع الصراع في إطار عقدي، كحرب بين الأديان، يقود إلى تأليب المشاعر الدينية عند قطاعات خارجية كثيرة وتقوية التيار الإسلامي نفسه. كما أن اعتماد سياسة قمعية بارزة تجاه مؤسسات دينية غير عسكرية، وفي أجواء إقليمية يتصاعد فيها المد الإسلامي، يضاعف مشاعر العداء لإسرائيل ويكثفها في المنطقة، ويسيء من جهة أُخرى إلى سمعتها الدولية باعتبار أنها تعتدي على حرية الاعتقاد الديني بالأساس. وقد استمر تأثير هذه الاعتبارات في صوغ السياسة الإسرائيلية تجاه الإسلامية الفلسطينية حتى العامين الأولين من الانتفاضة، حيث كان النشاط الانتفاضي، سواء من قِبل «حماس»

أو من قِبل القيادة الوطنية الموحدة، منحصراً في المواجهات الشعبية وبعيداً عن استخدام الأسلحة النارية.(١٢٧) وقد اختلفت هذه الاعتبارات، كما هو معروف، في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، حين أصبحت الأجواء الإقليمية مواتية لاتخاذ سياسة قمعية لا هوادة فيها تحت لافتة محاربة «الإرهاب الإسلامي».

ثالثاً: الموافقة الرسمية الإسرائيلية الضمنية على الاتهام الموجه إليها، وهو أنها، مثلاً، غضت النظر عن نشوء «حماس»، وتساهلت حيالها بصورة غير مباشرة، وخصوصاً بعد تصاعد العمل العسكري لكتائب عز الدين القسّام؛ إن هذه الموافقة يفسرها فهم العقلية السياسية الإسرائيلية المسكونة بعقدة التفوق، وهي عقلية ابتدعت نظرية «الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر»، وروجت الأساطير حول القدرات الخارقة لأجهزتها الأمنية، سواء الخارجية منها كالموساد، أو الداخلية كالشين بيت، ورسمت صورة خرافية حول تأثيراتها في صيرورة الأحداث إقليمياً وفلسطينياً، خلاصتها أن السيطرة الإسرائيلية على معظم الخيوط، إن لم يكن على الخيوط كلها، تكاد تكون مطلقة. ولهذا، فإنه يشق على «كبرياء» تلك العقلية التسليم بأن حركة فلسطينية داخل الأرض المحتلة يمكن أن تنمو وتتطور، وهي في عرين الذئب، من دون التمكن من هزيمتها. وما يتلاءم مع كبرياء الادعاء بالسيطرة، هو قبول تهمة أن السياسة الإسرائيلية كانت وراء نشوء «حماس» بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فلئن كان ذلك يشير إلى خطأ في التكتيك فإنه يخدم الاستراتيجيا، التي مفادها ترسيخ عدم قدرة الخصوم العرب أو الفلسطينيين على اجتراح أي مشروع ذي تأثير في الأحداث خارج دائرة الخيوط الإسرائيلية المحكمة. ويعني ذلك، باختصار، قبول التهمة والتظاهر بالندم على سياسة الأعوام الماضية التي جرّت إلى وضع راهن أصبحت «حماس» فيه عصية على التصفية النهائية.(١٢٨)

رابعاً: لم يكن المد الإسلامي في الأرض المحتلة ظاهرة معزولة عن سياق

---

(١٢٧) يشير روني شكيد، أحد الكتّاب والصحافيين الإسرائيليين، في دراسة صدرت له في تل أبيب باللغة العبرية (١٩٩٤)، إلى القيود التي كانت تضعها هذه الاعتبارات على حرية الموقف والممارسة الإسرائيلية تجاه الإسلاميين. وقد قام أحد الزملاء بترجمة هذه الدراسة، وهي بعنوان «حماس: من الإيمان بالله إلى طريق الإرهاب»، ١٩٩٤.

(١٢٨) كثيرة هي الإشارات التي تصدر عن رسميين إسرائيليين بشأن ما يدور حول هذه النقطة. وتبرز تحليلات عديدة تسلك النهج ذاته. أنظر، على سبيل المثال:

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Intifada: The Palestinian Uprising - Israel's Third Front* (NewYork: Simon and Schuster, 1989), pp. 223-225.

تطور تاريخي اجتماعي مرت المنطقة العربية والإسلامية به بصورة عامة. فقد شهدت الفترة الممتدة بين النصف الثاني للسبعينات ومنتصف التسعينات ظاهرة نمو الصحوة الإسلامية وتيارات الإسلام السياسي. وفيما يتعلق بالأرض المحتلة، كان نمو التيار الإسلامي الأردني إلى الشرق عامل تأثير وتغذية مهماً من جهة، وكان بروز المقاومة الإسلامية اللبنانية وحزب الله في الشمال عامل تأثير وتغذية مهماً من جهة ثانية، وكان تقدم التيارات الإسلامية في مصر، سواء التيارات المعتدلة على جبهة الانتخابات البرلمانية والنقابية أو التيارات المسلحة على جبهة الصراع الدموي مع أجهزة الأمن، عامل تأثير وتغذية مهماً، من جهة ثالثة. وبتوسيع دائرة النظر إلى ما وراء دول الطوق، نجد أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وتطور الوضع الإسلامي الحركي في السودان، وتصاعد الإسلام السياسي بصورة مفاجئة في الجزائر، كل ذلك ترك آثاراً مهمة في تطور الإسلام الفلسطيني في الأرض المحتلة. وعليه، فإن الإسلامية الفلسطينية كانت جزءاً من ظاهرة لا ظاهرة معزولة، وزاد في عمقها وآفاق توسعها خصوصية وجودها في ظل احتلال عسكري، إذ إن هذا الأمر ساهم في زيادة استقطابها للمؤيدين وفي اتضاح أهدافها وعدالة قضيتها.

خامساً: مع الأخذ في الاعتبار النقاط التي ذُكرت أعلاه، فإنه يمكن الخلوص إلى أن موقف إسرائيل من تنافس مختلف القوى الفلسطينية، كـ «حماس» ومنظمة التحرير مثلاً، كان، وسيكون بداهة، استثمار ذلك التنافس بأقصى ما يمكن، ومحاولة التأثير في مجريات ذلك التنافس بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتصب في المصلحة الإسرائيلية. وليس في هذه الممارسة الإسرائيلية للاستفادة من تناقضات جبهة الطرف الآخر الداخلية أي إبداع أو فرادة؛ إذ هي سياسة تقليدية يمكن أن يتبعها أي طرف في أي صراع ضد خصومه المختلفين فيما بينهم.

ب) إسرائيل والحوار مع «حماس»

تأخذ مناقشة هذا الموضوع أهميتها من زاويتين: الأُولى عامة، وهي إمكان قيام مثل هذا الحوار جدياً في ضوء موقف «حماس» الفكري والسياسي بصورة خاصة. والزاوية الأُخرى خاصة ومتعلقة بظروف نشوء «حماس» وتطورها في الداخل الفلسطيني وتحت الاحتلال، وهي ظروف اضطُرت رموز «حماس»، أو المقرّبين منها، إلى التقاء مسؤولين أمنيين أو سياسيين إسرائيليين، بحكم علاقة سلطة الاحتلال بالمواطنين الأصليين الواقعين تحت ذلك الاحتلال؛ إذ كانت اللقاءات تتم بطلب من تلك السلطة التي كانت تستدعي هؤلاء الرموز.

إن وضع «حماس»، في شأن الحوار مع إسرائيل والتعامل مع رسميين إسرائيليين، مختلف عن وضع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة كانت القيادة الفعلية برموزها المعروفين والمعتمدين دوماً خارج الأرض المحتلة، أمّا أعضاؤها ورموزها الموجودون داخل الأرض المحتلة، فكانوا كغيرهم يتحركون بصفتهم مواطنين تحت الاحتلال، سواء التقوا مسؤولين إسرائيليين أم لم يلتقوا. واستمر الوضع على هذا النحو طوال السبعينات والثمانينات، ثم تحول بقيام الاتصالات الرسمية الخارجية المعلنة، والتي تمت أصلاً خارج الأرض المحتلة، بين المنظمة وإسرائيل مع حلول العملية السلمية عقب مدريد.

وبذلك، فقد كان الموقف الرسمي الذي اعتمدته منظمة التحرير في التعامل وإقامة علاقات مع إسرائيل، سواء للحوار أو لغرض آخر، هو موقف القيادة في «الخارج» بهياكلها المعروفة. أمّا في حالة «حماس»، فالاختلاف يكمن في أن نشوء الحركة وتأسيسها، قيادة وتنظيماً، كانا داخل الأرض المحتلة. وبالتالي، فإن رموزها الحقيقيين أو المعلنين، أو حتى الشخصيات المقرّبة منها، كانت جميعها، ولفترة الأعوام الثلاثة الأُولى من عمر الحركة، تعيش تحت الاحتلال، وتتحرك كمواطنين خاضعين لسلطة محتلة يمكن أن تستدعي أياً منهم في أي وقت، وتستجوبه أو تحاوره. ولم يتعدل ذلك الوضع جزئياً إلا في أواخر سنة ١٩٩٠، عندما بدأت قيادات ورموز للحركة تظهر على الساحة السياسية خارج الأرض المحتلة.

في الأعوام الثلاثة الأُولى، حيث لم يكن لـ «حماس» قيادة علنية في «الخارج»، التقى رموز «حماس» مسؤولين إسرائيليين بموجب آلية «الاستدعاء» المشار إليها. ومن وجهة نظر إسرائيلية، لم تكن تلك اللقاءات تجري على أساس أن أولئك الرموز ممثلون لحركة «حماس»، بل على أساس أنهم شخصيات إسلامية عامة وذات تأثير. كما أن الرموز والقيادات الإسلامية لم تكن خلال تلك اللقاءات تتحدث باسم «حماس»، بل عن «حماس»، وصفاً وتوقعاً لا جزماً وقراراً.

وكان الإسرائيليون يحاولون استكشاف الظاهرة الجديدة، ويحارون في التعامل معها. ولأن مجموعة من رموز «حماس» وقيادتها السياسية ظلت بعيدة عن العمل العسكري، وناكرة رسمياً انتماءها إلى «حماس»، فقد أمضى بعضها فترات قليلة في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وظل في الميدان يمارس دوراً إعلامياً وسياسياً. واستمرت محاولات الاستكشاف الإسرائيلية طوال الفترة الماضية من عمر «حماس»، بحثاً عن ثغرات يمكن الدخول عبرها لتغيير قناعات من كانت تلتقيهم تجاه الموقف من إسرائيل. وفي مناسبات كثيرة، وخصوصاً بعد تحول الانتفاضة الفلسطينية

بالتدريج من مرحلة المواجهات الجماهيرية واستخدام الحجارة إلى مرحلة استخدام الأسلحة النارية والقنابل الحارقة، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى إصدار تعاميم بحظر استدعاء أي من الشخصيات الإسلامية المحسوبة على «حماس» أو المقربة منها وإجراء محاورات معها، أو إقامة اتصال مع بعضها.[(١٢٩)] في هذه المرحلة، مرحلة الاستكشاف ومحاولة «التليين السياسي»، تم «استدعاء» ومحاورة عدد من رموز «حماس»، منهم الشيخ أحمد ياسين نفسه، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والدكتور محمود الزهار.[(١٣٠)]

وفي المرحلة الثانية من عمر «حماس»، أي بعد إعلان وجود رموز قيادية وسياسية خارج الأرض المحتلة (أواخر سنة ١٩٩٠)، تشابهت سياسة «حماس» مع السياسة التي اتبعتها منظمة التحرير يوم كانت ترفض إجراء لقاءات أو حوارات مع أطراف رسمية إسرائيلية. وصار موقف «حماس» الرسمي «يرفض رفضاً قاطعاً إجراء أي حوار مع الكيان الصهيوني.»[(١٣١)]

ومن الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً بعد اتفاق أوسلو وبعد عمليات «حماس» العسكرية في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، حاولت إسرائيل جسّ نبض «حماس» بشأن موضوع إقامة حوار أو اتصال يهدف إلى إقناع الحركة بالتخلي عن العمل العسكري، في مقابل ضمان دور سياسي لها في التسوية. وأعلن أكثر من مسؤول إسرائيلي، كان أهمهم رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق يتسحاق رابين، استعداد إسرائيل للحوار والتفاوض مع «حماس» لتحقيق الهدف المشار إليه.[(١٣٢)] أمّا قبل اتفاق أوسلو،

---

(١٢٩) أوردت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، على سبيل المثال (في ١٥/١/١٩٩٠)، «أن وزارة الدفاع أمرت رؤساء الإدارة المدنية في الأراضي المحتلة بعدم إجراء اتصالات مع عناصر من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقطع الاتصالات مع الأشخاص الذين يناصرون الحركة فوراً.» نقلاً عن «النهار» المقدسية، ١٦/١/١٩٩٠.

(١٣٠) على سبيل المثال، قام رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في قطاع غزة، في أواخر سنة ١٩٨٩، باستدعاء الدكتور محمود الزهار، وبحث معه في موضوع تأليف الوفد الفلسطيني للتفاوض مع إسرائيل (قبل مؤتمر مدريد)، واقترح أن تمثّل «حماس» في الوفد شريطة أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود. ولما رفض الزهار العرض هدده رئيس الإدارة المدنية بالاعتقال. أنظر «النهار» المقدسية، ١٦/١٢/١٩٨٩.

(١٣١) بيان «حماس» الخاص بعنوان «ستبقى المقاومة والصراع لغة الحوار الوحيدة مع العدو المحتل»، ٢٠/٢/١٩٩٤.

(١٣٢) «الأهرام»، ١٩/٤/١٩٩٤. أنظر أيضاً تصريحات لوزير الشرطة الإسرائيلية موشيه شاحال نقلتها «القدس العربي» (٢/١١/١٩٩٤)، حيث يقول: «إن دولة إسرائيل ترتكب خطأً بعدم استعدادها =

فكان وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس قد صرّح بأن الإسرائيليين «مستعدون للتفاوض مع متطرفين من حماس إذا انتخبوا بحرية في الأرض المحتلة.»(١٣٣) وفي ما يتعدى محاولات جسّ النبض والتصريحات الإعلامية، عُرض على عدد من مسؤولي الحركة المسجونين إطلاقهم وتسهيل مغادرتهم إلى الخارج، من أجل اللقاء مع قيادة الحركة خارج الأرض المحتلة للتباحث في مطالب إسرائيل بوقف العمليات العسكرية.(١٣٤) كما أن بعض القادة العسكريين الإسرائيليين حاور عدداً من رموز «حماس» في قطاع غزة بشأن الموضوع ذاته.(١٣٥)

في الأشهر الأُولى من سنة ١٩٩٤، تكثفت محاولات إسرائيل للاتصال بـ «حماس»، سواء في الداخل أو في الخارج. ويسرد أحد رموز «حماس» تفصيلات تلك المحاولات على النحو التالي «... أبرز هذه المحاولات كانت لقاء مساعد رئيس أركان جيش العدو أمنون شاحك بالأخ المعتقل عماد الفالوجي في سجن غزة المركزي في شباط/فبراير ١٩٩٤، وكذلك الحوار الذي دار بين اثنين من القيادة المركزية للاحتلال والأخ المعتقل د. محمود الرمحي في سجن الخليل المركزي الذي ينتظر المحاكمة لكونه المسؤول السياسي لحركة حماس في منطقة رام الله، والاتصال الذي قامت به شخصية إسرائيلية تعيش في أوروبا بالدكتور محمود الزهار، ثم اتصال هذه الشخصية نفسها بإحدى الشخصيات المقرّبة من حركة حماس

= للتحدث مع الناس. هناك تيارات مختلفة في داخل حماس، الأغلبية تنفي أي إمكان لإجراء محادثات مع إسرائيل أو الاعتراف بالدولة اليهودية، وقد يكون هناك البعض ممن لا أقول إنهم أكثر اعتدالاً.. لكنني أقول إنهم أكثر واقعية.» وكذلك تصريحات يوسي بيلين، التي تأتي في الخط نفسه، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(١٣٣) «الحياة» (لندن)، ١/١/١٩٩٢.

(١٣٤) محمد نزال، ممثل «حماس» في الأردن، «الحياة»، ٢٢/١٢/١٩٩٣.

(١٣٥) من هذه الحوارات، تلك التي أجراها الميجر جنرال دورون الموغ، قائد قوات الجيش الإسرائيلي في القطاع، مع رئيس الجمعية الإسلامية في مخيم الشاطىء الشيخ أحمد بحر في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعن ذلك الحوار، قال الشيخ بحر إنه استُدعي إلى مكتب الحاكم العسكري كما يُستدعى أي مواطن تحت الاحتلال. وأهم ما دار بينهما أحاديث مطوّلة ونظرية عن طبيعة الحكومة الإسلامية وغير ذلك. وبشأن الحكم الذاتي، فقد عبَّر عن معارضته له لأنه يكرّس الاحتلال ولا يلبي مطالب الشعب. أنظر: مقابلة مع المؤلف منشورة في خالد الحروب، «حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

في إحدى الدول الأوروبية، حيث عرض التفاوض مع حركة حماس عن طريق طرف ثالث (إحدى الدول العربية)، بحيث تتولى هذه الدولة نقل مطالب الحركة إلى الكيان الصهيوني وبالعكس. ومثّل إعلان رابين في شباط/ فبراير ١٩٩٤ الاستعداد للحوار مع حماس تتويجاً لسلسلة من تلك المحاولات.»[١٣٦] وتعتقد «حماس» أن الأهداف الإسرائيلية من وراء تلك المحاولات تدور حول أربع غايات: «الأولى هي الضغط على قيادة عرفات بإشعاره بوجود طرف منافس وقوي يمكن للكيان الصهيوني الحوار معه، وذلك لدفعه لتقديم مزيد من التنازلات، والثانية هي استكشاف واستطلاع موقف حركة حماس من المشاركة في سلطة الحكم الذاتي ووقف العمل المسلح، والثالثة محاولة تليين خط الحركة السياسي والعسكري، والرابعة العمل على تأمين نجاح الحكم الذاتي عبر إشراك حماس بشكل فاعل في قيادته.»[١٣٧]

واستمرت «حماس» في رفض المحاولات الإسرائيلية لفتح قنوات اتصال، ودأبت على كشف أية محاولة وإعلانها كي لا تظل وراء الكواليس، وأعلنت موقفاً جازماً في بيان تضمَّن رفضاً شديداً لتصريحات رابين بالاستعداد للحوار معها. وشدد البيان على أن «اللغة التي بيننا وبين عدونا المحتل ستبقى دائماً هي لغة المقاومة والصراع وليست لغة المفاوضات أو التنازلات أو الاستسلام.»[١٣٨]

وقد كان في هذا الموقف الأساسي المعتمد استثناء وحيد، أعلنته الحركة أكثر من مرة، وتعلّق بالقضايا الإنسانية وبقضية تعرّض المدنيين للعمليات العسكرية. إذ أبدت «حماس» «استعدادها لإجراء حوار في القضايا الإنسانية بواسطة طرف ثالث مثل الصليب الأحمر كما حصل في قضية أسر الجندي الصهيوني فاكسمان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ واستبداله مع الأسرى الفلسطينيين.»[١٣٩] أمّا في موضوع المدنيين واستهدافهم بالعمليات العسكرية، فإن «حماس» «قدمت مبادرة في شهر نيسان [أبريل] ١٩٩٤ (نصت على) إخراج موضوع المدنيين من دائرة الصراع بين المجاهدين الفلسطينيين وقوى الاحتلال الصهيوني وتجنيبهم العمليات العسكرية، وذلك بأن يصدر رابين تعليماته الواضحة بوقف مهاجمة أو التعرض للمدنيين

---

(١٣٦) مقابلة شخصية مع محمد نزال، مصدر سبق ذكره.

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) بيان لـ «حماس» بعنوان «ستبقى المقاومة والصراع لغة الحوار الوحيدة مع العدو المحتل»، مصدر سبق ذكره.

(١٣٩) بيان بعنوان «توضيح من الناطق الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) المهندس إبراهيم غوشة»، ٧/ ١١/ ١٩٩٤.

الفلسطينيين بالقتل والاعتقال وهدم البيوت من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين والمستعربين مقابل أن تقوم كتائب القسّام بحصر نشاطاتها في الأهداف العسكرية والعناصر المسلحة من الصهاينة فقط.»(١٤٠)

وفي مرحلة لاحقة، وتحديداً عقب سلسلة عمليات «حماس» في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، وما تلاها من حملة عنيفة على «حماس»، سواء بالاعتقالات أو بتدمير البيوت أو بإغلاق المؤسسات، حاولت إسرائيل مرة أُخرى فتح قنوات اتصال بـ «حماس» عن طريق شخصيات مقرّبة من الطرفين في أوروبا. وكانت «حماس»، في مختلف بياناتها التي صدرت في تلك الفترة، قد حاولت امتصاص ردات الفعل العنيفة ضدها، والتي توجت بعقد قمة شرم الشيخ في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦، وذلك عبر تخفيف خطابها وشرح مشروعية أعمالها. والأهم من ذلك هو أنها لمحت بصورة غير مباشرة إلى استعدادها لفتح حوار مع إسرائيل، وإن كان ذلك يُربط عادة بالبحث في إخراج المدنيين من الصراع. لكن من المؤكد أن تلميحات «حماس»، وخصوصاً في تلك الفترة، أعطت أكثر من احتمال واحد؛ ففي مذكرة مطوّلة صدرت آنذاك وشرحت طبيعة عمل الحركة العسكري، تحدثت عن «استعداد (الحركة) للتعامل مع أي توجهات إيجابية تستهدف بحث الوضع من زاويته السياسية وانعكاساته على مصالح ومستقبل مختلف الأطراف، وبما يحقق الأمن والأمان والحرية والاستقلال والسيادة لشعبنا.»(١٤١)

وقد حاولت إسرائيل من جهتها، وبالتوازي مع حملتها ضد «حماس» في تلك الفترة، إشعار «حماس» بأنها جادة في موضوعة الحوار معها، على الرغم من أن الأهداف الإسرائيلية غير معروفة، وهل هي فقط من أجل كسب مزيد من الوقت للاستمرار في محاولة اقتلاع بنية «حماس» التحتية، في حين تطمئن «حماس» قليلاً وتتوقف عن العمل العسكري، أم أنها كانت تدور فعلاً حول إقامة حوار مع «حماس» يقود إلى اتفاق هدنة بين الطرفين.

و«حماس» حاولت بدورها، كما كان واضحاً، أن تكثّف إشاراتها بشأن الاستعداد للحديث عن هدنة وللتعامل مع أي جهد إقليمي أو دولي يهدف إلى

---

(١٤٠) المصدر نفسه.

(١٤١) أنظر: «مذكرة صادرة عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول التطورات الأخيرة»، ١٢/٣/١٩٩٦.

«وقف إطلاق النار وفق شروط عادلة»،[142] لتخفيف حدة الهجمة عليها، وتحييد ما أمكن من خصومها.

(١٤٢) أنظر مذكرة مهمة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في شرم الشيخ، ١٣/٣/١٩٩٦، وانظر النص كاملاً في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٥.

الفَصْل الخامِس
قضايا في الفِكر والممارسة

أولاً: «حماس» والتعددية السياسية

ليس سهلاً على «حماس»، أو على أيةِ جهة سياسية فلسطينية أُخرى، تجاهل موضوعة التعددية السياسية في الساحة الفلسطينية، أو إغفال التعامل معها. فهذه الساحة ازدحمت دائماً بألوان كثيرة من الطيف السياسي والفكري. ولم يكن في استطاعة أي طرف فيها إقصاء الأطراف الأُخرى، هذا إن اقتنع أحد تلك الأطراف بنظرية الإقصاء وحاول تطبيقها.

وقد تعمقت هذه السمة بعد اندلاع الانتفاضة، واغتناء الساحة الفلسطينية بتيارات الإسلام السياسي، ممثلة في حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

فرضت السياسة حلولها على وضع فلسطيني غابت عنه أية سلطة مركزية، سواء في هيئة دولة أو في أية هيئة أُخرى يمكن لها، إذا شاءت، أن تفرض رأيها أو سياساتها بالقوة. وأمام حقيقة تكافؤ القوى بين منظمة التحرير من جهة، وتحالف «حماس» مع القوى اليسارية المعارضة لخط منظمة التحرير من جهة أُخرى، لم يكن أمام «حماس»، وأمام الآخرين أيضاً، سوى الاعتراف بواقع التعددية السياسية والإقرار به واعتماده. وسواء أكان هذا الاعتراف مدفوعاً بإيمان حقيقي بالتعددية، أم مدفوعاً بالمصلحة التنظيمية الخاصة، أم بالمصلحة العامة التي مناطها الدعوة إلى الوحدة الوطنية لإنهاء الانقسام ومواجهة الاحتلال بصفوف متحدة والتي تسيطر على الخطاب السياسي لجميع القوى، فإن خطاب «حماس» التي تعنى الدراسة به هنا، حمل تأكيدات متواصلة لتبنّي التعددية السياسية والاعتراف بالآخر السياسي. وقد اقترب الإسلاميون الفلسطينيون بسرعة، كما يلاحظ كثير من الباحثين، لا من التسليم بوجود الآخر فحسب، بل من التسليم أيضاً «بضرورة التعامل معه، خاصة أثناء الانتفاضة وأكثر تحديداً بعد بدء مفاوضات السلام في مدريد، حيث التنسيق للقيام بأعمال مشتركة ضد

تلك المفاوضات.»[١]

أمام ندرة الإصدارات الفكرية أو كرّاسات التنظير التي تعالج «التعددية السياسية» من وجهة نظر «حماس»، فإنه لا سبيل سوى ملاحظة ما تناثر من إشارات ومعالجات لهذه الموضوعة، إنْ في بيانات «حماس» وأدبياتها المكتوبة، أو عبر تصريحات رموزها وقادتها.

وقد أورد «ميثاق» الحركة أهم تلك الإشارات، وذلك في مواضع كثيرة من «الباب الرابع» منه،[٢] حيث الحديث عن مواقف «حماس» من الآخرين. ومن هؤلاء الآخرين «الحركات الإسلامية»، التي تنظر «حماس» إليها نظرة احترام وتقدير لكونها تندرج في باب الاجتهاد، و«الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية»، التي «تبادلها حماس الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها...»، ومنهم أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية، التي هي «من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق... فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.»

تصب الإشارات السابقة كافة، وخصوصاً في ضوء العرض التفصيلي لعلاقة «حماس» بهذه الأطراف جميعاً في الفصول السابقة، في الاتجاه الأساسي لموقف «حماس» المعترف بالآخر والمقرِّ بوجوده، والمتعامل معه.

وقد تحدثت التفصيلات اللاحقة لـ «الميثاق» بتوسع أكثر عن النظرة «التعددية» إلى الآخر السياسي، ولا سيما ما ورد في المذكرة التعريفية المثبتة في ملحق الوثائق في هذه الدراسة. فتحت عنوان «مواقف وسياسات الحركة: على الصعيد الفلسطيني»، هناك تأكيدات لاحترام مبدأ التعددية، حيث «تعتقد حماس أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر والاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال لكائن من كان أن يستخدِم العنف أو السلاح لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات... (و) أنه على الرغم من تباين الطرح

---

(١) إياد البرغوثي، «الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين الفلسطينيين»، ورقة مقدمة إلى «الندوة العلمية حول التعددية السياسية في فلسطين»، جامعة بير زيت، ١٩٩٣/٧/٢٨. نقلاً عن مجلة «شؤون الشرق الأوسط» (واشنطن)، العدد الأول، السنة الثانية، ربيع/صيف ١٩٩٤، ص ١٠٥ ـ ١١٤.

(٢) «ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ١٩٨٩/٨/١٨. أنظر النص كاملاً في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢.

السياسي للقوى والفصائل الفلسطينية، فإنها تستطيع أن تعمل بشكل مشترك وخاصة في مواجهة العدو وتصعيد المقاومة الشعبية...»(٣)

لعل أكثر التصريحات أهمية وأشدها توضيحاً لقناعات الحركة في الاعتراف بالآخر السياسي، مهما اختلف في الرؤية عن قناعات الحركة، تلك الصادرة عن الشيخ أحمد ياسين؛ إذ لا يتلكأ الشيخ في أن يعلن أن «حماس» تقبل برأي الشارع (الفلسطيني) عبر الانتخابات الديمقراطية في أية قضية، كما أنها تسلم بالسلطة لأية جهة فلسطينية (حتى للحزب الشيوعي، بحسب قول الشيخ) إن حظيت تلك الجهة بالسلطة عبر الانتخابات. والاقتباس التالي ينقل حرفياً ما قاله الشيخ في مقابلة مع صحيفة «النهار» المقدسية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩، حيث أجاب الشيخ عن أحد أسئلة الصحيفة، فيما يتعلق بموضوعة الديمقراطية الفلسطينية، كما يلي:

«ـ الشيخ: أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة لمن يفوز في الانتخابات.

«ـ لو فاز الحزب الشيوعي فماذا سيكون موقفك؟

«ـ الشيخ: حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني.»

ويتابع الشيخ توكيد رأيه في مكان آخر من المقابلة نفسها حين سألته الصحيفة السؤال التالي:

«ـ إذا ما تبين من الانتخابات أن الشعب الفلسطيني يريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب فماذا سيكون موقفك؟»

وكان رد الشيخ ياسين غاضباً (بحسب وصف الصحيفة) حين قال: «والله نحن شعب له كرامته وله حقوقه، إذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية فأنا أحترم وأقدس رغبته وإرادته.»

على الرغم من الكلام الواضح للشيخ أحمد ياسين بشأن الاعتراف والقبول المطلق بتنتائج أية انتخابات، والاحتكام إلى رغبة الشعب (الفلسطيني)، فإن هناك آراء تعتبر مواقف الحركة من هذه الموضوعة مواقف تكتية.(٤) وهو رأي تحاول الحركة دحضه بتوكيد وتعميق الرأي والتوجه اللذين أوضحهما الشيخ أحمد ياسين، وذلك من خلال المواقف والآراء المتجددة للحركة ذات الارتباط بهذه القضية. يذكر هنا على

---

(٣) أنظر النصوص كاملة في «المذكرة التعريفية بحماس»، ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٣.

(٤) أنظر، على سبيل المثال، زياد أبو عمرو، «الإسلاميون الفلسطينيون: التعددية والديمقراطية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٨٨ ـ ١٠٠.

وجه التحديد أن أحد أهم بنود المبادرة السياسية التي طرحتها «حماس» في نيسان/أبريل ١٩٩٤ مدخلاً أولياً لحل القضية الفلسطينية نص على ما يلي: «إجراء انتخابات تشريعية حرة وعامة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لاختيار قيادته وممثليه الحقيقيين. وهذه القيادة المنتخبة والشرعية وحدها فقط المخوّلة بالتعبير عن إرادة شعبنا وطموحاته، وهي وحدها التي تقرر كافة الخطوات اللاحقة في صراعنا مع المحتلين.»(٥) أمّا تصريحات رموز «حماس» وقادتها، فهي أيضاً تؤكد هذا التوجه باستمرار. إذ يقول الدكتور محمود الزهار، على سبيل المثال، رداً على سؤال صحافي: «... إن حماس تحترم رأي الشارع الفلسطيني ولو كان عكس رغبتها، لكن على الآخرين أيضاً أن يحترموا رأي الشارع إذا قال نعم للإسلام.»(٦)

والمهم أيضاً، ويجدر توكيده، هو أن خطاب رموز «حماس» أكدته الممارسات على الأرض، ولا سيما بعد توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ودخول السلطة الفلسطينية قطاع غزة وأريحا، بحسب نصوص اتفاقات القاهرة التي تبعتها. إذ على الرغم من رفض «حماس» الحاسم لهذه الاتفاقات واعتبارها لها تفريطاً تاريخياً بالحقوق الوطنية والشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني، فقد أعلنت أنها ستعارض الحكم الذاتي لكنها لن تستخدم العنف، وهو إعلان سبق اتفاق أوسلو وأعقبه. ففي بيان خاص أصدرته الحركة بعنوان «موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به»، بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٢، أكدت «حماس» تبنّي «الحوار الوطني كأسلوب ديمقراطي حضاري للتعامل بين أبناء الشعب.» وفي الاتجاه ذاته قال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي «إن حماس ستعارض (الحكم الذاتي) ولكنها لن تستخدم العنف ضد أي طرف يسير في طريق الحكم الذاتي... (و) تطلب من الآخرين أن يحترموا أي طرف في أن يقول رأيه بطريقة ديمقراطية دون اللجوء إلى العنف.»(٧)

وعلى صعيد الانتخابات الميدانية داخل الأرض المحتلة، وكما سيتم التفصيل لاحقاً، مارست «حماس» التعددية السياسية على نحو برهن عن رسوخ القناعة بالاعتراف بالآخر. وكانت أحياناً كثيرة تتمسك بهذه القناعة على حساب المكاسب التكتية، التي كان في الإمكان تحقيقها في هذا الموقع أو ذاك،(٨) وساهمت في

---

(٥) بيان لـ «حماس» بشأن الموضوع، أنظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥.

(٦) مقابلة مع الدكتور محمود الزهار، صحيفة «الوطن» الغزية، ١٩/١/١٩٩٥.

(٧) مقابلة مع الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، صحيفة «الفجر» المقدسية، ٣/٨/١٩٩٢.

(٨) يذكر هنا، على سبيل المثال، انتخابات الغرفة التجارية الصناعية في مدينة جنين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حيث آثرت الكتلة المؤيدة لـ «حماس» الانسحاب بهدوء على إفشال الانتخابات، =

تشكيل أعراف ديمقراطية وصوغها في الساحة الفلسطينية، ميزت تلك الساحة الرازحة تحت الاحتلال بالطابع التعددي والتنافس السلمي.(٩)

وقد تعاملت «حماس» مع الفصائل الفلسطينية بمختلف أشكال طيفها الفكري والسياسي، ولم تتحفظ عن التعامل مع أي منها لأي اعتبار من الاعتبارات. وفي موازاة تأكيدات رموزها في «الداخل»، والتي سبق الإشارة إلى بعضها، يؤكد رموزها في «الخارج» إيمانهم وقناعاتهم بالتعدد والاختلاف. «فنحن» ـ والقول لمحمد نزال، أحد رموز «حماس» في الخارج ـ «نؤمن بالتعددية السياسية، بمعنى أننا وإن كنا لا نحبذ ظاهرة الانقسامات والتشرذم في الساحة الفلسطينية وغيرها من الساحات، لكننا في النهاية نحترم اجتهادات الآخرين، ولا نجد حرجاً في التعاون مع أي طرف آخر بما يخدم القضية الفلسطينية.»(١٠)

على مستوى الممارسة أيضاً، بقيت «حماس» بعيدة عن أسلوب الاغتيال السياسي وتصفية الخصوم، وأعلنت موقفاً رافضاً وواضحاً تجاه هذا الأسلوب، حيث أعلنت تحريمه والتزمت الابتعاد عنه، وتعاقبت بياناتها وتصريحات رموزها وقادتها على التشديد على الرفض المطلق للاغتيالات السياسية.(١١)

= وذلك، بحسب رواية «حماس»، بسبب إضافة مئات الناخبين المؤيدين لـ «فتح» ممن لا تنطبق عليهم الشروط قبيل يوم الانتخابات، بينما ذكرت «فتح» أن سبب انسحاب «حماس» هو الخوف من خسارة الانتخابات. ويذكر كذلك انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح في تموز/يوليو ١٩٩٢، حين اقتحم مسلحون من تنظيم «الفهد الأسود»، التابع لحركة «فتح»، الحرم الجامعي قبيل الانتخابات، وهددوا بقلب الجامعة رأساً على عقب إن لم تفز كتلة «فتح» في الانتخابات. وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة حادة مع السلطات الإسرائيلية بدعوى وجود مسلحين داخل الجامعة انتهت بإبرام صفقة بين «فتح» والسلطة الإسرائيلية قضت بإبعاد المسلحين (الأربعة) إلى خارج الوطن، وهو أمر قوبل آنذاك باستياء بالغ. وأكد مراقبون محايدون وقتذاك أنه لولا تدخل مسلحي «فتح» لفازت «حماس» في الانتخابات، في حين ظل موقف «حماس» هادئاً.

(٩) أنظر تقويم إياد البرغوثي للانتخابات الميدانية في الضفة والقطاع في: جواد الحمد وهاني سليمان (محرران)، «انتخابات الحكم الذاتي» (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤)، ص ٣٣ ـ ٤٢.

(١٠) مقابلة مع محمد نزال، مجلة «الدنيا»، ١٨/٢/١٩٩٣.

(١١) على سبيل المثال، ولا سيما بعد اتفاق أوسلو، أنظر بيان «حماس» الإعلامي بتاريخ ٢٢/٩/١٩٩٣، وبيانها الدوري رقم ١٠٨، بتاريخ ٥/١٠/١٩٩٣، وتصريحات للشيخ أحمد ياسين، نقلتها «السبيل» الأردنية بتاريخ ٢/١١/١٩٩٣، حيث يقول: «نحن لا نريد الاغتيالات ونرفضها رفضاً مطلقاً.»

والتزاماً بذلك الموقف، نددت «حماس» تنديداً شديداً بحوادث الاغتيالات التي وقعت على أيدي مجهولين في قطاع غزة بعيد اتفاق أوسلو، وسقط ضحيتها بعض الشخصيات الفلسطينية، وشاركت في جنائزهم وفي المسيرات المندِّدة باغتيالهم.(١٢)

يمكن القول، واستناداً إلى سجل «حماس» في تعاملها مع الآخر السياسي، وخصوصاً عند الحديث عن نقطة الاغتيال السياسي، إن «حماس» حافظت على مسلكية نظيفة، وإنها لم تُستدرج إلى مربعات ممارسة الاغتيال، سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها، مع أن هذا الأسلوب استخدم ضدها، وخصوصاً في «الداخل»، وسقط لها من جرائه ثلاثة من عناصرها. ويمكن القول أيضاً إن «حماس» التزمت قناعتها بالموقف التعددي، المحرِّم للاغتيال، حتى بعد عقد مؤتمر مدريد وما تلاه، على الرغم مما تمخّض ذلك المؤتمر عنه من نتائج اعتبرتها «حماس» تفريطية. وقد عاودت تأكيد ذلك بإعلان مسهب. ولعل من الملائم اقتباس ذلك الإعلان بسبب أهميته من ناحية ظرفية، وأهميته من ناحية المضمون، واختزاله أيضاً لموقف «حماس» من موضوعة التعددية والرأي الآخر، وأسلوب التعامل معه. لقد جاء الإعلان في بيان خاص تحت عنوان «نداء إلى الشرفاء والعقلاء في وطننا الغالي»، أصدرته الحركة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، عقب عقد مؤتمر مدريد، وطرحت فيه ما يمكن أن يسمى «برنامج الأسلوب» في التعامل التعددي على الساحة الفلسطينية، ومما جاء في ذلك البيان:

ـ إن الاختلاف في الرأي وتباين المواقف والاجتهادات السياسية أمر طبيعي، وظاهرة صحية موجودة عند جميع شعوب الأرض، «فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية».

ـ من حق أي طرف كان أن يعبر عن موقفه ورأيه واجتهاداته ومعتقداته بالوسائل التي يراها مناسبة ما دامت هذه الوسائل حضارية بعيدة عن الصدام والتشنجات.

ـ نؤكد رفضنا القاطع لأساليب الهيمنة وتكميم الأفواه واغتيال الرأي الآخر أو تجاهله ومحاولة طمسه والتقليل من شأنه، فلا يحق لأي طرف كان أن يفرض رأيه على الآخرين أو يدعي الوصاية على الناس.

---

(١٢) أهم تلك الاغتيالات هي تلك التي راح ضحيتها محمد أبو شعبان (٢١/٩/١٩٩٣)، وماهر كحيل (١/١٠/١٩٩٣)، وأسعد الصفطاوي (٢١/١٠/١٩٩٣). أنظر بيان «حماس» بعنوان «حركة حماس تدين اغتيال الصفطاوي وتعتبره عملاً إجرامياً»، ١٢/١٠/١٩٩٣.

- لا يحق لأي طرف كان أو جهة ما أن تتعدى أو تتعرض لفعاليات الطرف الآخر ومحاولة إلغائها أو التشويش عليها ما دامت هذه الفعاليات من وسائل المعارضة الحضارية المقبولة والمتعارف عليها من بيانات أو اعتصامات أو مسيرات أو مظاهرات أو إضرابات. . . إلخ.

- ليس من حق أي جهة كانت أن تدعي أنها تشكل الأغلبية وأن سواها أقلية، ما دامت لم تجر انتخابات حرة ونزيهة ومحايدة لإفراز الجهة التي تمثل أغلبية جماهير شعبنا، وأي ادعاء في هذا الموضوع يبقى مجرد ظنون وأوهام لا يقوم على أساس الحق والمنطق.

- ترفض حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات، فليس المؤمن بالطعان ولا اللعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات للأفراد والجماعات، فعندما يكون خطأ في المواقف والتصرفات فلحركة (حماس) الحق في بيان الخطأ والعمل على بيان الحق وتبيينه في أي قضية مطروحة بموضوعية وأمانة وشجاعة وصدق وإخلاص، على ضوء الرؤية الإسلامية.

وقد ضمنت «حماس» لنفسها موقعاً مميزاً في المشهد السياسي الفلسطيني بقبولها بالتعددية الأيديولوجية في الساحة الفلسطينية، وتعاملها مع تلك الساحة على أساس ذلك الواقع مؤكدة منهجاً براغماتياً.(١٣)

غير أن تطور الأحداث وتسارعها في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي، والاعتقالات التي قامت تلك السلطة بها في فترات متعددة عقب عمليات «حماس» العسكرية، كل ذلك أضفى على خطاب «حماس» وممارستها على هذا الصعيد توتراً ملحوظاً، ولم يعد يُدرَك لا حماسياً ولا حتى فلسطينياً آلية قيام ديمقراطية متعددة بحسب اتفاق أوسلو، الذي ترفضه «حماس» وترفض أن تشارك في انتخاباته. وبذلك انحسرت مساحة الممارسة الديمقراطية، ودأبت «حماس» على رفض ما سمته «الديمقراطية المزيفة» و«شعارات الحرية والديمقراطية الكاذبة» في سلطة الحكم الذاتي،(١٤) مؤكدة أن «رفض حماس للمشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية، فها هي الحركات

---

(١٣) Ali Jarbawi, *Hamas' Bid to Lead the Palestinian People* (Virginia: United Association for Studies and Research, 1994), p. 15.

(١٤) أنظر بيان «حماس» بعنوان «لا للديمقراطية المزيفة»، ١٨/ ١/ ١٩٩٦، وبيان «حماس» بعنوان «استشهاد أبطال حماس واعتقال أنصار المعارضة دلائل جديدة على كذب شعارات الحرية والديمقراطية»، ٢٠/ ١/ ١٩٩٦.

الإسلامية في طول البلاد العربية وعرضها تشارك في برلمانات دولها.»[١٥]

ثانياً: «حماس» والانتخابات

للانتخابات موقع أثير في فكر «حماس» السياسي واهتمامها وممارستها، بل حتى في تكوينها التاريخي. وكثيراً ما يشير قادة «حماس» ورموزها إلى الدور التأسيسي للكتل الطلابية الإسلامية منذ السبعينات والثمانينات حتى تاريخ اندلاع الانتفاضة، وإلى أن تلك الكتل كانت المعبّر الأساسي عن الوجود السياسي للحركة الإسلامية الفلسطينية، وذلك من خلال المعارك الانتخابية التي كانت تخوضها ضد لوائح منظمة التحرير الفلسطينية. وإشارة الإسلاميين المتكررة إلى ذلك النشاط الانتخابي محاولة للبحث عن الحلقة التاريخية المفقودة، التي يُتهم الإسلاميون عادة بغيابها وغياب وجودهم النضالي في أثنائها. فبعد الحديث عن المشاركة النضالية والجهادية المتقطعة للإخوان المسلمين في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وفي قواعد المقاومة في الأغوار الأردنية في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ تحت لافتة «فتح»، يتم عادة الحديث عن «اكتمال البنية التحتية للحركة تربوياً وسياسياً وتنظيمياً، وبروزها للسطح عبر الكتل الطلابية الإسلامية في المناطق المحتلة... حيث استطاعت أن تسحب البساط من تحت أقدام التيار العلماني الذي تمثله م.ت.ف.»[١٦]

لذلك، فقد امتد دور الانتخابات التاريخي وازدادت أهمية هذه الانتخابات في فكر الإسلاميين الفلسطينيين لتصبح جانباً رئيسياً من جوانب الممارسة السياسية داخل الأرض المحتلة بعد إنشاء «حماس»، التي اكتشفت لاحقاً أن نتائج الانتخابات الكثيرة، في ظل الانتفاضة الفلسطينية، تعطيها زخماً شعبياً كبيراً ورافداً من روافد الشرعية السياسية والنضالية التي كانت الحركة في أمسّ الحاجة إليها وهي في خضم معركة إثبات الوجود. وما لبثت النظرة أنْ تطورت إلى الثقة في الانتخابات، وخصوصاً في مراحل متقدمة من صراع الحركة السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، على أرضية مشاريع التسوية، لتدفع بها إلى منازعة المنظمة في أمر الشرعية التمثيلية للشعب الفلسطيني، وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة.

---

(١٥) أنظر بيان «حماس» بعنوان «مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدد»، ١٦/١/١٩٩٦.

(١٦) حديث لإبراهيم غوشة إلى صحيفة «كيهان» الإيرانية، ١٦/٧/١٩٩٢.

إن ممارسة «حماس» وتنظيرها السياسيين يفرقان بين نوعين من الانتخابات، لكل نوع طبيعة منفصلة وخاصة يترتب عليها موقف منفصل وخاص أيضاً. والنوع الأول هو الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية، والنوع الآخر هو الانتخابات العامة والسياسية المرتبطة بمشاريع التسوية، كالحكم الذاتي أو اتفاق أوسلو، على سبيل المثال.

أ) الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية

تشمل هذه الانتخابات مواقع الكليات والمعاهد والجامعات. وتشمل أيضاً جمعيات المهن النقابية الخاصة بالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والممرضين وموظفي وكالة الغوث الدولية، وغيرهم، وكذلك الغرف التجارية والصناعية في المدن الفلسطينية.

وقد شاركت «حماس» في معظم، إن لم يكن في جميع، الانتخابات التي نظمت في مثل تلك المواقع، وذلك تحت لافتة الكتلة الإسلامية. وثمة حالات قليلة لم تترشح الحركة فيها أو لم تدعم مرشحين قريبين منها، كانتخابات الصحافيين أو نقابات العمال على سبيل المثال، ويعود السبب إلى ضعف وجودها في تلك المواقع، وإلى أن بعض المواقع، مثل مجالس البلديات، لم تجر فيه، منذ تأسيس «حماس»، أية انتخابات.

حققت «حماس» منذ أواخر سنة ١٩٨٧ تقدماً ملموساً وكبيراً في ساحات العمل الشعبي الانتخابي. وكان ذلك على حساب قوى اليسار الفلسطيني بالدرجة الأُولى، وعلى حساب سيطرة «فتح» التقليدية بدرجة أقل. وتنامى التأييد لمرشحي «حماس» (أو لمرشحي الكتل الإسلامية) ليصل إلى نسبة قريبة من نسبة التأييد لـ «فتح» في معظم الأحيان، ومساوية لها أحياناً كثيرة، ومتفوقة عليها في أحيان أقل. ويمكن الإشارة إلى مثل درجات هذا التأييد قياساً بالتأييد الشعبي لـ «فتح» بإيراد خلاصة دراسة مطوّلة أعدها الدكتور محمود الزهار وشمل بها تحليل نتائج انتخابات ثلاث وعشرين مؤسسة أُجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٩١/١٩٩٢.(١٧) ومن هذه

---

(١٧) نشرت الدراسة في «القدس» المقدسية، بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٢، ونُشرت أيضاً في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣. وذكر الدكتور الزهار للمؤلف أن الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر ذكر له أنه اطّلع على الدراسة، وذلك لدى لقائه مع مجموعة أُخرى من قيادات «حماس» في غزة بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أي قبيل انتخابات الحكم الذاتي، وقال له إن نتائج تلك الدراسة أحدثت إزعاجاً شديداً لمتابعي الشأن الفلسطيني في الولايات المتحدة.

المؤسسات: غرفة تجارة نابلس، غرفة تجارة قلقيلية، غرفة تجارة رام الله، نقابة شركة كهرباء القدس، معهد المعلمين في رام الله، معهد قلنديا، كلية الآداب في جامعة القدس، مجلس طلبة جامعة الخليل، معهد البوليتكنيك، الكلية العربية للمهن الطبية، مجلس طلبة كلية العلوم في جامعة القدس، مجلس طلبة جامعة النجاح، نقابة المهندسين في الضفة الغربية، نقابة العاملين في جامعة النجاح، مستشفى المقاصد الخيرية. ومن مؤسسات قطاع غزة: اتحاد موظفي وكالة الغوث الدولية، الغرفة التجارية، الجمعية الطبية، جمعية المهندسين، جمعية المحامين، جمعية المحاسبين.

بحسب الدراسة المشار إليها، بلغ عدد المشاركين في انتخابات تلك المؤسسات في الضفة الغربية ٩٦,٢٥٦ ناخباً، وبلغ عدد الذين صوتوا للكتلة الوطنية (المؤيدة لفصائل منظمة التحرير) ٤٨,٩٧١ ناخباً، أي بنسبة ٥٠,٨٨٪، أمّا عدد الذين صوتوا للكتلة الإسلامية (المؤيدة لـ «حماس»)، فقد بلغ ٤٤,٠٩١، أي بنسبة ٤٥,٨١٪. وتوزعت الأصوات الباقية، ونسبتها ٣,١٢٪، على المستقلين. وفي القطاع، بلغ عدد المشاركين في انتخابات مختلف المؤسسات ٤٣,٢٢١ ناخباً، منهم ١٨,٠١٦ صوتوا للكتلة الوطنية، أي بنسبة ٥٢,٦٥٪، و١٦,٠٥٠ صوتوا للكتلة الإسلامية، أي بنسبة ٤٢,٦٢٪. ، بينما بلغت نسبة المصوتين للمستقلين ٤,٥٣٪.

ومع أن هناك ملاحظات علمية وأكاديمية خاصة بمدى صوابية تعميم هذه النتائج، فإن شمولية الدراسة أعطت تلك النتائج مقداراً من الأهمية. ففيما يتعلق بـ «حماس»، جاءت خلاصة الدراسة لتؤيد النسبة التي تقول إن الحركة تحظى بتأييدها في الشارع الفلسطيني، وهي بين ٤٠٪ و٥٠٪، والتي طالبت الحركة بها بحسب مذكرتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني التي تحمل تاريخ ٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٠، وهي نسبة تحتاج إلى نقاش أعمق، وهذا ما سيتم لاحقاً عند مناقشة الحجم الانتخابي واستطلاعات الرأي.

إن ما يلفت النظر أيضاً في سيرة الانتخابات على تلك الصعد، هو أن «حماس» كانت تخوض معظم الانتخابات وحيدة في مقابل تحالف وطني ممثل بقوى منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، بما فيها تلك القوى المعارضة لسياسة المنظمة إزاء مدريد، وأوسلو لاحقاً. والحالات القليلة التي تم فيها إقامة تحالف سياسي يعكس تحالف الفصائل الفلسطينية العشرة المعارضة في «الخارج»، كانت نتائجها حاسمة في فوز التحالف. ولعل المثال الأبرز هنا هو نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣؛ إذ فازت «كتلة القدس»، التي تألفت من ممثلين عن ذلك التحالف، بمقاعد المجلس التسعة. وهو فوز اعتُبر اختراقاً مهماً لموقع من

مواقع قوة حركة «فتح» التقليدية في الضفة الغربية، واعتبرته «حماس» انتصاراً لخطها السياسي وخط المعارضة الفلسطينية الرافض لمشروع مدريد ـ أوسلو.(١٨) غير أن إقامة مثل هذا التحالف الانتخابي ظلت أمراً نادراً؛ إذ بقيت قوى اليسار مترددة في خوض معارك انتخابية في صف واحد مع الإسلاميين، وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالإسلاميين، فإن مثل هذا التحالف «لم يصبح موقفاً استراتيجياً لدى الحركة الإسلامية بالذات، بل اتخذ طابعاً بدا براغماتياً إلى حد بعيد، فحين تدرك الحركة الإسلامية أنها ستجني الثمار المباشرة للتحالف نرى ذلك يحدث، وإذا أيقنت الحركة أن ذلك التحالف لن يفيدها عندما يكون بإمكانها تحقيق الفوز وحدها أو تعتقد أنها لن تفوز حتى في حالة التحالف فإنها تتجنب ذلك.»(١٩)

غير أن النسبة التي توصل الدكتور الزهار إليها في دراسته (٤٠٪ ـ ٥٠٪) ظلت هي النسبة التي تحوم حولها النتائج التي فازت الكتل الإسلامية بها في الأعوام التالية لتلك الدراسة. كما أن موقف «حماس» السياسي إزاء هذه الانتخابات بقي موقف التأييد والمشاركة المكثّفة بالجهود الممكنة، لأن الرسالة السياسية التي كانت نتائج الانتخابات تحملها تشير إلى انتزاع مواقع تقليدية جديدة من سيطرة «فتح»، وبالتالي تقوّي آمال الشرعية التمثيلية عند «حماس»، أو تؤكد شرعية المعارضة السياسية والجماهيرية التي تنتهجها «حماس». ويكفي الاستدلال هنا بنتائج انتخابات غرفة تجارة رام الله سنة ١٩٩٢، حيث تعرضت «فتح» إلى خسارة غير متوقعة في أحد أهم مواقعها، وما تبع تلك الخسارة من تحليلات ورؤى سياسية متعلقة بشرعية التمثيل السياسي لمنظمة التحرير ذاتها.

وعلى صعيد الموقف من انتخابات البلديات، أيدت «حماس» إجراء تلك الانتخابات على أساس أنها انتخابات غير سياسية، وأنها، أي البلديات، مؤسسات خدمية تهدف إلى التخفيف عن الشعب. وفي الوقت ذاته، عبّرت الحركة عن معارضتها إحلال مبدأ التعيين محل مبدأ الانتخاب، وذلك فيما يتعلق برؤساء المجالس البلدية أو بأعضاء هذه المجالس، ونددت بهذا الأسلوب، سواء اتبعته سلطة الاحتلال أو سلطة الحكم الذاتي. وفي الحالة الأُولى، وعقب تردد أقاويل عن

---

(١٨) أنظر بيان «حماس» بعنوان «نتائج انتخابات جامعة بير زيت رفض لمهزلة الاستسلام»، ٢٥/١١/١٩٩٣.

(١٩) إياد البرغوثي، «استعراض وتقويم التجارب الانتخابية السابقة في الضفة الغربية» (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤).

رغبة سلطات الاحتلال في القيام بمثل ذلك الإجراء، قالت «حماس» في أحد بياناتها «... ومن آخر مكائد العدو لإلهاء شعبنا قضية البلديات. ونحب أن نبين للناس جميعاً بأننا نرفض مبدأ التعيين، لأنه نابع من قوة الاحتلال وليس نابعاً من إرادة شعبنا، كما نرفض تسييس عملية الانتخابات البلدية، فهي مؤسسات خدمات كالغرف التجارية والمؤسسات النقابية، ونرى أن تكون الانتخابات في البلديات ضمن إجماع وطني عام لتحقيق مصالح شعبنا.»[٢٠] وعندما قامت سلطة الحكم الذاتي في أواسط سنة ١٩٩٤ بتعيين مجالس بلدية من دون انتخابات، عبّرت «حماس» أيضاً عن سخطها، وأدانت «الطريقة التي تم بها تشكيل المجالس البلدية في غزة ونابلس والخليل، والتي قامت على أسس فئوية وديكتاتورية دون الأخذ برأي الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة، وتؤكد حماس أن الانتخابات الحرة النزيهة هي الطريق السليم لقيام مجالس بلدية تحظى باحترام شعبنا.»[٢١]

ب) الانتخابات السياسية

كما الأمر بشأن الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية، كذلك بشأن الانتخابات السياسية التمثيلية؛ إذ أولتها «حماس» وأولت ما دار ويدور في صددها من اقتراحات ومشاريع اهتماماً لافتاً. وكانت فكرة إجراء انتخابات عامة في الداخل الفلسطيني، لإبراز قيادة تقوم بدور تمثيل الفلسطينيين وتفاوض إسرائيل إذا لزم الأمر، قد طرحت بقوة ووضوح في الجزء الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني (١٩٨١) من اتفاق كامب ديفيد. وهو الاقتراح الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، ورفضه فلسطينيو «الداخل» أيضاً. ثم استمرت فكرة الانتخابات تحوم في أجواء الاقتراحات التسووية الخاصة بالبعد الفلسطيني من الصراع العربي - الإسرائيلي. وانتعشت تلك الفكرة ثانية مع جملة مشاريع التسوية وأفكارها التي اقتُرحت بعد الانتفاضة، ولا سيما مشروع شمير (١٩٨٨) ومشروع النقاط المصرية العشر (١٩٨٩) ومشروع بيكر (١٩٨٩)، وانتقلت من ثم إلى مدريد (١٩٩١)، ورافقت ما تمخض ذلك المؤتمر عنه من اتفاقات، كأوسلو (١٩٩٣) والقاهرة (١٩٩٤). وأدركت «حماس» منذ وقت مبكر أن فكرة إجراء انتخابات في الأرض الفلسطينية المحتلة تمسها مساً مباشراً، وأن لها علاقة عضوية بمسألة الشرعية التمثيلية التي قالت المنظمة أنها تمتلكها وتتفرد بها.

---

(٢٠) بيان «حماس» الدوري رقم ٨٦، ١٩٩٢/٥/٧.

(٢١) بيان «حماس» الدوري رقم ١١٤، ١٩٩٤/٨/٦.

وقد برزت موضوعة الانتخابات السياسية العامة في خطاب «حماس» السياسي والإعلامي لأول مرة، وبكثافة، بعد أن طُرحت الفكرة بنداً من البنود الرئيسية في مشروع شمير، الذي اعتمد أساساً على فكرة الحكم الذاتي كما جاءت في اتفاق كامب ديفيد. وجاء ذلك البروز في إثر الاهتمام الذي أبدته وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية بمعرفة رأي «حماس» بشأن اقتراح إجراء انتخابات. ومنذ الربع الأخير من سنة ١٩٨٨، ظل سؤال الانتخابات ومدى استعداد «حماس» للمشاركة فيها، باعتبارها (أي الانتخابات) جزءاً من أي مشروع تسوية، يلاحق الحركة ورموزها وقيادييها.

في البدايات الأُولى للتعامل مع اقتراح الانتخابات (١٩٨٨ - ١٩٨٩)، أبدت «حماس» استحسانها لفكرة أن يُمثَّل الفلسطينيون عن طريق الانتخاب. ورسمت آنئذ خطوطاً عريضة لموقفها العام، وهو موقف أُضيف عليه وفصِّل في الأعوام اللاحقة. وقد عبَّر الشيخ أحمد ياسين عن ذلك الموقف ورسمه بشيء من الدقة، وذلك من خلال مجموعة تصريحات ولقاءات إعلامية. وكان أهم معالم ذلك الموقف ترحيب «حماس» بالانتخابات كفكرة، إذ «لا توجد أي طريقة أُخرى لانتخاب من يمثل الشعب إلا عن طريق الانتخابات.»(٢٢) والانتخابات المقبولة فلسطينياً هي «التي تجري تحت إشراف دولي»، لأن ذلك، في رأي الشيخ ياسين، «يضمن حرية أكثر المواطنين.»(٢٣) وبمزيد من التفصيل في فترة لاحقة، اشترط الشيخ ياسين أن يسبق إجراء الانتخابات «انسحاب إسرائيلي كامل مع قيام قوة من الأمم المتحدة بالإشراف مؤقتاً على الانتقال إلى دولة فلسطينية.»(٢٤) لكن هذا الموقف الذي حملته بيانات «حماس» الدورية بوضوح في ذلك الوقت، تحت شعار «لا للانتخابات إلا بعد طرد الاحتلال»،(٢٥) لم يصمد طويلاً. إذ أخذت الحركة تتحدث عن شروط وتفصيلات أُخرى لإجراء تلك الانتخابات، متجاوزة وجود الاحتلال، ومدركة صعوبة تحقيق الشعار الأوّلي، أي إجراؤها بعد طرد الاحتلال. ففي حديث مطول في أوائل سنة ١٩٩٠، تطرق الدكتور محمود الزهار إلى أهداف إسرائيل من طرح فكرة الانتخابات على نحو يجعل الجانب الفلسطيني، في حال رفضها، «يظهر أمام العالم كأنه رافض لممارسة الديمقراطية»؛ لكن «عندما وافق عليها الشعب الفلسطيني (فقد)

---

(٢٢) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، «النهار» المقدسية، ٣١/١/١٩٨٩.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) «النهار» المقدسية، ١٠/٤/١٩٨٩.

(٢٥) مثلاً، بيان «حماس» الدوري رقم ٣٦، ٢٥/٢/١٩٨٩.

أُسقط في يد الطرف الإسرائيلي.»[٢٦] ثم يتحدث عن الشروط التي يتوجب على إسرائيل تنفيذها مقدماً، مثل «تحديد وضع الجيش الإسرائيلي قبل وأثناء وبعد الانتخابات، ووضع المعتقلين والمسجونين أمنياً، والجهة التي ترعى هذه الانتخابات، والضمانات لنزاهتها، والقدر المسموح به للتنسيق في الجانب الفلسطيني بين الداخل والخارج، بالإضافة إلى وضع فلسطينيي الخارج.» وهذه الأسئلة وغيرها «إن وجدت أجوبة تجعل من الانتخابات ما تحقق به الغاية أو الغايات المطلوبة فلا بأس.»[٢٧]

وسرعان ما نزع هذا الموقف المتروي والمعتدل من موضوعة الانتخابات إلى التشدد، وخصوصاً بعد عقد مؤتمر مدريد في أواخر سنة ١٩٩١، وانطلاق جولات مفاوضات واشنطن. فقد بدا لـ «حماس» أن فكرة الانتخابات أصبحت مرتبطة تماماً بحلٍ جوهره لا يختلف كثيراً عن الحكم الذاتي المقترح في اتفاق كامب ديفيد. وتبدلت مجريات معالجة الفكرة؛ فبعد أن كان التركيز في فترة ما قبل مدريد قائماً على إجراء تلك الانتخابات في ظل الاحتلال أو في ظل إشراف دولي، أصبحت نقاشات «حماس» وانتقاداتها للفكرة تدور حول طبيعة الانتخابات، وحول كونها انتخابات إدارية تنفيذية لا انتخابات تشريعية تمثيلية. وأبدت «حماس» رفضها المشاركة في النوع الأول من الانتخابات لأنه سيكون محصوراً بسقف اتفاق الحكم الذاتي، وستكون مهمة الفائزين بها تنفيذ برنامج محدد سلفاً وإدارته، في حين أعربت عن قبولها بالمشاركة في حال كانت الانتخابات تشريعية وغير مرتبطة بالحكم الذاتي، وتهدف إلى إيجاد تمثيل منتخب للشعب الفلسطيني، يقوم بتنفيذ برنامجه الخاص لخدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية.[٢٨] هنا أيضاً، وعلى الرغم من سيادة شعار «لا للانتخابات المتعلقة بالحكم الذاتي»،[٢٩] ظهرت إشارات متفرقة توحي بإمكان تعديل هذا الموقف. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ أرسل الشيخ أحمد ياسين إلى الحركة رسائل، نشرها بعض وسائل الإعلام، أظهر فيها من جديد مرونة إزاء

(٢٦) مقابلة مع الدكتور محمود الزهار، صحيفة «صوت الحق والحرية» الناطقة باسم الحركة الإسلامية والصادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨، بتاريخ ٢٦/١/١٩٩٠.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) بيان «حماس» الخاص بعنوان «مواقف حماس من سلطة الحكم الذاتي»، ٧/٧/١٩٩٤.

(٢٩) كما فصّله مبكراً بيان «حماس» الخاص بعنوان «موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به»، ٩/٩/١٩٩٢.

الموضوع برمته. وأعاد تجديد قناعات «حماس» ورغبتها في إجراء انتخابات يمكن للحركة أن تشارك فيها. وكان بعض مما قاله الشيخ ياسين، في نصوص مطوّلة بشأن الانتخابات، ما يلي: «ومما هو مطروح اليوم على الساحة الفلسطينية قضية الانتخابات المزمع إجراؤها في الأراضي المحتلة، والتي يتردد الإسلاميون بين موافق على الدخول فيها وبين معارض. ولكني أرى والله أعلم أن الدخول فيها خير من عدمه إذا كان المجلس يملك صلاحية للتشريع، لأننا نعارض ما يجري في الشارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة التشريعية التي ستجعل من حقها في المستقبل تمثيل الشعب الفلسطيني وسن القوانين والأنظمة التي توافق هواها وانحرافها.» ثم يأتي الشيخ ياسين إلى معارضة تناول قضية الانتخابات بإصدار فتاوى تحريم المشاركة فيها، فيستنكر ذلك بواقعيته المشهودة، ويقول «... وقد قرأت تصريحاً لأحد إخواننا يفتي فيه بعدم جواز الانتخابات شرعاً في ظل (الاحتلال على اعتبار أن)(٣٠) مصلحة الدعوة وبقاءها ونموها هي [الأمر] الذي يجب اعتباره. فكيف بدخول الحركة في الانتخابات البلدية والجمعيات والمؤسسات... أليس ذلك في ظل الاحتلال؟ ورحم الله القائل أيجوز أن يكون المسلم فرّاشاً في مكتب الوزير، أو في مجلس النواب، ولا يجوز له أن يكون نائباً في البرلمان، وهو بذلك أقدر على خدمة دينه ودعوته وأمته؟»(٣١)

أعاد موقف الشيخ ياسين من الانتخابات خلط الأوراق من جديد، وباتت أطراف كثيرة في منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى حد ما في إسرائيل، على يقين شبه أكيد من أن «حماس» تفكر جدياً في المشاركة في الانتخابات التي سيتم الاتفاق على إجرائها من ضمن ما يُتفق عليه بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وذلك على الرغم من تأكيد بيانات «حماس» دوماً أن الحركة ترفض المشاركة في انتخابات تفرزها اتفاقات التسوية، من مؤتمر مدريد حتى اتفاقات أوسلو والقاهرة، ومروراً بجولات التفاوض في واشنطن.

ومع أن «حماس» استمرت في تأكيد ذلك الموقف القطعي في ظاهره، فقد تعامل رموزها وقياديوها مع الانتخابات المرتبطة باتفاق أوسلو كواقع سيحدث مهما

---

(٣٠) الكلمات التي هي بين قوسين لم تكن واضحة تماماً في رسالة الشيخ ياسين المكتوبة بخط اليد، واجتهد المؤلف في قراءتها وتوقعها لأنها الأقرب إلى سياق النص العام.

(٣١) من رسائل الشيخ أحمد ياسين، من داخل سجن كفار يونا، إلى قيادة الحركة وأبنائها، ٣/ ١٠/ ١٩٩٣.

يتأخر، وتابعوا تفصيلاتها وحللوها. وفي هذا السياق، يمكن عرض ما ورد في ورقة عمل قدمها ممثل «حماس» في الأردن محمد نزال إلى إحدى الندوات السياسية في عمّان في آب/أغسطس ١٩٩٤.

ويفيد ما جاء بين سطور الورقة بأن موضوع الانتخابات يمكن، على الرغم من الرفض الرسمي له، أن يتم التعامل معه بطريقة أو بأخرى. وأوردت الورقة أربعة مواقف مختلفة للقوى السياسية الفلسطينية إزاء المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي: الأول يؤيد إجراء الانتخابات ويراها مظهراً من مظاهر السيادة، والثاني يؤيدها ويخشى من نتائجها عليه، والثالث يعارضها ويرفض المشاركة فيها، مثل «حماس» والجبهة الشعبية و«الجهاد الإسلامي»، والرابع يعارضها لكنه يرى ضرورة المشاركة فيها.[٣٢] والملاحظة المهمة في تصنيف هذه المواقف هي إيراد الموقف الرابع الذي يقول نزال عنه: «بالطبع ليس هناك قوى سياسية محددة تطرح هذا الرأي، ولكن هناك آراء ضمن بعض قوى المعارضة تطرح ذلك، وإن كانت هذه الآراء لا تمثل أغلبية واضحة.»[٣٣] وفي استدراك بشأن النص الوارد، لجهة ما إذا كان ذلك يتضمن «حماس» وما إذا كان داخل «حماس» آراء تذهب إلى هذا الرأي، رد نزال بالإيجاب.[٣٤] وفي الأحوال كافة، فإن قراءة بعض المتابعين للشأن الفلسطيني الفصائلي دفعت باتجاه اقتناع البعض بإمكان مشاركة «حماس» في أية انتخابات يمكن أن تُجرى.

وفيما يخص الأطراف الأخرى، ولا سيما إسرائيل، كان هناك حرص خفي على مشاركة «حماس» في الانتخابات المتضمَّنة في اتفاق أوسلو، لما يضفيه ذلك من شرعية على الاتفاقات برمتها. هذا على الرغم من الضجة الإعلامية، والموقف السياسي الابتزازي الذي اتخذته إسرائيل في مفاوضات القاهرة بشأن تفصيلات الانتخابات، والقاضي بمنع «حماس» والمعارضة الفلسطينية لأوسلو من المشاركة في تلك الانتخابات، وعلى الرغم أيضاً من كثير من التصريحات التي تفيد بعكس ذلك.[٣٥]

---

(٣٢) من ورقة عمل بعنوان «القوى الفلسطينية وانتخابات الحكم الذاتي» قدمها محمد نزال إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني» (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٧ ـ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤).

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) مقابلة شخصية مع محمد نزال، عمّان، ٢٨/٤/١٩٩٥.

(٣٥) من ذلك مثلاً وصف شمعون بيرس لمشاركة «حماس» في الانتخابات بأنها تدمير لا انتخاب (Destruction not Election)، وذلك في:

Jerusalem Post (International Edition), December 31, 1994.

مجمل القول في صدد موقف «حماس» من ممارستها السياسية، ومن موضوعة الانتخابات السياسية الفلسطينية بصفة عامة، هو أن الحركة نظرت إليها مصدراً من مصادر الشرعية التمثيلية، التي تمكنها من بسط رأيها السياسي، مدعوماً بالقوة الانتخابية التي تأمل بأن تحصل عليها، وتكون قريبة مما تحصل عليه من نتائج وتأييد في الانتخابات المهنية والنقابية. ولذلك، فقد رغبت «حماس» في التعامل إيجابياً مع أنواع الانتخابات كافة، لكن رغبتها في الحصول على الشرعية التمثيلية عبر الانتخابات المقترحة في اتفاق أوسلو اصطدمت بالشروط السياسية لتلك الانتخابات، والتي تناقضت كلياً مع الموقف الأساسي للحركة من مشروع مدريد ـ أوسلو. وقد أدركت «حماس» أيضاً أن الابتعاد عن الانتخابات كلياً يعني انفراد سلطة الحكم الذاتي بالقوة وبالشرعية أيضاً، مهما يكن حجم المقاطعة الشعبية الذي تحققه «حماس» والمعارضة لتلك الانتخابات. وعليه، فقد أبقت الحركة على محاولة للوصول إلى قاسم مشترك يجمع بين الموقف الرافض لأوسلو، وما يرتبط به من سياسات واقتراحات ـ ومنها الانتخابات، وبين المشاركة أو التأثير في تلك الانتخابات. والرغبة في البحث في ذلك القاسم والوصول إليه هي التي توفر مفتاح الفهم لمطالبة بعض رموز «حماس» السلطة بإجراء انتخابات نزيهة، إذ «إن نزاهة الانتخابات هي مطلب حق للشعب، وأمر واقعي وليس خيالياً متعذراً، وعلى السلطة الفلسطينية أن تزيل بالممارسة العملية مخاوف المعارضة وشكوكها وهواجسها، وأن تثبت عملياً حرصها على نزاهة الانتخابات تحقيقاً للمصلحة العامة للشعب الفلسطيني.»(٣٦)

ج) انتخابات الحكم الذاتي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

ربما كان قرار المشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أعقد وأصعب قرار سياسي تواجهه «حماس» خلال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة. إذ على الرغم من أن توجهها الرسمي كان

(٣٦) خالد مشعل، عضو المكتب السياسي لـ «حماس»، في ورقة عمل بعنوان «شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة»، قدمت إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني»، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.

على الدوام هو عدم المشاركة في أية انتخابات مرتبطة بمشروع مدريد ـ أوسلو، فإن اقتراب التطبيق العملي على الأرض وإجراء انتخابات فعلية أربك صفوف الحركة، بحيث أصبح تطبيق التوجه الأساسي للحركة بعدم المشاركة أمراً تحفه مخاطر الخلاف الداخلي. وكانت قد برزت في صفوفها رموز وأصوات ترى ضرورة المشاركة، ومن هؤلاء عماد الفالوجي، الذي فصلته الحركة لاحقاً، وإسماعيل هنية وخالد الهندي وسعيد النمروطي، الذين رشحوا أنفسهم للانتخابات فعلاً بصفة مستقلين، لكنهم اضطروا إلى سحب ترشيحاتهم بفعل ضغوطات الحركة عليهم كي لا تؤدي مشاركتهم إلى التباس شعبي وإلى إضعاف الموقف الرسمي للحركة.[٣٧] والأهم من هؤلاء أن رأياً لشخصية من وزن الدكتور محمود الزهار، وهو الناطق الرسمي (تقريباً) باسم «حماس» في «الداخل» خلال فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، كان يصب في مصلحة الترشيح أيضاً.[٣٨]

كانت وجهة نظر «حماس» الرسمية، وهي عدم المشاركة، معروفة ومؤكَّدة في مناسبات عدة. وقد أصدرت الحركة قبل إجراء الانتخابات بياناً فصّلت فيه مرة أُخرى أن موقفها ذلك يعود إلى خمسة أسباب[٣٩] هي: كون المجلس إفرازاً من إفرازات أوسلو ومحكوماً بسقفها، وأن إسرائيل تملك حق نقض أي قرار يتخذه المجلس ولا يعجبها، وأن هذه الانتخابات ألغت حقوق أربعة ملايين فلسطيني في الشتات، وذلك باستثنائهم من المشاركة، وأن أسلوب الانتخابات الذي يشارك فلسطينيو القدس به عبر البريد يعد إقراراً بأنهم أجانب يقيمون على أرض أجنبية، الأمر الذي يكرس ضم القدس بالكامل إلى قبضة الاحتلال، وأن المطلوب من هذا المجلس في النهاية هو إضفاء شرعية على أوسلو وإفراز مجلس ضعيف يوقّع الخطوات المقبلة لمراحل الحل النهائي.

ومن جهة أُخرى، تحدثت وجهة النظر المؤيدة للمشاركة في الانتخابات عن أن

---

(٣٧) أصدرت «حماس» قبيل الانتخابات توضيحاً بشأن ترشيح هؤلاء الرموز للانتخابات، وقالت إن قرارهم بخوض الانتخابات هو قرار ذاتي ولا يمثل حركة «حماس»، أنظر بيان «حماس» بعنوان «بيان توضيحي من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، ٣١/١٢/١٩٩٥.

(٣٨) في إجابات خطية عن أسئلة المؤلف، امتنع الدكتور الزهار عن الإجابة عن السؤال بشأن رأيه في عدم خوض «حماس» للانتخابات وقال: «رأيي الشخصي يختلف عن رأي الحركة ولا أريد الإفصاح عنه»، ٩/٣/١٩٩٦.

(٣٩) بيان «حماس» بعنوان «بيان هام صادر عن حركة المقاومة الإسلامية 'حماس' بشأن انتخابات الحكم الذاتي المحدود»، ١٩/١١/١٩٩٥.

هذه المشاركة هي «وسيلة من وسائل الحضور السياسي وتفعيله في الساحة الفلسطينية، ولا يمكن أن تمس هذه المشاركة في مصداقية موقف الحركة من الاتفاق خاصة أن بإمكانها خوض العملية الانتخابية وهي تعلن موقفها الواضح من الاتفاق الذي يصل إلى حد رفع شعار إسقاط اتفاق أوسلو.»(٤٠) ويفصل إسماعيل هنية ذلك بتعداد مبررات طرح المشاركة عند عدد كبير من أبناء الحركة في الداخل كما يلي:

١) التقدير الدقيق لطبيعة الواقع المعاش والتطورات الميدانية على الأرض والتي تدفع باتجاه ضرورة التفكير في أقصى حد من أجل الاستفادة من دون التخلي عن الثوابت.

٢) لا تعتبر المشاركة في الانتخابات تخلياً عن الموقف السياسي طالما تخوض الحركة هذه الانتخابات وهي ترفع كافة شعاراتها الخاصة بها.

٣) تضمن المشاركة حضوراً سياسياً شرعياً بعد الانتخابات وتأمن الحركة من القرارات التي قد تصل إلى إخراجها عن القانون واعتبارها حركة غير مشروعة.

٤) الاطلاع بل والمشاركة في صياغة التشريعات والقوانين التي ستحكم المجتمع المدني والتي سوف تصدر عن المجلس المنتخب وضمان عدم الغياب عن كل هذا.

٥) العمل على إجراء إصلاحات هامة وضرورية من خلال المشاركة في المؤسسات الداخلية وعدم ترك المجال للفساد أن يستشري ويتزايد.

٦) المشاركة في عملية البناء الداخلي من خلال المؤسسات الرسمية، وهذا الشعار طالما ترفعه حركة حماس المستند إلى رغبتها المطلقة في المشاركة في الحياة المدنية وعملية البناء الداخلي.

٧) الاطلاع عن قرب على تطورات المرحلة النهائية للمفاوضات وما ستؤول إليه الأمور بعد ذلك.

٨) ضمان حماية الحركة ومؤسساتها التي تبنتها طيلة سنوات مضت، وتشكيل حماية لقياداتها ورموزها السياسية الذين سيمنحون الحصانة الدبلوماسية.

٩) كما أنه يجيء نزولاً عند رغبة كثير من أبناء شعبنا الذين ما زالوا يبحثون عن البديل النظيف، والعنصر التقي لضمان سلامة العمل في كافة المجالات.(٤١)

---

(٤٠) إسماعيل هنية، من شخصيات «حماس» المؤيدة للانتخابات، في إجابة عن استفسارات المؤلف، غزة، ١٩٩٦/٣/٢.

(٤١) المصدر نفسه.

إن الاقتباس المطوّل أعلاه مقصود لتوضيح وجهة نظر رئيسية لقطاعات مهمة داخل أوساط «حماس» إزاء قضية الانتخابات، ولا سيما أن وجهة النظر الرسمية المتبناة من قِبل الحركة عولجت بالتفصيل في مواضع كثيرة في هذه الدراسة.

لقد كان المأزق الذي واجهته «حماس» في قضية الانتخابات يكمن في أن ضرورات السياسة والبقاء في واجهة الأحداث وتأمين غطاء سياسي، وحتى غطاء أمني لها، كانت تدفعها إلى المشاركة والحصول على أكبر عدد من المقاعد، بينما كانت ضرورات التمسك بالمبادىء والشعارات الرئيسية التي رفعتها «حماس» ضد حل أوسلو ومدريد تقتضي منها الانسجام مع نفسها وعدم خوض الانتخابات.

ولربما كان للفصائل الفلسطينية العشرة في «الخارج» تأثير مهم في قرار «حماس»، وخصوصاً أن قرار مقاطعة الانتخابات كان قراراً جماعياً لم يكن سهلاً على «حماس» تجاوزه. غير أنه ليس مفهوماً تماماً عزوف «حماس» والفصائل العشرة عن تناول موضوع الانتخابات بأساليب غير المقاطعة، كالمشاركة الموسعة، مثلاً، بقائمة تحالفية واحدة هدفها الفوز بأغلبية واضحة، وإعلان إلغاء اتفاق أوسلو في حال الفوز. وهو السيناريو الذي يقلب الأمور رأساً على عقب، فإمّا تقوم إسرائيل بإلغاء المجلس الانتخابي ورفض قراره، وهو حق تحتفظ به بحسب أوسلو، وبذلك تنفتح الاحتمالات كلها ويتعقد مشروع أوسلو الذي تعارضه هذه الفصائل، وإمّا تُضطر إلى التعامل مع الشكل المنتخب بوصفه يحمل شرعية انتخابية وشعبية، ويصار بالتالي إلى طرح صيغ مغايرة لأوسلو. وفي حال عدم فوز تحالف المعارضة بأغلبية في المجلس، فإنه يشكل فيه ثقلاً أساسياً وكبيراً، ويعقد تحالفاً داخلياً مع فئات من المستقلين، بل مع بعض معارضي «فتح»، لتحسين المسار السياسي برمته، وخصوصاً على جبهة المفاوضات النهائية، مع الاحتفاظ على الدوام بالموقف الرافض لاتفاقات أوسلو والقاهرة. هذا مع تأكيد أن توقُّع فوز تحَالف المعارضة بأغلبية في المجلس ليس توقعاً خيالياً، إذ من مجموع ٨٨ مقعداً، هي عدد مقاعد المجلس، فاز إسلاميون مستقلون بثمانية مقاعد من دون تدخل «حماس» أو «الجهاد الإسلامي». ويشير عماد الفالوجي، أحد الفائزين بالانتخابات، إلى أن النتائج التي كانت «حماس» ستحققها لو أنها شاركت في الانتخابات «أكبر مما كنا نتوقع، فنتائج الانتخابات دلت على أن فتح تعاني من أزمة داخلية عميقة، فقد فشلت قوائم كاملة لفتح في بيت لحم وفي مدينة غزة، ولم ينجح منها إلا أربعة أشخاص من أصل أربعة عشر، فاز مقابلهم أربعة إسلاميين مستقلين. كما إن مقتل يحيى عياش جاء في أوج الحملة الانتخابية

وأدى إلى تعاطف إضافي من الشارع الفلسطيني مع حماس.»(٤٢)

ويمكن القول إن موقف «حماس» والفصائل العشرة في «الخارج» كان مختلفاً بعض الشيء عن مواقف «حماس» وباقي الفصائل في «الداخل»، فالآراء الداعمة للمشاركة في الانتخابات امتدت على طول التيارات الرئيسية المشكِّلة لتلك الفصائل، وخصوصاً الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، فضلاً عن «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

بقي أن يشار هنا إلى أن مشاركة «حماس» في الانتخابات كانت مطلباً ملحاً للسلطة الفلسطينية، لما كانت تلك المشاركة ستعطيه من شرعية إضافية للانتخابات وللوضع السياسي العام الذي أفرزه اتفاق أوسلو. وشكل هذا المطلب، مع مطلب وقف العمل العسكري لـ «حماس»، جوهر حوار السلطة مع «حماس» في لقاء القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أي قبل الانتخابات بأسابيع، وهما المطلبان اللذان رفضتهما «حماس» آنذاك.

كما أن مشاركة «حماس» في الانتخابات كانت رغبة إسرائيلية وأميركية للأهداف السابقة نفسها، والتي كان يؤمل منها دفع الحركة إلى مربعات العمل السياسي الصرف، وتجريدها من قناعات العمل العسكري. وليس أدل على وجود تلك الرغبة الإسرائيلية من سماح السلطات الإسرائيلية لوفد «حماس» الموسّع، الممثِّل لقيادات قطاع غزة والضفة الغربية، من السفر إلى القاهرة لإجراء الحوار المشار إليه مع السلطة.

د) الحجم الانتخابي واستطلاعات الرأي

دأب قادة «حماس» ورموزها على ترداد أن نسبة التأييد الشعبي لحركتهم تبلغ ٤٠٪ ـ ٥٠٪ من الشعب الفلسطيني. ويتم الاستناد عادة إلى نتائج مختلف الانتخابات الطلابية والنقابية والتجارية. وفي المقابل، تقول استطلاعات للرأي خلاف ذلك، وخصوصاً الاستطلاعات الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، وهو مركز أنشأه أكاديميون فلسطينيون سنة ١٩٩٣، ويقوم بإجراء استطلاع شهري يتناول اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في الأرض المحتلة بشأن القضايا المهمة،

---

(٤٢) عماد الفالوجي، من رموز «حماس» المؤيدة للانتخابات، في إجابة عن استفسارات المؤلف، ٢/٣/١٩٩٦.

وبشأن التأييد للقوى والتيارات السياسية. فبحسب استطلاعات المركز، وعبر عشرة أشهر خلال فترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، لم يتجاوز التأييد لـ «حماس» نسبة ١٨٪ إلا قليلاً. وفي المقابل، بلغت نسبة التأييد الموازية لحركة «فتح»، وفي الفترة نفسها، أكثر من ٤٠٪ قليلاً.[٤٣]

ولقد رفض رموز «حماس» النسب التي توصل المركز إليها، وفندوها واتهموا المركز بعدم الحيادية،[٤٤] وبأن العينة المختارة غير ممثّلة، وبأن بعض العاملين فيه ميدانياً والذين يقومون بتوجيه الأسئلة إلى الناس وتوجيه النتائج هم من مؤيدي «فتح».[٤٥] كما يمكن أن يضاف هنا أن حقيقة كون «حماس» المعارضة الحادة التي تتربص الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية بمن يُشك في علاقته بأجهزتها العسكرية لا تساعد في خلق أجواء تطمئن المجيبين عن أسئلة الاستطلاعات بحيث يعلنون تأييدهم لـ «حماس»، وذلك بسبب الثقافة الشعبية السائدة المتخوفة من مثل هذه الأسئلة، بينما يمكن إعلان التأييد للسلطة من دون الشعور بالخوف والمخاطرة.

وعليه، وبحسب بعض التحليلات، فإن نتائج الاستفتاءات «قد تكون خادعة، وذلك لأن أولئك الذين لا يرغبون في المشاركة بالانتخابات (مثلاً)، غالباً ما سيكونون بصفوف المعارضة، وبالأخص حماس.»[٤٦]

ويعرض بعض الدراسات المتعاطفة مع «حماس» نتائج بعض الاستبيانات التي أُجريت في قطاع غزة بعد أن تم توقيع اتفاق أوسلو، لتشير إلى نتائج معاكسة، ومن ذلك أن نسبة المعارضين للاتفاق كانت ٦١٪ بينما بلغت نسبة الموافقين ٣١٪، وأن

---

(٤٣) أنظر تقارير ونشرات المركز الشهرية، وكذلك مساهمة مدير المركز، خليل الشقاقي، في ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره، والتي جاءت تحت عنوان «توجهات الناخب الفلسطيني». وانظر أيضاً خلاصات هذه الاستفتاءات، ولفترة زمنية أحدث، في: خليل الشقاقي، «مستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص ٧ ـ ٣٨.

(٤٤) مقابلة شخصية مع إبراهيم غوشة، ٢٦/٤/١٩٩٥.

(٤٥) يقول الدكتور محمود الزهار: «هذا المركز متخصص منذ فترة في إعطاء نسبة ١٨٪ لحركة حماس، وذات المركز قال أيضاً في استطلاع أجراه عشية انتخابات جامعة النجاح إن أقصى ما تستطيع حماس تحصيله هو ٣٢ مقعداً، وجاءت النتيجة ٣٩ مقعداً (نفس نتيجة فتح)، ولهذا فنحن نشكك بمصداقية هذا المركز واستطلاعاته.» «السبيل» الأردنية، ٢٧/٦/١٩٩٥.

(٤٦) Jarbawi, *op.cit.*, p. 15.

نسبة الذين كانوا يعتقدون أن أُطروحات المعارضة واقعية ولها أمل هي ٥٥٪، بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون خلاف ذلك ٢٨٪.[٤٧]

وفي الواقع، ليس هناك حتى الآن استطلاعات رأي تحظى باعتراف شامل بحياديتها. لذا يبقى الحكم على الحجوم الانتخابية ومقدار القوة الشعبية رهن مختلف التقديرات المعتمدة على جملة من العوامل والمؤشرات. ومع أن الانتخابات الفلسطينية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أضعفت منطق تقديرات «حماس» لقوتها الشعبية، وذلك في ضوء المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات، والتي اعتبرها البعض مؤشراً على تأييد أوسلو، فإنه لا يمكن الاستدلال بهذه الانتخابات قطعياً على مقدار الحجوم الانتخابية. فغياب «حماس» عن الانتخابات، معطوفاً عليه رغبة القطاعات الشعبية والجماهيرية الجامحة في ممارسة أي نوع من أنواع الانتخابات السياسية العامة، تعبيراً عن النزوع نحو الحرية والاستقلال، مضافاً إلى ذلك الحملة الإعلامية والدعائية الضخمة لتوعية الناخبين وتشجيعهم على المشاركة (سبعة آلاف معلم ومعلمة في قطاع غزة وحده شاركوا في تلك الحملة)، كل ذلك يجعل من الصعب الركون إلى نتائج هذه الانتخابات لتقدير الحجم الانتخابي لشعبية «حماس».

وإذا كان لا بد من إيراد تقدير بشأن حجم قوة «حماس» شعبياً، فإن هذه الدراسة تذهب إلى اعتماد تقدير يتوسط تقديرات «حماس» ذاتها وتقديرات استطلاعات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. وبلغة الأرقام، فإن ذلك التقدير يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪، وهو خاص بفترة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، أي فترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥؛ إذ ترتفع هذه النسبة خلال المرحلة الأولى من عمر «حماس» (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢). ويمكن تعليل هذا التقدير ودعمه بالاستناد إلى بعض النقاط الخاصة بالتحولات السياسية الفلسطينية وتأثيراتها في المجتمع/الناخبين، وكذلك في بعض العوامل المستجدة في الداخل الفلسطيني، وذات التأثير المباشر في الناخب هناك.

ومن التعليلات الاجتماعية السياسية لاعتماد هذا التقدير (٢٥٪ ـ ٣٠٪)، عوضاً عن تقدير «حماس» الذي تستند فيه إلى نتائج هذه الانتخابات في الشرائح المهنية والطلابية والتجارية (٤٠٪ ـ ٥٠٪)، هو أن تعميم نتائج هذه الانتخابات على مجتمع الناخبين عامة ليس دقيقاً، إذ إن هذا المجتمع يتوسع ليشمل قطاعات عريضة جداً،

---

(٤٧) عاطف عدوان وجواد الدلو، ورقة عمل بعنوان «توجهات الناخب الفلسطيني» مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني»، مصدر سبق ذكره.

تقل مستويات تحصيلها العلمي وثقافتها وتسيسها، وتقِل، بل تنعدم، خبرتها بالممارسة الانتخابية عن مستويات الفئات التي مارست الانتخابات في المؤسسات النقابية والطلابية وغيرها. كما أن «جمهور المؤسسات التي تجري فيها الانتخابات هو جمهور متمرس يصعب التأثير فيه بإيحاءات سلطوية رغم أن ذلك يحدث أحياناً.»[٤٨]

من ناحية أُخرى، يمكن القول إن البرنامج الذي تتنافس في تنفيذه الكتل الانتخابية في هذه المواقع، هو برنامج خدماتي في المقام الأول، وذو علاقة بحسن الأداء الإداري وبالأمانة المالية والمسلكية الخُلُقية ومعاني التفاني في خدمة قطاع محدَّد. وهذه العوامل كلها تقريباً تخدم مرشحي الكتل الإسلامية لتوفر عنصر الانضباطية الإسلامية والالتزام الديني. ولا يقصد بهذا بتاتاً إلغاء التأثيرات السياسية والحزبية، فأثرها موجود ومهم ورئيسي، ويلاحظ وجوده فرزاً سياسياً كتلوياً في الانتخابات لا يؤثر فيه سوى عوامل الانتماء والولاء السياسي. لكن هناك كتلة الوسط الكبيرة وغير المنتمية، والتي تقع خارج إطار المحزبين سياسياً الذين يقدمون الانتماء والولاء الفكري على غيرهما من العوامل، وهذه الكتلة عرضة في مثل هذا النوع من الانتخابات للتأثر إلى حد بعيد بالمؤثرات والعوامل المسلكية لا السياسية المذكورة أعلاه.

أمّا في الانتخابات السياسية العامة، فإن البرنامج الذي يتم التنافس في تنفيذه هو برنامج سياسي في المقام الأول، وجانبه الخدماتي ذو ارتباط وثيق وعضوي بالأصل السياسي ـ وواقعيته. لذلك، فإن تأثيرات عوامل الأداء الإداري والمسلكيات الخُلُقية والسمعة الحسنة تخبو أمام الأسئلة الكبيرة بشأن ماذا سيحقق هذا المرشح فعلاً، وماذا سيحقق ذاك. وعندما يقف الناخب الفلسطيني، حتى الناخب غير المسيس وغير المثقف، ليدلي بصوته الانتخابي، فإنه سيبحث عن إجابة عن ذلك السؤال مرتبطة بالواقع الذي يحياه ويراه، وتحديداً واقع الاحتلال ووجود إسرائيل، وواقع الضعف العربي، وواقع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وسيسمع من مرشحي منظمة التحرير عندئذ جواباً مفاده التفاوض مع إسرائيل للحصول منها على ما يمكن الحصول عليه، وسيسمع من مرشحي «حماس» جواباً يدعوه إلى الجهاد

(٤٨) إياد البرغوثي، «استعراض وتقويم التجارب الانتخابية السابقة في الضفة الغربية»، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني»، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.

والمقاومة، أو يدعوه بلغة أكثر التصاقاً بواقعه المعاش، إلى المزيد من المعاناة أملاً بالتحرير. ولهذا الواقع المعاش جانبه المظلم، وهو تضاؤل الحلم الوطني وما يترتب على ذلك من آثار؛ إذ إنه «مع أفول الهدف العام أمام الجماهير، أو الشعور ببعد تحقيق هذا الهدف، تصبح الأهداف الأنانية، والمصلحة المباشرة للناس هي محركهم الأساسي أثناء العملية الانتخابية أو خارجها، وهذا ما يبدو أنه آخذ بالازدياد في الأرض المحتلة، فيعطي الفرد صوته للجهة التي ستعده بمساعدة ما إن هي فازت.»(٤٩)

ومن غير المعتقد أن ذلك الناخب لا يستجيب لنداءات «حماس» بشأن الجهاد والمقاومة، لكن من غير المعتقد أيضاً أن يعطيها صوته بالمطلق. ولعل الموقف الأدق أن قلبه سيكون مع «حماس» وصوته مع المنظمة أو السلطة. وهذا هو الخلاصة العملية لتقويم مشروعين على الأرض، مشروع مقاومة طويل المدى وشائك المراحل، ومشروع متناهٍ في واقعيته. عندها سيكون الفارق بين المشروعين واسعاً، فكل منهما في واد، وهذا عائد، بحسب تصريح للدكتور محمود الزهار، إلى أن «مشروع حماس سماوي بينما مشروع فتح بشري.»(٥٠) وللإنصاف، فإن هذا الوصف ليس موقفاً رسمياً لـ «حماس»، لأن فيه زعماً ضمنياً فحواه أن «حماس» معصومة، وهذا أمر لا تدّعيه أصلاً، ولأنه يستوجب أيضاً تقبّل قصور «بشرية» الناس عن الوصول إلى «سماوية» «حماس»، وعدم تمكن الآخرين من التشبه بها، الأمر الذي يدفعهم بالتالي إلى الانخراط في المشروع البشري المنافس، وهذا مآل لا ترغب «حماس» فيه بالتأكيد.

من العوامل الأُخرى التي تقلل من نسبة ٤٠٪ ـ ٥٠٪ باتجاه التقدير الذي تقترحه الدراسة (٢٥٪ ـ ٣٠٪)، واقع قيام السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية. فلهذا الواقع، الذي تدعمه وتؤيده إسرائيل والدول العربية المحيطة والأطراف الدولية المؤثرة، أثر كبير في تغيير قناعات الرأي العام، وإن بطريقة غير مباشرة. ويمكن النظر إلى هذا التأثير من عدة زوايا. فمن الزاوية الإعلامية، يعمل إعلام السلطة الفلسطينية والإعلام الإسرائيلي والإعلام العربي المحيط تقريباً، على ترسيخ عملية التسوية وتأييدها وإظهار محاسنها. ويقابل ذلك إعلام معارض ضعيف يكاد لا يصل إلى أعضاء تنظيمات المعارضة أنفسهم. فعلى صعيد الإعلام المرئي،

---

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) مقابلة مع الدكتور محمود الزهار، «الحياة» (لندن)، ١٦/١٢/١٩٩٤.

وهو الأكثر تأثيراً، تحتكر السلطات الرسمية (بما فيها الفلسطينية) وسيلة الإعلام هذه. والأمر نفسه نجده على صعيد الإعلام المسموع، باستثناء محطة إذاعة للأطراف المعارضة هنا أو هناك محدودة التأثير والمدى. كما أن السلطة الفلسطينية تسيطر على توجهات الصحف اليومية الأكثر انتشاراً وتأثيراً في «الداخل». أمّا صحف المعارضة، فليست أكثر من صحف أسبوعية متواضعة الكفاءة ومحدودة التوزيع والتأثير، ومتعثرة الصدور لأسباب ذاتية أو لأسباب ناجمة عن قرارات صادرة عن السلطة الفلسطينية أو إسرائيل.

ومن زاوية أُخرى، هناك السلطة الفلسطينية ذات التأثير المهم في الرأي العام الفلسطيني، وذلك من خلال مواصلتها عملية التسوية بمراحلها الكثيرة والطويلة، وجولات مفاوضاتها التفصيلية التي لا يستطيع المواطن العادي ملاحقتها، لكن في استطاعتها على الرغم من ذلك إشاعة أجواء دائمة من الانتظار والأمل بنهاية ما تحمل حلولاً مختلفة سواء وطنية وسياسية أو حياتية وخدماتية، تمسّه مباشرة. ومع أن هذه الأجواء تثير إحباطاً لأول وهلة، فإنها تدفع الناخب إلى إعطاء مهلة كافية للانتهاء من جميع تعقيدات الوضع الموقت ـ الذي سيطول أعواماً ـ قبل أن يتوصل إلى حكم بشأنها. وفي لحظة الانتخابات، يتمثل إعطاء المهلة في منحه صوته الانتخابي لطالب تلك المهلة، أي لمنظمة التحرير أو للسلطة الفلسطينية ومؤيديها، لا لـ «حماس» التي لا تطلب مثل هذه المهلة أساساً.

ثالثاً: العمل الأهلي والاجتماعي

هناك ارتباط وثيق ولافت للنظر بين فكر «حماس» الاجتماعي وبين رؤاها وممارساتها السياسية. وهذا الارتباط نابع من أن الحركة لم تنشأ ولم تتطور في السياق التقليدي لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها. فقد أمضت الحركة الأم، التي نشأت «حماس» عنها، أعواماً طويلة وهي مستغرِقة كلياً بالقضية الاجتماعية كأولوية أُولى، كما تبين في الفصل الأول الذي تعرض للنشأة التاريخية والجذور. وقد سيطر الاجتماعي/التربوي على السياسي طوال تلك الحقبة التي امتدت من أوائل الستينات إلى أوائل الثمانينات تقريباً، مع بعض الاستثناءات المأخوذة في الاعتبار.

على ذلك، فإن اهتمام «حماس» المتميز بالقضية الاجتماعية ومكوناتها، وعملها على ذلك الصعيد، يعودان أساساً إلى الجذور الأُولى لفكر حركة «الإخوان المسلمين» الاجتماعي/الديني، الذي يكرّس أولوية التغيير الاجتماعي كمرحلة ضرورية لإحداث التغيير السياسي. وقد ألقى هذا الارتباط العضوي بين

الاجتماعي والسياسي بظلاله وآثاره على فكر «حماس» السياسي وممارستها. ومن هنا تجيء ضرورة العرض لهذا الجانب ومحاولة فهمه ودراسته.

لقد أولت «حماس»، خلال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة، اهتماماً كبيراً بالأبعاد الاجتماعية. وتجسد ذلك الاهتمام، بصورة أساسية، في توسيع البنية التحتية للخدمات الاجتماعية الخيرية المعنية بالطبقات الفقيرة، حتى أن «قطاعات عديدة من الشعب الفلسطيني اعتمدت على ما تقدمه حماس من خدمات اجتماعية صحية، تأهيلية، خيرية، الأمر الذي مكّن حماس من الحصول على شعبية واسعة.»[٥١] وقد أصبحت الخدمات الاجتماعية، فيما بعد، من أهم قنوات الاتصال والتأثير الدائم في قطاعات عريضة من الشعب. ومع ذلك، فإن الأدبيات المتعلقة بهذا الشأن نادرة حقاً، وتقتصر على ما ورد في ميثاق «حماس» في هذا الشأن، وعلى الإشارات المتناثرة في بياناتها، إضافة إلى بعض المواد الثانوية الأُخرى.

تفيد مطالعة ميثاق «حماس» وبياناتها بأن نظرية العمل الأهلي والاجتماعي، أسلوباً وهدفاً، قائمة على جزأين أساسيين متداخلين عضوياً: الأول هو أن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تتم بمجتمع محصن، والآخر هو أن تحصين المجتمع على النحو المطلوب لا يتحقق بشكله الأمثل إلا عبر التربية الدينية والالتزام بالإسلام. وحول هذين المعنيين دار خطاب «حماس» الاجتماعي وممارستها على مختلف الصعد المعنية.

نظرياً، يورد الميثاق الخطوط العريضة لهذا الفهم، ويسهب في الحديث عن أهمية تحصين المجتمع وإعداده إعداداً إسلامياً لازماً لخوض المعركة. وهناك مواد منفصلة تحت عناوين تربية الأجيال ودور المرأة المسلمة والتكافل الاجتماعي، وغير ذلك. وتنطلق تلك المواد كافة من قاعدة أساسية هي أن «بناء المجتمع المسلم ضرورة لازمة من ضرورات المعركة والتحرير.» وهذا البناء هو جهد جماعي عام تشارك المرأة فيه إلى جانب الرجل. ف «للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل، فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير. وقد أدرك الأعداء دورها، وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها، وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام، فقد ربحوا المعركة.» وغاية دورها في تربية الأبناء الإعداد «للدور الجهادي الذي ينتظرهم.»[٥٢]

---

(٥١) Jarbawi, *op.cit.*, p. 9.

(٥٢) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

أمّا المجتمع المطلوب بناؤه، فهو المجتمع المتكافل المتعاضد لمواجهة طغيان العدو، فـ «عدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، [فقد] سَلَب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم، وأماكن تجمعهم، فاعتمد تكسير العظام وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، . . . وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب. . وفي مواجهة هذه التصرفات لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى.»[٥٣]

إذاً، إن عملية البناء الاجتماعي على أسس عقدية، بحسب فهم «حماس»، هي عملية ضرورية وموازية لعملية مواجهة الأعداء وللتحرير. وتتكامل هاتان العمليتان ولا تتعارضان: الأولى تحصن المجتمع بالتربية، والأخرى تواجه الاحتلال بالمجتمع المحصَّن.

أ) تحصين المجتمع بالتربية الدينية

يمكن تتبّع التجسيد العملي للرؤية النظرية التي حملها ميثاق «حماس»، على الصعيد الاجتماعي/التربوي، من خلال عدد من المجالات التي عملت «حماس» فيها، أولها المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية. ويتسع هذا المجال ليشمل المساجد ودور تحفيظ القرآن الكريم، ولجان الزكاة، والعيادات الطبية، وجمعيات الإغاثة ورعاية الأيتام، والمدارس وحضانات الأطفال، والأندية الثقافية والرياضية. وقد تكثّف نشاط الإسلاميين في هذا المجال على نحو كبير، سواء قبل الانتفاضة («الإخوان المسلمين»)، أو بعدها («حماس»). وارتكز تمويلها أساساً على التبرعات الشعبية، سواء من داخل الأرض المحتلة، أو من خارجها، وخصوصاً من دول الخليج.

واستطاعت «حماس»، من خلال شبكة الخدمات الاجتماعية التي أقامتها، أن تبقي على تواصلها الساخن مع هموم الفقراء والطبقات الشعبية الكادحة، وأن تؤثر في مسلكياتهم الدينية وتقربهم من مربعاتها، وبالتالي التأثير في خياراتهم وقناعاتهم السياسية. وقد تحقق جزء كبير من هذا الهدف، وذلك بسبب الانضباط الإسلامي

(٥٣) المصدر نفسه.

الخُلُقي لهذه الجمعيات، وحس النزاهة والأمانة الذي اتصفت به خلال قيامها بأنشطتها، وهي حقائق تركت بصماتها المؤثرة في تأييد الناس للقائمين على تلك الجمعيات، وخصوصاً إذا قوبلت بشبيهاتها التابعة لمنظمة التحرير، والتي تهشمت صور عدد كبير منها بسبب المحسوبية وعدم الكفاءة، وأحياناً الفساد الإداري والمالي.(٥٤) وهذا الوضع لاحظه مراقبون وصحافيون من الخارج، وقد نشرت وكالة «رويتر» في هذا الصدد، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، تقريراً لافتاً للنظر تحدثت فيه عن الأنشطة الخيرية الإسلامية، وذلك في سياق تغطيتها حفلاً خيرياً أقامته جمعية الإصلاح الإسلامية في قطاع غزة، وتم فيه جمع تبرعات لمشاريع خيرية تابعة للجمعية تجاوزت المئتي ألف دولار. ووصف التقرير كيف أن كثيرين ممن لا يؤيدون «حماس» يقدمون تبرعاتهم للجمعيات الإسلامية التي لها علاقة غير مباشرة بالحركة. ونقل أقوال بعض المتبرعين، منهم واحد تبرع بثمانية آلاف دولار قال: «أعرف أن كل هذه الجمعيات تتبع حماس، ورغم أني لا أحب حماس (فقد) تبرعت بالمال لهذه المؤسسات الخيرية لأني أثق بأنها توزعها بأمانة»، وآخر قال: «أنا مؤيد لفتح، لكن عندما يتعلق الأمر بالأعمال الخيرية، فلا تكون للسياسة علاقة بذلك، التصدق بجزء من دخلي هو واجب ديني، وأعطي المال لأي شخص أثق بأنه سيستخدمه بأمانة.»(٥٥)

والمجال الثاني، الذي لم تستطع «حماس» الاستمرار فيه بالفاعلية الابتدائية نفسها، هو فرض العدالة والقضاء الاجتماعي اعتماداً على المشروعية الدينية. ويكاد الحديث هنا ينحصر في دور الشيخ أحمد ياسين، وذلك قبل الانتفاضة الفلسطينية وخلالها، وصولاً إلى تاريخ اعتقاله في أيار/مايو ١٩٨٩.

كان الشيخ ياسين في حقبة الثمانينات شخصية ذات حضور ديني واجتماعي بارز في قطاع غزة. وقد ساهمت صفات التفاني في خدمة الناس والعمل على قضاء حوائجهم ومواساتهم والوقوف الدائم إلى جانبهم، في نشوء حالة من الاحترام والتقدير له في معظم الأوساط. ووصلت تلك الحالة ذروتها في السعي إليه للاحتكام في المنازعات، وفض الخلافات، وقبول الحكم الذي يصدر عنه. وعلى سبيل المثال، تحدث تقرير مطوّل لوكالة «فرانس برس» عن أوضاع المحاكم الإسرائيلية المزدحمة وفقدان الفلسطينيين ثقتهم فيها، وعن أثر الاستقالات الجماعية لعناصر الشرطة في

(٥٤) Jarbawi, *op.cit.*, p. 10.

(٥٥) تقرير صحافي لوكالة «رويتر»، ١١/٤/١٩٩٤.

أوضاع العدالة في قطاع غزة، وكيف أن «جميع الجُنح الصغيرة والنزاعات بين الأشخاص والخلافات العقارية والمالية بين سكان غزة تمر الآن بين أيدي قادة 'حماس' الذي يقومون بدور الشرطي والقاضي.» وتابع التقرير الوصف بالقول إن «إشراف الأصوليين المسلمين على العدالة لا يقلق على ما يبدو أنصار منظمة التحرير الذين لا يرون في هذه المهمة الجديدة لـ 'حماس' إلا منظماً للمجتمع الفلسطيني في زمن الاضطرابات. واعتبر الدكتور حيدر عبد الشافي، مدير الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، وهو وجه مرموق في اليسار الوطني، أن حماس كانت في الأيام الأخيرة، فاعلة جداً في توليها زمام العدالة.»[٥٦]

وقاد هذا الوضع إلى بروز نوع من «السلطة الأخلاقية والقيمية» لـ «حماس» في الأرض المحتلة، ولا سيما أن ممارساتها في مضمار القضاء كان بلا مقابل مادي أو غير مادي.[٥٧]

غير أن هذا الدور القضائي، وخصوصاً في قطاع غزة، ضُرب باعتقال الشيخ ياسين؛ إذ لم يتمكن أي من رموز «حماس» الآخرين في القطاع من أن يحل محله. وربما تجوز المجازفة بالقول إن دور الشيخ ياسين في هذا المضمار، وبما صار يمثله من مرجعية شعبية وشبه قانونية مقبولة ومعترف بها من الجميع، كان سبباً من الأسباب غير المباشرة لاعتقاله. فبروز أية مرجعية تحظى بدرجة من الشرعية الشعبية، كالتي وصل الشيخ ياسين إليها، يقلق سلطات الاحتلال ويهدد بقيام إجماع شعبي تحاربه إسرائيل دوماً.

وبرزت ممارسة «حماس» وخطابها الاجتماعي/التربوي أيضاً، وبتركيز شديد، في مجال بث الوعي الديني وتشجيع المسلكيات الإسلامية. وقد وظفت الحركة في سبيل ذلك بياناتها الدورية وغير الدورية في مرحلة الانتفاضة، فتحدثت عن أهمية الالتزام بالشعائر والعبادات، كصوم رمضان والالتزام بالصلوات، ودعت النساء إلى الحشمة والتزام الحجاب، وربطت ذلك على الدوام بالمقاومة ضد الاحتلال، مستلهمة الأمثلة التاريخية التي تحقق فيها النصر للمسلمين بفضل التمسك بالإسلام. وبقيت الدعوات إلى الانضباط والالتزام بالمسلكية الإسلامية ضمن إطار «الدعوة بالمعروف» لا بالإكراه. وليس هناك من شواهد ولا أساس للتّهم

(٥٦) «القدس» المقدسية، ١٦/١١/١٩٨٨.

(٥٧) Ziad Abu Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza* (Bloomington: Indiana University Press, 1994), p. 70.

التي وجِّهت إلى «حماس» بالقول إنها استخدمت القوة لفرض بعض المسلكيات الإسلامية.(٥٨) ولا تعدو تلك التّهم أن تكون توقعات متأثرة بما يتردد عادة من تُهم تحوم حول بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة خارج فلسطين؛ إذ لم تثبّت أية واقعة بالأسماء أو بتحديد المكان والزمان، وإنْ حدثت فهي نادرة وفردية وتعزى إلى بعض المنتسبين إلى جماعات متشددة في فلسطين، وهي جماعات هامشية الوجود والتأثير. لكن يمكن القول إن «حماس» دفعت الأجواء باتجاهات مسلكية معينة، وخصوصاً في قطاع غزة، وهي مسلكيات أصبح تجاوزها في مرحلة الانتفاضة تحديداً مثيراً للاستهجان الشعبي وشذوذاً عن السائد العام.

وتحدثت «حماس» أيضاً عن المعاملات البينية داخل المجتمع، ولا سيما في مرحلة الانتفاضة، فحفلت بياناتها بالتنديد بمظاهر الانحراف والفساد، والحث على الاقتصاد وعدم التبذير، وتحذير التجار من الاحتكار ورفع الأسعار، بل وصل الأمر في أحد بيانات «حماس» إلى تناول مشكلات السير، والحث على الانضباط بقوانين المرور.(٥٩)

والمجال الآخر المهم، الذي حظي باهتمام «حماس» على المستوى الاجتماعي، هو القضية التعليمية. فمن المعروف أن هذه القضية أصيبت بضرر بالغ جراء الإضرابات المتواصلة التي دعت الانتفاضة إليها. وكان موقف «حماس» من موضوع فرض الإضراب الشامل على المدارس يختلف عن موقف القيادة الوطنية الموحدة («قاوم»)؛ ففي الوقت الذي أصرت «قاوم» على مشاركة الطلاب في الإضرابات العامة، وبالتالي إغلاق المدارس إغلاقاً تاماً، دعت «حماس» الطلاب إلى التوجه إلى المدارس أيام الإضرابات العامة، وأعلنت استثناء المؤسسات التعليمية من الإضرابات.(٦٠) وفي مجال التعليم أيضاً، ومعالجة لانقطاع الطلاب عن الذهاب

---

(٥٨) أنظر، على سبيل المثال، التّهم الواردة في: فايز سارة، «الحركة الإسلامية في فلسطين: وحدة الأيديولوجيا وانقسامات السياسة»، «المستقبل العربي»، حزيران/يونيو ١٩٨٩، ص ٤٨ ـ ٦٤.

(٥٩) أنظر، على سبيل المثال، مجموعة البيانات التالية كعينة وردت فيها التوجيهات التربوية/ الاجتماعية التفصيلية، بشأن الكثير من القضايا: البيان الدوري رقم ١٤، نيسان/أبريل ١٩٨٨؛ البيان الدوري رقم ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٨٨؛ البيان الدوري رقم ٣٦، ١٩٨٩/٢/٢٥؛ البيان الدوري رقم ٨٦، ١٩٩٢/٥/٧.

(٦٠) دعت «حماس» في بيانها الدوري رقم ٤٥، ١٩٨٩/٧/٢١، طلاب المدارس إلى التوجه إلى مدارسهم. وحمل البيان عنوان: «إقرأ باسم ربك الذي خلق، العلم والتعلم حق مقدس نحرص عليه ولا فضل لأحد علينا فيه»، خلافاً لما دعا إليه بيان القيادة الوطنية الموحدة، رقم ٤٢، =

إلى مدارسهم فترات طويلة، وبالتالي ضياع أشهر من التعليم، حاولت «حماس» إيجاد بديل عن طريق «التعليم الشعبي في المساجد»، وذلك باعتماد المساجد المحلية بدائل من المدارس في مختلف المناطق، وبإشراف من لجان تعليمية، بحيث يكمل الأساتذة والطلاب المسيرة التعليمية، بمناهجها المدرسية. وقد وُئدت التجربة بعد عام من ولادتها، على الرغم من نجاحها الجزئي، وذلك بسبب مطاردة إسرائيل للفكرة، إذ «قامت السلطات المحتلة بصب جام غضبها على المساجد التي يمارس بها التعليم الشعبي فقامت بإغلاق العديد منها، والإعلان عن اللجان التعليمية بأنها لجان غير قانونية، يسجن كل من يثبت بحقه أن له صلة بها.»[٦١]

خلاصة ما ذكر أعلاه، بحسب فهم «حماس»، هو أن العمل على تحصين المجتمع بالتربية الدينية عبر المجالات التي ذكر بعضها أعلاه، كان من أجل تحقيق صلابة جماعية على مستوى مجتمعي، تجعل المجتمع برمته قادراً على مواجهة الاحتلال، وهي المواجهة التي شكلت الجزء الثاني من نظرية العمل الأهلي والاجتماعي عند «حماس».

ب) مواجهة الاحتلال بتحصين المجتمع

تصب خلاصة عملية التربية والإعداد، كما فهمتها «حماس»، في مصلحة برنامج المواجهة وتغذيه، وذلك عبر تنمية القيم الدينية الدافعة إلى البذل والتضحية والاستشهاد. وتعود أصول هذه العملية، كما أشير في الفصل الأول من الدراسة، إلى فترة طويلة سبقت انطلاق «حماس». وتشير الكتابات المتعاطفة مع «حماس»، بنوع من الاعتزاز، إلى نجاح فترة الإعداد التي سبقت الانتفاضة؛ فقد «أنتجت مسيرة البناء والإعداد التي بدأتها الحركة الإسلامية في فلسطين وقوداً لم يسبق له مثيل في تاريخ شعبنا وقضيتنا، وعدد المعتقلين والجرحى والشهداء من طلاب الكتل الإسلامية وطلاب الجامعة الإسلامية ومدرسيها والعاملين فيها، ومن شباب المساجد وروّادها

= الذي أشار إلى ضرورة إضراب المعلمين والمدارس. وبحسب صحيفة «الجيروزالم بوست» الإسرائيلية (٣١/٧/١٩٨٩)، فإن كثيراً من الفلسطينيين تجاهل منشور القيادة الموحدة لسببين: الرغبة الجامحة عند الأهالي؛ ونداءات «حماس» بالحفاظ على فتح المدارس حماية للحق المقدس في التعليم.

(٦١) عماد عبد الرحمن، «التعليم الشعبي في ظل الانتفاضة»، «صوت الحق والحرية»، القدس، ٢٩/٦/١٩٩٠. وانظر أيضاً مجلة «فلسطين المسلمة» (لندن)، عدد تموز/يوليو ١٩٨٩.

وأئمتها وأشبالها خير دليل على أن انطلاقة الانتفاضة كانت بهذا الإعداد وبهذا البناء. ومنظمة التحرير موجودة منذ أكثر من ربع قرن، فلماذا لم تحدث انتفاضة بهذا الزخم النوعي والزماني من قبل؟»(٦٢)

لقد مزجت «حماس» بين الخطاب الاجتماعي/التربوي الإسلامي والخطاب الوطني المقاومي، ووظفت كلاً من الخطابين في خدمة الآخر. فمن جهة، أصبح الالتزام المسلكي الإسلامي طريقاً لخدمة الأهداف الوطنية في المقاومة والتحرير، ومن جهة أُخرى أصبح الانخراط في جهد الانتفاضة والمقاومة التزاماً مسلكياً دينياً. ومن خلال المنظور الذي ولّده هذا المزج، تعاملت «حماس» مع عدد من القضايا المهمة ذات الصلة بمواجهة الاحتلال، أهمها قضية العملاء؛ فهؤلاء حوربوا، وصدر الحكم بقتل كثير منهم، وذلك على أساسين، وطني وديني، وكان يُستثنى من العقاب أولئك العملاء الذين كانوا يكشفون عن هويتهم ويعلنون توبتهم.(٦٣)

واستخدمت «حماس» هذا المزج ذاته في محاربة ظواهر أُخرى، مثل الاحتكار (الذي يمس الوطني وبالتالي الديني)، وانتهاك حرمة رمضان (الذي يمس الديني وبالتالي الوطني). وحرّمت في الاتجاه نفسه الاتجار بـ «بضائع العدو» التي يوجد بديل وطني منها، وذلك دعماً للاقتصاد الوطني، سواء أكانت تلك البضائع مصنوعات أم منتوجات زراعية.(٦٤)

ج) دور المساجد والمؤسسات الإسلامية

اعتمدت «حماس» على المساجد والمؤسسات الخيرية الإسلامية في ترجمة خطابها الاجتماعي إلى واقع ملموس. وساهمت بإخراجها المئات من مساجد الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن عشرات الجمعيات والمؤسسات الإسلامية الأُخرى، من دوائر السيطرة المباشرة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي والأوقاف الأردنية، ولاحقاً سيطرة

(٦٢) جهاد صالح، «حماس ـ حركة المقاومة الإسلامية ـ نظرات في الفكر والممارسة» (الكويت: مكتبة المنار، ١٩٨٩)، ص ٧٣.

(٦٣) مقابلة مطولة بشأن موضوع العملاء أجراها عبد الجواد صالح مع الشيخ أحمد ياسين في سجنه، «الشرق الأوسط» (لندن)، ٩/١٠/١٩٩٣؛ «النهار» المقدسية، ١٤/١٠/١٩٩٣.

(٦٤) أنظر، على سبيل المثال، البيان الدوري رقم ٢٢، حزيران/يونيو ١٩٨٨؛ البيان الدوري رقم ٣٥، ٣٠/١/١٩٨٩؛ البيان الدوري رقم ٦٠، ١/٧/١٩٩٠.

السلطة الفلسطينية،[٦٥] في ترسيخ جوانب مهمة لمجتمع مدني فلسطيني، مستقلة بقدر الإمكان عن سيطرة المؤسسة الرسمية. وشكل استقلال المؤسسات الإسلامية ذات العلاقة المباشرة أو العلاقة غير المباشرة بـ «حماس» هاجساً كبيراً عند الحركة، التي اجتهدت في المحافظة على تلك المكتسبات، حتى أنها اعتبرت الاعتداء عليها في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية بمثابة تجاوز لخط أحمر لا يُسكت عنه. وقد جاء في بيان أصدرته «حماس» تنديداً بقرارات للسلطة الفلسطينية تقضي بإغلاق المساجد بعد الصلوات والحد من مختلف أنشطتها، «أن جوامعنا الصامدة هي القلاع التي كانت على الدوام محصن الثورات ضد كل أنواع الاحتلال منذ مطلع هذا القرن، وهي إحدى أهم ركائز استقلال مجتمعنا الفلسطيني المدني وانفصاله عن أي احتلال أو طغيان، وإن الحفاظ على وضع الجوامع الحر والمستقل، هو خط أحمر لا يمكن أن يتسامح فيه شعبنا.»[٦٦]

وفي الاتجاه نفسه يقول الشيخ أحمد ياسين، مجيباً عن سؤال بشأن الموقف الذي يراه في حال قيام سلطة الحكم الذاتي بوضع اليد على المؤسسات الإسلامية والمساجد والمكتبات الإسلامية: «نحن رفضنا الحكم الذاتي بطرق غير عنيفة حضارية، إذاً في هذه الحالة سنكون معارضة ومن حقها أن تمتلك مؤسساتها الخاصة، ولا يصح أن يعتدى عليها، وفي حالة الاعتداء أرى أن لا يتم ذلك بسهولة، ويجب مقاومته مقاومة عنيفة.»[٦٧] غير أن الواقع العملي على الأرض أثبت أن «حماس»، وعلى الرغم من الأهمية الفائقة التي أولتها لبنيتها الاجتماعية، قد تحملت تجاوز السلطة الفلسطينية للخط الأحمر ـ الاجتماعي، ولم ترد عليه بعنفٍ، ولا سيما أن السلطة حاصرت البنية الاجتماعية لـ «حماس» وصادرت مكونات أساسية منها، ووضعت اليد عليها.

يبقى في ختام هذه القراءة نقطتان تجدر الإشارة إليهما. الأُولى هي أن فكر

(٦٥) تغير هذا الوضع المستقل للمساجد في آذار/مارس ١٩٩٦، حين وضعت السلطة الفلسطينية يدها على جميع المساجد التي تسيطر «حماس» عليها وجعلتها تابعة لإدارة الأوقاف في السلطة، وذلك ضمن الحملة المنظمة ضد البنية التحتية لـ «حماس» في إثر سلسلة الهجمات والتفجيرات التي وقعت في القدس وتل أبيب في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦.

(٦٦) بيان لـ «حماس» بعنوان «استقلال المساجد ركيزة مجتمعنا المدني وهو خط أحمر لا يتسامح فيه شعبنا»، ١٩٩٤/٦/٧.

(٦٧) رسائل الشيخ أحمد ياسين من السجن، مصدر سبق ذكره.

«حماس» وممارستها الاجتماعيين تطورا في جلّهما في ظل الانتفاضة الفلسطينية، وبهذا، فإن انعكاسات الوضع الفلسطيني - الانتفاضي، والروح العالية للمقاومة آنذاك، عكست نفسها على الخطاب والممارسة، وتبادلت معهما التأثر والتأثير في تلك المرحلة. أمّا بعد انتهاء مرحلة الانتفاضة، فلم تبرز حتى الآن ملامح جديدة لتطورات في ذلك الفكر تعكس مضي مرحلة وبروز مرحلة أُخرى جديدة، متغيرها الأساسي وجود سلطة فلسطينية ما على أجزاء من الأرض المحتلة، وما يعكسه ذلك من أجواء جديدة، قد تدفع بالمجتمع الفلسطيني إلى مقادير من التراخي، بتأثيرات معاهدات السلام والإنهاء القسري لمرحلة المقاومة. هذا التراخي، المحتمل، سيولّد أجواء اجتماعية جديدة ربما تكون أقرب إلى الأجواء العربية السائدة في المنطقة، حيث يُغيّب، أو يخفت الشعور بالتهديد الخارجي (هنا التهديد الإسرائيلي). وهذه الأجواء تحتاج إلى إعمال فكر ومواجهة لكيفية التعامل معها، وهي أجواء قد لا تصلح معها كثيراً نظريات مرحلة الانتفاضة ذات الروحية العالية.

والنقطة الأُخرى مرتبطة بالسلطة الفلسطينية مباشرة، وتنعكس على «حماس» بصورة غير مباشرة، وتتمثل في خيبة الأمل الفلسطيني التي قد تنتج (أو ربما تتضاعف) إن استمر نهج السلطة الذي ظهر في العامين الأولين من عمرها[٦٨] النهجَ المعتمد في الأعوام المقبلة على الصعيد الاجتماعي؛ حيث مصادرة بنى المجتمع المدني وعسكرة الأجواء والسير حثيثاً لتأسيس حالة عربية تقليدية، تشكل «الدولة» بسطوتها على المجتمع الصورة الأبرز والأكثر طغياناً. بالتأكيد لم تكن هذه النهاية حلماً فلسطينياً تأسس على تطلعات فرادة التجربة الفلسطينية، وكفاءة شعب أعطاه التشرد واللجوء مؤهلات إضافية لطرح تجربة جديدة في المنطقة، واقعاً وممارسة لا شعاراً فحسب.

والأمر الباعث على القلق في حدود تجربة السلطة الفلسطينية مع حقوق الإنسان عموماً، والسير على نهج التجربة العربية التقليدية، هو غض الرأي العام العالمي المؤثر طرفه عن أية ممارسات وانتهاكات، بدعوى إتاحة الفرصة والوقت كي يحقق اتفاق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل النجاح، وهو سياسة معناها إعطاء السلطة

(٦٨) ليس من الصعوبة هنا إثبات السجل السلبي لأداء السلطة الفلسطينية في تعاملها مع مواطنيها خلال العامين الأولين من عمرها؛ فهو حافل بتقارير لمنظمات حقوق الإنسان، سواء المنظمات الفلسطينية، والتي اعتُقل مديروها، أو المنظمات الإسرائيلية، أو المنظمات العالمية، كمنظمة العفو الدولية.

الفلسطينية ضوءاً أخضر كي تفعل ما تشاء من دون خشية محاسبة إعلامية وسياسية خارجية ضاغطة، وهو الأمر الذي ميّز العامين الأولين من عمر تلك السلطة.

رابعاً: العمل العسكري

احتل العمل العسكري موقعاً مركزياً في فكر «حماس» وممارستها واستراتيجيتها، وخصوصاً في مرحلة لاحقة من عمرها، وتحديداً عند تأسيسها جناحها العسكري، كتائب الشهيد عز الدين القسّام، سنة ١٩٩٢. وشكل هذا العمل، بالنسبة إلى الحركة مصدراً مهماً من مصادر الشعبية الجماهيرية من ناحية، ومصدراً أساسياً للشرعية السياسية من ناحية أُخرى. كما شكل نقطة التماس الأكثر حساسية وخلافية مع السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا في أواسط سنة ١٩٩٤.

يأتي الاهتمام بالعمل العسكري وممارسته ترجمة طبيعية لرؤية الحركة لأسلوب وأدوات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي الرؤية التي نص الميثاق عليها، واعتبرت الجهاد المسلح و«القوة» الأسلوب الأساسي في تحرير فلسطين؛ إذ «لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أمّا المبادرات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت»، فـ «يوم يغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم، وفي مواجهة اغتصاب اليهود فلسطين لا بد من رفع راية الجهاد.»[٦٩]

إن هدف العمل العسكري بالنسبة إلى «حماس» هو تحرير فلسطين، وأي عمل سياسي هو رديف ومكمل للعمل العسكري. وقد حددت «حماس» العلاقة بين السياسي والعسكري، وبصورة غير مباشرة، على النحو التالي: «العمل السياسي في منظورنا هو إحدى وسائل الجهاد ضد العدو الصهيوني، ويهدف في مفهومنا إلى تقوية جهاد وصمود شعبنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني وحشد طاقات شعبنا وأمتنا لنصرة قضيتنا.»[٧٠] بهذا، فإن السياسة عند «حماس» استكمال للعمل العسكري بوسائل أُخرى، لأن العمل العسكري «استراتيجية ثابتة والتغيير هو في الأدوات والتوقيت.»[٧١]

قبل انطلاق «حماس» في أواخر سنة ١٩٨٧، كان بعض الخلايا العسكرية

---

(٦٩) «ميثاق حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٧٠) «المذكرة التعريفية»، مصدر سبق ذكره.

(٧١) مقابلة مع الدكتور موسى أبو مرزوق، مجلة «فلسطين المسلمة»، عدد حزيران/يونيو ١٩٩٤.

الإسلامية المتفرقة ذات الارتباط بـ «الإخوان المسلمين» قد تم تأليفه، وذلك في موازاة سرايا «الجهاد الإسلامي»، وإن كانت أقل من تلك السرايا أهمية وفعالية. وظل صوتها خافتاً طوال فترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧، وذلك خوفاً من أن تُربط، في حال انكشافها، بالجسم الرئيسي للحركة، فيؤدي ذلك إلى تهديد مؤسسات الحركة الإسلامية العلنية وشبه الرسمية.(٧٢)

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، سيطر العمل الشعبي على أساليب مواجهة الاحتلال. وفي الأعوام الثلاثة الأُولى تقريباً من الانتفاضة، كانت التظاهرات والمواجهات وقذف الحجارة وإغلاق الشوارع وحرق الإطارات هي الوسائل المهمة. ووصلت الانتفاضة آنذاك إلى أوج عطائها، وذلك بسبب نجاحها المتواصل في إقحام جماهير الناس العاديين في المواجهات والفعاليات اليومية. وبعد تلك الفترة، وبالتوازي مع بدء خفوت المشاركة الشعبية في الانتفاضة لأسباب كثيرة، تصاعد استخدام الأسلحة النارية من قِبل الفصائل والتنظيمات. وكانت «حماس» قد بدأت في تلك الأثناء تنفيذ بعض العمليات العسكرية المتفرقة، مستخدمة الأسلحة النارية.(٧٣)

وكانت النقلة المهمة والرئيسية في عمل «حماس» العسكري تأسيس كتائب عز الدين القسّام في أوائل سنة ١٩٩٢، حيث قامت تلك الكتائب بسلسلة من العمليات العسكرية توّجت في مرحلتها الأُولى باختطاف جندي حرس الحدود الإسرائيلي، نسيم توليدانو، وقتله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وفي مرحلة لاحقة، وتحديداً في سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤، تصاعد النشاط العسكري لتلك الكتائب وأخذ منحى أكثر عنفاً وضراوة، تجسد بصورة خاصة في تنفيذ سلسلة من العمليات الانتحارية في قلب الكيان الإسرائيلي ضد حافلات جنود ومستوطنين، وسقط جراءها عشرات القتلى

---

(٧٢) أنظر: أعلاه الفصل الأول، البند أولاً: «الجذور التاريخية».

(٧٣) بشأن العمليات العسكرية التي نفذتها «حماس» في هذه المرحلة، وفي مرحلة ما قبل الانتفاضة بأسماء مختلفة، مثل «مجاهدو فلسطين»، أو من دون أسماء، أنظر: غسان دوعر، «أُسود حماس» (لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٣). وقد كانت هذه العمليات في هذه المرحلة خروجاً على المنهج العام للانتفاضة وذات تأثير هامشي. لكنْ عمليتين منهما كانتا ذواتا أثر مهم ورئيسي، وفيهما قدر كبير من التحدي لكبرياء الأمن الإسرائيلي، وهما اختطاف الجندي الإسرائيلي آفي ساسبورتس في شباط/ فبراير ١٩٨٩ من داخل «الخط الأخضر»، أي في العمق الإسرائيلي، واختطاف الجندي إيلان سعدون بعد أقل من ثلاثة أشهر من العملية الأُولى، أي في أيار/ مايو من العام نفسه. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العمليتين وقتلت الجنديين.

الإسرائيليين. ثم توجت تلك العمليات العسكرية مرة أُخرى بسلسلة عمليات تفجير حافلات في القدس وعسقلان وتل أبيب في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، أي بعد الانتخابات الفلسطينية، وهي السلسلة التي قادت إلى تجميد بدء مفاوضات المرحلة النهائية، وأربكت الوضع الداخلي الانتخابي الإسرائيلي، إذ أضعفت احتمالات فوز حزب العمل، برئاسة شمعون بيرس، في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٦ اللاحقة.

بعد أن تم توقيع اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» في أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وبعد قيام السلطة الفلسطينية في المنطقتين المعنيتين بالاتفاق، واجه عمل «حماس» العسكري مأزقاً حقيقياً. فقد كانت منطقة قطاع غزة أحد الميادين الرئيسية لكتائب القسّام، سواء من حيث الإعداد والتنظيم أو من حيث كون القطاع قاعدة انطلاق لتحقيق أهدافها. وتضمن اتفاق أوسلو تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية أية عمليات عسكرية تُشن ضد أهداف إسرائيلية انطلاقاً من الأراضي التي تخضع لإشرافها الإداري. وبالتالي، صارت العمليات العسكرية ضد إسرائيل سبباً جوهرياً في إضافة توتر جديد إلى العلاقة بين «حماس» ومنظمة التحرير بشكلها الجديد، السلطة الفلسطينية، في غزة وأريحا. ووقفت «حماس» أمام خيارين كلاهما صعب: إمّا الاستمرار في العمل العسكري ضد الأهداف الإسرائيلية والمخاطرة بما يجره ذلك من احتمالات صدام دموية مع السلطة الفلسطينية، وإمّا تجميد العمل العسكري وتفادي الحرب الأهلية، مع ما يجره ذلك من فقدان «حماس» لتميزها العملي على أرض الواقع ومخاطر تسييس الحركة وتدجينها.

على الصعيد الدولي، وُصف أغلب عمل «حماس» العسكري بالإرهاب، وذلك خضوعاً للموقف الأميركي الذي ردد تجاه «حماس» المقولات الإسرائيلية نفسها. وهي حقيقة أثّرت في «حماس» إقليمياً، إذ إن بعض الدول تخوف من الذهاب بعيداً في علاقته واتصالاته بـ «حماس» خشية الإدانة الأميركية. ولم تتمكن دول أُخرى من مجابهة الضغوطات المطالبة بإدانة عمليات «حماس» العسكرية بصورة صريحة أو غير صريحة.(٧٤)

---

(٧٤) بالتدريج، تصاعدت الإدانات غير الصريحة والخجولة من قِبل الدول العربية والإسلامية لعمليات «حماس» العسكرية. فمنذ أواخر سنة ١٩٩٤ ولهجة الإدانة تزداد حدة حتى وصلت ذروتها في الإدانة الصريحة والمباشرة والقوية عقب سلسلة تفجيرات ما بعد الانتخابات الفلسطينية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، حيث أن معظم دول المنطقة، ما عدا سورية ولبنان والسودان وإيران، أدان تلك العمليات بدرجات متفاوتة.

السياسات والاتجاهات العامة لعمل «حماس» المسلح

بمتابعة خطاب «حماس» السياسي، المرتبط بالمجال العسكري، وخصوصاً عبر بيانات الحركة نفسها أو عبر جناحها العسكري أو تصريحات رموزها، يمكن رصد مجموعة السياسات والاتجاهات العامة الآتية:

أولاً: حصر العمل المسلح داخل الأرض المحتلة، وإعلان التزام عدم القيام بأي عمل عسكري ضد أهداف إسرائيلية في الخارج. وقد حاولت «حماس» بذلك، وكما أشير في فصل سابق، تفادي تجربة بعض فصائل منظمة التحرير، وتفادي تصنيف الحركة بالإرهاب. وبذلك ظل العمل العسكري، تنفيذاً وقيادة وتوجيهاً، قائماً في الأرض المحتلة، وبالتالي يسجِّل ل «حماس» قدرتها على إدارة هذا العمل تحت الاحتلال، وضبطها له بحيث لا يتعدى الأرض المحتلة.

ثانياً: التزام توجيه العمليات المسلحة ضد أهداف عسكرية مشروعة، وعدم استهداف المدنيين. وقد أعلنت الحركة هذا الالتزام أكثر من مرة،[٧٥] ولم تخرقه كسياسة متبعة إلا في العامين السابع والثامن من عمرها، وذلك بعد مجزرة الخليل تحديداً، واتباعاً لأسلوب المعاملة بالمثل.[٧٦] وعرضت الحركة على إسرائيل بعد ذلك الموافقة على «هدنة» متبادلة، يتم من خلالها إخراج المدنيين من ساحة الصراع، بحيث تستثني «حماس» المدنيين الإسرائيليين في عملياتها، في مقابل توقف إسرائيل عن قتل المدنيين الفلسطينيين.[٧٧] وفي هذا السياق، اعتبرت «حماس» المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة أهدافاً عسكرية، وذلك لكونهم مسلحين أولاً، وبسبب اعتداءاتهم المتواصلة على المواطنين الفلسطينيين ثانياً. وقد اضطرت الحركة في أوقات لاحقة، وفي محاولة لامتصاص التنديد العالمي الواسع بعمليات التفجير، إلى التعبير عن «الأسف لمقتل بعض الأبرياء خلال تنفيذ العمليات، وهو الأمر الذي يعلم كل من له دراية بالمقاومة الشعبية أنه غير ممكن تجنبه تماماً.»[٧٨]

---

(٧٥) أنظر، على سبيل المثال، البيان الذي تضمن مبادرة مكتب «حماس» السياسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) بيان ل «كتائب القسّام» بعنوان «بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسّام/ وحدة الدفاع عن المدنيين الفلسطينيين»، ١٧/ ٥/ ١٩٩٤.

(٧٨) أنظر: «مذكرة صادرة عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول التطورات =

واستطاعت «حماس»، وقبل أن تخرق سياساتها بعدم استهداف المدنيين، إحراج إسرائيل أمنياً وسياسياً وإعلامياً، وذلك بالتزامها الأهداف العسكرية والعمل داخل الأرض المحتلة فقط. وفي هذا الإطار، يلفت بعض الآراء اهتماماً كبيراً، ومنه ما يورده رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، الجنرال شلومو غازيت، تعليقاً على عمليات «حماس»، حين يقول: «نواجه في الآونة الأخيرة عمليات تتلخص سياستها في التركيز أكثر فأكثر على الجنود ورجال الأمن، وهذه تغيرات في التوجهات تُترتب عليها نتيجتان: الأُولى، أنها تسلب منا المبررات الخُلُقية بشأن الطابع غير الإنساني للعنف الفلسطيني الذي يوجَّه إلى المدنيين الأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ. وعلى مستوى الصراع الإعلامي الدولي، لا يرفض أحد انتفاضة شعب يرزح تحت الاحتلال العسكري منذ ٤٥ عاماً، عندما يخوض هذا الشعب صراعاً ضد جنود الاحتلال. أمّا النتيجة الثانية فهي نجاح العمليات التي تقوم خلايا رجال المنظمات بها بتوجيه ضربة قاسية لكبرياء الجيش الإسرائيلي ولصورته التي لا تهزم ولقوة ردعه. وإذا استمرت هذه التوجهات، فلا ريب في أنها قد تؤدي إلى زيادة جرأة خلايا العنف وتماديها، وقد تشجع شبان فلسطينيين آخرين على الانضمام إلى صفوف هذه الخلايا.»(٧٩)

ثالثاً: قيام «حماس» بربط الضربات الموجعة التي وجهتها إلى أهداف إسرائيلية وأثارت بها اهتماماً عالمياً، وتنديداً عالمياً أيضاً، بشتى المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. إذ كانت تعلن أن عملياتها المحددة هي للانتقام والثأر لشهداء تلك المجازر. فعلى سبيل المثال، قامت «حماس» بعمليات مسلحة بعد مجزرة عيون قارة، التي استشهد فيها سبعة عمال فلسطينيين (٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠)، وبعد مجزرة الأقصى التي استشهد فيها ما يقارب عشرين فلسطينياً، وبعد مجزرة الخليل التي أشير إليها سابقاً، وأخيراً بعد استشهاد قائد خلايا كتائب القسّام العسكرية، يحيى عياش. وبهذه السياسة، حاولت «حماس» الحفاظ على مبررات يمكن أن تكون مفهومة لدى الآخرين لاستمرار العمل المسلح أطول فترة ممكنة، ولا سيما بعد قيام السلطة الفلسطينية.

= الأخيرة»، ١٩٩٦/٣/١٢، وذلك بعد ردات الفعل الإسرائيلية والفلسطينية والدولية على سلسلة التفجيرات التي استهدفت حافلات ركاب في القدس وعسقلان وتل أبيب في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦.

(٧٩) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٩٣/٨/١٢.

كما أن «حماس» استثمرت أجواء الغضب والمرارة الشعبية التي كانت تتولد عقب تلك الاعتداءات الإسرائيلية. وتبرز هنا كشواهد بيّنة مجزرةُ الخليل وسلسلة العمليات التي أعقبتها. وكانت «حماس» تحاول أيضاً، وبهدف الإبقاء على التأييد الجماهيري لعملها المسلح، أن تضع لعملياتها العسكرية أهدافاً قصيرة المدى ومفهومة، كإطلاق المعتقلين، الذي هو مطلب جماهيري واسع.[80] لكن على الرغم من محاولات «حماس» ربط العمليات العسكرية بأهداف قصيرة المدى، فإن الصورة العامة لعملها العسكري ظلّت غامضة بالنسبة إلى الإعلام العالمي، ومرتبطة أكثر باللاواقعية التي اتُّهمت «حماس» بها كغيرها من الحركات الإسلامية.

رابعاً: على الرغم من مركزية العمل العسكري المسلح وأهميته عند «حماس»، فإنه خاضع للأوضاع المحيطة. فمع تفاقم التوتر مع السلطة الفلسطينية، وتحديداً في العام الثامن من عمر الحركة، واحتمال نشوب حرب أهلية وصدام دموي بين «حماس» والسلطة بحسب بعض الاتجاهات، وخصوصاً في ضوء التراجع النسبي في التأييد الشعبي للعمليات المسلحة بسبب سياسة إسرائيل في إغلاق قطاع غزة عقب كل عملية، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم في إسرائيل، بسبب ذلك كله، أصبحت «حماس» تفكر جدياً في إعادة تقويم العمل المسلح، وتجميد العمليات العسكرية في مناطق السلطة الفلسطينية، وحتى التوقف عن الانطلاق من تلك المناطق.[81]

خامساً: دافعت الحركة بعنف عن حقها في المقاومة المسلحة. وحاولت أن تجابه حملات إعلامية إسرائيلية وأميركية واسعة هدفت إلى لصق صفة الإرهاب بالحركة، لكنها لم تستطع، على الرغم مما أصدرته من تأكيدات تشدد فيها على أن مقاومة الاحتلال بالكفاح المسلح حق تكفله جميع الشرائع الأرضية والسماوية، وعلى الرغم من إرسالها رسائل مباشرة إلى الولايات المتحدة، تشرح فيها سياسة الحركة

---

(٨٠) أنظر، على سبيل المثال، تصريح سفيان أبو زايدة، أحد مسؤولي «فتح» في قطاع غزة، للإذاعة الإسرائيلية يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٩٤، تعقيباً على عملية خطف «حماس» لجندي إسرائيلي، قال فيه: «إن الشارع الفلسطيني مع مطالب الحاجزين، ومع إطلاق سراح المعتقلين (الخمسة آلاف).» كما نقلت ذلك وكالة «قدس برس» في تقرير بثته في اليوم نفسه نقلاً عن الإذاعة المذكورة.

(٨١) هناك مجموعة من التصريحات لرموز «حماس» تصب في هذا الاتجاه، أنظر آخرها تصريح غازي حمد، من «حماس» في غزة الذي صدر بعد الانتخابات الفلسطينية، إذ يقول: «الغالبية في الحركة مع وقف العمليات العسكرية مؤقتاً.»، «الحياة» (لندن)، ٣١/١/١٩٩٦.

إزاء هذه الموضوعة بوضوح وتفصيل.(٨٢)

ما من شك في أن تسارع الأحداث، وخصوصاً عقب عمليات «حماس» العسكرية في مرحلة ما بعد الانتخابات الفلسطينية، والتنديد الدولي بها، وبالتالي التضييق على الحركة، قد جرّ، ربما، إلى بروز قناعات جديدة أُخرى لدى «حماس» بضرورة تجميد العمل العسكري. والخطر الأكبر الذي بات يحيق بالحركة وبعملها العسكري هو احتمال توقف التأييد الجماهيري لهذا العمل، وذلك في ضوء حملات العقاب الجماعي القاسية التي نفذتها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني بعد تلك العمليات. وإذا كانت «حماس» قد عاندت جميع الأطراف التي طالبتها بوقف العمل العسكري ولم تستجب لهذه المطالبة، فإن انخفاض جماهيرية هذا العمل هو وحده الذي يمكن أن يلوي ذراع «حماس» ويدفعها إلى تجميد مثل هذا العمل، وهذا ما ستكشف تطورات الأحداث عنه في المرحلة المقبلة.

---

(٨٢) أنظر رسالة «حماس» إلى الرئيس الأميركي كلنتون، على شكل بيان بعنوان «رسالة مفتوحة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى السيد بيل كلنتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية»، ٢٦/١٠/١٩٩٤. وانظر أيضاً مذكرتها التي أرسلتها إلى قمة شرم الشيخ التي عُقدت عقب عمليات «حماس» العسكرية، وبعد الانتخابات الفلسطينية، وذلك في ١٣/٣/١٩٩٦، في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٥.

الفَصْل السّادس
الخُلاصَة

تناولت هذه الدراسة بالتفصيل جوانب نشوء الفكر السياسي وتطوره عند حركة المقاومة الإسلامية («حماس»)، ورصدت ما تم في أواخر سنة ١٩٨٧، أي مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية، من نقلة نوعية كبيرة في فكر الإسلاميين الفلسطينيين الذين كيّفوا أنفسهم منذ الأيام الأُولى للانتفاضة، وأعادوا تشكيل وجودهم السياسي من تنظيم اجتماعي ـ تربوي ـ دعوي (جسمه الرئيسي حركة «الإخوان المسلمين»)، إلى تنظيم سياسي ـ عسكري ـ مقاوم للاحتلال الإسرائيلي (جسمه الرئيسي حركة «حماس»).

ثم لاحقت الدراسة مراحل نمو «حماس» وتطورها سياسياً وفكرياً، وعرضت لأهم المفاهيم والرؤى التي تبنتها الحركة ولممارستها السياسية على أرض الواقع، وكيف أثّرت وتأثّرت بالأحداث السياسية التي واكبتها حتى أواخر سنة ١٩٩٥، وصولاً إلى الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وهي الفترة التي شملتها هذه الدراسة.

ويمكن، في ختام هذه الدراسة، الإشارة إلى عدد من الخلاصات الموجزة التي تندرج تحت عناوين ثلاثة:

- «حماس» على المستوى النظري.
- «حماس» على المستوى العملي.
- المستقبل.

أولاً: «حماس» على المستوى النظري

يمكن على هذا المستوى رصد عدد من السمات الأساسية والعامة التي رافقت نشوء الحركة وتطورها، وأثّرت، ولا تزال تؤثّر في قراءة فكرها وممارستها السياسية. وقد نشأ بعض تلك السمات أساساً بفعل الوضع الخاص والمحلي الذي أُسست «حماس» فيه، أي كونها انطلقت داخل الأرض المحتلة، وتحت الاحتلال العسكري

الإسرائيلي. ونشأ بعضها الآخر متأثراً بالوضع الإقليمي والدولي ذي العلاقة بالقضية الفلسطينية ومجرياتها.

إن حقيقة كون الحركة أُسست وأُطلقت، قيادة وتنظيماً، في الأرض المحتلة قادت إلى اصطباغ «حماس» بسمات مميزة على صعيد بناء الفكر السياسي، منها ندرة التنظير السياسي وعدم تشعب الخبرة في الفكر والتجربة السياسية. وهذا يعود إلى زخم الانخراط والاستغراق في الانتفاضة الفلسطينية التي ترافق نشوء «حماس» مع انطلاقها؛ إذ كانت الانتفاضة وفعالياتها البرنامج الأوّلي والأساسي لـ «حماس». وحيث أن الحركة بقيادتها وجسمها منخرطة في هذا البرنامج الأحادي، فإن «الإنتاج» الفكري السياسي المرافق لذلك البرنامج ظل محدوداً. ويضاف إلى ذلك عدمِ وجود جسم رديف حقيقي للحركة في «الخارج»، ولا سيما في الأعوام الثلاثة الأولى من عمر الحركة، يمدها بالتنظيرات السياسية المطلوبة، ويبني فكراً وثقافة سياسية موازية للانتشار الحزبي والانتفاضي وللامتداد الجماهيري. والأمر الآخر الذي ساهم في عدم تنامي البناء في التجربة السياسية، هو حملات الاعتقال المستمرة والمتواصلة التي طاولت الصفوف القيادية الأولى في «حماس»، وأجبرت الحركة في كل مرة على تقديم قيادات جديدة من الصفين الثاني والثالث، وحتى من الصفين الرابع والخامس في بعض الأحيان، لتولي زمام الأمور. ولم يكن هذا ليوفر أية أجواء تتراكم فيها تجربة القيادات السياسية، وتؤهلها بالتالي لترجمة تلك التجربة فكراً وسياسة.

بمقارنة هذا الوضع بحال منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف توضيح هذه النقطة، يمكن رؤية الاستمرارية القيادية وثبات الأجهزة والمؤسسات في حالة المنظمة في «الخارج»، وهو الأمر الذي مكّنها من مراكمة خبرة وتجربة سياسية متصلة. وحتى بالمقارنة بسائر الفصائل الفلسطينية ذات الوجود الرئيسي خارج الأرض المحتلة، نجد أن حجم التنظير السياسي عند «حماس» ظل محدوداً. وقد يُحسب هذا الأمر أنه في مصلحة «حماس» وقد يحسب أنه في غير مصلحتها. فهو يشير من ناحية إلى استغراق الحركة في العمل المباشر واستثمار الوقت في الإنجاز الفعلي لا التنظير، ويمكن من ناحية أُخرى القول إن ذلك أدى إلى تعليق التنظير، وعدم الاهتمام بصوغ معالجات لقضايا ملحة عديدة، مثل قضايا ترجمة الاستراتيجيات العامة إلى تكتيكات مرحلية، أو الربط بين الآمال والطموحات والواقع، وغير ذلك على صعيد السياسة. أمّا على صعيد الاجتماع، فقد ظلّت قضايا مهمة متعلقة بصيغة البناء الاجتماعي، كقضايا المرأة والثقافة والفن، بعيدة عن البرمجة النظرية التفصيلية والاهتمام المباشر، باستثناء ما اندرج منها تحت عموميات الدعوة والتربية الدينية الإسلامية. ومع ذلك، يمكن

الإشارة إلى تطور مطرد يضبط الخط العام لتناول مختلف القضايا على مر أعوام ثمانية من عمر «حماس». وهو تطور يتضمن التوسع أفقياً في عدد القضايا التي صارت تعالجها، ويتضمن أيضاً التفصيل فيها بعمق نسبي ومتدرج. إذ ما من شك في أن معالجات «حماس» لقضايا مختلفة، على الصعيد النظري، جاءت أكثر نضجاً في أوقات متقدمة من تجربتها السياسية. ففي الوقت الذي يبرز ميثاق «حماس»، على سبيل المثال، مدججاً بالعموميات الفضفاضة، ويغيب عنه الكثير من الأبعاد السياسية الواضحة، فإن برامج «حماس» اللاحقة، ومذكرتها التعريفية بنفسها (أنظر ملحق الوثائق)، تشير إلى اطراد في الوعي والمعالجة السياسية للقضايا وفي التخفف من الشعارات والعموميات بصورة إجمالية. بل يمكن هنا الاستطراد والقول إن ميثاق «حماس»، بخطابيته العالية النبرة وعموميته وعدم عمقه السياسي، لم يعد يعبر تماماً عما وصلت حركة «حماس» إليه في أعوامها اللاحقة، وإن الأجدر بالحركة إعادة النظر فيه من الأساس.

أمّا السمة الثانية المرتبطة بالفكر والممارسة السياسية، والناتجة من أوضاع إقليمية محيطة، فهي أن «حماس» ليست ظاهرة منفصلة على الصعيد الحركي الإسلامي، بل هي جزء من حركة المد الإسلامي التي برزت وتعاظم نفوذها منذ أواخر السبعينات. والنقطة ذات العلاقة هنا هي أن حركة المد الإسلامي تلك نمت وتسارع تطورها الجماهيري والحزبي على نحو فاق قدرتها على الاستيعاب أولاً، وفاق ثانياً قدرتها على «التنظير» لمسارات المستقبل والسياسة، وابتداع صيغ توفّر مناخات مساعدة لاستمرار تقدمها. وبذلك، ظل الفكر السياسي لحركة المد الإسلامي، وهو المستودع الذي تنهل «حماس» منه، ضامراً، وغير متلائم مع حجم واتساع تلك الحركة. وانعكس ذلك على ميادين الاجتماع السياسي والثقافة والاقتصاد.

كما أن الحجم المتواضع من الاجتهادات الفقهية المعاصرة لم يساعد في بسط الآفاق وتمهيد المسارات من دون إعاقات حقيقية. هذا في فترة زمنية اتصفت بتسارع غير مسبوق في إيقاع الحدث السياسي على صعيد القضية الفلسطينية وعلى الصعد الإقليمية والدولية المؤثرة فيها. فمنذ أوائل سنة ١٩٨٨، تعاظمت الجهود الدولية والأميركية لحل القضية الفلسطينية حلاً سلمياً، واستبعد الخيار العسكري العربي في وقت كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية لا تزال قائمة. ثم عصفت بالمنطقة حرب الخليج الثانية وما جرّته من انقسام عربي عنيف واستقدام للقوات الأجنبية إلى المنطقة، وما تلا ذلك من تدمير للقوة العسكرية العربية الأهم. ثم انطلق مشروع التسوية، وعُقد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، ووقّعت اتفاقات أوسلو ـ القاهرة. أمّا على

الصعيد الدولي، فقد أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات انقلاباً عالمياً في موازين القوى، أثر في جميع مناطق النزاع في العالم، ومنها المنطقة العربية. وأطلقت شعارات جديدة عالمية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وما شابه، تحت عناوين النظام العالمي (الأميركي) الجديد. وضاقت مجالات السياسة عموماً على الحركات والتيارات السياسية، لا في البلاد العربية والإسلامية فحسب، بل أيضاً في بلاد العالم الثالث المعارضة لنهج وخط الهيمنة الأميركية على السياسة الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذه المتغيرات، وغيرها كثير، تلاحقت في فترة وجيزة جداً، وتطلبت توفر قدرة اجتهادية ومرونة سياسية، واستجابة سريعة غير عادية وغير مسبوقة، ولا يوفرها بطء الاجتهاد الفقهي التقليدي.

وعلى صعيد تيارات الصحوة الإسلامية في المنطقة، فإن عدم القدرة على مواجهة هذه المتغيرات المتلاحقة بالاجتهاد الفقهي السياسي الملائم ساهم في الوصول إلى مآزق حقيقية، وأعاق إنجاح مشاريع التغيير الإسلامي. وليست حالتا الجزائر وأفغانستان سوى مثلين من الأمثلة الأبرز وضوحاً. ولم تكن «حماس» بعيدة عن المآزق ذاتها، مع الإشارة إلى أن خصوصية الوضع الفلسطيني المتمثل في وجود احتلال عسكري قد ساعدت إلى حدٍّ كبير في تأجيل مواجهة عدد مهم من الإشكاليات؛ إذ كان البرنامج الأساسي للإسلاميين هو مقاومة الاحتلال، وإذا كان البرنامج لم يعفهم من مواجهة باقي مجالات الاجتماع السياسي، فإنه وفّر لهم نظرياً فترة أطول للتأمل والتفكير في الصعد الأُخرى، وإنتاج الأدبيات السياسية الفكرية وممارسة السياسة على هديها.

لكن من ناحية أُخرى، فإن تسارع الأحداث على صعيد القضية الفلسطينية تحديداً، وتلاحُق مشاريع التسوية بشأنها حاصرا حركة «حماس» الناشئة بأجواء غير طبيعية. ولم يستطع عقل الحركة السياسي التجاوب بسهولة مع تلك التطورات العنيفة والحادة، وإقامة توازنات دقيقة، وفي الوقت الملائم، بين المبادىء والمصالح. ومن أبرز الأمثلة لذلك قضية العلاقات السياسية، سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية، وضمورها وعدم فاعليتها، كما تبرز في جملة من المواقف، مثل الموقف من المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، والموقف من إقامة حزب سياسي باسم «حماس»، ومواصلة العمل العسكري أو تجميده، وغير ذلك من القضايا التي تفاقمت آثارها مع قيام السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، وهي قضايا تتابعت ووضعت «حماس» في مواضع حرجة، بحيث وجدت نفسها إزاء تلك القضايا مرغمة

على الاختيار بين «أبيض» التمسك بالمبادىء التي أعلنت الالتزام بها، و«أسود» الانصياع لقانون المصلحة السياسية. ولم تتمكن في الأوضاع والحالات كافة من إيجاد لون رمادي خاص بها يحاول الجمع بين ما يمكن جمعه من جوانب «الأسود والأبيض»، حفاظاً على استمرارية وجودها السياسي، ودفاعاً عن أهدافها ومبادئها.

وقد أثّرت السمات المذكورة أعلاه في ناتج الحركة الفكري والسياسي، وأثّرت بالتالي في ممارستها على الأرض، وشكلت مدخلاً من مداخل فهم إنجازاتها أو خساراتها، وصبغت في أحايين كثيرة مواقف الحركة وخطابها وتوجهاتها بالتردد والارتباك، بدلاً من الحسم، ومن ثم تفعيل البناء واستثمار ما تم حسمه من توجهات.

ثانياً: «حماس» على المستوى العملي

راوح أداء «حماس»، على صعيد تطبيق تكتيكاتها واستراتيجياتها في علاقاتها السياسية بمختلف الأطراف، بين النجاح وعدم النجاح، سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، أو مع الأطراف العربية والإسلامية، والأطراف الدولية الأخرى، حكومية كانت أم غير حكومية.

فعلى الصعيد الفلسطيني، شاب علاقات «حماس» بمنظمة التحرير خلال الانتفاضة توتر شبه دائم إجمالاً. وامتد ذلك التوتر إلى مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي في أواسط سنة ١٩٩٤. وقد بلغ ذروته صدامات خلال مرحلة الانتفاضة، واعتقالات وحرب موسّعة ضد بنية «حماس» التحتية في مرحلة ما بعد قيام السلطة، كان أقساها حملات الاعتقال والمداهمة على مؤسسات «حماس»، بعد سلسلة عمليات شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩٦، التي عقد في إثرها (أوائل آذار/ مارس ١٩٩٦) مؤتمر شرم الشيخ، تحت عنوان «مؤتمر صانعي السلام». وتخلل ذلك التوتر مراحل من الهدوء النسبي والحوار المتبادل بهدف البحث في قواسم مشتركة، الأمر الذي لم يكتب له النجاح عملياً.

وعلى الصعيد العربي والإسلامي، نجحت «حماس» إجمالاً في الحفاظ على موقع وسطي حفظ لها خطوطاً من الاتصال السياسي بأغلبية دول المنطقة: سورية، السعودية، إيران، مصر، السودان، الأردن، اليمن... إلخ. ولم تنزلق الحركة إلى مربعات المحاور السياسية والاصطفاف في معسكر ضد آخر. كما أنها نجت بصعوبة من شراك حرب الخليج الثانية، حيث اتخذت موقفاً وسطاً على يمين موقف منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك؛ إذ طالبت بالانسحاب العراقي من الكويت وانسحاب القوات

الأجنبية، في وقت لم يكن يجرؤ أي تيار شعبي أو حزبي في فلسطين والأردن تحديداً، حيث شعبية «حماس» الأعرض، على المطالبة بالانسحاب العراقي من الكويت.

تميزت علاقات «حماس» السياسية بمستوى رفيع مع السودان وإيران، وبدرجات أقل مع سورية وليبيا، وحافظت على خطوط دائمة مع الأردن ودول الخليج. غير أن الحركة السياسية لعلاقات «حماس» العربية الرسمية ظلت في مستويات محدودة ولأسباب عديدة، كما تم الشرح والتفصيل في الفصول الخاصة بهذه القضايا.

وعلى الصعد الشعبية، كان وضع علاقات «حماس» أفضل كثيراً، ولا سيما أن «حماس» حظيت بدعم وتأييد معظم تيارات المعارضة العربية والإسلامية، وإن لم يرقَ ذلك التأييد إلى مستويات التعاون الوثيق. فما عدا العلاقات بالحركات الإسلامية والمؤتمرات والمنتديات التي تجمع هذه الحركات، ظلت علاقة «حماس» بالأحزاب اليسارية والقومية المؤيدة لها، أو التي هي في المربع ذاته الذي تقف «حماس» فيه لجهة رفض الهيمنة الأميركية على المنطقة، لا تتجاوز مربعات التضامن الإعلامي.

في جانب العلاقات الدولية، عانت «حماس» ضعفاً بيّناً أثر فيها وفي طبيعة النظرة إليها؛ إذ لم تحظ الحركة بتأييد أي طرف دولي معتبر. وجاءت ظروف انتهاء الحرب الباردة وتلاشي القطبية الدولية الحادة في غير مصلحة «حماس»، حيث التوافق العالمي على مشروع التسوية في الشرق الأوسط بقيادة أميركية، والموافقة الجماعية على مؤتمر مدريد وأوسلو وما تبعهما.

بل إن «حماس» أثارت تنديداً دولياً ضدها جراء استمرارها في سياسة العمليات العسكرية. ولم تفلح نداءاتها ومذكراتها وشروحها الكثيرة بشأن شرعية مقاومتها للاحتلال، وبحسب شرائع الأمم المتحدة والقانون الدولي، في تعديل نظرة العالم الغربي عموماً تجاه ما تقوم به. فقد كثر وصف «حماس» ومقاومتها للاحتلال بـ «الإرهاب»، وخصوصاً بعد سلسلة العمليات العسكرية التي نفذتها بعد الانتخابات الفلسطينية.

وعلى الصعد العملية أيضاً، يبرز نشاط «حماس» العسكري كأهم جانب من جوانب عمل الحركة. وهنا يمكن القول إنه لولا هذا العمل بالتحديد، معطوفاً على اتساع جماهيرية «حماس»، لما كان لها الوزن السياسي والإعلامي الذي حظيت به، ولا سيما في الأعوام الأربعة الأخيرة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦)، علماً بأن استمرار هذا العمل وضع «حماس» أمام مفترق طرق صعب أكثر من مرة، إذ أصبح عليها أن تختار، في مرحلة ما بعد قيام السلطة الفلسطينية، بين الاستمرار فيه أو الاصطدام بالسلطة، وما قد

يجره الاصطدام من صراعات داخلية فلسطينية ـ فلسطينية. ومع أن «حماس» حاولت هنا الجمع بين العمل العسكري وتفادي الحرب الأهلية، ونجحت في ذلك في فترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، فإن مرحلة ما بعد الانتخابات الفلسطينية، والعمليات العسكرية التي أعقبتها، ثم ضراوة الحملة على «حماس»، ستدفع الحركة، من دون شك، نحو الإمساك بخيار واحد فقط، هو، على الأغلب، خيار تجميد العمل العسكري مرحلياً، وذلك بافتراض استمرار صيغة أوسلو الراهنة وعدم انهيارها. وفي الجوانب الأخرى على هذا الصعيد، مثل الدعوة إلى التعددية السياسية وحمايتها أو الانخراط في العمل الأهلي والاجتماعي، كانت ممارسة «حماس» وتطورها الفكري أقل من جوانب السياسة والعمل العسكري إثارة وأكثر هدوءاً. وحققت «حماس» فيها تقدماً تم التعرف إليه في الفصول المخصصة لذلك.

ثالثاً: المستقبل

في ضوء ما آلت «حماس» إليه في العام الأخير من الفترة التي تشملها هذه الدراسة، مجموعاً في مخاوف التهميش السياسي النسبي بعد الانتخابات الفلسطينية (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) واستنكافها عن المشاركة فيها، والحرب الضروس التي شنها ضدها تحالف مختلف الأطراف في المنطقة (إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الولايات المتحدة، الأردن...)، وما نتج من تلك الحرب من إضعاف لبنية الحركة التنظيمية والتحتية، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تنحو «حماس» منحى سياسياً صرفاً، مجمّدة العمل العسكري فترة موقتة، ومحاولة في الوقت ذاته إعادة تنظيم صفوفها بعد الضربات التي تلقتها؛ ولعل توقيت إعلان «حزب الخلاص الوطني الإسلامي» رسمياً بعيد تلك الضربات، يحمل إشارات مكثفة إلى مثل هذا التوجه.(١)

إن استمرار «حماس» حركة شعبية ذات حضور أمر غير مشكوك فيه. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، خلعها من الجذور؛ إذ حتى لو تم ذلك، فإنها ستعيد تشكيل وإنتاج نفسها مرة أُخرى بثوب جديد. ولن تؤدي محاولة تطويق موارد

---

(١) تم إعلان إقامة «حزب الخلاص الوطني الإسلامي» رسمياً في غزة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، أي في خضم معمعة ضربات إسرائيل والسلطة الفلسطينية ضد «حماس» وقواعدها وبناها التحتية. ومع أن الحزب نفى أن تكون له أية صلة رسمية بـ «حماس» فإن كون معظم، إن لم يكن جميع رموزه وقياداته، من «حماس» يجعل من الصعب الفصل بين الاثنين.

دعم «حماس» الخارجية وتضخيمها إلى إنهائها، وهذه قناعة الولايات المتحدة قبل أن تكون قناعة أي طرف آخر، إذ «حتى لو توقف الدعم الخارجي للمجموعات الإسلامية داخل الأرض المحتلة، فإن لدى هذه المجموعات من الدعم بين فلسطينيي الداخل ما يكفيها.»[٢] وقد سبقت الإشارة في الحديث عن عمل «حماس» الأهلي والاجتماعي إلى دور التبرعات الداخلية في دعم مشاريع البنية التحتية الاجتماعية التي تقف «حماس» خلفها في الداخل الفلسطيني. غير أن الذي يمكن أن يحدث هو إضعاف «حماس» وشعبيتها بدفعها نحو اتخاذ مواقف يراها المجموع العام للشعب الفلسطيني مواقف متطرفة، وبالتالي تجريدها من أهم عناصر قوتها، وهو التأييد الجماهيري، وذلك بالتوازي مع قيام تنظيمات أو أحزاب إسلامية تكون أقرب إلى تيار الوسط الشعبي، وتحمل شعارات إسلامية صادقة، وغير مرتبطة بأية سلطة. وعند ذلك، فإن «حماس» ستمنى بالخسارة.

في المقابل، من الممكن جداً أن تنشق عن حركة «حماس» مجموعات من الشباب العسكريين الغاضبين، وذلك في حال قيام الحركة بقطع الطريق على أية محاولة لإبعادها عن جماهيرها، وإعلانها تبني العمل السياسي والاجتماعي والبقاء قريبة من جماهيرها، والتخلي، ولو موقتاً، عن العمل العسكري. وفي هذه الحالة، فإن «حماس» ستخسر أيضاً، لكن بدرجة أقل من الحالة الأُولى الواردة أعلاه. وفي حال حدوث مثل هذا السيناريو، أي انشقاق مجموعات عسكرية عن «حماس» لا يضبطها توجه سياسي معتدل، فسيعني ذلك خسارة محققة للسلطة الفلسطينية، وحتى لإسرائيل. إذ إن بروز أية مجموعات مسلحة وعسكرية، غير مسيّسة، يعني إدخال الوضع في دوامة لا تنتهي مما تعتبره السلطة الفلسطينية وإسرائيل عنفاً (أو إرهاباً) يحول دون تقدم صيغ المفاوضات النهائية إلى الأمام.

وإذا ما جُعلت الحالة الفلسطينية على غرار الحالة في الجزائر بشكل أو بآخر، أي إذا سُمح بظهور مجموعات مسلحة عديدة، فإن الاحتمالات كافة تصبح واردة ومفتوحة على المجهول، وسترحم الأطراف كلها على الأيام التي كان في الإمكان خلالها التحدث إلى «حماس» كطرف مسيّس يمسك بزمام الأمور ويتحكم في قرار العمل العسكري.

---

(٢) تقرير للكونغرس الأميركي بشأن «حماس» بعنوان:
«CRS Report for Congress, Hamas and the Palestinian Islamic Jihad: Recent Developments, Sources of Support and Implications for U.S. Policies».
قدمته لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي إلى الكونغرس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

إن مستقبل «حماس»، أو بلغة أدق، مستقبل أهداف «حماس» في فلسطين، مرتبط بعوامل خارجة عن الإطار الفلسطيني ومكثّفة التعقيد. وسيكون استمرار «حماس» في استخدام العمل العسكري أو تجميدها لذلك العمل متأثرين بالأجواء الإقليمية أكثر من ذي قبل، وتحديداً بنجاح أو فشل المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية ـ اللبنانية، وبالاتفاق الثنائي، نوعاً وطبيعة وعمقاً، بين إسرائيل وسورية، في حال حدوثه، وبأثر المزاج الفلسطيني العام تجاه ذلك العمل.

أمّا أهداف «حماس» الاستراتيجية ونظرتها إلى التحرير وطرد الاحتلال، فإنها ترتبط بدائرة عوامل أوسع، بؤرتها ميزان القوى الإقليمي والدولي وموقع إسرائيل فيه. إذ من الواضح لـ «حماس» أن استمرار وضع ميزان القوى الراهن لا يتيح، في المدى القصير على الأقل، مجالاً لإطلاق الخيال لشعارات التحرير الكبرى. وعليه، فإن التنظيرات الأكثر غلبة، على ما يبدو، في أجواء «حماس» في الأعوام المقبلة ستحوم حول عقد الأمل، أو تجديده، بحركة الصحوة الإسلامية، وازدياد نفوذ الحركات الإسلامية في المنطقة، ووصولها إلى الحكم في بلادها، أملاً بأن يؤثر ذلك في ميزان القوى الحالي الصلد والعنيد.

مُلحق
وَثَائِق

وثيقة رقم ١
البيان الأول لحركة حماس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا أَيُّها الّذِينَ آمَنُوا اصبِروا وَصَابِرُوا ورابِطُوا واتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُون﴾

يا جماهيرنا المرابطة المسلمة:

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم.. بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقتلع جذور كيانهم إن آجلاً أم عاجلاً بإذن الله سبحانه وتعالى.

إن مئات الجرحى وعشرات الشهداء الذين قدموا أرواحهم خلال أسبوع في سبيل الله من أجل عزة أمتهم وكرامتها، ومن أجل استعادة حقنا في وطننا رفعاً لراية الله في الأرض ـ لهي تعبير صادق عن روح التضحية والفداء التي يتمتع بها شعبنا والذي قض مضاجع الصهاينة وزلزل كيانهم، والذي أثبت للعالم أن شعباً يطلب الموت لا يمكن أن يموت.

لا بد أن يفهم اليهود برغم قيودهم وسجونهم ومعتقلاتهم.. برغم المعاناة التي يعانيها شعبنا في ظل احتلالهم المجرم.. برغم شلالات الدماء التي تنزف كل يوم.. برغم الجراح، فإن شعبنا أقدر منهم على الصبر والثبات في وجه طغيانهم وغطرستهم حتى يعلموا أن سياسة العنف ستقابل بأشد منها من أبنائنا وشبابنا لأنهم يعشقون جنات الخلد أشد مما يعشق أعداؤنا الحياة الدنيا.

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته.. رفضاً لسياسة انتزاع الأراضي وغرس المستوطنات.. رفضاً لسياسة القهر من الصهاينة.. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل.. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة.. وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد.. وأن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل.

ألا فليعلم المستوطنون المستهترون أن شعبنا عرف ويعرف طريقه ـ طريق الاستشهاد وطريق التضحية، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان، ولن تجديهم سياسة العسكريين والمستوطنين وستتحطم كل محاولاتهم لإذابة شعبنا وإبادته برغم رصاصهم وبرغم عملائهم وبرغم مخازيهم..

وليعلموا أن العنف لا يولد إلاّ العنف وأن القتل لا يورث إلاّ القتل. وصدق القائل: «وأنا الغريق فما خوفي من البلل».

وللصهاينة المجرمين:

إرفعوا أيديكم عن شعبنا ـ عن مدننا ـ عن مخيماتنا ـ عن قرانا، معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة.

وليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضد شعبنا. وأنهم سيشربون من نفس الكأس.

«وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينِ»

حركة المقاومة الإسلامية

١٤/ ١٢/ ١٩٨٧م

وثيقة رقم ٢
ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ـ فلسطين

فلسطين: ١ محرم ١٤٠٩هجرية
١٨ آب [أغسطس] ١٩٨٨ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كُنتُم خَيرَ أُمَّةٍ أُخرِجَت للنَّاسِ تَأمُرُونَ بالمَعْرُوفِ وتَنهَونَ عن المُنكر وتُؤمِنُونَ باللهِ ولو آمنَ أَهلُ الكِتَابِ لكان خيراً لَهُم منْهُمُ المُؤمنُونَ وأَكْثَرُهُم الفاسقون﴾

﴿لَنْ يَضُرُّوكُم إلاّ أذىً وإنْ يُقَاتِلُوكم يُوَلُّوكُم الأدبارَ ثم لا يُنصَرُون، ضُرِبَتْ عَلَيهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ ما ثُقِفُوا إلا بحَبْلٍ مِنَ اللهِ وحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ من اللهِ وَضُرِبَتْ عَلَيهِمُ المَسْكَنَةُ ذلِكَ بأَنَّهُم كَانُوا يَكْفُرُونَ بآياتِ اللهِ وَيَقْتُلون الأَنبياءَ بِغَيرِ حَقٍّ ذَلِكَ بما عَصَوا وَكانوا يَعْتَدُون﴾.

(آل عمران: ١١٠ ـ ١١٢)

«ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها.»

الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله

«إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفىء ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره.»

الشيخ أمجد الزهاوي، رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلِّي ونسلِّم على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاة وتسليماً دائمين ما دامت السماوات والأرض وبعد:

أيها الناس:

من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكاً للواجب، واستجابة لأمر الله، كانت الدعوة وكان

التلاقي والتجمع، وكانت العروبة على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

وكان أن تشكلت النواة وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الأماني والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولمّا نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيداً عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، تتشابك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يجلي صورتها ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والالتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع يهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة، وهي خطوة لا بد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لا بد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلمحهم في الأفق قادمين ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: ٨٨).

﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إنَّ اللهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: ٢١).

﴿قُلْ هذه سَبِيلِي أَدْعُو إلى الله على بَصِيرةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وسُبْحَان اللهِ وما أنا مِنَ المُشْرِكِين﴾ (يوسف: ١٠٨).

الباب الأول
التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية
بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعبدوه حق عبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذّاريات: ٥٦) وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى الباطِلِ فَيَدْمَغُهُ فإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ (الأنبياء: ١٨).

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البعد الزماني والمكاني
لحركة المقاومة الإسلامية:

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طيبةٍ أَصْلُها ثَابِتٌ وَفَرْعُها في السَّمَاء، تؤتي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بإِذْنِ رَبِّهَا ويَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ للنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُون﴾ (إبراهيم: ٢٤ _ ٢٥).

التميز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول:

إذا الإيمان ضاع فلا أمان ... ولا دنيا لمن لم يحي دينا
ومن رضي الحياة بغير دين ... فقد جعل الفناء لها قَرينا

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينهجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبنّي مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحاً عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة ... على النفس من وقع الحسام المهند

﴿وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيهِ مِنَ الكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيهِ فاحْكُم بَيْنَهُم بما أنزلَ اللهُ ولا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُم عَمَّا جَاءَكَ من الحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُم شِرْعَةً ومِنْهَاجاً وَلَو شاء اللهُ لَجَعَلَكُم أُمَّةً واحدةً ولكِن لِيَبْلُوَكُم في ما أَتاكُم فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ إلى اللهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُم فِيهِ تَخْتَلِفُون﴾ (المائدة: ٤٨).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية

تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أُخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده.

هذا وإنْ تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقباتُ التي يضعها الدائرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبىء اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود.» (رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها.

الباب الثاني
الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلّت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتنمَّر الجبناء، واغتُصبت الأوطان، وشُرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث.

أمّا الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ على العالَمِين﴾ (البقرة: ٢٥١).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهداً في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

الباب الثالث
الاستراتيجية والوسائل

استراتيجية حركة المقاومة الإسلامية:

فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداولات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أمّا رقبة الأرض، أمّا نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالفٍ لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين فهو تصرفٌ باطل مردود على أصحابه.

﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِين، فسبِّحْ باسْمِ رَبِّكَ العَظِيم﴾ (الواقعة: ٩٥ ـ ٩٦).

الوطن والوطنية من وجهة نظر
حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:

المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه وطىء العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة. تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأُخرى وتلك حقيقة لا مراء فيها. وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم أسباب ربانية تعطيها روحاً وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة. رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق.

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

﴿قَد تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالعُرْوَةِ الوُثْقَىٰ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربى أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون ﴿واللهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١).

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر مطالباً بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه، وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك

المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟ ﴿ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ اليهودُ وَلاَ النَّصَارَى حتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم قُل إنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى وَلَئِن اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الذي جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ مَا لَكَ من اللهِ من وَلِيٍ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ (البقرة: ١٢٠).

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أمّا المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره، وفي الحديث الشريف:

«أهل الشام سوط في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرامٌ على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم ولا يموتوا إلا هماً وغماً.» (رواه: الطبراني مرفوعاً وأحمد موقوفاً، ولعله الصواب ورواتهما ثقات والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، ففلسطين أرض إسلامية، بها أُولى القِبْلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿سُبْحَانَ الّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلَى المسْجِدِ الأَقْصَى الّذِي بَارَكْنا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إنَّه هُوَ السَّمِيعُ البَصِيْرُ﴾ (الإسراء: ١).

ولمّا كان الأمر كذلك فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

﴿لأَنْتُم أَشَدُّ رَهْبَةً في صُدُورِهِم مِنَ اللهِ ذلك بِأَنَّهُم قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُون﴾ (الحشر: ١٣).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يَغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر

الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محلياً وعربياً وإسلامياً، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولا بد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغيرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يذهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مُثُلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيداً للغزو الاستعماري حيث أعلن أللنبي عند دخول القدس قائلاً: «الآن انتهت الحروب الصليبية»، ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً «ها قد عدنا يا صلاح الدين». وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهداً لضياع فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى، الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطاً لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعراجه منه.

«رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، الغدوة خير من الدنيا وما عليها». (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجة).

«والذي نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتَل ثم أغزو فأُقتَل ثم أغزو فأُقتَل.» (رواه: البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السُّنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه

وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خرْدَلٍ فَتَكُن في صَخْرةٍ أو في السَّمَاوَات أو في الأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللهُ إِنَّ اللهَ لطيفٌ خَبِير، يا بُنيَّ أَقِمِ الصَلاَةَ وأْمُرْ بالمَعْرُوفِ وانْهَ عَنِ المُنْكَرِ واصبِرْ على ما أَصَابَك إنَّ ذَلِكَ من عَزْمِ الأُمُورِ، وَلاَ تُصَعِّر خَدَّكَ للنَّاسِ وَلاَ تَمْشِ في الأَرْضِ مَرَحاً إنْ اللهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٦ ـ ١٨).

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهداً متواصلاً من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صنائعهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماءً وأشكالاً متعددة كالماسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكّنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأُسرة المجاهدة أُمّاً كانت أو أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربّى عليها البنت المسلمة، لتكون أمّاً صالحةً واعيةً لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأُسرة من متطلبات القدرة على

مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء.

﴿إِنَّ المُسْلِمِينَ والمُسْلِمَاتِ والمُؤْمِنينَ والمُؤْمِناتِ والقَانِتِينَ والقَانِتَاتِ والصَّادِقِينَ والصَّادِقَاتِ والصَّابِرينَ والصَّابِراتِ والخَاشِعِينَ والخَاشِعاتِ والمُتَصَدِّقِينَ والمُتَصَدِّقَاتِ والصَّائمينَ والصَّائِمَاتِ والحَافِظِينَ فُرُوجَهُم والحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللهَ كثيراً والذَّاكِراتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَغْفِرَةً وأَجْراً عَظِيماً﴾ (الأحزاب: ٣٥).

دور الفن الإسلامي

في معركة التحرير:

المادة التاسعة عشرة:

للفن ضوابط ومقاييس بها يمكن أن يعرف هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلّب جانباً في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام.

والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلّب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية وغير ذلك، إذا توافرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة   إلاّ التنقل من حالٍ إلى حال

كل ذلك جِد لا هزل معه، فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل.

التكافل الاجتماعي:

المادة العشرون:

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «نِعْم القوم الأشعريون كانوا إذا جهدوا في حضر أو سفر جمعوا ما عندهم ثم قسموه بينهم بالسوية».

وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم، والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أَولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه. وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سَلَب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لاإنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتيتيم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على آلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال، فالترويع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويدوسون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل.

وفي مواجهة هذه التصرفات لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى.

المادة الحادية والعشرون:

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال، على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة. وعليهم أن لا يدخروا جهداً في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها وعليهم أن يحُولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة، فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوةٌ لهم، مستقبلها مستقبلهم. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم، ويوم تسود هذه الروح تتعمق الألفة ويكون التعاون والتراحم وتتوثق الوحدة ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو:

المادة الثانية والعشرون:

خطَّط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام

العالمية، من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك. وبالأموال فجَّروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك. وبالأموال كوَّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدِّث ولا حرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة، وحصلوا على وعد «بلفور» وأنشأوا عصبة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلاً من عصبة الأمم المتحدة ولحكم العالم من خلال ذلك.

وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابعهم تلعب من خلفها ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا ناراً لِلحَرْبِ أَطْفَأَها اللهُ ويَسْعَوْنَ في الأَرْضِ فَساداً واللهُ لا يُحِبُّ المُفْسِدين﴾ (المائدة: ٦٤).

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً، وبشرياً، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة.

﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بطانةً من دونِكُم لا يأْلُونكُم خَبالاً وَدُّوا ما عَنِتُّم قَدْ بَدَتِ البغْضَاءُ من أَفْواهِهِم وَمَا تُخفي صُدُورُهُم أكْبَرُ قَدْ بَيَّنَا لَكُمُ الآياتِ إنْ كُنتُم تَعْقِلُون﴾ (آل عمران: ١١٨).

وليس عبثاً أن تختم الآية بقوله تعالى «إنْ كُنتُم تَعْقِلُون».

الباب الرابع
مواقفنا من

أ ـ الحركات الإسلامية:

المادة الثالثة والعشرون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأُخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات إنْ توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيداً لها، وتسأل الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسُّنة.

﴿واعْتَصِمُوا بحَبْلِ اللهِ جَميعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا واذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيكُم إذْ كُنْتُم أعْداءً فألَّف بين قُلُوبِكُم فأصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إخْوَاناً وكُنْتُم على شفا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِنْها كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم آياتِهِ لَعَلَّكُم تَهْتَدُون﴾ (آل عمران: ١٠٢).

المادة الرابعة والعشرون:

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات فالمؤمن ليس بطعانٍ ولا لعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات. فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنّيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنّى وجدها.

﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَولِ إلاَّ مَنْ ظَلَمَ وكان اللهُ سميعاً عليماً، إنْ تُبدُوا خَيْراً أو تُخْفُوهُ أو تَعْفُوا عَنْ سوءٍ فإنَّ اللهَ كان عَفُوّاً قَدِيراً﴾ (النساء: ١٤٨ ـ ١٤٩).

ب ـ الحركات الوطنية

على الساحة الفلسطينية:

المادة الخامسة والعشرون:

تبادلها الاحترام، وتقدّر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد

على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي وتؤكد لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تتمنى إلا الخير للناس أفراداً وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية وما يتوافر لها ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم ما اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك.

وتُطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً حاضراً ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزىء، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساعٍ حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو السائرين في ركابهم بهدف البلبلة وشق الصفوف والتلهي بأمور جانبية.

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إنْ جَاءَكُم فاسِقٌ بنبإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بَجَهَالةٍ فَتُصْبِحوا عَلَى مَا فَعَلْتُم نَادِمِينَ﴾ (الحجرات: ٦).

المادة السادسة والعشرون:

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية ـ التي لا تعطي ولاءها للشرقِ أو للغرب ـ هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية. مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

ج ـ منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السابعة والعشرون:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة

الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ وما يمكن أن تتطور إليه ـ وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه فقد خسر. ﴿ومَنْ يَرْغبْ عَنْ مِلَّةِ إبْرَاهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠). ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك ـ ونسأل الله أن يكون قريباً ـ فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء ويتمنى له الهداية والرشاد.

أخاك أخاك إن من لا أخاً له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح
وإن ابن عم المرء ـ فاعلم جناحه ... وهل ينهض البازي بغير جناح

د ـ الدول والحكومات العربية والإسلامية:

المادة الثامنة والعشرون:

الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق مستخدمة جميع الوسائل الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتماداً كبيراً في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، ونوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس وكل تلك المنظمات السرية منها والعلنية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية والمحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أمّا الدول العربية والإسلامية الأُخرى فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها وهذا أقل القليل.

ولا يفوتنا أن نذكّر كل مسلم بأن اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام ١٩٦٧

ووقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين «محمد مات خلف بنات».

فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين «فلا نامت أعين الجبناء».

هـ ـ التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات

والمثقفين والعالم العربي والإسلامي:

المادة التاسعة والعشرون:

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها وبعداً استراتيجياً على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية، وما يواجهها ويدبر لها وتعبئة الشعوب الإسلامية فكرياً وتربوياً وثقافياً، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز.

﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلِي إنَّ اللهَ قويٌّ عَزِيزٌ﴾ (المجادلة: ٢١).

المادة الثلاثون:

الأدباء والمثقفون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأدية واجبهم نظراً لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، وما يترتب على ذلك في معظم دول العالم.

فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا فهو جهاد في سبيل الله «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا.» (رواه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

و ـ أهل الديانات الأُخرى:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم

بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأُخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها.

وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظلِ الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك. وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعاً ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأُخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

﴿لا يُقَاتِلُونَكُم جَميعاً إلاَّ في قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَو من وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُم شديدٌ تَحْسَبُهُم جَميعاً وقُلُوبُهم شتَّى ذلكَ بأَنَّهُم قَومٌ لا يَعْقِلُون﴾ (الحشر: ١٤).

والإسلام يعطي كل ذي حقٍ حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غزوتهم «فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة».

﴿لاَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم في الدِّين وَلَم يُخْرِجُوكُم مِنْ دِيارِكُم أنْ تبرُّوهُم وتُقْسِطوا إليهِم إنَّ اللهَ يحبُّ المُقْسِطِين﴾ (الممتحنة: ٨).

ز ـ محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني:

المادة الثانية والثلاثون:

تحاول الصهيونية العالمية، والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأُخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني. وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جداً باتفاقية «كامب ديفيد» الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أُخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فاليوم فلسطين وغداً قُطر آخر أو أقطار أُخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم لهم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في «بروتوكولات حكماء صهيون» وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظمى، ولعنة على فاعليها. ﴿وَمَن يُولِهِم يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إلاَّ مُتَحرِّفاً لقتالٍ أو متَحَيِّزاً إلى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وبِئْسَ المَصِير﴾ (الأنفال: ١٦). ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التترية الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليعلم كل إنسان أنه أمام الله مسؤول. ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرّةٍ خَيْراً يَرَه، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شراً يَرَه﴾ (الزلزلة: ٧ ـ ٨).

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب. ﴿وأَلْقَيْنَا بَيْنَهُم العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ إلى يَوْمِ القِيامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا ناراً لِلحَرْبِ أَطْفَأَها اللهُ ويَسْعَوْنَ في الأَرْضِ فَسَاداً واللهُ لا يُحِبُّ المُفْسِدِين﴾ (المائدة: ٦٤).

المادة الثالثة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم دفاعاً عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لَتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سنداً وظهيراً يمدها بالعون والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله. وتلحق الصفوف بالصفوف، ويندمج المجاهدون بالمجاهدين، وتنطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي ملبية نداء الواجب، مرددة حي على الجهاد، نداء يشق عنان السماء، ويبقى متردداً حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله.

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ من يَنْصُرُهُ إنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠).

الباب الخامس
شهادة التاريخ

عبر التاريخ في مواجهة المعتدين:

المادة الرابعة والثلاثون:

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ والرسول صلى الله عليه وسلم يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل، حيث يقول: «يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها وإماؤها مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة».

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموها بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردحاً من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكبّروا ربهم وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين فكان الفتح المبين واندحر الصليبيون وتحررت فلسطين.

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ستُغْلَبُون وتُحْشَرُون إلى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ المِهَادُ﴾ (آل عمران: ١٢).

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ. وتلك سُنَّة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ولا يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحقة، فالعقيدة لا تُنازَل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق والحق غلاب. ﴿وَلَقَد سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنا المُرْسَلِينَ، إنَّهُمْ لَهُمُ المَنْصُورُون، وإنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الغَالِبُون﴾ (الصافات: ١٧١ ـ ١٧٣).

المادة الخامسة والثلاثون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي واستخلاص فلسطين منهم، وكذلك هزيمة التتار في عين جالوت، وكسر شوكتهم على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح التتري المدمر

لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأُخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا لمنازلتها وهزموها يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز إن خلصت النوايا وصدق العزم واستفاد المسلمون من تجارب الماضي وتخلصوا من آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود:

المادة السادسة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية أنّها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسباً مادياً، أو مكانة اجتماعية، وأنّها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافساً أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عوناً لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة. وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة، سواء كان هنا أو هناك، تنظيماً كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر، فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا.

نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وأن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.

﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الفَاتِحِينَ﴾ (الأعراف: ٨٩).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وثيقة رقم ٣
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
(مذكرة تعريفية)

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: تاريخ النشأة

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن نفسها في بيان جماهيري وزع في قطاع غزة يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٨٧، وفي الضفة الغربية يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٨٧، مؤذنة ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، هي مرحلة الانتفاضة الشعبية المباركة، ومنذ ذلك الحين دأبت الحركة على إصدار البيانات الشهرية الموجهة لأنشطة الانتفاضة الجماهيرية المباركة، وإصدار البيانات والمذكرات والنشرات التي توضح رؤيتها لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وتحدد مواقفها وسياساتها من مختلف القضايا والقوى والأحداث، والتي تبلورت في ميثاقها الذي وزعته الحركة في شهر [آب] أغسطس ١٩٨٨.

ثانياً: دوافع النشأة

نشأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كنتيجة للتفاعل بين عوامل متعددة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأُولى عام ١٩٤٨ بشكل عام، ومن هزيمة عام ١٩٦٧ بشكل خاص، وتتركز هذه العوامل على محورين اثنين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية ١٩٨٧، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينات.

على المحور الأول، أخذ يتضح للشعب الفلسطيني أن قضيته التي تعني بالنسبة إليه حياة أو موت، وقضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين من جهة والصهاينة من جهة أُخرى، أخذت تتحول إلى قضية لاجئين فيما بعد النكبة الأُولى، أو قضية إزالة آثار العدوان، والتنازل عن الأرض المحتلة فيما بعد هزيمة ١٩٦٧.

وأمّا برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية

فقد تعرض في الثمانينات إلى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية عملت على إضعافه وخلخلة برنامجه، وقد سبق عقد الثمانينات سنوات السبعينات التي حملت إشارات مكثفة حول إمكانية القبول بحلول وسط على غير ما يشير إليه الميثاق الوطني الفلسطيني، وأخذت تلك الإشارات شكل طروحات فلسطينية واضحة وخاصةً بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وفي الثمانينات كان الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان ثم محاصرة بيروت أكبر إهانة تتعرض لها الأمة بعد حرب ١٩٦٧، رغم الصمود التاريخي للمقاومة الفلسطينية فيها، إذ تم حصار عاصمة عربية لمدة ثلاثة أشهر دون أي رد فعل عربي حقيقي، وقد نتج عن ذلك إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان، وعلى أثر ذلك الخروج ازدادت الاتجاهات التسووية داخل المنظمة، ورافق ذلك خلافات وانشقاقات على خلفيات المواقف والطروحات، وقد تضمنت طروحات التسوية التنازل عن أخطر شرطين مما تعاهدت على رفضهما جماهير الشعب الفلسطيني منذ بدايات جهاده اتساقاً مع تاريخه الطويل منذ الفتح العمري وللآن، وهما:

ـ الاعتراف بالكيان الصهيوني وشرعيته.

ـ والتنازل له عن جزء من فلسطين، بل عن الجزء الأكبر منها. وفي مثل هذه الظروف التي لقيت استجابة من منظمة التحرير الفلسطينية، تراجعت استراتيجية الكفاح المسلح، كما تراجع الاهتمام العربي بقضية فلسطين، وأصبحت مدرجة على جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات كسائر القضايا الروتينية، وكانت كل دولة من الدول العربية تعمل بمفردها على تكريس مفهوم القطرية بنَفَس فئوي بشكل مقصود أو غير مقصود وذلك من خلال التركيز على «الهوية الشخصية الكيانية» وترسيخ المفاهيم المتعلقة بها.

وبعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية تحول الاهتمام إليها طوال عقد الثمانينات تقريباً، وأصبحت قضية فلسطين هامشية بشكل كبير، وبموازاة ذلك كانت سياسة الكيان الصهيوني تزداد صلفاً وغروراً بتشجيع ومؤازرة من الولايات المتحدة الأميركية التي وقعت معه معاهدة التعاون الاستراتيجي في عام ١٩٨١ الذي تم فيه أيضاً إعلان ضم الجولان وتدمير المفاعل النووي العراقي.

ووصل الاستهتار الصهيوني بالقدرة العربية أَوْجَه عام ١٩٨٢، عندما اجتاحت قواته جنوب لبنان وحاصرت عاصمته وقصفتها طوال أشهر، وما تلا ذلك من مجازر فظيعة في مخيمات صبرا وشاتيلا ذهب ضحيتها المئات من الشعب الفلسطيني، كانت المفارقة الغريبة في ذلك العام هي انعقاد مؤتمر القمة العربي في فاس في أيلول/

سبتمبر من نفس العام والتي جاءت كنوع من الاستجابة غير المباشرة لمشروع ريغان للسلام عام ١٩٨١ والذي رفض أية حلول تتضمن أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية المستقلة!! وتضمنت قرارات القمة واحدة من أخطر الانعطافات الرسمية الجماعية العلنية عل مستوى الأمة، وهي الاعتراف الضمني بحق دولة «إسرائيل» في الوجود، كما تضمنت القرارات الدعوة إلى إنشاء صيغة كونفدرالية مميزة بين الأردن وفلسطين، وأخذت تلك الدعوة مجرى البحث بين الطرفين الذي انتهى باتفاق شباط [فبراير] ١٩٨٥ والذي تم إلغاؤه لاحقاً.

وفيما كانت السياسة العربية تتخبط في أوهام الأمل الذي عقدته على الإدارات الأميركية المتعاقبة، كان التطرف الصهيوني يأخذ مداه بإحكام أحزاب اليمين لقبضتها على سياسة وإدارة الكيان، وكانت سياسة الردع التي تبناها الكيان الصهيوني منذ عقود هي السياسة التي لا يتم الخلاف عليها، لذلك نفذت بعنجهية عملية حمام الشط التي قصفت فيها مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في [تشرين الأول] أكتوبر عام ١٩٨٥، وكل ذلك كان يتم بدعم وتشجيع كاملين من قبل الإدارة الأميركية والمعقود عليها الآمال العربية بتحقيق طموحات القمم المختلفة!!

وعلى الصعيد الدولي كانت الولايات المتحدة قد تقدمت خطوات واسعة بعيداً عن الاتحاد السوفياتي في فرض إرادتها وهيمنتها، ليس على المنطقة فحسب، بل وفي العالم بأسره، إذ كانت المشاكل المتفاقمة يوماً إثر يوم داخل الاتحاد السوفياتي تتطلب منه الالتفات إلى الوضع الداخلي فأنتج التركيز الشديد على ذلك تراجع أولويات الإدارة السوفياتية وانسحابها التدريجي من الصراعات الإقليمية وترك الساحة للأميركان، وانتهى الدور السوفياتي إلى شكل مخيب للآمال بصورة لم يتوقعها حلفاؤه العرب، ومنهم جزء من الفلسطينيين.

ومع منتصف عام ١٩٨٧ تراجع مشروع المؤتمر الدولي لحل «قضية الشرق الأوسط» بسبب الموقف الصهيوني ـ الأميركي وإلى غير رجعة، وظهر مشروع التقاسم الوظيفي بين الكيان الصهيوني والأردن الذي طرحه حزب العمل الحاكم آنذاك في دولة العدو الصهيوني.

وأمّا على صعيد الصحوة الإسلامية فقد شهدت فلسطين تطوراً واضحاً وملحوظاً كغيرها من الأقطار العربية، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية تنمو وتتطور فكرة وتنظيماً، سواء في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده إلى أمرين اثنين:

الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية.

الثاني: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من استراتيجية الكفاح المسلح إلى التسوية السياسية المفروضة على الشعب الفلسطيني، وفي ظل هذين التراجعين، مع نضوج خميرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وليس من خارجه، كان لا بد من مشروع فلسطيني إسلامي جهادي،، بدأت ملامحه في أسرة الجهاد عام ١٩٨١ ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٨٣ وغيرها. ومع نهايات عام ١٩٨٧ كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لاكتمال مشروع جديد لتحرير فلسطين يقوم على أسس جديدة، فكانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي كان لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين بشكل خاص دور أساسي في تأسيسها.

ثالثاً: هوية (حماس) السياسية

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حركة جهادية شعبية تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتضم في صفوفها كل من آمن بفكرها ومنطلقاتها واستعد لتحمل تبعات الجهاد والكفاح من أجل تحرير فلسطين وإقامة دولة إسلامية مستقلة فيها. وهي بذلك منظمة شعبية واسعة، وليست تنظيماً حزبياً أو فئوياً ضيقاً، وتعتقد أنها بما تملك من رؤى وتصورات ومواقف وسياسات هي إضافة جوهرية ونوعية لفصائل العمل الوطني، وهي ليست بديلاً لأحد، وترى بأن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الاجتهادات والرؤى.

رابعاً: رؤيتها لطبيعة الصراع وطريقة إدارته

تعتقد (حماس) أن الصراع الدائر بين العرب والمسلمين والصهاينة في فلسطين صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال مسببه وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين. فالمشروع الصهيوني الاستيطاني العدواني مشروع مكمل للمشروع الغربي الذي يستهدف سلخ الأمة العربية والإسلامية من جذورها الحضارية، وتكريس الهيمنة الصهيونية الغربية عليها من خلال استكمال مشروع إسرائيل الكبرى، وفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية عليها، وما يترتب عليه من تكريس حالة الفرقة والتخلف والتبعية التي تعيشها الأمة العربية الإسلامية. والصراع بهذا الشكل هو صورة من صور الصراع

بين الحق والباطل، الذي يوجب على العرب والمسلمين نصرة الشعب الفلسطيني، وتحمل تبعات الجهاد معه ضد الوجود الصهيوني لاستئصاله من فلسطين والحيلولة دون امتداد خطره للدول العربية والإسلامية الأخرى. وتعتقد (حماس) أن المشروع الصهيوني الاستيطاني لا يمكن اقتلاعه إلا بالجهاد الشامل الذي يعتبر الكفاح المسلح أداته المركزية. وترى (حماس) أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من نهوض الأمة العربية والإسلامية واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي.

وإيماناً بقدسية فلسطين ومنزلتها الإسلامية، وإدراكاً لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، فإن (حماس) تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها.

خامساً: استراتيجية الحركة

انطلاقاً من فهمنا لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وارتباطه بالمشروع الغربي لإلحاق الأمة العربية والإسلامية بالحضارة الغربية، وفرض التبعية والتخلف عليها، وإدراكاً منا لتعقيدات الوضع الدولي والإقليمي، واختلال موازين القوى بشكل واضح وكبير لصالح التحالف الصهيوني ـ الأميركي، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تبني استراتيجيتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني الاستيطاني لفلسطين على النحو التالي:

١ ـ الشعب الفلسطيني هو المستهدف الأول من الاحتلال الصهيوني الاستيطاني، وعليه يقع العبء الأكبر في مقاومة الاحتلال. ولذلك تعمل (حماس) على حشد طاقات هذا الشعب وتوجيهها نحو الصمود ومقاومة العدو الغاصب.

٢ ـ ساحة المواجهة مع العدو هي فلسطين، والساحات العربية والإسلامية هي ساحات نصرة ومؤازرة لشعبنا الفلسطيني، وخاصةً المخضبة بدماء الشهداء الزكية على مر العصور.

٣ ـ مواجهة العدو ومقاومته في فلسطين يجب أن تظل متواصلة حتى النصر والتحرير، والجهاد في سبيل الله هو رائدنا في مواجهة العدو، ويأتي القتال وإلحاق الأذى بجنود العدو وآلياته على رأس وسائل المقاومة.

٤ ـ العمل السياسي في منظورنا هو إحدى وسائل الجهاد ضد العدو الصهيوني،

ويهدف في مفهومنا إلى تقوية جهاد وصمود شعبنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وحشد طاقات شعبنا وأمتنا لنصرة قضيتنا.

سادساً: مواقف وسياسات الحركة

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

١ ـ ترى (حماس) أن ساحة العمل الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها.

٢ ـ تسعى (حماس) إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل العاملة على الساحة ورائدها في ذلك القاعدة الذهبية التي تقول: نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما نختلف فيه.

٣ ـ حركة (حماس) ليست بديلاً لأحد، وترى أن م.ت.ف. إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه ولا مانع لديها من الدخول في إطار م.ت.ف. على أساس التزام م.ت.ف. بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني وإعطائه شرعية الوجود على أي جزء من فلسطين.

٤ ـ تعتقد (حماس) أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر والاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال لكائن من كان أن يستخدم العنف و السلاح لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات.

٥ ـ تعتقد (حماس) أنه على الرغم من تباين الطرح السياسي للقوى والفصائل الفلسطينية، فإنها تستطيع أن تعمل بشكل مشترك وخاصة في مواجهة العدو وتصعيد المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضة المباركة. وقد بادرت (حماس) إلى تقديم مبادرات في هذا الصدد لتكوين قيادة مشتركة للانتفاضة، كا طرحت مشروعاً لأولويات العمل الوطني الفلسطيني.

٦ ـ تولي (حماس) أولوية خاصة لتوحيد مجموعات وفصائل العمل الإسلامية، وتؤمن بأن القواسم المشتركة بين هذه الفصائل أكبر بكثير من عوامل الافتراق.

٧ ـ (حماس) منظمة شعبية واسعة، تدافع عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي.

ثانياً: على الصعيد العربي والإسلامي

١ ـ تتصل (حماس) بجميع الحكومات والأحزاب والقوى بغض النظر عن

خلافاتها السياسية مع (حماس)، وتتعاون مع أي جهة لديها الاستعداد لدعم صمود ومقاومة شعبنا للاحتلال الصهيوني الغاشم.

٢ ـ حركة (حماس) غير معنية بالشؤون الداخلية للدول، ولا تتدخل في سياسات الحكومات المحلية.

٣ ـ تعمل (حماس) على تشجيع الحكومات العربية الإسلامية على حل خلافاتها وتوحيد مواقفها إزاء القضايا القومية، لكنها ترفض أن تقف مع طرف ضد طرف آخر، أو أن تكون طرفاً في أي محور سياسي ضد محور آخر.

٤ ـ تؤمن (حماس) بالوحدة العربية والإسلامية وتبارك أي جهد يبذل في هذا المجال.

٥ ـ تطلب (حماس) من جميع الحكومات والأحزاب والقوى العربية والإسلامية أن تقوم بواجبها لنصرة قضية شعبنا ودعم صموده ومواجهته للاحتلال الصهيوني، وتسهيل عمل حركتنا لاعانتها في أداء مهمتها.

ثالثاً: على الصعيد الدولي

١ ـ تتصل (حماس) بجميع الحكومات والأحزاب والقوى الدولية بغض النظر عن عقيدتها أو جنسيتها أو نظامها السياسي، ولا مانع لديها من التعاون مع أي جهة لصالح خدمة قضية شعبنا العادلة وحصوله على حقوقه المشروعة، أو تبصير الرأي العام العالمي بممارسة الاحتلال الصهيوني وإجراءاته القمعية اللاإنسانية ضد شعبنا الفلسطيني.

٢ ـ (حماس) لا تعادي أحداً على أساس المعتقد الديني أو العرق، ولا تناهض موقف أي دولة أو منظمة ما لم يمارس الظلم ضد شعبنا، أو يناصر الاحتلال الصهيوني في ممارساته العدوانية ضد أبناء شعبنا.

٣ ـ تحترم (حماس) القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ما لم تصادر أو تناقض حقوق شعبنا المشروعة في وطنه وأرضه وحقه في الجهاد حتى التحرير وتقرير المصير.

٤ ـ لا تؤمن (حماس) بنقل ساحة المواجهة مع الاحتلال الصهيوني من فلسطين إلى أي ساحة دولية، وليس وارداً في خطة (حماس) العمل على ضرب المصالح والممتلكات الأجنبية للدول.

سابعاً: موقف الحركة من التسوية السياسية

تستند (حماس) في تحديد موقفها من التسوية السياسية على عاملين اثنين هما:

أولاً: فهمها العميق لتركيبة العدو الصهيوني، وخلفياته الفكرية المستندة للتوراة والتلمود، وكتابات مؤسسي الحركة الصهيونية، والتمسك بأسطورة أرض الميعاد وشعب الله المختار، وشعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، وإسرائيل الكبرى.

وإدراكاً لعمق المكر الذي ترتب على اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩، واتفاقيات «كامب ديفيد»، كل ذلك يجعلنا نعتقد بأن العدو الصهيوني يريد من التسوية السياسية أن تكون محطة للانطلاق نحو مرحلة جديدة من مخططه الاستيطاني التوسعي، وهو قادر على إنجاز ذلك نظراً لاختلال ميزان القوى الإقليمي الدولي لصالحه بشكل واضح وجلي.

ثانياً: إن مبدأ التسوية السياسية أياً كان مصدرها، أو أياً كانت بنودها فإنها تنطوي على التسليم للعدو الصهيوني بحق الوجود على جزء من فلسطين، هو أمر يدخل في دائرة النظر الفقهي في منظورنا، وبالتالي لا يجوز القبول به، فأرض فلسطين أرض إسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها.

وبناءً على ذلك، فقد رفضت الحركة مشروع شولتس وبيكر ونقاط مبارك العشر وخطة شمير وغيرها، وتعتقد (حماس) أن أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن هو مشروع الحكم الإداري الذاتي المطروح حالياً في مفاوضات واشنطن، وتأتي خطورته ليس فقط من مضمونه الذي يعني الإقرار بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين، وتطبيع العلاقات الصهيونية العربية وإطلاق يد الهيمنة الصهيونية على المنطقة فحسب، بل تأتي الخطورة من رضا وموافقة طرف فلسطيني وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً، حيث يعني ذلك إغلاق الملف الفلسطيني وحرمان الشعب الفلسطيني من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليها، فضلاً عن تكريس حرمان معظم الشعب الفلسطيني من العيش في أرضه ووطنه، وما يترتب على ذلك من نتائج قد لا يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني فحسب، بل يتعدى ذلك للشعوب العربية.

ونظراً لخطورة التسوية المطروحة حالياً، فقد تبنت الحركة موقفاً يقوم على النقاط التالية:

١ ـ توعية الشعب الفلسطيني بخطورة مشروع الحكم الإداري الذاتي والآثار الملحقة المترتبة عليه.

٢ ـ العمل على تكتيل القوى الفلسطينية الرافضة لمشروع الحكم الإداري

الذاتي والتعبير عن مواقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.

٣ ـ مطالبة فريق المفاوضات الفلسطيني والقيادة المتنفذة في م.ت.ف. التي تدعمه بضرورة الانسحاب من المفاوضات.

٤ ـ الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات، والوقوف إلى جانب موقفنا الرافض لمشروع الحكم الإداري الذاتي.

ثامناً: الهيكل التنظيمي للحركة

اجتهدت الحركة في أن تبني هيكلها التنظيمي بما يتناسب مع ظروف الشعب الفلسطيني من جهة، وبما يحقق لعملها الفاعلية والاستمرارية من جهة أُخرى. وساحة عمل الحركة الأساسية هي فلسطين حيث عمل أجهزتها ومؤسساتها، ولكن تركيبة أجهزتها تسمح لها بالتمدد خارج فلسطين بالقدر الذي ينسجم مع استراتيجيتها ومتطلبات حركتها، ويتكون الهيكل للحركة من جهازين رئيسيين هما: مجلس الشورى: الذي يضع السياسات العامة ويقر الخطط والموازنات، والجهاز التنفيذي: الذي يدير عمل الحركة. ويتكون الجهاز التنفيذي من مجموعة من الأجهزة والمؤسسات هي:

المكتب السياسي

المكتب الإعلامي

الجهاز العسكري (كتائب عز الدين القسّام)

الجهاز الأمني

مكتب شؤون الوطن المحتل

جهاز التنظيم والتعبئة الجماهيري

الناطق الرسمي ومقره خارج الوطن

وللحركة أنصار ومؤيدون في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي.

تاسعاً: آمال وطموحات المستقبل

على الرغم من عمر الحركة القصير نسبياً إلاّ أنها بتوفيق الله كان لها دور بارز في تصعيد جهاد شعبنا ضد الاحتلال الصهيوني، وكانت الانتفاضة المباركة وتصعيدها الخطوة الكبيرة الأُولى التي خطوناها فأحدثت ـ بإسهام قوى شعبنا الأُخرى ـ نقلة نوعية في جهاد شعبنا، حيث أصبحت ساحة الداخل الفلسطيني هي ساحة الجهاد

والكفاح وليس ساحة الخارج كما كانت منذ النكبة الأُولى عام ١٩٤٨.

كما حولت مجتمعنا الفلسطيني إلى مجتمع فاعل مشارك في فعاليات الانتفاضة ونقلت خميرة المقاومة من العمل الفصائلي الضيق إلى العمل الجماهيري الواسع، والذي أسمع العالم بوضوح أن الشعب الفلسطيني يتعرض لممارسات قمعية صهيونية منافية ومناقضة لكل القيم والموازين المتعلقة بحقوق الإنسان، وأكسبت قضيته العادلة أنصاراً كثيرين في العالم.

وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي حازت على تأييد ما يزيد على نصف الشعب الفلسطيني في غضون سنوات قليلة، لتأمل أن يلتف حولها الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية بما يشكله من عمق جماهيري داعم لقضية شعبنا الفلسطيني.

إننا ندرك أن حسم المعركة مع عدونا ليس أوانه الآن، ولكننا نبصر في شعبنا وأمتنا عوامل التغير والإيجابية، وما من ليل إلا بعده نهار، وما من ضيق إلا بعده فرج، وإننا في (حماس) عازمون على المضي في طريق الجهاد، وقد عاهدنا الله وجماهير شعبنا على ذلك، وأملنا بالنصر كبير، وإن طال الطريق «ويسألونك متى هو قل عسى أن يكون قريبا».

والله الموفق.

وثيقة رقم ٤
مذكرة حركة المقاومة الإسلامية «حماس»
إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضرية
لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني
والتي بدأت أعمالها في
١٢ رمضان ١٤١٠هـ ـ ٧ [نيسان] أبريل ١٩٩٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

من حركة المقاومة الإسلامية «حماس»
إلى: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
سماحة الشيخ عبد الحميد السائح المحترم

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، نسجل تقديرنا للدعوة الكريمة التي وجهتموها لنا للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستبدأ أعمالها يوم السبت ١٢ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٧ [نيسان] أبريل ١٩٩٠م. هذه الدعوة التي جاءت باعتبار «حماس» إحدى القوى الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في قيادة الانتفاضة المباركة والتحدي للاحتلال اليهودي وآلته القمعية، الأمر الذي دفع أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتفاف حول حركتهم «حماس» في تلاحم جهادي رائع.. عمده الدم وكرسته التضحيات.

وإننا إن نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات لنسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية.

وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أنها مع وحدة شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفريط أو تنازل.. ولذلك

فإن حركتنا تطرح عليكم تصوراتنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

لقد جاء تشكيل المجلس الوطني في المرحلة الوطنية، نتيجة لإفراز مجموعة من العوامل والظروف السياسية التي مر بها شعبنا في السنوات الأُولى لنهوضه الوطني بعد شتات ١٩٤٨. ومما لا شك فيه أنه نتيجة لتغير الظروف والمعطيات، فإن المجلس الوطني الفلسطيني القادم يجب أن تفرزه ظروف المرحلة الراهنة.. مرحلة الانتفاضة المباركة وما كرسته من حقائق ميدانية وتوجهات وقوى شعبية وسياسية.

فقد أكدت انتفاضتنا الباسلة أن شعبنا الفلسطيني البطل قادر ـ بعون الله ـ على مواجهة الاحتلال وزعزعة وجوده واستقراره.. ومصر على انتزاع حقوقه الثابتة. كما أثبتت الانتفاضة التلاحم العضوي بين أبناء شعبنا، بكافة قواه وتوجهاته.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ترى أن الشكل الجديد للمجلس الوطني يجب أن يراعي العناصر التالية:

أولاً: الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وتكون الانتخابات حسب الأقاليم وبنسب تكافىء ثقلها.

ثانياً: إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها.

ثالثاً: يتم اختيار المستقلين.. بناءً على ما تفرزه نتائج الانتخابات. وفي حال تعذر الانتخابات يتم تحديد أعدادهم وأسمائهم باتفاق جميع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

رابعاً: لاعتبارات سياسية وإدارية وأمنية ومالية، يفضل تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره.

خامساً: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثة الأصيل.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، تؤكد على أهمية الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا.. ولذلك فإننا في «حماس» نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا. وانسجاماً مع موقف «حماس» الثابت من هذه القضية، وإجابة للدعوات المنادية باشتراك «حماس» في المجلس الوطني الفلسطيني، من سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ/عبد الحميد السائح، ومن بعض القوى الفلسطينية والموافقة عليها، يمكن لـ «حماس» التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني:

أولاً: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.

ثانياً: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي كياناً شرعياً ومعترفاً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه، بما فيها القرارات ١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨.

ثالثاً: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.

خامساً: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل «حماس» في المجلس بعدد يساوي ويكافىء ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠٪ من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل «حماس» على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى التَّوْ كل ما يتعرض له سجناء «حماس» من اعتداءات وتطاول، على أيدي حركة «فتح» في كل سجون الداخل وإعطاؤهم حقوق القوى الأُخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة

في الجزائر في تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٨٨ من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة آنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني.

إن هذه الثوابت والمبادىء والشروط، ليست طرحاً جديداً لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ولا يقصد بها التعجيز.. وإنما هي أسس قامت حركتنا من أجل تكريسها والدفاع عنها.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إننا إذ نعرض عليكم تصوراتنا لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني واعتباراتنا للمشاركة والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية.. لنؤكد استعدادنا للعمل المخلص مع كافة القوى الفلسطينية الفاعلة مهما كان فكرها أو انتماؤها. داعين الله لك التوفيق والسداد. والله من وراء القصد. حفظ الله وحدة شعبنا وأمتنا.

﴿وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُه والمُؤْمِنُون﴾

حركة المقاومة الإسلامية «حماس»

فلسطين

١١ رمضان ١٤١٠هـ

٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠م

وثيقة رقم ٥
بيان هام صادر عن
المكتب السياسي لحركة حماس

منذ أن استلم مهام منصبه، والإرهابي يتسحاق رابين يواصل إجراءاته القمعية ضد جميع أبناء شعبنا الفلسطيني، وتتوالى أوامره لجنود الاحتلال بإطلاق النار على أبناء شعبنا من غير تفريق بين مدني أو مسلح أو صغير أو كبير. كما أطلق يد قطعان المستوطنين المسلحين لترويع أبناء شعبنا وتقتيلهم وانتهاك حرماتهم. وقد تواصلت عمليات القتل العمد على أيدي الجنود والمستوطنين وطالت النساء والأطفال والشيوخ المسنين.

وعلى الرغم من ادعاء رابين بالسعي نحو السلام وانطلاق مسيرة مدريد ـ واشنطن، وعلى الرغم من توقيع اتفاق أوسلو فقد تضاعفت جرائم حكومة الإرهابي رابين ضد شعبنا كما تضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة التي شملت العقوبات الجماعية، وفرض الطوق العسكري حول جميع مناطق الضفة وقطاع غزة.

وكرد على هذه السياسة الإجرامية، فقد قام أبناء شعبنا بتصعيد مقاومتهم للاحتلال ومواجهة أدواته ورموزه متمثلة في الجنود والمستوطنين. وهي نفس الاستراتيجية التي تتبناها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وقد تمادت حكومة رابين في إجراءاتها القمعية وبلغت الذروة عندما تواطأ جنود رابين مع المستوطنين في مجزرة الخليل البشعة التي استهدفت المصلين في المسجد الإبراهيمي الشريف وهم سجود في صلاة الفجر. كما أطلق الجنود النار على النساء الحوامل من أبناء شعبنا وهن في بيوتهن أو على شرفات المنازل، الأمر الذي دفع جميع أبناء شعبنا إلى تصعيد مقاومتهم للاحتلال، والانتقام لشهداء مجزرة الخليل البشعة.

ووفاءً منها لدم الشهداء فقد أقسمت كتائب الشهيد عز الدين القسّام العاملة في طول بلادنا وعرضها على الثأر لدماء الشهداء. وقام اثنان من مجاهدينا الأبطال بتنفيذ عمليتين استشهاديتين في العفولة والخضيرة استهدفتا مراكز الجنود والمستوطنين، على الرغم من إجراءات حكومة رابين الأمنية المشددة، التي اتخذت أيضاً بسبب احتفالاتهم بذكرى اغتصاب بلادنا.

إن فشل إجراءات رابين في وقف عمليات مجاهدينا الأبطال، في الوقت الذي يشرف فيه على إنجاز اتفاقية تنفيذ اتفاق أوسلو، وتمنية الجماهير الصهيونية بالأمن والأمان بسبب ذلك الاتفاق وما تضمنه من تنازلات مشينة من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا الفشل الذي ترافق مع زيادة حدة المعارضة الليكودية لسياسته، جعل رابين يعيش حالة من الإحباط الشديد والفشل الذريع، والتخبط المريع.

وتعليقاً على هذا الموضوع تود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن تؤكد على ما يلي:

أولاً: قام رئيس وزراء العدو الإرهابي يتسحاق رابين بتوجيه تهديد إلى الأردن الشقيق والادعاء بوجود قيادة حركة (حماس) على أرضه، ومطالبته باتخاذ إجراءات ضد نشاطها. وذلك في محاولة فاشلة لاستغلال تأكيد ممثل الحركة في عمّان على إعلان كتائب القسّام لمسؤوليتها عن العمليات البطولية في العفولة والخضيرة.

إن رابين وأركان حكومته الإجرامية يعلمون علم اليقين أن كتائب القسّام تقوم بعملياتها تخطيطاً وتنفيذاً وإعلاناً من داخل أراضينا المحتلة.

ولكن بسبب عجزه عن وضع حد لهذه العملية، وانكشاف خداعه في مسيرة التسوية، استغل هذه الحوادث لتوجيه التهديد للأردن وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

١ ـ لفت الأنظار على حقيقة وفشل إجراءاته الأمنية المشددة وإجراءاته القمعية في وضع حد للعمليات الاستشهادية البطولية التي تقوم بها كتائب القسّام، أو عمليات المقاومة الشعبية التي يقوم بها أبناء شعبنا في كل أنحاء أرضنا المقدسة.

٢ ـ استخدام السيف الأميركي للضغط على الأردن باتجاه التوقيع على اتفاقية منفردة مع حكومته على غرار اتفاق أوسلو، وهذا التهديد ينسجم مع سياسة الإدارة الأميركية التي تستخدم التفتيش على السفن التجارية في ميناء العقبة كوسيلة ضغط على الأردن الشقيق بهذا الخصوص.

كما تستخدم الإبقاء على سورية ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، أو الدول التي لا تكافح انتشار المخدرات كوسيلة للضغط على سورية للتراجع عن مطلب شمولية الحل على جميع الجبهات.

وإننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ ندرك تماماً حقيقة مواقف العدو من السلام، حيث يريد من الأطراف العربية الاستسلام لشروطه المذلة، فيما يواصل احتلاله لأرضنا، وتكريس الهيمنة على منطقتنا، لنؤكد على أن ادعاءات رابين وحكومته هي ادعاءات باطلة، ولا أساس لها من الصحة، حيث أن حركتنا تعمل على أرضنا وليس لنا من همّ سوى مقاومة الاحتلال حتى النصر والتحرير.

إن حركة (حماس) تؤكد حرصها على أمن واستقرار جميع الدول التي يتواجد فيها رموز الحركة وممثلوها السياسيون والإعلاميون، والذين يعملون في إطار القوانين المرعية في تلك البلاد، وتحرص على عدم تقديم المسوغات للعدو المحتل لممارسة ضغوطه على أي من هذه الدول.

ثانياً: لقد كانت سياسة حركة (حماس) المعتمدة ترتكز على أن عمليات كتائب عز الدين القسّام لا تستهدف إلا جنود الاحتلال وأدواته العسكرية، والمستوطنين باعتبارهم جنود احتياط في جيش العدو، وكانت كتائب القسّام تحرص ـ قدر الإمكان ـ أن لا تقع ضحايا من المدنيين نتيجة لعملياتها التي تستهدف الاحتلال.

ولكن الممارسات التعسفية المخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان من قبل حكومة رابين، وعدم تفريق جيش العدو ومستوطنيه بين المجاهدين المقاتلين وبين المدنيين العزّل، دفع كتائب القسّام إلى اعتماد سياسة الرد بالمثل التي تقرّها القوانين والأعراف البشرية والأديان السماوية.

إن عمليتي العفولة والخضيرة الأخيرتين اللتين استهدفتا أماكن تجمع الجنود والمستوطنين وأصابتا بعض المدنيين، إنما كانتا بهدف ردع العدوان الصهيوني الهمجي على شعبنا، وانتقاماً مشروعاً لدماء شهداء مجزرة الخليل البشعة. وإن ذلك ليس سياسة ثابتة لدى كتائب القسّام، وإنما هي سياسة استثنائية فرضتها حكومة العدو.

وإن حركة (حماس) على استعداد لإعادة النظر في هذا الاستثناء شريطة أن يتعهد رئيس وزراء العدو وحكومته وجيشه بالتوقف نهائياً عن قتل المدنيين العزّل من أبناء شعبنا. إن هدفنا هو ضمان أمن وسلامة شعبنا وحمايته وردع المعتدين القتلة، حتى لا يبقى أهلنا أهدافاً سهلة لجنود العدو وقطعان المستوطنين الهائجين. وستواصل (حماس) سياساتها في مقاومة الاحتلال طالما ظل جاثماً على أرضنا.

ثالثاً: إن تصعيد وتيرة العمل الجهادي، والعمليات البطولية لمجاهدينا في كتائب القسّام، تأتي في سياق استراتيجية الحركة التي تقوم على مقاومة الاحتلال حتى دحره، وتحرير أرضنا المقدسة.

وإمعاناً في المكر والخديعة، وتغطية للفشل الذريع الذي منيت به حكومة رابين نتيجة لعمليات مجاهدينا البطولية، تعمد هذه الحكومة إلى الادعاء بأن عمليات حركة (حماس) وجهادها تستهدف تقويض السلام وإفشاله، في محاولة لتشويه صورة (حماس) لدى المجتمع الدولي.

إننا في حماس وكما أعلنا مراراً، لسنا ضد مبدأ السلام... ولكن السلام الذي تطرحه حكومة العدو ليس سلاماً بل هو تكريس للاحتلال والظلم الواقع على شعبنا.

وإننا ندرك جيداً أن عملية أوسلو ليست سوى عملية استسلام مهين من قبل قيادة م.ت.ف. ورضوخ للشروط والإملاءات الصهيونية والأميركية، وهي عملية تحمل في طياتها بذور فنائها، وأن مصيرها إلى الفشل الذريع، لأنها تقوم على أساس باطل وغير عادل.

إن البداية الصحيحة تقوم على الأسس الآتية:

١) الانسحاب الصهيوني الشامل من أرضنا الفلسطينية وتفكيك وإزالة مستوطناته.

٢) إجراء انتخابات تمثيلية عامة وحرة في الضفة والقطاع لاختيار ممثلي شعبنا وقيادته.

٣) القيادة المنتخبة هي التي تعبر عن آمال وطموحات شعبنا وتقرر في كافة الخطوات التالية ومستقبل القضية.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ توضح مواقفها هذه لتدحض افتراءات رئيس وزراء العدو وتفوهاته فإنها تعاهد شعبنا على مواصلة طريق الجهاد والاستشهاد حتى تحرير فلسطين كل فلسطين.

المكتب السياسي
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
٥ ذو القعدة ١٤١٤هـ
١٦ نيسان [أبريل] ١٩٩٤م

وثيقة رقم ٦
مشروع قيادة مشتركة
لكل الفصائل في الانتفاضة المباركة

تؤكد حماس أنه لا مانع لديها من إيجاد قيادة مشتركة للانتفاضة المباركة تمثل كل الفصائل الفاعلة في الوطن المحتل. وتقوم هذه القيادة على الأسس التالية:

١ ـ تلتزم هذه القيادة بالثوابت الإسلامية الوطنية لشعبنا المستندة لحقه المطلق والكامل في كل فلسطين.

٢ ـ ترفض هذه القيادة كافة مشاريع التسوية السياسية المطروحة مهما كان مصدرها ما دامت تنتقص من سيادتنا على فلسطين كاملة، حتى لو كان ذلك مرحلياً، وتتعهد بمحاربة هذه المشاريع.

٣ ـ يتم تحديد هدف الانتفاضة المباركة بطرد العدو المحتل دون تقديم أية تنازلات عن أي من حقوقنا.

٤ ـ تطالب هذه القيادة م.ت.ف. وبقية القيادات السياسية للفصائل المشكلة لها بالتجاوب مع طموحات الانتفاضة والعمل على توفير إمكانات الإسناد الجهادي الكامل في الداخل ومن الأراضي المجاورة.

٥ ـ يتم تمثيل كافة القوى الفاعلة في الانتفاضة في هذه القيادة تمثيلاً نسبياً حسب حجومها وفعالياتها.

٦ ـ تكون طبيعة علاقة هذه القيادة (كفصائل) تنسيقية منضبطة أمنياً.

٧ ـ بخصوص الموقف السياسي تنحو هذه القيادة أحد الاتجاهين:

أ ـ يصاغ البيان في الداخل دون أي تدخل من القيادة الخارجية.

ب ـ يكون البيان المشترك حول الفعاليات فقط ويصدر كل فصيل موقفه السياسي ببيان خاص باسمه.

٨ ـ يحترم كل طرف بقية الأطراف ويعتبره شريكاً له في النضال ضد الاحتلال ويعمم ذلك على القواعد والمؤسسات.

٩ ـ يتم تقديم الدعم بكافة أشكاله لكافة القوى الفاعلة دون تمييز في كل الأوقات والأماكن ويقترح للدعم العالمي [....]: تشكل صندوق خاص مستقل بالانتفاضة لجمع الأموال التي ترد لها حيث يتم الإشراف عليها وتوزع الحصص منه

ضمن اتفاق مشترك لكل هذه الفصائل الممثلة بهذه القيادة مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق القوى الصغيرة الأخرى.

١٠ ـ يتم اعتماد لائحة تفصيلية داخلية لهذه القيادة تستند لأهداف إنشائها.

١١ ـ يتفق على اسم هذه القيادة بشكل توافقي مع احتفاظ كل فصيل باسمه المستقل وبحقه في بيان موقفه الخاص إن لزم ذلك.

وثيقة رقم ٧

مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا

(مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية)

أولاً: تعريف اللجنة

هي لجنة تنسيقية بين منظمات فلسطينية تهدف إلى تنسيق جهود هذه المنظمات وتكامل أدوارها وإمكاناتها وتوحيد مواقفها في كل الشؤون التي تهم قضية وشعب فلسطين وخصوصاً في الأرض المحتلة.

ثانياً: أهداف اللجنة

يهدف إنشاء لجنة التنسيق الفلسطينية العليا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ اتخاذ المواقف السياسية الموحدة تجاه المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية.

٢ ـ حشد قوى الشعب الفلسطيني ضد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

٣ ـ العمل على تقوية موقف وجهاد الشعب الفلسطيني وتركيز الجهود على دعم صموده وكفاحه في الأرض المحتلة، والعمل على تطوير وتصعيد الانتفاضة المباركة.

٤ ـ العمل على ربط الأمة العربية والإسلامية بالقضية الفلسطينية، وتبصير الرأي العام بقضيتنا، وحشد الأمة لمساندة وتأييد حقوق شعبنا الفلسطيني.

٥ ـ تبادل التجارب والخبرات والإمكانات بين فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة.

ثالثاً: المنظمات المشاركة

تدعى للمشاركة في هذه اللجنة كافة الفصائل الفلسطينية التي تعتبر حق الشعب الفلسطيني في أرضه كاملة وغير قابلة للتجزئة أو التصرف بها من قبل أي كان.

رابعاً: الانعكاسات الإيجابية على القضية الفلسطينية

لا شك أن أي تحسن في علاقة أي فصيلين عاملين للقضية الفلسطينية ستكون له آثاره الإيجابية على القضية، ولكن إنشاء لجنة عليا للتنسيق بين الفصائل التي تلتقي على قواسم مشتركة لمصلحة القضية، سيكون له انعكاسات أكبر على قضية فلسطين أهمها:

١ ـ تقوية جبهة رفض التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، الأمر الذي قد يقلل من حجم تنازلات م.ت.ف. في المفاوضات.

٢ ـ تقليل حجم ونوع الخلافات في الساحة الفلسطينية ودفع الشعب الفلسطيني باتجاه نضالي عام مشترك ويدفع بالفئات المستقلة إلى ساحات العمل بإيجابية كبيرة.

٣ ـ تطوير الكفاءات والقدرات الفنية والسياسية لفصائل المقاومة.

خامساً: سياسات ومبادىء عامة

١ ـ تلتزم كافة الفصائل المشاركة بالثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني وأهمها:

أ ـ القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية يقع عبء تحريرها على كاهل الأمة العربية والإسلامية وفي مقدمتها أبناء الشعب الفلسطيني.

ب ـ فلسطين من البحر إلى النهر ومن رأس الناقورة إلى رفح حق لنا وملك للأجيال المتعاقبة، لا يملك أحد أياً كان حق التفريط أو التنازل عن أي جزء منها.

ج ـ الجهاد والنضال هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

د ـ كل القرارات والمشاريع الدولية والعربية والفلسطينية التي تقر للصهاينة بأي حق في فلسطين باطلة.

هـ ـ الشعب الفلسطيني بكل طوائفه وأحزابه العربية وفئاته وحدة واحدة لا تتجزأ، وهو جزء من الأمة العربية والإسلامية يتمثل هويتها الحضارية وتراثها التاريخي.

٢ ـ يتوجه جهد اللجنة وبرامجها ضد العدو الصهيوني وبرامجه العدوانية، وترفض الفصائل المشكلة لها الدخول في صراعات جانبية مع أي طرف آخر، وتدين كل المحاولات القاضية بإشعال الفتنة في صفوف أبناء الشعب الواحد.

٣ ـ يحتفظ كل فصيل بكيانه ومؤسساته وعلاقاته الخاصة وبرامجه المختلفة ما لم تتعارض مع بنود إعلان اللجنة.

٤ ـ تعمل اللجنة بشكل مستقل وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٥ ـ تعتبر اللجنة الانتفاضة المباركة نقطة انعطاف تاريخي في مسار القضية الفلسطينية، وهي لذلك تعمل على تصعيدها وتطويرها، وترفض أن تكون محل مساومة حتى تحقيق الانسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٦ ـ الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني هدف استراتيجي يقوم على أساس وحدة الوطن والتزام ثوابت الشعب التاريخية.

٧ ـ تتحمل الأطراف المشكِّلة للجنة التكاليف اللازمة لمختلف البرامج.

سادساً: النظام الإداري للجنة

١ ـ تتشكل اللجنة من مندوب واحد عن كل تنظيم من التنظيمات المشكِّلة لها.

٢ ـ تنتخب اللجنة ـ من ترشيحات التنظيمات المختلفة لمدة عام بالأغلبية المطلقة ـ رئيساً ونائباً له ويعتبر ناطقاً رسمياً لها، ويتم تداول الرئاسة بين الفصائل كل عام.

٣ ـ يُراعى في ترشيح الرئيس أن لا يكون من المعروف عنه أنه ممثل أو ناطق رسمي لمنظمته، وذلك منعاً للبس.

٤ ـ تجتمع اللجنة دورياً أو حسب الحاجة لبحث أمور التنسيق وما يستجد من الأمور بدعوة من رئيسها أو ثلث الأعضاء.

٥ ـ يختار رئيس اللجنة موظفين لا يزيدون عن ثلاثة لمساعدته في إدارة شؤون اللجنة ومتابعة قراراتها، يكون أحدهم سكرتيراً للجنة المحاضر والوثائق والطباعة.

٦ ـ تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية النسبية للأعضاء، ويرجح جانب الرئيس عند تعادل الأصوات.

٧ ـ يحق لأي منظمة التحفظ على قرارات اللجنة حيث يشير رئيسها إلى ذلك في تصريحاته الرسمية للصحافة والإعلام ويثبت في محاضر الجلسات.

٨ ـ تعقد اجتماعات اللجنة في الأماكن التي يحددها أعضاؤها، ويمكن لأي فصيل تغيير ممثله في أي اجتماع منها.

٩ ـ تعتبر المراسلة بشتى وسائلها إحدى طرق البت في المستجدات الطارئة العاجلة وذلك بإشراف رئيس اللجنة وتحت مسؤوليته.

١٠ ـ يتولى رئيس اللجنة مسؤولية الصرف على مستلزمات عمل اللجنة، ويقدم للجنة تقريراً مالياً وإدارياً في كل اجتماع عن الفترة الماضية.

١١ ـ تنشىء اللجنة صندوقاً لتغطية مصاريفها ونفقاتها، ويتحمل الأعضاء ميزانية وفق أنصبة يتم الاتفاق عليها.

وأخيراً

يلزم نجاح الفكرة العزم والإصرار والمتابعة والمثابرة وإثبات القدرة القيادية الريادية لفصائل الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه الثابتة.

والله الموفق.

نيسان (أبريل) ١٩٩٢

وثيقة رقم ٨
مشروع تحالف القوى الفلسطينية
(مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية)

استشعاراً لدقة المرحلة التي تحياها قضية الشعب الفلسطيني في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، وقياماً بالواجب الوطني لمواجهة المخاطر والتحديات التي انطوى عليها الاتفاق المشؤوم، فقد تدارست الفصائل الفلسطينية العشر الوضع، واتفقت على ضرورة بلورة العمل الجماعي الفلسطيني باتجاه وحدة العمل والهدف، وقيادة جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات بهذا الاتجاه.

وقد اتفقت الفصائل العشر على تكوين هيكل تنظيمي يجمعها برنامج سياسي تلتقي عليه، يقوم على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية والعمل على إسقاط اتفاق رابين ـ عرفات والعمل على إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها م.ت.ف. على أسس عادلة وديمقراطية.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لهذا التحالف:

١ ـ الاسم: تحالف القوى الفلسطينية.

٢ ـ القيادة المركزية للتحالف:

وهي الهيئة القيادية التي تتولى مهام المواقف والبرامج والسياسات المستندة إلى البرنامج السياسي للتحالف.

أ ـ التكوين: يتم تكوين القيادة المركزية من ٤٠ شخصاً يضمون ممثلين عن الفصائل العشر وعدداً من الشخصيات المستقلة بحسب النسب التالية:

١ ـ حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ٤٠٪.

٢ ـ الفصائل الأُخرى ٤٠٪.

٣ ـ المستقلون ٢٠٪.

ب ـ الاجتماعات: تنعقد اجتماعات القيادة المركزية مرة كل ستة أشهر وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين.

٣ ـ الهيئة التنفيذية:

وهي الأداة التنفيذية للقيادة المركزية وتقوم بالإشراف على تنفيذ البرامج

والسياسات المقرة. وتتكون الهيئة التنفيذية كالتالي:

أ ـ العضوية: تتكون الهيئة التنفيذية من ١٥ عضواً من بين أعضاء القيادة المركزية يتوزعون كالتالي:

١ ـ عشرة أعضاء من ممثلي الفصائل بواقع ممثل واحد عن كل فصيل.

٢ ـ خمسة أعضاء من المستقلين يتم انتخابهم من قبل القيادة المركزية.

ب ـ الاجتماعات: تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعاتها بشكل دوري مرة كل شهر وتتخذ قراراتها بالتوافق.

ج ـ الشكل الإداري:

١ ـ الرئاسة وتكون دورية بين الفصائل.

٢ ـ نائب الرئيس ويكون للمستقلين.

٣ ـ أمانة السر ويتم الاتفاق عليها.

٤ ـ الأعضاء.

د ـ المقر: يكون للهيئة التنفيذية مقر دائم يتواجد فيه أمين السر يساعده موظفان للقيام بالأعمال الإدارية ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج التي يتم الاتفاق عليها في الهيئة التنفيذية.

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

وثيقة رقم ٩
تصور مقترح من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول تحالف القوى الفلسطينية

بعد المشاورات والمداولات التي أجرتها الفصائل العشر حول صيغة العمل المستقبلية في مواجهة المخاطر والتحديات التي انطوى عليها اتفاق غزة ـ أريحا وبعد التوافق على أن الهدف القريب لهذه الصيغة هو تشكيل تحالف نضالي لمواجهة المرحلة الحالية فقط دون أن يكون هذا التحالف هو الإطار النهائي للعمل الوطني الفلسطيني، فقد ارتأت الحركة أن تقدم تصوراً جديداً لـ (تحالف القوى الفلسطينية) يقوم على أساس التكافؤ في التمثيل ويستند إلى مهمات سياسية مرحلية في سبيل إسقاط الاتفاق الخياني وتصعيد العمل الجهادي والنضالي، مع التأكيد على ضرورة تطوير وتفعيل هذه الصيغة مستقبلاً لتتناسب مع حجم التحديات المفروضة على شعبنا ولتكون معبرة بشكل حقيقي عن أحجام وأوزان كل تنظيم على الساحة الفلسطينية. ونؤكد هنا على تمسك الحركة بالنسبة التي طرحتها في حالة البدء في تشكيل المؤسسات النضالية داخل وخارج الأرض المحتلة.

وفيما يلي تفصيل لهذا التصور من الناحيتين السياسية والتنظيمية:

١ ـ المهمات السياسية

وهي الأهداف والبرامج والخطوات التي تشترك التنظيمات المنضوية تحت لواء التحالف في العمل على تحقيقها بالوسائل المختلفة وهي:

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

١ ـ التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين وحقه في التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل.

٢ ـ التأكيد على وحدة شعبنا وأرضنا ووحدة قضيته وأهدافه ومصيره الوطني والتمسك بكامل حقوقه الوطنية والتاريخية ولا يملك أحد التفريط بأي جزء منها.

٣ ـ التمسك بالكفاح المسلح والجهاد كأسلوب رئيس في النضال من أجل التحرير.

٤ ـ يعتبر التحالف وثيقة الاعتراف واتفاق عرفات ـ رابين خيانة وطنية يجب العمل على إسقاطهما بكل الوسائل الممكنة، وهما غير ملزمين للشعب الفلسطيني.

٥ ـ التمسك بفلسطين وطناً تاريخياً لا بديل عنه للشعب الفلسطيني ومقاومة كافة مشاريع الوطن البديل أو التوطين والتهجير والتعويض ومحاولات طمس هويته الوطنية.

٦ ـ رفض المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي أو المشاركة فيه بالتعيين ومقاطعة كافة الهيئات المنبثقة عنه والمسؤولة عن تنفيذ الحكم الذاتي.

٧ ـ قطع الصلة بكافة المؤسسات التي يقودها أو يشارك فيها عرفات وفريقه والتي تنتحل اسم منظمة التحرير الفلسطينية.

٨ ـ التصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح وكافة أشكال النضال السياسي والجماهيري، وخاصة داخل الأراضي المحتلة بإدامة الانتفاضة الشعبية باعتبارها تشكل ميدان الصراع الرئيس مع العدو الصهيوني وذلك لتحقيق الحقوق الوطنية والتاريخية الكاملة والثابتة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: على الصعيد العربي والإسلامي

١ ـ التأكيد على أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني.

٢ ـ آخذين بعين الاعتبار أن أخطار اتفاق عرفات ـ رابين لا تقتصر على الشعب الفلسطيني وفلسطين وحسب، وإنما تشكل تهديداً للأمة العربية والإسلامية، فإن التحالف يؤكد على أن مواجهة هذه المؤامرة التصفوية وملحقاتها ونتائجها هي مسؤولية الشعب الفلسطيني وكذلك الجماهير العربية والإسلامية.

٣ ـ العمل على تعزيز وتدعيم العلاقات الكفاحية المشتركة الفلسطينية والعربية والإسلامية لمقاومة مخططات الهيمنة والتوسع الصهيوني والتطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي.

٤ ـ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الشتات في ممارسة مسؤولياته النضالية إلى جانب القوى الوطنية والإسلامية والقومية من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل.

ثالثاً: على الصعيد الدولي

١ ـ يرى التحالف أن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأميركية في دعمها للكيان الصهيوني وتبنّي مخططاته ضد شعبنا الفلسطيني ونضاله وضد حركات التحرر العربية والإسلامية يشكل عدواناً سافراً على شعبنا وقضيتنا وأمتنا.

٢ ـ نؤكد على أهمية تعزيز وتدعيم التعاون مع الدول الإسلامية والآسيوية والإفريقية الصديقة المؤيدة لشعبنا وحقوقه الوطنية الثابتة.

٣ ـ نؤكد على أهمية التعاون مع كل قوى التحرر في العالم التي ترفض الهيمنة الأميركية والغزوة الصهيونية وتحترم وتؤيد نضالنا وحقوقنا الوطنية.

٤ ـ العمل على نشر كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والنضال الوطني لكسب أوسع رأي عام لصالح نضالنا ودعم حقوقنا.

٢ ـ هيكلية التحالف

يتشكل التحالف من قيادة مركزية وهي التي تصوغ القرارات والتوجهات والسياسات لتحالف القوى الفلسطينية والمستندة إلى المهام السياسية للتحالف.

أ ـ التركيبة العددية: تضم ممثلين اثنين عن كل فصيل.

ب ـ الاجتماعات: تنعقد الاجتماعات مرة كل شهر على الأقل، بالإضافة إلى اللقاءات الاستثنائية بطلب من ثلث الأعضاء، وتتخذ القرارات بالتوافق وتدار الاجتماعات بشكل دوري.

ج ـ تكون هناك سكرتاريا للتحالف ويكون لها مقر دائم وتشرف على حفظ الأوراق والوثائق الخاصة بالتحالف ومتابعة القضايا التي يتم الاتفاق عليها، ويكون لها موظفون دائمون.

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣

وثيقة رقم ١٠
بيان حول طبيعة اللقاءات
والاتصالات السياسية لحركة «حماس»
مع عدد من دول العالم

لاحظت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أن هناك تأويلات خاطئة لاتصالاتها ولقاءاتها مع عدد من ممثلي دول العالم، فقد حمّل البعض هذه اللقاءات والاتصالات أكبر مما تحتمل، لذلك ومنعاً لمزيد من التأويلات، ولوضع النقاط على الحروف، فإننا نوضح التالي:

أولاً: لقد جاءت هذه اللقاءات والاتصالات انسجاماً مع سياسة حركة «حماس» التي تهدف إلى الانفتاح والحوار مع كل الدول والأحزاب سواء في منطقتنا العربية والإسلامية أو في باقي دول العالم. حيث لم تكن الحركة في يوم من الأيام ضد مبدأ الاتصال السياسي مع دول العالم بهدف خدمة قضيتنا الفلسطينية وشرح عدالتها وحشد التأييد العالمي لها من كل الدول والشعوب العربية والإسلامية وحتى الغربية وفضح ممارسات العدو الصهيوني ضد أبناء شعبنا الأعزل.

وفي الفترة الأخيرة، قررت حركة «حماس» تكثيف دائرة اتصالاتها وعلاقاتها مع هذه الدول لمناقشة ثلاثة مواضيع:

أولاً: موضوع المبعدين وضرورة ممارسة الضغوط من جانب كافة الدول على حكومة العدو لإرغامها على الرضوخ لإرادة المجتمع الدولي وإعادة جميع المبعدين إلى وطنهم.

ثانياً: فضح الممارسات الصهيونية القمعية ضد أبناء شعبنا والمتمثلة بحملات الاعتقال واسعة النطاق وعمليات هدم ونسف البيوت، وازدياد أعمال القتل للأبرياء العزل وخاصة بين الأطفال.

ثالثاً: نية الخارجية الأميركية إدراج أعمال المقاومة المشروعة التي تنفذها حركتنا وجناحها العسكري ضد الأهداف العسكرية للعدو، ضمن قائمة الأعمال الإرهابية في تقريرها السنوي. حيث اعتبرت حركة «حماس» ذلك انحيازاً صارخاً من الإدارة الأميركية الجديدة إلى العدو الصهيوني، وإساءة لشعبنا الفلسطيني وجهاده

المشروع.

وقد عقدت لقاءات مع عدد من الدول الغربية على مستوى السفراء، وقدّمت حركة «حماس» مذكرة رسمية حول مجمل القضايا السابقة.

ثانياً: إن اعتبار البعض أن هذه الاتصالات واللقاءات تمثل تحولاً مزعوماً في موقف حركتنا من مفاوضات التسوية ومسيرتها، يجيء في سياق محاولات التشويه المتعمد لمواقفنا، بهدف بلبلة الرأي العام، والإساءة إلى حركة «حماس» ومشروعها الجهادي.

إن موقفنا ثابت وواضح من مسيرة التسوية والمفاوضات المرفوضة تماماً من حركتنا ومن كافة الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية وأبناء شعبنا المجاهد.

إن رضوخ حكومة العدو لمطلب إعادة جميع المبعدين لا يعني أبداً موافقتنا على استئناف المفاوضات، إننا على قناعة بأن هذه المسيرة لن تحقق لشعبنا إلا مزيداً من الشقاء ومزيداً من التفريط بحقوقنا وأرضنا ومقدساتنا.

ثالثاً: إن ربط لقاءات حركتنا بموضوع «البديل» عن منظمة التحرير، الذي يحلو للبعض إبرازه بين الحين والآخر، إنما هو محض اصطياد في الماء العكر.. فحركة «حماس» لا تطرح نفسها بديلاً لأحد.. وتحرص على تمتين الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني المحتل.

رابعاً: إن حركة «حماس» مثلها مثل باقي الفصائل في الساحة الفلسطينية لها علاقاتها السياسية المتنوعة، وإن أحداً لم يعب على أي فصيل إقامة مثل هذه العلاقات، ومن المؤسف أن يثار ذلك في وجه حركتنا، في محاولة بائسة للحد من نشاطها السياسي وحركتها الدبلوماسية.

إن الحوار السياسي والاتصالات على كافة المستويات أمر بديهي في العمل السياسي، وليس من حق أحد إعطاء تفسيرات أو تأويلات مغلوطة، وتجاهل الحقائق الواضحة.

إن حركة «حماس» تشدد على أن سياستها تقوم على أسس ثابتة، تنسجم مع مبادئها المعلنة والمعروفة، ومن هذا المنطلق فإن سياستنا تقوم على أهمية أن يتحرك الجميع على الصعيد الدولي لمواجهة السياسة الصهيونية، مع الحرص على الانسجام وعدم التعارض.

إننا نؤكد للجميع أن محاولات البعض سحب تجربته علينا لن تغير من الحقيقة

في شيء، وإن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي عاهدت الله ثم شعبنا الفلسطيني الوفي على مواصلة طريق الجهاد والاستشهاد حتى تحرير فلسطين كل فلسطين، ستبقى وفية لشعبها ولدماء كل الشهداء الأبرار.

الاثنين ١ آذار (مارس) ١٩٩٣م

وثيقة رقم ١١
جماعة الإخوان المسلمين/القدس
الموضوع ـ مؤتمر الإخوان المسلمين

رقم الإضبارة ٢٦/ ٤/ ١٣٦٥

التاريخ ٣٠/٣/١٩٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وصل في التاسعة من صباح يوم الجمعة المنصرم لمقر جماعة الإخوان المسلمين في القدس مندوبو شُعب الإخوان المسلمين في فلسطين تلبية لدعوة الإخوان في القدس لعقد مؤتمر يبحث أمر توحيد جهود الإخوان وتشكيل مركز عام لهم في فلسطين.

وفي الساعة التاسعة والنصف عقد المؤتمر وافتتح بكلمة ترحيب من أمين سر جماعة الإخوان المسلمين في القدس فضيلة الشيخ أسعد أفندي الإمام الحسيني رد عليها بالنيابة عن شُعب الإخوان الأستاذ السيد نمر المصري ثم انتخب الحاضرون فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الباري أفندي بركات رئيساً للمؤتمر ولأمانة السر كلاًّ من الأستاذ محمد العمد من نابلس وأمين سر جماعة الإخوان المسلمين في القدس، وبدأ ببحث النقاط التي عقد المؤتمر لأجلها ودام الاجتماع حتى قبيل الصلاة وبعد أن أدى الإخوان فريضة الجمعة في المسجد الأقصى وتناولوا الغداء بدعوة من إخوانهم في القدس استأنفوا الاجتماع في الساعة الواحدة والنصف ودام حتى الثالثة والربع وقد اتخذت القرارات الآتية:

١ ـ توحيد جهود الجماعة وتنظيمها وتوحيد الدعوة على نسق واحد.

٢ ـ تأليف هيئة مركزية عليا لشُعب الإخوان تحت اسم (المركز العام للإخوان المسلمين في فلسطين)، وأن ينتخب هذا المركز من بين أعضائه مكتباً دائماً لإدارة أعماله مقره القدس واسمه «مكتب المركز العام للإخوان المسلمين في فلسطين».

٣ ـ اعتبار المركز العام للإخوان المسلمين في القاهرة هو الموجِّه الأول للمركز العام في فلسطين.

٤ ـ أن تضع جماعة الإخوان في القدس مشروع قانون عام للإخوان وأن ترسل منه نسخة لكل شعبة في مدة أسبوع لدراسته.

٥ ـ أن يعقد الاجتماع القادم صباح يوم الجمعة الواقع في ١٠ جمادى الأُولى ١٣٦٥ الموافق ١٢/٤/١٩٤٦ في مقر جماعة الإخوان المسلمين في القدس لمناقشة مشروع القانون العام وإقراره وانتخاب أعضاء مكتب المركز العام.

٦ ـ مناشدة الهيئات الوطنية والعاملين في الحقل الوطني بالاتحاد وتوحيد الجهود في سبيل إنقاذ الأمة والوطن.

ثم اختتم المؤتمر أعماله وبعد أن تناول المندوبون الشاي عادوا إلى بلدانهم مؤملين الخير والتوفيق في رسالتهم.

أمين سر ومدير مكتب
جماعة الإخوان المسلمين في القدس
محمد أسعد الإمام الحسيني

وثيقة رقم ١٢
برنامج الاحتفال
بافتتاح دار جماعة الإخوان المسلمين في القدس
الواقع في يوم الاثنين ٤ جمادى الثانية
سنة ١٣٦٥هـ الموافق ١٩٤٦/٥/٦

١ ـ قرآن كريم فضيلة المقرىء الشيخ محمد علي حمد.
٢ ـ كلمة الافتتاح والجماعة أمين السر الأستاذ الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني.
٣ ـ كلمة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الحميد السائح.
٤ ـ كلمة الشباب للأستاذ السيد ناصر الدين النشاشيبي.
٥ ـ موسيقى دار الأيتام الإسلامية في القدس.
٦ ـ كلمة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الله غوشة.
٧ ـ كلمة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد صبري عابدين.
٨ ـ تحية الإخوان للشاعر الأديب الأستاذ السيد سيف الدين زيد الكيلاني.
٩ ـ كلمة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الباري بركات.
١٠ ـ كلمة المركز العام للإخوان المسلمين في مصر لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد المعز عبد الستار نائب حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ المرشد العام.
١١ ـ كلمة الأستاذ السيد جمال الدين الحسيني.
١٢ ـ قرآن كريم.

ختام

تنبيه: علامة الاستحسان قول «الله أكبر ولله الحمد».

وثيقة رقم ١٣
مقررات مؤتمر الإخوان المسلمين في حيفا
٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧*

حيفا ـ اجتمع مؤتمر الإخوان المسلمين في حيفا أمس واتخذ المقررات التالية:

١ ـ يعلن «الإخوان المسلمون» تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل واستعدادهم للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا السبيل.

٢ ـ يعلن المؤتمرون باسم هيئة الإخوان المسلمين في سائر الأقطار الممثلة استنكارهم لكل محاولة تعلل العرب والمسلمين بتحقيق الأهداف الوطنية عن طريق مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة بعد أن أسفرت المحاولات الكثيرة عن حقيقة هذه المنظمات الدولية وأنها ليست إلاّ ثوباً خالصاً لمطامع الدول الكبرى المستعمرة.

٣ ـ يعلن المؤتمرون أن هيئة الإخوان المسلمين ستحمل نصيبها كاملاً من تكاليف النضال.

٤ ـ يعلن مندوبو الإخوان المسلمين في شرق الأردن أنهم على استعداد كامل لحمل نصيبهم في تحرير فلسطين.

٥ ـ يعلن المؤتمر تعميم نظام الأسر في جميع فلسطين وأن المندوب الذي اختاره المكتب الإداري في فلسطين يزاول هذه المهمة فعلاً وعلى الإخوان أن يكونوا عوناً في تنفيذ القانون العام.

٦ ـ مطالبة المكتب الإداري بعقد اجتماع سريع لفرق الجوالة في شُعب فلسطين لاختيار مراقب عام يشرف على شؤونها الإشراف الدقيق.

٧ ـ يحيي المؤتمر أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب ورؤساء جمهورياتهم وحكوماتهم والهيئة العربية العليا وفضيلة الأستاذ المرشد العام ويشكر لهم اهتمامهم بأداء الواجب المقدس ويسأل الله تعالى أن يوفقهم إلى خير الإسلام والعروبة وأن يجعلهم دائماً أهلاً للآمال المعلقة عليهم.

---

* نقلاً عن: بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٧٩٤.

٨ ـ يجدد المؤتمرون البيعة على أن يكونوا الجند البررة الصادقين لدعوة الإخوان المسلمين حتى يتم الله نوره ويجمع شمل المسلمين والعرب على كلمة الخير في ظل العزة والكرامة.

٩ ـ على مكتب المؤتمر إذاعة هذه القرارات وإنابة وفد لمقابلة الهيئة العربية العليا في شأن الأحوال الحاضرة.

١٠ ـ تأليف مجالس المناطق حسب النظام الذي وضعه المكتب الإداري للإخوان المسلمين.

١١ ـ يبتهل المؤتمرون إلى الله تعالى أن ينجي مصر من وباء الكوليرا وأن يحقق (النصر) لجميع الشعوب الإسلامية والعربية الشقيقة.

١٢ ـ الاتصال بالهيئة العربية العليا للبحث في بعض الشؤون الوطنية العامة.

وثيقة رقم ١٤

المملكة المصرية

القنصلية المصرية العامة
بفلسطين وشرق الأردن

رقم الكتاب ٤٤٨
رقم الملف ٨/ ١/ ٤٨
عدد الملحقات ــــــ

القدس في ٣/ ٤/ ١٩٤٦

حضرة الأستاذ المحترم أمين سر مكتب
جماعة الإخوان المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد

فقد اطلعت على كتاب إخوتكم رقم ١٢٢ المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٤٦ بشأن[١] ما نشر في عدد جريدة «البالستين بوست» عن الأستاذ توفيق هنو. وأبادر بإحاطة حضرتكم علماً أن حضرة الأستاذ هنو غادر فلسطين يوم أول [نيسان] أبريل سنة ١٩٤٦ في إجازة وقد صدر بعد ذلك أمر بتعيينه في إيران.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

القنصل العام

وثيقة رقم ١٥
مذكرة هامة من
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
إلى الملوك والرؤساء والوزراء
المجتمعين في شرم الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والجلالة والسمو المؤتمرين في شرم الشيخ

انطلاقاً من قناعتنا بضرورة إطلاعكم على طبيعة حركة المقاومة الإسلامية وتوضيح المنطلقات التي تحكم عملها السياسي والعسكري، نتقدم إليكم بهذه المذكرة التوضيحية حول أهدافها ومنطلقاتها وسياساتها، آملين أن تحظى باهتمامكم وعنايتكم.

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حركة سياسية مقاومة للاحتلال ولأعماله المخالفة للشرائع وللعديد من قواعد القانون الدولي وقت السلم ووقت الحرب على حد سواء.

وتعمل حركتنا لتحقيق ذلك باتجاهين:

الأول: سياسي، حيث تعتبر جزءاً من حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني الساعية لتحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في القانون الدولي وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، وإنشاء دولته المستقلة وحق كافة لاجئيه ونازحيه في العودة إلى وطنهم.

الثاني: عسكري، وهو يصب في نفس الاتجاه الأول وهو ما تم استخدامه بعد استنفاد كافة الوسائل السياسية والسلمية دون أن يحقق الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية أية نتائج مادية ملموسة في سبيل تحقيق أهدافه الوطنية.

إن حركة (حماس) تؤمن بالعمل السياسي تماماً كما تؤمن بالكفاح المسلح، لأن لكل منهما دوره في إنجاز هذه الحقوق. وإن حركة (حماس) بجناحيها السياسي والعسكري تعد حركة مقاومة وتحرر وطني ضد المحتلين الذين يعتبرون في وضع المعتدي لقواعد القانون الدولي المعاصر، وبذلك تعتبر الأعمال المسلحة لأفراد كتائب القسّام أعمالاً دفاعية باستثناء بعض الإصابات غير المقصودة التي تلحقها

بالمدنيين، التي تتناقض مع سياسة حركة (حماس) ذاتها.

وإننا نعتبر أن التواجد الإسرائيلي بأشكاله المتعددة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وجوداً احتلالياً وذلك وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة، وفي ضوء المواقف الرسمية المعلنة لحكومات العالم منذ العام ١٩٦٧م.

وقد دعا قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) إلى سحب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ غير أن السلطات الإسرائيلية ما زالت ترفض الانصياع لنص وروح هذا القرار.

إن أساس الاضطراب في الشرق الأوسط ناشىء عن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على حقوق الشعب الفلسطيني والتي ابتدأت باغتصاب أرضه، وتشريد شعبه في بقاع الأرض وتحت حراب الإرهاب والتهديد، ولا تزال تطبق عليه كل الإجراءات القمعية الصارمة التي لا تراعى فيها أدنى مراتب حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا إضافة إلى تحكمها الكامل بموارده الطبيعية، وإعطائها الحق لنفسها بالتصرف بأرضه ذات الملكية الخاصة أو الملكية العامة، وتسهيل مهام استيطان اليهود المهاجرين من روسيا وأوروبا الشرقية، وغيرها، واستمرار ذلك على الرغم من توقيع اتفاق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية.

مشروعية مقاومة الاحتلال العسكري:

وانطلاقاً من اعتبار احتلال أراضي الغير بالقوة مبدأ مرفوضاً في النظام الدولي والقوانين الدولية، فقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة أعضاءه بالتزام تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي حول النزاعات المسلحة، وأعطى الميثاق الحق لأعضاء مجلس الأمن الدولي باستعمال القوة والعقوبات ضد أي عضو لا يلتزم بهذه القرارات. كما أعطت المواثيق الدولية والقانون الدولي حق الدفاع عن النفس لكل فرد أو مجموعة، خصوصاً الواقعة تحت الاحتلال العسكري من قِبل قوة أجنبية وذلك بكل الوسائل المتاحة، وفي مساندته بالأساليب المادية اللازمة لهذه المقاومة بكافة أشكالها وذلك إلى حين التزام هذه القوة المحتلة بقرارات الأمم المتحدة.

ومما يجدر ذكره أن (فرق الموت) الإسرائيلية المنتشرة في المناطق المحتلة والتابعة لوزارة الدفاع تستخدم الملابس المدنية العربية، وتتبع الأسلوب الهجومي المسلح على الهدف وتطلق الرصاص من مسافات قريبة جداً تصل ما بين متر إلى خمسة أمتار (باعتراف منظمة العفو الدولية)، ويكون تصويبها عادة فوق الخصر وفي

معظم الأحيان على الرأس، كما تجهز على من يجرح خلال محاولته الهرب، وتدعمها وحدات الجيش أثناء قيامها بأعمالها، وقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية كل هذه العمليات الإرهابية التي قامت بها هذه الوحدات.

إن حركة حماس تعتبر في القانون الدولي جزءاً من حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني، وممثلاً لقطاع واسع منه، وهي بذلك تحظى بحقوق معينة ضمن قواعد القانون الدولي العام بشقيه (أي قواعد قانون السلم وقانون الحرب) ولا يحق لأي جهة نقضها وحرمانها منها خصوصاً ما يتعلق بحق الممارسة الإعلامية والسياسية والدفاع عن النفس والمشاركة السياسية في تقرير مصير الشعب الفلسطيني.

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة وعدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ترى أن الدولة التي تخرق باستمرار قواعد القانون الدولي وخاصة القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، كالقتل العمد والتعذيب وهدم البيوت المكثف والاعتقال الإداري طويل الأمد والتمييز العنصري وغيرها من الخروقات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية الثابتة دولياً، فإن الشعوب التي تخضع لسيطرتها، سواء كانت شعوباً مستعمرة أو تحت الاحتلال أو خاضعة لنظام دكتاتوري أو فاشي أو عنصري، لها الحق في حمل السلاح ومكافحة هذا الوضع وتعتبر في هذه الحالة في وضع الدفاع عن النفس.

القواعد التي ينطلق منها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال:

إن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل الميسرة تنطلق من قواعد ثلاث:

١ ـ شرعية مقاومة الاحتلال العسكري من قِبل الشعب الواقع تحت الاحتلال وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأربعين بالإجماع والتي أكدت على شرعية نضال الشعوب وحركات التحرر الوطنية.

٢ ـ رفض إسرائيل الانصياع للقرارات الدولية مما يجعلها واقعة تحت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بفرض عقوبات ضدها لهذا الأمر، وهو ما لم يفعله المجتمع الدولي حتى الآن.

٣ ـ قيام السلطات الإسرائيلية بممارسات إرهابية وتجاوزات واسعة النطاق فيما يخص حقوق الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي يلزم أن يقوم الشعب بمواجهة ومكافحة هذا الإرهاب دفاعاً عن نفسه وأرضه وماله وممتلكاته.

سياسات حركة حماس

في مقاومة الاحتلال:

تعتمد حركة حماس عدداً من السياسات الأساسية في ممارستها لأعمال مقاومة الاحتلال متوافقة مع القانون الدولي والأعراف الدولية أهمها:

١ ـ أن تكون اشتباكاتها ومواجهاتها مع قوات الجيش وبعض التشكيلات المسلحة المساندة لها.

٢ ـ ممارسة حق الدفاع عن النفس أمام وحدات عملاء الاحتلال أو غارات مستوطنيه المسلحين.

٣ ـ تركيز العمليات على الأهداف العسكرية أو شبه العسكرية وتجنب أية أهداف أُخرى، خصوصاً المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ.

٤ ـ احترام إنسانية الطرف الآخر حتى في حالة الاشتباك المسلح، فلا يتم التمثيل أو التشويه أو الإمعان في القتل والمبالغة فيه، خلافاً لما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني.

٥ ـ عدم الاعتداء على أي أشخاص أو مصالح غربية في الأراضي المحتلة أو خارجها.

٦ ـ عدم القيام بأية عمليات خارج فلسطين المحتلة، حيث يتركز العمل في الأراضي المحتلة باعتبارها ساحة المواجهة الطبيعية والمشروعة مع الاحتلال.

في مقابل ذلك فإن إحصائيات المنظمات الدولية والحقوقية تؤكد على النسب العالية للقتلى والجرحى من الأطفال والنساء في الجانب الفلسطيني على أيدي القوات الإسرائيلية طوال سنوات الانتفاضة، حتى وهم يلعبون في الشارع، أو خلال قيام النساء بمسيرات احتجاج سلمية، أو خلال ممارستهن بعض الأعمال المنزلية أو مرورهن بجوار مظاهرة في أحد الشوارع. ففي أحد الاشتباكات بين المستوطنين المسلحين والمدنيين الفلسطينيين العزل قُتلت فتاة إسرائيلية زعم المستوطنون أن الفلسطينيين قتلوها ثم تبين من التحقيق أنها قُتلت برصاص أحد المستوطنين خطأً. بينما يُقتل الفلسطينيون العزل حتى وهم في مظاهرات أو احتجاجات سلمية، بل أحياناً وهم يلعبون كرة القدم، على أيدي الوحدات السرية الخاصة (فرق الموت) والتي شعارها العملي «سدد لتقتل» ويصل الأمر إلى تفريغ (٤٠٠) رصاصة في جسد الشهيد (ياسر النمروطي) تعبيراً عن الوحشية والهمجية والإرهاب، إذ لم يكن الجسد بحاجة لكل هذه الرصاصات للتأكد من موته وذلك في ١٨/٧/١٩٩٢.

ونتيجة لهذه الممارسات التي لا تمثل إلا نماذج لما يلاقيه الفلسطينيون المدنيون العزل على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي بكل مكوناتها، فقد كان لا بد للشعب الفلسطيني من اللجوء إلى استخدام السلاح دفاعاً عن النفس ولمكافحة الإرهاب الإسرائيلي ومحاربة الاحتلال في بعض الأحيان، غير أن القوات الإسرائيلية وأمام فشلها في القضاء على هذه الظاهرة التي أصبحت ملازمة لكل حي وكل شارع وكل مدينة لجأت إلى إرهاب السكان والانتقام منهم وتطبيق العقوبات الجماعية المتعددة الأشكال والأنواع بما في ذلك قصف البيوت بالمدافع المضادة للدبابات وتدميرها تماماً، وهدم منازل الشهداء والمطلوبين وتشريد عائلاتهم.

ورغم أن العمليات الفلسطينية الأخيرة استهدفت القوات العسكرية المدربة التي تمارس الإرهاب ضد الفلسطينيين، رغم ذلك فإن حكومة إسرائيل لم تجد أمامها إلا شن حملة إعلامية دولية متهمة هذه الأعمال بالإرهاب للتغطية على إرهابها المناقض لكل القيم الإنسانية ضد الفلسطينيين على قاعدة «الهجوم خير وسيلة للدفاع». ولا أدل على ذلك ما ذكره (يتسحاق رابين) نفسه عندما كان وزيراً للدفاع في [نيسان] أبريل ١٩٨٨م: «من أجل تحقيق الهدف، فنحن لا ننتظر العنف من الطرف الآخر، بل نفتعل الأحداث لتعليم الذي يبدأ العنف درساً، ففي معظم الأحداث كانت المواجهات نتيجة مبادرة (من الجيش).» (التايمز ـ ٤ [نيسان] أبريل ١٩٨٨).

إن عمليات كتائب عز الدين القسّام العسكرية تتركز على وحدات الجيش والتشكيلات العسكرية الموازية وكانت بعض هذه المواجهات بين ثلاثة من مجاهدي الحركة وألف من جنود الجيش الإسرائيلي بأسلحتهم الثقيلة والطائرات العمودية المساندة وبعضها كان هجوماً على معسكرات لوحدات الجيش المكلفة بقمع المواطنين وإرهابهم.

ورغم تواضع إمكانات المجاهدين الفلسطينيين أمام إمكانات السلطات الإسرائيلية فإنهم يظهرون عزماً على الاستمرار في هذه المواجهة غير المتكافئة، لقناعتهم أنهم يمارسون حقاً مشروعاً وفق القانون الدولي والقرارات الدولية وأسس ومنطلقات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما لم يتدخل المجتمع الدولي ويوقف الإرهاب الإسرائيلي عند حده، ويلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وهم في نفس الوقت يؤكدون على التزام الضوابط والموازين الإسلامية التي تؤكد على كل ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقات جنيف الرابعة. ولكنهم في نفس الوقت يعتقدون أنهم يخوضون حرباً مع الاحتلال تعتبر خلالها كل أدواته القمعية والإرهابية أهدافاً مشروعة.

إن قيام إسرائيل المستمر بإغلاق الضفة والقطاع، واقتحام القرى ومنع حركة المواطنين بين المدن، ودخول هذه المناطق لاعتقال المطلوبين وإعلان مناطق أُخرى مناطق عسكرية مغلقة، إضافة إلى وجود الاستيطان بكثافة والذي يعد مظهراً من المظاهر التي صنعها الاحتلال، ومنع قياديين في السلطة الفلسطينية من الحركة بين المدن أو دخول بعضها كما حدث عند منع ياسر عرفات من دخول مدينة نابلس بعد عمليات عسكرية قامت بها حماس، إن كل ذلك يؤكد استمرار الحكومة الإسرائيلية بممارسة الوظائف الحكومية خصوصاً الأمنية منها، وأن الاحتلال لم يُزل نهائياً مما يجعل انطباق مشروعية المقاومة المسلحة قائماً برغم توقيع اتفاقيات السلام الحالية.

ورغم رفض حركة حماس للمشروع الإسرائيلي للحكم الذاتي الذي يناقض كل قرارات الأمم المتحدة ويناقض مبادىء وأسس القانون الدولي، [فضلاً] عن أنه ينطوي على ظلم وتزوير صارخ للحقيقة والتاريخ ويجعل مستقبل أبناء فلسطين في مهب الريح، ورغم قرار الحركة بعدم المشاركة في هذه المسيرة إلاّ أنها لم تمارس أي نوع من أنواع العنف أو الاغتيال السياسي ضد الطرف الفلسطيني الذي شارك في هذه المسيرة.

إن حركة (حماس) تتبنى برنامجاً سياسياً وكفاحياً تعتقد أنه الأكثر أهلية لإنهاء الاحتلال من مشروع الحكم الذاتي الضعيف وهي تعلن أنها مع السلام القائم على الحق والعدل وإعادة الحقوق.

وإن التعريف السليم لحركة (حماس) في ضوء ما سبق يكون باعتبارها حركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي العسكري كما أنها حركة بناء وتأسيس للمجتمع الفلسطيني وهي حركة وطنية تعبر عن طموح وآمال الشعب الواقع تحت الاحتلال وفي الشتات، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي ترتبط بكيان الشعب الفلسطيني ذاته وليس بحركة (حماس) وغيرها. وقد بدأت عملها بعمليات الاحتجاج وبرامج الانتفاضة والمواجهة الجماهيرية لأكثر من عامين لكن تصاعد الإرهاب والظلم الصهيوني دفعها للدفاع عن النفس وعن الشعب لمواجهة الإرهاب وبوسائل أكثر فاعلية ومن بينها المواجهات المسلحة لأركان سلطات الاحتلال المسلحة، وهي تعتمد الوسائل المشروعة وفق القوانين الدولية، وتلتزم بالمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان ولا تستخدم القوة إلا في مواجهة الإرهاب ومكافحة أدواته الإسرائيلية، وهي تنسجم بذلك مع التوجهات الدولية في مكافحة الإرهاب، وتثبيت دعائم احترام حقوق الإنسان ونشر مبادىء الحرية والديمقراطية في العالم، ومن هذا المنطلق وعلى هذه القاعدة، فإن على القوى الفاعلة في المجتمع الدولي

دعم ورعاية هذه الحركة والتعاون معاً فيما يحقق هذه الأهداف والضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحترام مواثيقها تجاه الأراضي العربية المحتلة، وإلزامها الانسحاب منها.

وختاماً نؤكد لكم أن حركة (حماس) تقدمت بعدة عروض ومبادرات تستهدف التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار وفق شروط عادلة، غير أن الطرف الإسرائيلي تجاهل هذه العروض، وتمادى في إرهابه لشعبنا وقادته من حركة (حماس) ولا تزال الحركة تبدي نفس الاستعداد للتعامل مع أي جهد إقليمي أو دولي يستهدف التوصل إلى مثل ذلك خصوصاً فيما يتعلق بإصابات المدنيين من الجانبين.

إن سبب قيام جهازنا العسكري بعملياته ضد الأهداف الإسرائيلية هو استمرار الاحتلال للأرض الفلسطينية، ويتوقف هذا الاستهداف تلقائياً بزوال وانتهاء الاحتلال. وإن الإجراءات الدولية الداعمة للموقف الصهيوني في مواجهة (حماس) لن تكون مدخلاً سليماً لحل المشكلة، بل ستكون سبباً لازدياد عنف وإرهاب وهمجية الاحتلال الإسرائيلي وربما السلطة الفلسطينية.

إننا ندعوكم لتبني مواقفكم السابقة في المطالبة بسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء كافة مظاهر الاحتلال فوراً، وفتح المجال أمام الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير.. كما ندعوكم إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتجاوب مع نداءات الحكمة والعقل الداعية للتعامل بإيجابية مع المبادرات التي سبق وأن عرضتها الحركة عدة مرات، علماً بأننا نرحب بأية وساطات خيرة تقومون بها في هذا المجال.

ونعيد تذكيركم بأننا نحرِّم مبدأ الاغتيال السياسي، كما نرفض الوصول للأهداف السياسية عبر العنف، وإجراءاته العدوانية بحق شعبنا، وإننا نعتقد أن من حقنا مقاومة الاحتلال العسكري، والإرهاب الإسرائيلي وإجراءاته العدوانية بحق شعبنا، وإننا نحظر خلال ذلك على كوادرنا العسكرية استهداف المدنيين، ونؤكد على الحرص على تجنب إصابتهم خلال مهاجمة أهداف عسكرية.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

فلسطين

١٩٩٦/٣/١٣

المَصَادِر وَالمَرَاجِع

مصادر ومراجع باللغة العربية

الكتب والدراسات

١ - إبراهيم، زكريا. «مشاريع تسوية قضية فلسطين من ١٩٢٠ إلى ١٩٩١». غزة: بلا ناشر، ١٩٩١.

٢ - أبو عزة، عبد الله. «الحركة الإسلامية في الأقطار العربية». الكويت: دار القلم، ١٩٩٢.

٣ - أبو عمرو، زياد. «أصول الحركات السياسية في قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧». عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧.

٤ - أبو عمرو، زياد. «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة». عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩.

٥ - أبو عمرو، زياد. «حماس: خلفية تاريخية سياسية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.

٦ - أبو عمرو، زياد. «الخارطة السياسية في الأرض المحتلة». مجلة «شؤون الشرق الأوسط»، العدد الأول، السنة الثانية، ربيع/صيف ١٩٩٤.

٧ - أبو غنيمة، زياد. «الحركة الإسلامية وقضية فلسطين». عمّان: دار الفرقان، ١٩٨٥.

٨ - أبو غنيمة، زياد. «عداء اليهود للحركة الإسلامية». عمّان: دار الفرقان، ١٩٨٦.

٩ - أبو فارس، محمد عبد القادر. «شهداء فلسطين». عمّان: دار الفرقان، ١٩٩٠.

١٠ - «أسود حماس: عشاق الشهادة وعمالقة الجهاد». كراس بلا مؤلف، وبلا ناشر، ١٩٩١.

١١ - «الانتفاضة». بيروت: أنصار الثورة الإسلامية في فلسطين، ١٩٨٨.

١٢ - «الانتفاضة - الثورة في عامين: سمات واتجاهات». تامبا - الولايات المتحدة الأميركية: لجنة فلسطين الإسلامية، بلا تاريخ.

١٣ - البرغوثي، إياد. «الديموقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين الفلسطينيين». مجلة «شؤون الشرق الأوسط»، العدد الأول، السنة الثانية، ربيع/صيف ١٩٩٤.

١٤ ـ البرغوثي، إياد. «استعراض وتقويم التجارب الانتخابية السابقة في الضفة الغربية». ورقة عمل مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، آب/أغسطس ١٩٩٤.

١٥ ـ البرغوثي، إياد. «الانتخابات في المؤسسات الفلسطينية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.

١٦ ـ البنا، حسن. «مذكرات الدعوة والداعية». القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٦.

١٧ ـ بن يوسف، أحمد. «الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر ـ فلسطينيو الـ ٤٨». شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، بلا تاريخ.

١٨ ـ بن يوسف، أحمد. «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس: خلفيات النشأة وآفاق المسير». شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٨٩.

١٩ ـ بن يوسف، أحمد. «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس: حدث عابر أم بديل دائم». شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ١٩٩٠.

٢٠ ـ بن يوسف، أحمد. «أحمد ياسين: الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي». دبي: دار الأمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

٢١ ـ جبارة، تيسير. «دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة». عمّان: دار الفرقان، ١٩٩٢.

٢٢ ـ الجربان، غسان دوعر. «حرب الأيام السبعة ـ أُسود حماس»، الجزء الأول، لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٣.

٢٣ ـ الجرباوي، علي. «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربيّة وقطاع غزة». بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.

٢٤ ـ الجرباوي، علي. «حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.

٢٥ ـ جهاد، محمد جهاد. «الانتفاضة المباركة ومستقبلها». الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨.

٢٦ ـ «حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، الرواية الإسرائيلية الرسمية». ترجمه عن العبرية أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.

٢٧ ـ الحروب، خالد. «حماس واتفاق غزة ـ أريحا أولاً: الموقف والممارسة». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣.

٢٨ ـ الحروب، خالد. «الإسلاميون في فلسطين ـ قراءات، مواقف، وقضايا أُخرى». عمّان: دار البشير، ١٩٩٤.
٢٩ ـ الحروب، خالد. «حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل: من مثلث القوى إلى المطرقة والسندان». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.
٣٠ ـ «الحقيقة الغائبة». بلا مكان نشر، بلا تاريخ.
٣١ ـ الحمد، جواد؛ وهاني سليمان (تحرير). «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٤.
٣٢ ـ حمدان، غسان. «الانتفاضة المباركة ـ وقائع وأبعاد». الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨.
٣٣ ـ الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
٣٤ ـ حيدري، نبيل. «منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس ـ الصراع في شأن النفوذ». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.
٣٥ ـ الزهار، محمود. «الحركة الإسلامية: حقائق وأرقام بين الحقيقة والوهم». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.
٣٦ ـ زهران، علي وتوفيق عبد الرحمن. «حماس: قصص وبطولات الانتفاضة». الكويت: مكتبة المنار، ١٩٨٩.
٣٧ ـ الشريف، كامل. «المقاومة السرية في قناة السويس». عمّان: مطبعة المنار، ١٩٩٢.
٣٨ ـ الشريف، كامل. «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين». القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٤.
٣٩ ـ الشقاقي، خليل. «توجهات الناخب الفلسطيني». ورقة مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، آب/أغسطس ١٩٩٤.
٤٠ ـ شكيد، روني. «حماس: من الإيمان بالله إلى طريق الإرهاب»، باللغة العبرية. ترجمة غير رسمية قام بها أحد الزملاء في الأرض المحتلة، ١٩٩٤.
٤١ ـ صالح، جهاد. «حماس ـ حركة المقاومة الإسلامية ـ نظرات في الفكر والممارسة». الكويت: مكتبة المنار، ١٩٨٩.
٤٢ ـ صالح، محسن محمد. «التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد

١٩١٧ ـ ١٩٤٨». الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٨.

٤٣ ـ صالح، محمد. «الطريق إلى القدس». لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٥.

٤٤ ـ طرابلسي، إبراهيم. «الإسلاميون والقضية الفلسطينية». بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

٤٥ ـ قاسم، عبد الستار. «الفكر السياسي لحركة حماس»، دورية «السياسة الفلسطينية»، السنة الثالثة، العدد التاسع، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٥.

٤٦ ـ العارف، عارف. «نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢». الجزء الثاني، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٦.

٤٧ ـ عايد، خالد. «الانتفاضة الثورية في فلسطين ـ الأبعاد الداخلية». عمّان: دار الشروق، ١٩٨٨.

٤٨ ـ عايد، خالد. «نشاط حماس العسكري». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣.

٤٩ ـ عبد الحليم، محمود. «الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨». الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٧٩.

٥٠ ـ عبد الله، ماهر. «تجربة الحركة الإسلامية». ورقة قدمت إلى ندوة «مستقبل القضية الفلسطينية»، لندن: مركز دراسات المستقبل الإسلامي، ١٩٩٠.

٥١ ـ عدوان، عاطف؛ وجواد الدلو. «توجهات الناخب الفلسطيني». ورقة مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، آب/أغسطس ١٩٩٤.

٥٢ ـ عدوان، عاطف. «الفكر السياسي عند الحركة الإسلامية بفلسطين»، مخطوطة غير منشورة، غزة، ١٩٩٤.

٥٣ ـ عزام، عبد الله. «حماس ـ الجذور التاريخية والميثاق». بيشاور: مكتب خدمات المجاهدين، ١٩٨٩.

٥٤ ـ عماد الدين، محمد. «حركة المقاومة الإسلامية ـ نظرات في الفكر والممارسة». الكويت: مكتبة المنار، ١٩٨٩.

٥٥ ـ العويسي، عبد الفتاح محمد. «تصور الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية». القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٨٩.

٥٦ ـ العويسي، عبد الفتاح محمد. «المؤتمر الإسلامي العام، بيت المقدس ١٩٥٣

ـ ١٩٦٢». القدس، ١٩٨٩.
٥٧ ـ الكيلاني، موسى زيد. «الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين». عمّان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥.
٥٨ ـ مشعل، خالد. «شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة». ورقة مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، آب/أغسطس ١٩٩٤.
٥٩ ـ مقادمة، إبراهيم. «معالم في الطريق إلى تحرير فلسطين». الأرض المحتلة: مؤسسة اليم، ١٩٩٤.
٦٠ ـ الناصر، حسام. «حركة المقاومة الإسلامية حماس: الانطلاق ومعادلة الصراع». لندن: منشورات «فلسطين المسلمة»، ١٩٩٠.
٦١ ـ نزّال، محمد. «القوى الفلسطينية وانتخابات الحكم الذاتي». ورقة مقدمة إلى ندوة «انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني». عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، آب/أغسطس ١٩٩٤.
٦٢ ـ هويدي، فهمي. «إيران من الداخل». القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.
٦٣ ـ وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سلسلة وثائق الحركة، السنة الأُولى للانتفاضة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، بلا ناشر أو مكان نشر.
٦٤ ـ وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سلسلة وثائق الحركة، السنة الثانية للانتفاضة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، بلا ناشر أو مكان نشر.
٦٥ ـ وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سلسلة وثائق الحركة، السنة الثالثة للانتفاضة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، بلا ناشر أو مكان نشر.
٦٦ ـ وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سلسلة وثائق الحركة، السنة الرابعة للانتفاضة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، بلا ناشر أو مكان نشر.
٦٧ ـ وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سلسلة وثائق الحركة، السنة الخامسة للانتفاضة، المكتب الإعلامي لحركة حماس، بلا ناشر أو مكان نشر.

الدوريات العربية

١ ـ «مجلة الدراسات الفلسطينية»
٢ ـ «السياسة الفلسطينية»
٣ ـ «شؤون فلسطينية»

٤ ـ «فلسطين الثورة»

٥ ـ «فلسطين المسلمة»

٦ ـ «المجتمع» الكويتية

٧ ـ «الهدف»

٨ ـ «الوسط» اللندنية

٩ ـ «الوطن العربي»

الصحف

١ ـ «الأنباء» الكويتية

٢ ـ «الأهرام» المصرية

٣ ـ «الأيام» البحرينية

٤ ـ «البشير» (بريطانيا)

٥ ـ «البيادر السياسي» المقدسية

٦ ـ «تشرين» السورية

٧ ـ «الحدث» الأردنية

٨ ـ «الحياة» (لندن)

٩ ـ «الدستور» الأردنية

١٠ ـ «الرأي» الأردنية

١١ ـ «السبيل» الأردنية

١٢ ـ «السفير» اللبنانية

١٣ ـ «الشرق الأوسط» (لندن)

١٤ ـ «صوت الحق والقوة والحرية» الناطقة باسم الحركة الإسلامية والصادرة في الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨.

١٥ ـ «القدس» المقدسية

١٦ ـ «القدس العربي» (لندن)

١٧ ـ «كيهان» الإيرانية

١٨ ـ «النهار» المقدسية

١٩ ـ «يديعوت أحرونوت»

وكالات أخبار

١ ـ «رويتر»
٢ ـ «فرانس برس»
٣ ـ «قدس برس»

أشرطة فيديو

- شريط فيديو بشأن المبعدين إلى الجنوب اللبناني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، بعنوان «إنا باقون»، أنتجته الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨.

المقابلات الشخصية

١ ـ إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم «حماس»، مقابلة شخصية، عمّان، بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٩٥.
٢ ـ الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، مقابلة شخصية، عمّان، بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٩٥.
٣ ـ محمد نزّال، ممثل «حماس» في الأردن، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٥، وبتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٥.

إجابات خطية

١ ـ الدكتور محمود الزهار، إجابات خطية عن أسئلة المؤلف، بتاريخ ٩/ ٣/ ١٩٩٦.
٢ ـ إسماعيل هنية، إجابات خطية عن أسئلة المؤلف، بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٩٦.
٣ ـ عماد الفالوجي، مسؤول سابق في «حماس»، في إجابات عن أسئلة المؤلف، ٦/ ٣/ ١٩٩٦.
٤ ـ أسامة أبو حمدان، مكتب «حماس» في طهران، إجابات خطية عن أسئلة المؤلف، ١٩/ ٦/ ١٩٩٥.

بيانات

- بيان «حماس» الدوري رقم ١، بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٨٧.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٢، بتاريخ الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٦، بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨، بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٩، بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٠، بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٢٧، بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٢٨، بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٣١، بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٣٢، بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٨٨.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٣٦، بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٨٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٧، بتاريخ ٥/ ٤/ ١٩٨٩.
- «رسالة من حركة المقاومة الإسلامية ('حماس') إلى رؤساء المراكز والهيئات والتجمعات والحركات الإسلامية»، بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٨٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٥٠، بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٧٠، بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٩٠.
- رسالة «حماس» إلى القادة والحكام العرب قبيل انعقاد قمة بغداد بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٨٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٥٨، بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٩٠.
- رسالة «حماس» إلى الشيخ عباس مدني، بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» الخاص بعنوان «نداء الوحدة والحشد نداء الحج»، بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٦١، بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان صحفي»، بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٦٣، بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٦٤، بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٦٦، بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٩٠.
- بيان «حماس» بعنوان «تهنئة بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان»، بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٩١.

- بيان «حماس» الدوري رقم ٧١، بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٦.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٧٥، بتاريخ ١٩٩١/٦/١.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٧٦، بتاريخ ١٩٩١/٧/١.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٧٧، بتاريخ ١٩٩١/٨/٣.
- بيان «حماس» بعنوان «لا لمؤتمر بيع فلسطين وبيت المقدس»، بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٧٩، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٧.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٠، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨١، بتاريخ ١٩٩١/١٢/١.
- بيان «حماس» بعنوان «الجهاد لتحرير فلسطين ماض لا تسقطه قمة داكار ولا غيرها»، بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٢، بتاريخ ١٩٩٢/١/٢.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٣، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤.
- بيان «حماس» بعنوان «لا للعقوبات الظالمة ضد الشعب المسلم في ليبيا»، بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥.
- بيان «حماس» خاص بعنوان «النقف مع إخواننا في جمهورية البوسنة والهرسك»، بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥.
- بيان «حماس» الخاص بعنوان «هنيئاً للشعب الأفغاني المجاهد نصره المبين»، بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٦، بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٨٧، بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣.
- رسالة «حماس» إلى الرئيس السوداني عمر البشير، بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٦.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٩٠، بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥.
- بيان «حماس» الخاص بعنوان «موقفنا من الحكم الذاتي والانتخابات المرتبطة به»، بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩.
- بيان «حماس» الدوري رقم ٩١، بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٥.
- بيان «حماس» بعنوان «أحرّ التعازي والمواساة لشعبنا المصري المكافح»، بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣.
- بيان «حماس» بعنوان «الاعتداء الآثم على مسجد بابري في الهند»، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩.

- مذكرة «حماس» بعنوان «مذكرة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول التطورات الأخيرة»، بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٩٣.
- بيان لـ «حماس» بعنوان «تصريح لمصدر مسؤول في حماس تعقيباً على تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية السيد ريتشارد باوتشر أمس حول وقف حكومة بلاده إجراء أي حوار سياسي مع «حماس»، بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان المؤتمر الصحفي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان توضيحي حول التشويه والبيانات المفبركة»، بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «الإصلاح الوطني الشامل هو الحل»، بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «لا للاغتيال السياسي»، بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان حول اعتداء القوات الهندية على مسلمي كشمير»، بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «نتائج انتخابات جامعة بير زيت رفض لمهزلة الاستسلام»، بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «ست سنوات من الجهاد العظيم والانتفاضة المتواصلة»، بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» بعنوان «في ذكرى سيدنا المسيح عليه السلام، نجدد العهد على تحرير المسجد الأقصى»، بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٣.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٠٧، بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الخاص بعنوان «ستبقى المقاومة والصراع لغة الحوار الوحيدة مع العدو المحتل»، بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤.
- بيان المؤتمر الصحافي لحركة المقاومة الإسلامية («حماس») بشأن المجزرة البشعة في الحرم الإبراهيمي الشريف، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «لا للمناورات.. نعم للتراجع عن خطيئة أوسلو»، بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «تعقيب على قرار الأردن وسورية ولبنان تعليق مشاركتهم في المفاوضات احتجاجاً على مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف»، بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١١٠، بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٩٤.

- بيان «حماس» بعنوان «بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس حول التطورات الأخيرة»، بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١١١، بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الخاص بعنوان «نداء إلى الشعب اليمني»، بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٩٤.
- بيان كتائب القسّام بعنوان «بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد عز الدين القسّام/ وحدة الدفاع عن المدنيين الفلسطينيين»، بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «موقف حماس من سلطة الحكم الذاتي»، بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١١٤، بتاريخ ٦/ ٨/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١١٥، بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٩٤.
- بيان حماس بعنوان «تصريح صحفي حول اللقاء الذي تم بين حركة (حماس) وبين ياسر عرفات في ٢١/ ٩/ ١٩٩٤»، بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان حول رفع المقاطعة الاقتصادية وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع العدو»، بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٩٤.
- «بيان صادر عن الأحزاب المناهضة للإذعان والتطبيع حول عملية المواجهة المسلحة بين مجاهدي القسّام وقوات الاحتلال الصهيوني»، بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٤.
- بيان بعنوان «رسالة مفتوحة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى السيد بيل كلنتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية»، بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «المعاهدة الأردنية ـ الصهيونية: صدع جديد في جدار الصمود العربي»، بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٤.
- بيان بعنوان «توضيح من الناطق الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) المهندس إبراهيم غوشة»، بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «مهرجان غزة هو الاستفتاء الحقيقي، أكثر من سبعين ألفاً من أبناء الشعب الفلسطيني يقولون لا للارتهان للاحتلال، نعم لحرمة الدم الفلسطيني والوحدة الوطنية، نعم للمقاومة»، بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٩٤.
- بيان «حماس» بعنوان «حول العدوان الروسي على جمهورية الشيشان المسلمة»، بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٩٤.
- بيان الناطق الرسمي باسم «حماس» بشأن التضامن مع شعب الشيشان، بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤.

- بيان «حماس» الدوري رقم ١١٩، بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» بعنوان «رسالة مفتوحة إلى البابا شنودة الثالث»، بتاريخ ٨/ ١/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» بعنوان «حول الاعتداء الصهيوني على كنيسة القديس أنطون في يافا»، بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٤، بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٥، بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» بعنوان «تصريح صحفي»، بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٢٨، بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» بعنوان «بيان هام صادر عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)»، بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥.
- بيان «حماس» الدوري رقم ١٣١، بتاريخ ١٢/ ١/ ١٩٩٦.
- بيان «حماس» بعنوان «مذكرة صادرة عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول التطورات الأخيرة»، بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٩٦.
- بيان «حماس» بعنوان «مذكرة هامة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الملوك والرؤساء والوزراء المجتمعين في شرم الشيخ»، بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٩٦.

وثائق غير منشورة

- «سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية»، كرّاس داخلي لـ «حماس» اطلع المؤلف عليه.
- ورقة داخلية لـ «حماس» بعنوان «موقفنا من الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية»، من دون تاريخ، اطلع المؤلف عليها.
- «الرسالة»، نشرة داخلية لـ «حماس» اطلع المؤلف عليها، ٦/ ٤/ ١٩٩٤.

تقارير أُخرى

- استبيانات الرأي العام الشهرية التي تصدر عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- تقارير اللجنة الدولية للتضامن مع الدكتور موسى أبو مرزوق، ومقرها واشنطن.

مصادر ومراجع باللغة الإنكليزية

1 - Abu Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad.* Bloomington and Indiana Polis: Indiana University Press, 1994.

2 - Cohen, Amnon. *Political Parties in the West Bank Under the Jordanian Regime, 1949-1967.* Ithaca and London: Cornell University Press, 1982.

3 - Israeli, Raphael. *Muslim Fundamentalism in Israel.* London: Brassey's, 1993.

4 - Jarbawi, Ali. *Hamas' Bid to Lead the Palestinian People.* Virginia: United Association for Studies and Research, 1994.

5 - Legrain, Jean François. «A Defining Moment: Palestinian Islamic Fundamentalism,» in James Piscatori ed.. *Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis.* Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991.

6 - Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement.* New York: Columbia University Press, 1988.

7 - Rashad, Ahmad. *Hamas: Palestinian Politics with an Islamic Hue.* Virginia: United Association for Studies and Research, 1993.

8 - Sahliyeh, Emile. *In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967.* Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1988.

9 - Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari. *Intifada, The Palestinian Uprising: Israel's Third Front.* New York: Simon and Schuster, 1989.

10 - Shadid, Mohammad K. «The Muslim Brotherhood Movement in the West Bank and Gaza,» *The Third World Quarterly,* vol. 10, no. 2 (April 1988).

11 - Shalev, Aryeh. *The Intifada: Causes and Effects.* Tel-Aviv and London: Westview Press, 1991.

تقارير

تقرير الكونغرس الأميركي بشأن «حماس»، بعنوان:

CRS Report for Congress: «Hamas and the Palestinian Islamic Jihad: Recent Developments, Sources of Support and Implications for U.S. Policies».

قدمته لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

الدوريات والصحف

1 - *Jerusalem Post*

2 - *Jewish Journal*

الكتاب

تعتبر هذه الدراسة أول دراسة شاملة ومعمقة لحركة حماس في فلسطين من مختلف الجوانب التاريخية والفكرية والنضالية.

تتناول الدراسة نشوء حركة حماس مع انطلاق الانتفاضة، وتدرس تكوّنها السياسي وتطورها الفكري، وتعرض رؤيتها للصراع وتطور مفهومها في إدارته. كما تعالج علاقات حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية وقوى الساحة الفلسطينية الأخرى، وبالمحيطين العربي والدولي، وتشرح برنامجها السياسي ونهجها في العمل الشعبي.

المؤلّف

خالد الحروب، من مواليد ١٩٦٤ في مخيم الدهيشة (بيت لحم)، فلسطين. خريج الهندسة المدنية في الجامعة الأردنية (١٩٨٧)، وحائز دبلوم الدراسات السكانية (١٩٨٩). يحضّر حالياً لنيل دكتوراه العلاقات الدولية في جامعة كامبردج، وهو عضو كوينز كولدج فيها.

عمل في المجالين الهندسي والتنموي في إحدى الوكالات الدولية في دول غرب إفريقيا، ومارس الكتابة الصحافية والعلمية والإبداعية. صدر له بالعربية: «الإسلاميون في فلسطين: قراءات ومواقف» (١٩٩٤).